المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العـــــراق

التقرير ربع السنوي ونصف السنوي إلى كونغرس الولايات المتحدة

[كانون الثاني/يناير ٣٠، ٢٠١١]

(القانون العام ١٠٨-١٠٦ و٩٥-٤٥٢، بصيغته المعدلة)

AUTHENTICATED
U.S. GOVERNMENT
INFORMATION
GPO

رسالة من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

يسعدني أن أقدم هذا التقرير ربع السنوي الثامن والعشرون إلى كونغرس الولايات المتحدة ووزراء كلاً من الخارجية والدفاع، والذي يتزامن مع احتفالي بعامي السابع من العمل في منصب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

وسوف تشهد الأحد عشر شهراً القادمة سلسلة من التحولات في العراق والتي سيكون لها تأثير كبير على طبيعة مهمة الولايات المتحدة المستمرة، وهي تتلخص في الانسحاب المقرر لجميع قوات الولايات المتحدة بحلول ٣١ من كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١١. وتشمل التحولات الهامة ما يلي:

- انتهاء أعمال فرق إعادة إعمار المحافظات السابقة وانتقال مهام إعادة الإعمار الموكلة إليهم إلى القنصليات الموجودة في أربيل والبصرة والمكاتب المؤقتة في الموصل وكركوك
- انتقال مهمة تدريب الشرطة من القوة العسكرية إلى وزارة الخارجية
- فتح مكتب جديد للتعاون الأمني العراقي ليتولى إدارة معظم نواحي برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية المستمر

ستظهر التغييرات المتعددة للعيان في العراق في العام ٢٠١١ في ظل رعاية حكومة الائتلاف الجديدة في بغداد. فقد ضمن أخيراً رئيس الوزراء نوري المالكي دورة ثانية لمدة أربع سنوات في هذا الربع السنوي، ولكنه لم يصل لهذا إلا بعد السماح لكثير من منافسيه بالحصول على مناصب في مجلس الوزراء الجديد.

وقد كان هذا الربع السنوي جيداً للعراق من الناحية الاقتصادية. فقد تواصلت جهود الحكومة العراقية لجذب رأس المال الأجنبي في جي ثمارها. علاوة على ذلك، فقد ذكرت العديد من شركات النفط الدولية، العاملة في تطوير حقول النفط العراقية الجنوبية المربحة، إحراز تقدّم بأفضل مما كان متوقعاً بما في ذلك زيادة الإنتاج في حقل الرمايلة العملاق. ويتقع معظم موارد النفط والغاز العراقية في محافظة البصرة، والتي تعد محرك الاقتصاد العراقي وبوابته الاقتصادية على العالم. ولعلمه بأهمية البصرة في مستقبل العراق، فقد توجه مسئولو المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بالسفر إلى هناك في كانون الثاني/يناير وذلك لتقييم أوضاع جهود إعادة الإعمار التي تقوم بها الولايات المتحدة. ويذكر الفصل الخاص "بالتركيز على البصرة" بالتفصيل النتائج التي توصل إليها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ويصف الأوضاع في المحافظة التي تعد أهم المحافظات العراقية إستراتيجياً.

وفي تطور آخر تمثّل في إصدار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لثلاث قرارات في كانون الأول/ديسمبر رفعت سلسلة من العقوبات التجارية التاريخية والتي كانت قد فرضت على العراق في ظل حكومة صدام. وستكون أحد آثار هذه الإجراءات الصادرة من الأمم المتحدة متمثلاً في حرية الحكومة العراقية (GOI)، إذا كانت ترغب في ذلك، في متابعة برنامج الطاقة النووية السلمية. كما سيكون من اللازم عليها مراعاة الحيطة في التعامل مع مدينيها، حيث سترفع من الآن الحماية التي كانت تقدمها الأمم المتحدة في هذا الصدد.

وفي هذا الربع السنوي، أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق خمسة تقارير حول عمليات التدقيق، بما في ذلك استعراض لجهود الولايات المتحدة العسكرية المتمثلة في دفع ٣٧٠ مليون دولار للمتمردين السابقين لتوفير خدمات أمنية من خلال برنامج أبناء العراق (SOI). وقد قام الجيش بتمويل مبادرة أبناء العراق المكلّفة باستخدام أموال من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP). وحتى الآن، فقد تمّ تخصيص ما يقرب من ٣,٧ مليار دولار من أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد إلى مشاريع في العراق، مع بقاء برنامج أبناء العراق أكبر مصدر واحد للإنفاق. وتضم الورقة المدرجة مع هذا التقرير ربع السنوي على نظرة شاملة تبين الأوجه التي تمّ إنفاق أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد فيها في العراق. وتعد مجموعة تقارير الإشراف على برنامج الاستجابة الطارئة للقائد التي أعدها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لغرض المعلومات بشكل خاص، وذلك عند الأخذ في الاعتبار استخدام أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد على نطاق واسع وبشكل مستمر في أفغانستان.

وقد شملت انجازات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الهامة الأخرى ما يلي:

- إكمال أعمال التحقيق التي ساعدت في التوصل إلى فرض عقوبات جنائية ومدنية تصل إل ٦٩ مليون دولار فرضت كغرامات ومصادرات ضد مجموعة لويس بيرجر وذلك للتلاعب بالزيادة في فواتير الأعمال التي قامت بتنفيذها لصالح الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الدفاع
- إصدار ما تمّ التوصّل إليه حول عدم دعم الحكومة العراقية بشكل رسمي لمبلغ ٢٦ مليون دولار التي موّلت بها الولايات المتحدة الأكاديمية التعليمية للمسئولين العراقيين وأنه لم يتم اتخاذ أي إجراءات لتشغيل الأكاديمية ودعمها
- تحديد وجود تناقض بين إجمالي مخصصات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد التي ذكرت القوات الأمريكية في العراق تلقيها لها وبين الأموال التي ذكر مكتب ميزانية الجيش بأنه قام بإعطائها لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد

سوف أسافر إلى العراق، ببداية شباط/فبراير، وذلك للمرة ٢٩، للالتقاء بالمسئولين رفيعي المستوى من سفارة الولايات المتحدة والحكومة العراقية وذلك لمناقشة تأثير تقليص تواجد الولايات المتحدة على جهود إعادة الإعمار المستمرة. كما سأتشاور مع أعضاء الحكومة العراقية الجديدة حول خططها في المحافظة على المشاريع التي تمولها الولايات المتحدة وفي العمل على تحسين التأثير الضار المستمر للفساد.

على الرغم من احتمالية انسحاب آخر القوات من العراق في كانون الثاني ٢٠١١، إلا أن وزارة الخارجية سوف تظل محافظة على تواجد هام لجهود إعادة الإعمار هناك وذلك لسنوات تالية، مما يتطلب إشراف متواصل مدعوم والتزام بحماية مبلغ ٥٨ مليار دولار المتبقية ضمن برنامج الولايات المتحدة لإعادة الإعمار.

ستيوارت دبليو بوين جونيور،
المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

ملخص أداء المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
حتى تاريخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠

عمليات التدقيق	
التقارير الصادرة	١٨٢
التوصيات الصادرة	٤٤٤
الأموال التي تمّ توفيرها واستردادها (بملايين الدولارات)	٦١٠,٦١ دولار
الأموال التي تمّ تحسين استخدامها (بملايين الدولارات)	٥٨٦,٦٢ دولار
المدفوعات المشكوك بأمرها (بملايين الدولارات)	١١٢,٦٣دولار

التقييمات	
التقارير الصادرة	١
التوصيات الصادرة	٤
الدراسات الجارية/المخطط لها	٣

عمليات التفتيش	
تقييمات المشاريع الصادرة	١٧٠
التقييمات المحدودة الصادرة من الموقع	٩٦
تقييمات صور الأقمار الصناعية	٨٧١

التحقيقات	
التحقيقات التي تمّت مباشرتها	٥٢٤
التحقيقات التي أغلقت أو أحيلت	٤٢٠
التحقيقات المفتوحة	١٠٤
الاعتقالات	٣١
الاتهامات	٥٤
الإدانات القضائية	٤٤
النتائج ذات الصّلة بالأموال النقدية (بملايين الدولارات)	١٤٠,٩ دولار

اتصالات الخط الساخن، حتى تاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠	
البريد الإلكتروني	٣٩٨
الفاكس	١٨
البريد	٢٩
الإحالات	٢٦
الموقع الإلكتروني للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق	١٦٩
الهاتف	٧٩
الحضور بصفة شخصية	١١٢
مجموع اتصالات الخط الساخن	٨٣١

منتجات أخرى	
الشهادات أمام الكونغرس	٣١
تقارير الدروس المستفادة الصادرة	٥
التقارير ربع السنوية	٢٨

الباب ١
ملاحظات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١
إعادة إعمار العراق ٢٠١١:
التقدم نحو النظام ٢
تحديث التمويل ٣
إدارة الولايات المتحدة لإعادة الإعمار ٤
تشكيل الحكومة ٦
الأمن ١٠
الطاقة ١٣
الاقتصاد ١٤
رقابة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٦
الخسائر البشرية ١٨

الباب ٢
تمويل إعادة إعمار العراق ١٩
نظرة عامة على التمويل ٢٠
التمويل الأمريكي ٢١
التمويل العراقي ٣٤
الدعم الدولي ٣٦

الباب ٣
تواجد الولايات المتحدة
إدارة إعادة الإعمار ٣٧
تواجد الولايات المتحدة في ٢٠١١ ٣٨
التعاقد ٤٤

الباب ٤
عمليات التطوير في العراق ٥٥
النظام الإداري ٥٦
الأمن ٦٥
سيادة القانون ٧٥
الاقتصاد ٨١
الخدمات العامة ٩٤

الباب ٥
رقابة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٠٣
تدقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٠٤
التدقيقات الجنائية المجمعة/ مبادرة التحقيقات ١١٧
تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١١٨
تقييمات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٢٩
الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٣٠
الموقع الإلكتروني للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٣١
التحديثات التشريعية ١٣٢

الباب ٦
رقابة الوكالات الأخرى ١٣٥
مقدمة ١٣٦
تدقيقات الوكاالات الأخرى ١٣٧
تحقيقات الوكلات الأخرى ١٤٠

الميزة الخاصة
التركيز على البصرة ١٤٥

الهوامش ١٤١
مصادر وملاحظات للإدراج ١٥٢
المختصرات والتعريفات ١٥٣

* النسخة الكاملة من هذا التقرير ربع السنوي الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق متاح على الموقع الإلكتروني للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق: www.SIGIR.mil. وهذه هي النسخة الرسمية للتقرير، والتي تحتوي على كافة الملحقات والتصحيح.

الملحقات

ملحقات التقرير ربع السنوي هذا غير مضمونة ضمن النسخة المطبوعة من المنشور.
وهي متاحة على موقع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الإلكتروني www.sigir.mil.

الملحق أ يحتوي على الإسنادات الترافقية لصفحات هذا التقرير مع المتطلبات القانونية لقيام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بإعداد التقارير بموجب المادة ٣٠٠١ من القانون العام ١٠٨-١٠٦، بصيغته المعدّلة، وقانون المفتش العام لسنة ١٩٧٨، بصيغته المعدلة.

الملحق ب يحتوي على الإسنادات الترافقية لمصطلحات الميزانية المرتبطة مع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) وصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)، وصندوق دعم الاقتصاد (ESF)، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، والدعم الدولي لإعادة إعمار العراق.

الملحق ج يضم تقارير عن المساهمات الدولية في جهود إعادة إعمار العراق.

الملحق د يحتوي على قائمة بعمليات التفتيش التي أتمّها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حول أنشطة إعادة إعمار العراق.

الملحق د يحتوي على قائمة شاملة بعقود إعادة إعمار العراق المعطّلة والممنوعة أو عقود دعم الجيش في العراق والكويت.

الملحق ه يقدّم ملخصات حول عمليات التدقيق والمراجعات المكتملة والجارية حول برامج وأنشطة إعادة إعمار العراق الصادرة عن وكالات الحكومة الأمريكية الأخرى.

التذييل و يحتوي على قائمة بعمليات التدقيق المنجزة، والتقارير والشهادات حول أنشطة إعادة إعمار العراق الصادرة عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ووكالات تدقيق الحكومة الأمريكية الأخرى.

ملاحظات

المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

إعادة إعمار العراق ٢٠١١:

التقدم التدريجي نحو النهج المنتظم ٢

تحديث التمويل ٣

إدارة الولايات المتحدة لإعادة الإعمار ٤

تشكيل الحكومة ٦

الأمن ١٠

الطاقة ١٣

الاقتصاد ١٤

رقابة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٦

الخسائر البشرية ١٨

الباب

١

إعادة إعمار العراق ٢٠١١: التقدّم التدريجي نحو النهج المنتظم

استهل العام الجديد بتشكيل الحكومة العراقية الجديدة ومن المتوقع أن ينتهي العام بالانسحاب الفعلي لجميع القوات العسكرية، منهية تواجد الولايات المتحدة العسكري على مدى تسع سنوات في العراق. وعلى الرغم من أنّ مهام القوات الأمريكية في العراق (USF-I) المتبقية سوف تنتهي بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ والتي يتم تنفيذها في ظل عملية الفجر الجديد، إلا أنّ دعم الولايات المتحدة الهام سيظل مستمراً مع سعي الحكومة العراقية (GOI) الجديدة البناء على المكاسب الحالية في القطاع النظام الإداري والاقتصادي والأمني.

وسوف تشهد الأحد عشر شهراً القادمة العديد من الانتقالات والتحولات ضمن برنامج الولايات المتحدة لإعادة البناء، والتي يصل سعرها على كاهل الدولار الأمريكي الآن إلى ٥٨ مليار دولار. وتشمل التغييرات الهامة ما يلي:

- بحلول نهاية كانون الثاني/يناير، سوف تنهي قوة مهام للأعمال وعمليات الاستقرار (TFBSO) التابعة لوزارة الدفاع (DoD) عملياتها الحالية في العراق.[١]
- مع بداية الخريف، سوف تنتهي أعمال آخر فرق إعادة إعمار المحافظات (PRTs)، وستقوم بنقل بقية المهام إلى اثنين من القنصليات الدائمة واثنين من مكاتب فروع السفارة المؤقتين (EBOs).
- بحلول تشرين الأول/أكتوبر، ستتولى وزارة الخارجية (DoS) مهمة تدريب الشرطة من وزراة الدفاع، وسيتولى مكتب التعاون الأمني العراقي (OSC-I) الجديد التحكم بمعظم نواحي برنامج المساعدة العسكرية الأمريكية المستمر.

وقد وقعت هذه التطورات في هذا الربع السنوي:

- **تشكيل الحكومة.** بعد ما يقرب من تسعة أشهر من المفاوضات السياسية، استطاع رئيس الوزراء نوري المالكي ضمان دعم برلماني كافٍ في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ليطالب بفترة ثانية. وفي ظل اتفاق مشاركة السلطة، استطاع تكتل دولة القانون (SoL) التابع للمالكي من السيطرة على الوزارات المؤثرة من وزارة الداخلية والدفاع وخمسة مناصب أخرى في مجلس الوزراء. وتولى رئيس الوزراء السابق إياد علاوي التابع لتكتل العراقية منصب رئيس المجلس الوطني للسياسات العليا الجديد (NCHP)—والذي لم يتم تحديد الواجبات المنوطة به بعد—و ١٠ مكاتب بمستوى مجلس الوزراء. وكان للتكتلين الكبيرين الآخرين—الائتلاف الوطني العراقي الشيعي والائتلاف الكردستاني— ١٢ مقعداً و٧ مقاعد في مجلس الوزراء، على الترتيب.

  وسيكون التحدي الرئيسي الذي ستواجهه الحكومة الجديدة هو إدارة علاقتها مع الزعيم الديني مقتدى الصدر المعادي لأمريكا، والذي عاد من إيران في هذا الربع السنوي ويسيطر على ٣٩ مقعد في مجلس النواب (CoR). وهذه القوة السياسية التي يتمتع بها جعلته في موضع يتمكن منه بالمطالبة بامتيازات سياسية من رئيس الوزراء المالكي. في كانون الثاني/يناير، منع الصدر الوزراء التابعين له من الالتقاء بأي من المسئولين الأمريكيين.[٢]
- **الأمن.** في أواخر العام ٢٠١٠، بدأت الحكومة العراقية في حل بعضاً من نقاط التفتيش الأكثر من ٨٧٠ والمنتشرة في بغداد، وذلك بسبب، وبشكل جزئي، تدني عدد حوادث العنف المسجّلة إلى العدد المسجّل قبل بدية الغزو. وعلى الرغم من هذه الأخبار الإحصائية الجيدة إلا أنّ المتمردين استمروا في القيام بحملات تخويف واغتيال ضد أفراد عسكريين ومدنيين في الحكومة العراقية في هذا الربع السنوي، ليقتلوا أو يحاولوا قتل عدة عشرات من المسئولين. واستهدف مسئولي الشرطة بشكل خاص.

  مع انتهاء المهمة القتالية للولايات المتحدة في العراق في آب/أغسطس الماضي والمغادرة المقررة لجميع القوات الأمريكية في أواخر هذا العام، ستكون أحد المسئوليات الرئيسية على قوات الأمن العراقية هي قمع ممثل هذا العنف. وفي هذا الربع السنوي، لاحظ العديد من مراقبي الولايات المتحدة جود فجوات فعلية أو محتملة في قدرات قوات الأمن العراقية (ISF) والتي من الممكن أن تؤثر على قدرتها في المكاسب الأمنية التي تمّ التوصّل إليها بجهد جهيد.[٣]
- **الخدمات الأساسية.** طبقاً لتقرير وزارة الخارجية الصادر مؤخراً، فسيكون نقص الخدمات الأساسية الكافية هو أحد أكثر الأسباب احتمالية في التسبب في عدم الاستقرار المستقبلي في العراق. وقد حللت "خريطة طريق تحقيق الاستقرار" التي أعدتها وزارة الخارجية بيانات الرأي العام وتوصلت إلى أنّ النقص الملحوظ في أنظمة المياه والصرف الصحي والكهرباء في العراق من الممكن أن تؤدي إلى اضطرابات عامة—أكثر من كونها خلافات سياسية أو طائفية. ولإصلاح جزء من هذه المشكلة، فسوف تقوم وزارة الكهرباء (MOE) بإطلاق خطة كهرباء العراق الرئيسية لتحسين أوضاع الشبكة الوطنية. وهي تتوقع أنّه في حالة دخول المولدات المخطط لها في الخدمة طبقاً للجدول الزمني المحدد لها في الأعوام القليلة المقبلة، فإنّ العراق ستكون قادرة على توفير الاحتياجات الوطنية من الكهرباء بحلول العام ٢٠١٤. ولكن هذا الأمل مشروط بتنفيذ تحسينات مكلّفة على شبكة نقل وتوزيع الكهرباء

العراقية، بالإضافة إلى تحسينات تشغيلية بين كلاً من وزارة الكهرباء ووزارة النفط. وفي كانون الأول/ديسمبر، عيّن رئيس الوزراء وزير النفط السابق حسين الشهرستاني كنائب لرئيس الوزراء لشئون الطاقة—وهو منصب جديد يجعله في موضع المسئولية عن تنظيم سياسة الحكومة العراقية في ما يتعلق بالطاقة، والتي عانت في فترات سابقة من نقص التنسيق بين الوزارات المرتبطة بالطاقة.

- **التنمية الاقتصادية.** لا تزال حقول النفط الجنوبية العراقية محل تركيز المستثمرين من الصعيد الدولي في هذا الربع السنوي، مع تجاوز حقل الرميلة في البصرة المستهدف من إنتاج النفط الخام وزيادة العديد من شركات النفط الدولية حجم ومجال تواجدها في الصحراء الغنية بالنفط حول البصرة. وذكر مسئولو الحكومة العراقية أنّهم يخططون لاكتشاف مزيد من اكتشافات النفط الجديدة في الصحراء الغربية الواقعة في محافظة الأنبار ذات الغالبية المسلمة.[٤] وتقف العديد من العقبات في طريق تحقيق عمليات الاستكشاف الفعّالة وتحويل المصادر الموجودة إلى أموال، بما في ذلك البنية التحتية الرديئة، والفساد العام المستشري، ومجموعة من القوانين التي عفا عليها الزمن والي يلزم إعادة صياغتها.
- **العودة للانخراط في المجتمع الدولي.** في بداية تشرين الأول/أكتوبر، أتاح صندوق النقد الدولي (IMF) مبلغ ٧٤١ مليون دولار إضافية للصرف لصالح الحكومة العراقية كجزء من ترتيبات الاستعداد التي يتخذها نحو العراق.[٥] وبعد شهرين، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSC) ثلاث قرارات، ليرفع سلسلة من العقوبات التي كانت قد فرضت على العراق في ظل حكومة البعثيين. وأحد نتائج القرارات الثلاثة هو تمكّن العراق مرّة أخرى، إذا اختار ذلك، من متابعة برنامج الطاقة النووية السلمية. وحالياً، تستعد الحكومة العراقية لاستضافة القمة العربية المقبلة، والتي من المقرر عقدها في شهر آذار/مارس المقبل في بغداد—وهو التجمع الأول الذي يعقد في العراق لأكثر من عقدين بهذا المستوى.

تحديث عمليات التمويل

صناديق الولايات المتحدة الرئيسية لإعادة إعمار العراق منذ العام ٢٠٠٣، خصصت الولايات المتحدة أو أتاحت مبلغ ٥٨ مليار دولار لجهود الإعمار في العراق، وذلك أساساً من خلال خمسة صناديق تمويل أساسية هي: صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)، وصندوق دعم الاقتصاد (ESF)، وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)، وحساب الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض إنفاذ القانون (INCLE)، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP).[٦] الشكل ١,١ يلخّص الوضع الحالي للالتزامات التي لم يتم إنفاقها بعد من الصناديق الخمسة الرئيسية. لمعرفة المزيد عن التمويل الأمريكي لإعادة الإعمار، انظر الباب ٢ من هذا التقرير ربع السنوي.

وضع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد

بدأ برنامج الاستجابة الطارئة للقائد كأحد الوسائل قليلة التكلفة نسبياً ليستخدمه القادة العسكريين المحليين في تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار الصغيرة والتي تمثّل حاجة ملحّة وإنسانية. وعلى مر السنوات، تزايد البرنامج إلى برنامج برأس مال ٣,٩٩ مليار دولار والذي استخدم في عدد وافر من المشاريع—من الدفع للمتمردين السابقين ليوفروا خدمات أمنية من خلال نظم أبناء العراق (SOI) إلى تمويل أعمال على نطاق واسع ومشاريع البنية التحتية. وبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كانت القوات الأمريكية في العراق لا تزال تعمل على توفير تحديث شامل حول استخدامها لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد في تمويل المشاريع. ونتيجة لذلك،لم يتمكّن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من توفير حسابات كاملة عن "كل مشروع بوصفه" أو عن كل "فئة بوصفها" عن جميع التزامات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد ونفقاته. للوصول إلى تحليل أشمل للتحديات حول بيانات تقارير برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، انظر الباب ٢؛

الشكل ١,١

الالتزامات غير المنفقة: صناديق الولايا ت المتحدة الرئيسية

بالمليار دولار

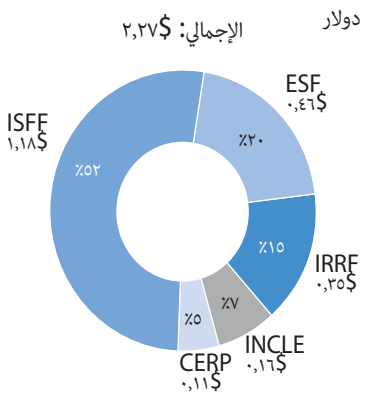

ملاحظة : لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام قد تتأثر بالتقريب.

Sources: P.L. 108-7; P.L. 108-11; P.L. 108-106; P.L. 108-287; P.L. 109-13; P.L. 109-102; P.L. 109-148; P.L. 109-34; P.L. 109-289; P.L. 110-28; P.L. 110-92; P.L. 110-116; P.L. 110-137; P.L. 110-149; P.L. 110-161; P.L. 110-252; P.L. 111-32; P.L. 111-117; P.L. 111-118; P.L. 111-212; P.L. 111-322; P.L. 111-242, Sec. 101(8); USAID, ردا على طلب استدعاء البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق, ٢٠١١/١٠/١; USACE, ردا على طلب استدعاء البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق, ٢٠١١/٤/١; NEA-I, ردا على طلب استدعاء البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق, ٢٠١٠/١٢/٢٠, ٢٠١٠/١٢/٢١, ٢٠١١/٧/١, و ٢٠١١/١٠/١; INL, ردا على طلب استدعاء البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق, ٢٠١١/١٠/١; OSD, ردا على طلب استدعاء البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق, ٢٠١١/١٣/١; ABO, ردا على طلب استدعاء البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق, ٢٠١٠/٧/١٢.

وللوصول إلى تحليل حول برنامج الاستجابة الطارئة للقائد منذ العام ٢٠٠٣، انظر الورقة المدرجة مع هذا التقرير ربع السنوي.[٧]

مشروع الميزانية العراقية للعام ٢٠١١

في ١ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٠، أقر مجلس الوزراء العراقي (CoM) مشروع ميزانية ٧٩,٤٧ مليار دولار للعام ٢٠١١. ويمثّل مشروع الميزانية نسبة زيادة بمقدار ١٠٪ عن ميزانية الحكومة العراقية الأساسية للعام ٢٠١٠ البالغة ٧٢,٣٦ مليار دولار.[٨] وتعتمد ميزانية العام ٢٠١١ على افتراضين اثنين متعلقان بالنفط:[٩]

- **السعر.** فهي تفترض أنّ متوسط سعر لبرميل النفط يصل إلى ٧٣,٠٠ دولار، بزيادة قدرها ١٧٪ عن السعر المفترض لميزانية العام ٢٠١٠ وهو ٦٢,٥٠٪ للبرميل.[١٠] وبحلول ٣١ كانون الأول/يناير، ٢٠١٠، كان سعر نفط كركوك الخام ٩٠,٨٤ دولار للبرميل.[١١]
- **مستويات التصدير.** وتفترض أنّ متوسط صادرات العراق من النفط سيكون ٢,٢٥ مليون برميل يومياً (MBPD). ويشمل هذا الافتراض ١٥٠,٠٠٠ برميل يومياً في الصادرات من المنطقة الكردستانية. كانت قد افترضت ميزانية الحكومة العراقية للعام ٢٠١٠ متوسط تصدير يصل إلى ٢,١٥ مليون برميل يومياً.[١٢] وكان المعدّل الفعلي للتصدير في العام ٢٠١٠ هو ١,٩٠ مليون برميل يومياً.[١٣]

ويوفّر مشروع الميزانية لإنفاقات رأس المال ما مجموعه ٢٤,٧٥ مليار دولار، بزيادة ٢٢٪ عن ميزانية ٢٠١٠. واشتملت إنفاقات رأس المال الهامة المخطط لها للعام ٢٠١١ ما يلي:[١٤]

- ٥,٩٤ مليار دولار لوزارة النفط، بزيادة ١٦٢٪ عن العام ٢٠١٠
- ٣,٦٩ مليار دولار لحكومات المحافظات، بزيادة ٦٩٪ عن العام ٢٠١٠
- ٣,٦٤ مليار دولار لحكومة كردستان الإقليمية، بزيادة ٢٪ عن العام ٢٠١٠
- ٣,٢٠ مليار دولار لوزارة الكهرباء، بزيادة ٣٨٪ عن العام ٢٠١٠

في القطاع الأمني، يوفر مشروع الميزانية أموال تكفي لدفع أجور حوالي ١١٠,٠٠٠ من ضباط الشرطة الجدد. كما تخصص أيضاً ١٩٥ مليون دولار للرواتب والنفقات المتعلّقة ببرنامج أبناء العراق, بنسبة ٤٨٨٪ زيادة عن مستويات العام ٢٠١٠,[١٥]

وتسمح المادة ٣٩ من مشروع الميزانية من استخدام مجلس الوزراء العراقي لمبلغ ٥ مليار دولار من البنك المركزي من احتياطيات العملة العراقية.[١٦] وقد أبدى المسؤولين الأمريكيين مخاوفهم بشكل خاص حول هذا البند، متوقعين بأنّ، إذا تمّ اعتماد هذا الاقتراح كقانون، فمن الممكن أن يضعف الثقة الدولية فعلاً في قدرة الدولة العراقية على الوفاء ديونها.[١٧] وسوف يقرّر مجلس النواب مصير المادة ٣٩ عندما ينتهي من ميزانية العراق للعام ٢٠١١.

إدارة الولايات المتحدة لجهود إعادة الإعمار

واصلت وزارة الخارجية (DoS) العمليات المستمرة والخاصة بتنسيق عمليات السفارة في هذا الربع السنوي، مستمرة بالخطط الخاصة بالانتهاء من عمل فرق إعادة إعمار المحافظات بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وسوف تنتقل مسئوليات إعادة الإعمار الخاصة بفرق إعادة إعمار المحافظات إلى القنصليات العامة في أربيل والبصرة ومكاتب فروع السفارة المؤقتة في الموصل وكركوك.

تعريف وزارة الخارجية مفهوم إعادة الإعمار بشكل أضيق، يتسبب في فجوة في البيانات

في هذا الربع السنوي، أبلغت وزارة الخارجية المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أنّ الموظفين الحكوميين المدنيين الأمريكيين الداعمين لجهود إعادة الإعمار في العراق حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٠، كانوا هم فقط ١٠ أعضاء تابعين لها من مكتب الشراكة الإستراتيجية العراقية. وقدّرت دعم المتعاقدين لأنشطة إعادة الإعمار بنحو ١,١٪ من إجمالي عدد المتعاقدين الداعمين لأنشطة السفارة،بإجمالي مجموع ٥٨ متعاقد من الولايات المتحدة وأطراف ثالثة وعراقيين—بما في ذلك شركات الأمن الخاصة (PSCs) وغيرها. وتوصّلت وزارة الخارجية إلى هذه الصورة عن طريق اتباع تعريف دقيق حول "إعادة الإعمار"، مستثنية البرامج التي تديرها فرق إعادة إعمار المحافظات، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، ومكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية (INL) التابع لوزارة الخارجية، ومكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل (DRL)، ومكتب السكان واللاجئين والمهجرين (PRM)— والتي ينفق جميعها من أموال دافعي الضرائب الأمريكية والتي يشرف عليها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

وقد يعني تطبيق مفهوم "إعادة الإعمار" الضيّق الذي تتبناه السفارة الأمريكية في بغداد أنّه، وبشكل واقعي، جميع الموظفين المدنيين الحكوميين الأمريكيين البالغ عددهم ٩١٠ والعاملين في السفارة الأمريكية في بغداد يقومون بمهام لا

تتعلق بدعم جهود إعادة الإعمار.[١٨] وقد رفضت السفارة الإجابة على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حول المعلومات عن وضع وتمويل العديد من أوجه إعادة الإعمار التي تقع تحت مسئوليتها، بما في ذلك:

- وضع عقود دعم الحياة التي سوف تستخدم في تقديم الدعم إلى فرق إعادة إعمار المحافظات، ومكاتب فروع السفارة والقنصليات والعناصر الأخرى التابعة لسفارة والتي تقوم بتنفيذ أنشطة إعادة الإعمار
- وضع مركبات السفارة ومعداتها لدعم برنامج تطوير الشرطة (PDP) ومكاتب فروع السفارة والقنصليات (حيث أنها تتعلق بمهمة فرق إعادة إعمار المحافظات وأنشطة إعادة الإعمار الأخرى)
- تعيين العاملين المنتظر لصيانة المركبات والمعدات لتلك الأنشطة ذات الصلة بإعادة الإعمار

مكتب التعاون الأمني العراقي

في ١ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠١٠، سيتولى مكتب التعاون الأمني العراقي المسئولية الأساسية لمساعدة قوات الأمن العراقية وذلك بدلاً من القوات الأمريكية في العراق. وسوف يدير مكتب التعاون الأمني العراقي مبيعات المعدات العسكرية الأمريكية إلى الحكومة العراقية، ليعمل بمثابة مكتب ضمن السفارة الأمريكية في بغداد تحت سلطة رئيس البعثة الدبلوماسية. وتطالب الخطط الحالية بوجود ١٥٧ من العاملين بدوام كامل، و١١٨ ممن سيوفّرهم الجيش الأمريكي.[١٩] وجدير بالذكر، أنّ وكالة التعاون الأمني الدفاعي، والتي تدير مكاتب مماثلة في ١١٧ دولة، يوجد لديها ٧٢٣ من المنسقين الأمنيين الموجودون بالخارج—وذلك بمعدل ٦,٢ منسّق لكل وظيفة.[٢٠]

مهمة مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية لتدريب الشرطة، تقل في حدودها

سوف يبدأ مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية في تنفيذ برنامج تطوير الشرطة في منتصف ٢٠١١، وسيتولى مسئولية تدريب ضباط الشرطة العراقية من القوات الأمريكية في العراق في تشرين الأول/أكتوبر. وفي هذا الربع السنوي، ذكر مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية أنه قام بتقليل عدد المستشارين الذين سيتم توزيعهم على البرنامج بسبب اعتبارات التمويل.[٢١] وعلى الرغم من أنّ مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية لن يكون قادراً على الوصول إلى العدد الذي طالب به مسئولو وزارة الداخلية العراقية في الخطة الأساسية، إلا أنه ذكر أنّ "هذا التغيير لن يغيّر المهمة بشكل عام أو الأهداف."[٢٢] ولن يركّز برنامج تطوير الشرطة المعدّل على عمليات التدريب على التحقيقات المعقّدة، بل بدلاً من ذلك سيكون التركيز على تطوير القيادة في وزارة الداخلية العراقية، والقدرات الإشرافية، وذلك مما دفع بعض مسئولي وزارة الداخلية للتعبير عن مخاوفهم من أنّ التدريب على التحقيقات الجنائية المطلوبة حالياً لا تحظى بالأولوية الكافية.[٢٣]

قوة المهام للأعمال وعمليات الاستقرار تنتهي من المهمة العراقية

منذ العام ٢٠٠٦، عملت قوة المهام للأعمال وعمليات الاستقرار التابعة لوزارة الدفاع في العراق، مركّزة على إعادة تأهيل الاقتصاد وخلق الوظائف للعاطلين. وفي هذا الربع السنوي، ذكر مكتب وزير الدفاع أنّ قوة المهام للأعمال وعمليات الاستقرار تخطط لإنهاء عملياتها هناك في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.[٢٤]

في أيلول/سبتمبر، أبلغ نائب وزير الدفاع عن دعاوى المطالبة بالحق التي أصدرها لاستخدام برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في تمويل ثلاثة عقود تتبع قوة المهام للأعمال وعمليات الاستقرار يزيد كل منها عن ٢ مليون دولار. واثنين من هذه العقود تعد من أكبر ١٠ عقود في برنامج الاستجابة الطارئة للقائد مسجّلة في العراق:[٢٥]

- ٩,٨ مليون دولار لتسهيل فرص تطوير الأعمال في الموارد الطبيعية التي لا تعمل بالوقود
- ٩,١ مليون دولار لمساعدة وزارة الصناعة والتعدين في إعادة بناء العمليات الخاصة بها

وتمّ تمويل هذه المشاريع أساساً من قِبل أموال تشغيل وصيانة جيش الولايات المتحدة؛ ولكن بعد التأكّد من عدم قانونية هذا، قامت وزارة الدفاع بضم حسابات هذه العقود على برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، لتكون بذلك هي المرة الأولى التي تتلقى فيها قوة المهام للأعمال وعمليات الاستقرار بشكل واضح أموال من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لدعم عملياتها في العراق.[٢٦]

تشكيل الحكومة

رئيس الوزراء المالكي يضمن فترة ثانية

على الرغم من أنّ تحالف ائتلاف دولة القانون التابع لرئيس الوزراء نوري المالكي فاز بمقعدين أقل في انتخابات آذار/مارس ٢٠١٠ على تكتل العراقية التابع لرئيس الوزراء السابق إياد علاوي، إلا أنّ المالكي استطاع أن يتفوّق على سابقيه في في الأشهر التسعة من المفاوضات التي تلت ذلك. ففي تشرين الأول/أكتوبر، فاز بتأييد مقتدى الصدر وبال٣٩ مقعد الخاصة بأتباعه في مجلس النواب؛ وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قام بإعطاء ضمانات كافية لتحالف العراقية والتحالف

الكردستاني لضمان موافقتهم على توليه لحكومة تحالفات موسّعة تضم جميع التكتلات السياسية الرئيسية في العراق. وأصبح الاتفاق رسمياً في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠١٠، عندما طلب الرئيس جلال طالباني رسمياً من المالكي تشكيل الحكومة الجديدة، لينهي ٢٦٤ يوم من المأزق السياسي. الشكل ١,٢ يظهر الأحداث المختارة الهامة التي حدثن أثناء تشكيلا حكومة بين آذار/مارس ٢٠١٠ وكانون الثاني/يناير ٢٠١١.[٢٧]

المزيد من المقاعد على الطاولة

تضم الحكومة العراقية ٤٢ منصباً وزارياً، أكبر قليلاً من حجم الحكومة السابقة.[٢٨] وتشمل المناصب الجديدة المضافة مساعد إضافي للرئيس، ونائب لرئيس الوزراء لشئون الطاقة، والمجلس الوطني للسياسات العليا، والعديد من المناصب الوزارية بمجلس الوزراء. إلا أنّ العديد من هذه المكاتب الجديدة ليست إلا مجرد وزراء بدون حقائب وزارية. وسيكون تحديد مسئوليات هذه المناصب وتوضيح العلاقة بينهم أحد تحديات الحكومة العراقية الرئيسية في الأشهر المقبلة.[٢٩]

وضمان عمل الأغلبية في البرلمان المكوّن من ٣٢٥ فرداً، قام ائتلاف دولة القانون، الذي فاز بعدد ٨٩ مقعداً، بتولية خصومه السابقين المناصب البارزة في وزارات مجلس الوزراء.

وبناء على اتفاق تشرين الثاني/نوفمبر، قام كل تكتل بترشيح ٣ مرشحين في مناصب الوزارات التي يسعون إليها، واختار رئيس الوزراء المالكي من بين هؤلاء المرشحين. وتسبب اتفاق تقاسم السلطة الموسّع في التوزيعات التالية للسلطة:[٣٠]

- **دولة القانون.** يسيطر ائتلاف دولة القانون على ٧ مقاعد في مجلس الوزراء الجديد، بما في ذلك وزارات الدفاع والداخلية، ويشغل حالياً كلا المنصبين رئيس الوزراء بالإنابة. ويجمع ائتلاف دولة القانون بين حوالي ١٧٪ من مقاعد مجلس الوزراء، و٢٧٪ من مقاعد مجلس النواب (٨٩ مقعد).
- **العراقية.** ضمت العراقية ١٠ مناصب في مجلس الوزراء، بما في ذلك وزارات المالية والكهرباء والزراعة والصناعة والتعدين. وتسيطر العراقية على حوالي ٢٤٪ من مقاعد مجلس الوزراء، و٢٨٪ من البرلمان (٩١ مقعد).
- **الائتلاف الوطني العراقي (INA).** هذه المجموعة من الأحزاب الشيعية، بما في ذلك التوجه الصدري و المجلس الأعلى الإسلامي العراقي (ISCI), لديها على الأقل ١٢ منصباً في مجلس الوزراء، بما في ذلك وزارات النفط والعدل والنقل. ويجمع الائتلاف الوطني العراقي بين حوالي ٢٩٪ من مناصب مجلس الوزراء، و٢٢٪ من إجمالي مقاعد مجلس النواب (٧٠ مقعد).[٣١]

الشكل ١,٢

التطورات الهامة في المفاوضات المتعلقة بتشكيل الحكومة, ٢٠١٠/١/٣–٢٠١١/١٥/١

المصدر : تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لمستندات الحكومة العراقية والحكومة الامريكية مفتوحة المصدر من المعلومات باللغتين العربية والانجليزية.

- **التحالف الكردستاني (KA).** يشغل الأكراد ٧ مناصب في مجلس الوزراء، بما في ذلك وزارات الشئون الخارجية والصحة. ويسيطر التحالف الكردستاني على حوالي ١٧٪ من مجلس الوزراء، و١٣٪ من مجلس النواب (٤٣ مقعد).

ويشغل المناصب المتبقية ممثلين لأحزاب الأقلّية. وبتاريخ ١٨ كانون الثاني/يناير، كانت الحكومة لا تزال في مرحلة تشكيل، وكانت لا تزال جميع المناصب المذكورة محل تغيير.

وقد عيّنت وزيرة وحيدة في مجلس الوزراء الجديد؛ وسوف تخدم في منصب وزيرة الدولة على المستوى الموسّع. وفي الحكومة السابقة، كان هناك ٥ نساء في مجلس الوزراء (وذلك حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠)، وكانت تتولى قيادة وزارات هامة مثل البيئة وحقوق الإنسان.[٣٢] وأشارت التقارير الواردة بمنتصف كانون الثاني/يناير أنّ أعضاء نسائية إضافية قد يتم تعيينها في الأسابيع المقبلة. الشكل ١,٣ يظهر الترتيبات الحالية للحكومة العراقية.

المجلس الوطني للسياسات العليا

يعد المجلس الوطني للسياسات العليا لاذي تمّ إنشاؤه مؤخراً هو الميزة الأكثر بروزاً والتي تميّز الحكومة الحالية عن سابقاتها. وقد أنشئ هذا الكيان ضمن جهود استرضاء زعيم العراقية إياد علاوي، ولا يوجد له نظير في الحكومات السابقة، كما أنّه غير وارد في الدستور العراقي. وسوف يكون علاوي رئيس المجلس الوطني للسياسات العليا بالإضافة لثلاث واجبات ضمن مسئوليته، واحدة من ائتلاف دولة القانون، وأخرى من الائتلاف الوطني العراقي، وأخرى من التحالف الكردستاني. ولم يتم تحديد مدة العضوية في المجلس الوطني للسياسات العليا بعد، إلا أنّ ممثلين من كل التكتلات السياسية الكبيرة سيشاركون فيه. وعلى الرغم من أنّ المجلس الوطني للسياسات العليا يتوقع أن يكون له كلمته في الأمور المتعلقة بالأمن والاقتصاد والطاقة والقضايا الحكومية، إلا أنّ مجال سلطاته المحكم لم يتم تحديده بعد.[٣٣]

وبمنتصف كانون الثاني/يناير، سيعمل مجلس النواب على مشروع قانون لرسم السلطات المخولة للمجلس الوطني للسياسات العليا. وطبقاً للترتيبات المتّبعة في هذا الإعلان، فإنّ المجلس الوطني للسياسات العليا سيضم ٢٠ عضواً، بمن فيهم الرئيس، ونائب الرئيس، ورئيس الوزراء، والمتحدّث باسم مجلس النواب ومندوبيه، وقادة جميع التكتلات السياسية الكبيرة، ورئيس مجلس القضاء الأعلى (HJC). ووفقاً لمشروع القانون قبل عرضه على مجلس النواب، فإنّ من الممكن للمجلس الوطني للسياسات العليا أن يحتّم على رئيس الوزراء إتباع رغباته، ولكن ذلك فقط في حالة دعم ٨٠٪ من المجلس للقرار. إذا عمل المجلس الوطني للسياسات العليا في وجود ٢٠ عضواً، فإنّ هذا من شأنه أن يسمح لأي

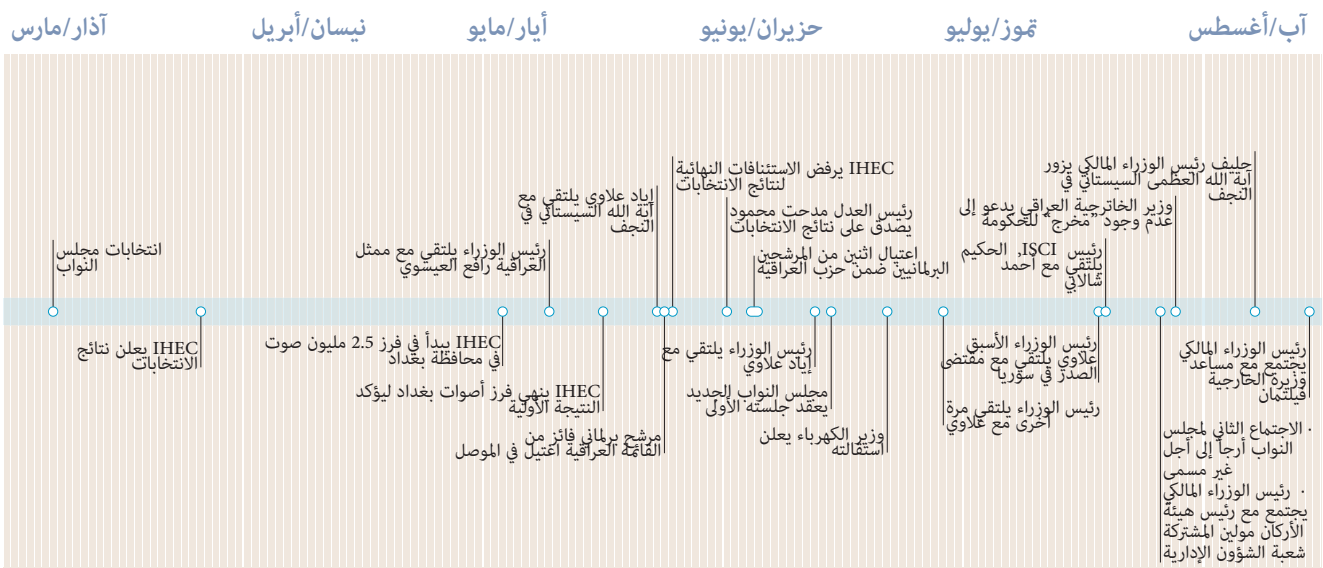

الشكل ١,٣

الحكومة العراقية، حتى تاريخ، ٢٠١١/١/١٥

مكتب رئيس الوزراء ومجلس الوزراء

رئيس الوزراء:
نوري امالكي
الحزب: الدعوة

النائب الأول لرئيس الوزراء:
صالح المطلاق
الحزب: جبهة الحوار الوطني العراقي

النائب الثاني لرئيس الوزراء:
رواش شوايز
الحزب: الحزب الديمقراطي الكردستاني

النائب الثالث لرئيس الوزراء:
حسين الشهرستاني
الحزب: مستقل

مجلس الرئاسة

الرئيس:
جلال طالباني
الحزب: الاتحاد الوطني الكردستاني

نائب الرئيس الأول:
الحزب: سيتم تحديده
سيتم تحديده

نائب الرئيس الثاني:
الحزب: سيتم تحديده
سيتم تحديده

نائب الرئيس الثالث:
الحزب: سيتم تحديده
سيتم تحديده

مناصب مجلس الوزراء

وزير النفط:
عبد الكريم اللعيبي
الحزب: مستقل

وزير الشئون الخارجية:
هوشيار زيباري
الحزب: الحزب الديمقراطي الكردستاني

وزير الداخلية:
نوري المالكي (بالنيابة)
الحزب: الدعوة

وزير الدفاع:
نوري المالكي (بالنيابة)
الحزب: الدعوة

وزيرالصناعة والمعادن:
أحمد الكربولي
الحزب: قائمة متجددة

وزير التجارة:
روش شوايز (بالنيابة)
الحزب: الحزب الديمقراطي الكردستاني

وزير الأمن القومي:
نوري المالكي (بالنيابة)
الحزب: الدعوة

وزير الزراعة:
عز الدين الدولة
الحزب: الحدباء

وزير العلوم والتكنولوجيا:
عبد الكريم الساماراي
الحزب: قائمة متجددة

وزير الاتصالات:
محمد توفيق علاوي
الحزب: التحالف الوطني العراقي

وزير الموارد المائية:
مهند السعدي
الحزب: جبهة الحوار الوطني العراقي,
بالتحالف مع التيار الصدري

وزيرالتعليم العالي والبحث العلمي:
علي الأديب
الحزب: الدعوة

وزير الدولة للسياحة والآثار:
ليوا سميسيم
الحزب: التيار الصدري

وزير الدولة لشئون المرأة:
هوشيار زيباري (بالنيابة)
الحزب: الحزب الديمقراطي الكردستاني

وزير حقوق الإنسان:
محمد سوداني
الحزب: الدعوة

وزير الشباب والرياضة:
جسيم محمد جعفر
الحزب: الحركة الاسلامية في كردستان العراق

وزير الدولة للمنظمات غير الحكومية:
سيتم تحديده
الحزب: سيتم تحديده

وزير الدولة للشئون الخارجية:
على السجري
الحزب: الدستور

وزير الدولة للشئون القبلية:
حسين الأهلان (بالنيابة)
الحزب: مستقل

وزير الدولة لشئون المستنقعات:
حسن الصاري
الحزب: حزب الله

الإئتلاف المنتمي له (وقت التعيين)

دولة القانون ◀ تحالف دولة القانون هو تكتل سياسي من السنة والشيعة يقوده رئيس الوزراء نوري المالكي.

التحالف الكردستاني ◀ التحالف الكردستاني هو ائتلاف من الحزبين الكرديين الرئيسيين: الاتحاد الوطني الكردستاني (بزعامة جلال طالباني) والحزب الديموقراطي الكردستاني (بزعامة مسعود بارزاني).

العراقية ◀ العراقية هو تكتل علماني إلى حد كبير بقيادة رئيس الوزراء السابق اياد علاوي. وفاز بأكبر عدد من المقاعد في انتخابات آذار/مارس ٢٠١٠ بمجلس النواب.

التحالف الوطني العراقي ◀ التحالف الوطني العراقي هو الكتلة السياسية الشيعية التي تتكون أساسا من المجلس الإسلامي الأعلى في العراق (ISCI)، والتيار الصدري.

آخر/مستقل ◀ تضم أعضاء من مختلف الأحزاب الصغرى، الذين من وقت لآخر قد ينضموا إلى الكتل الكبرى.

المجلس الوطني للسياسات العليا

رئيس المجلس الوطني للسياسات العليا:
إياد علاوي
الحزب: التحالف الوطني العراقي

النائب الأول:
الحزب: سيتم تحديده

سيتم تحديده

النائب الثاني:
الحزب: سيتم تحديده

سيتم تحديده

النائب الثالث:
الحزب: سيتم تحديده

سيتم تحديده

مجلس النواب

المتحدث:
أسامة النجيفي
الحزب: الحدباء

النائب الأول:
قصي السهيل
الحزب: التوجه الصدري

النائب الثاني:
عريف تيفور
الحزب: الحزب الديمقراطي الكردستاني

وزير التخطيط:
ناصر الربيعي (بالنيابة)
الحزب:التيار الصدري

وزير العدل:
حسن الشماري
الحزب: الفضيلة

وزير الكهرباء:
زياد طارق (بالنيابة)الحزب: الحركة الوطنية للإصلاح والتطوير

وزير المالية:
رافي العيسوي
الحزب: تجمع المستقبل الوطني

وزير التعليم :
محمد تميم
الحزب: جبهة الحوار الوطني العراقي

وزير الصحة:
ماجد أمين
الحزب: الاتحاد الوطني الكردستاني

وزير الاسكان والتعمير:
محمد الداراجي
الحزب: التيار الصدري

وزير النقل:
حادي الأميري
الحزب: المجلس الأعلى الإسلامي العراقي

وزير الثقافة:
سعدون الدليمي
الحزب: حزب الدستور بالاشتراك مع الائتلاف الوطني العراقي

وزير البيئة:
سارجون سليوه
الحزب: الحركة الديمقراطية الآشورية

وزير الانتقال والهجرة: ديدار نجمان
الحزب: الإتلاف الإسلامي

وزير العمل:
نصار الربيع
الحزب: التيار الصدري

وزير الدولة للمصالحة الوطنية:
علي الأديب (بالنيابة)
الحزب: الدعوة

وزيرالدولة لشئون المحافظات:
نورهان مودهر
الحزب: الجبهة الوطنية الكردستانية بالاشتراك مع العراقية

وزير الدولة والمتحدثين الحكوميين:
علي دباغ
الحزب: مشترك مع الدعوة

وزير البلديات والأعمال العامة:
ديندار نجمان (بالنيابة)
الحزب: التيار الصدري

وزير الدولة العام:
بشرى صالح (F)
الحزب: مستقل، بالاشتراك مع حزب الفضيلة

وزير الدولة العام:
ياسين محمد أحمد
الحزب: المجلس الأعلى الإسلامي العراقي بالاشتراك مع الائتلاف الوطني العراقي

وزير الدولة العام:
عبد المهدي متيري
الحزب: مشترك مع التيار الصدري

وزير الدولة لشئون مجلس النواب:
صفاء الصافي
الحزب: مستقل

وزير الدولة العام:
صلاح الجعيوري
الحزب: جبهة الحوار الوطني العراقي

وزير الدولة العام:
ضياء الأسدي
الحزب: التيار الصدري

أنثى =F

ملاحظة : العديد من وزارات أحزاب الأقلية تتحالف مع التكتلات الكبرى. الانتماءات الحزبية الموضحة في هذا الشكل لا تمثل بالضرورة التشكيل النهائي لمجلس الوزراء.

المصادر: GOI, CoM; GOI, CoR, www.Parliament.iq/dirrasd/2010/sort.pdf, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ, ٢٠١١/٧/١؛
تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لمستندات الحكومة العراقية والحكومة الامريكية والمعلومات مفتوحة المصدر باللغتين العربية والإنكليزية،٢٠١٠/١١–٢٠١١/١.

مجموعة من ٥ أعضاء من منع صدور قرار ملزم، مما يجعل من الصعب على المجلس الوطني للسياسات العليا فرض إرادته على رئيس الوزراء.[٣٤]

الأولويات على المدى القريب بالنسبة للحكومة الجديدة في الأشهر المقبلة، ستواجه الحكومة الجديدة سلسلة من التحديات التشريعية الملحة. وفي مقدمتها ما يلي:

- تعيين وزراء الدفاع والداخلية الدائمين وتعزيز قوات الأمن العراقية
- تحديد صلاحيات المجلس الوطني للسياسات العليا وتوضيح علاقته بمكاتب الحكومة العراقية الدستورية وإعداد الميزانية النهائية لعام ٢٠١١
- تنفيذ الانتقال السلس لعائدات النفط من الأمم المتحدة (UN) إلى سيطرة الحكومة العراقية، مع ضمان حماية الأموال العراقية من الدائنين الدوليين
- خلق بيئة آمنة على نحو فعال
- إجراء تعداد وطني، والذي كان قد تأجّل في هذا الربع مرّة أخرى إلى أجل غير مسمى
- تنفيذ عملية الإنابة الدستورية لتحديد الوضع النهائي لكركوك وتوابعها
- تحسين قدرات العاملين في الحكومة العراقية وتعزيز مكافحة الفساد في جميع مستويات الحكومة

الأمن

أشكال توضيح الضحايا في التقارير العراقية للعام ٢٠١٠

وفقاً لتقارير الحكومة العراقية، فقد قتل ٣٦٠٠ من المدنيين وأفراد قوات الأمن العراقية في حوادث العنف خلال العام ٢٠١٠.[٣٥] وللشهر الثالث على التوالي، وعلى الرغم من تسجيل كانون الأول/ديسمبر رقماً قياسياً عام ٢٠١٠ لأقل عدد من الأشخاص الذين قتلوا في الهجمات، بانخفاض ١٥١ عن رقم الأشهر السابقة من العام ٢٠١٠ القياسي الذي كان ١٧١.[٣٦] الشكل ١,٤ يوضّح بعض الحوادث الأمنية الرئيسية في العراق في الفترة بين ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، و٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

مسئولو الحكومة العراقية هدفاً لعمليات الاغتيال

في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٠، اقتحم ثلاثة انتحاريين مبنى مقر الشرطة الرئيسي في مدينة الموصل المضطربة بشمال العراق، مما أسفر عن مقتل قائد الشرطة المحلية، المقدم شامل أحمد الجبوري. وبعد ما يزيد قليلاً عن أسبوعين، نجح انتحاري في قتل محافظ محافظة الأنبار. وأبلغ مسئولو وزارة الداخلية المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن ما يقرب من ٢٤٠ من قوات الأمن العراقية وأفراد من الاستخبارات وحوالي ١٢٠ من المدنيين من موظفي الحكومة اغتيلوا في الأشهر الأخيرة.[٣٧] وكما يبين الجدول رقم ١,١، فأكثر من ثلاثة درزينات من المسئولين العسكريين والمدنيين متوسطي ورفيعي المستوى لدى الحكومة العراقية كانوا الأهداف الواضحة لمحاولات الاغتيال في هذا الربع السنوي، وذلك استمراراً للمسلسل المقلق الذي أبلغ عنه المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمرة الأولى في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.[٣٨]

الأمن القضائي لا يزال يمثل مشكلة

هاجم مجهولون اثنين من القضاة العراقيين في كانون الثاني/يناير، مما أسفر عن مقتل أحدهم. ومنذ العام ٢٠٠٣، قتل أكثر من ٤٠ قاضياً في العراق. وحاول مجلس القضاء الأعلى أن يضمن التمويل في ميزانية ٢٠١١ لتوفير ٤,٠٠٠ من أفراد الأمن الإضافيين للقضاة، ولكن مجلس الوزراء العراقي رفض الطلب، ليترك مجلس القضاء الأعلى بعدد أقل بكثير من عدد الأفراد المدربين اللازمين لحراسة ١٢٦٠ من القضاة العراقيين.[٣٩]

العنف ضد المسيحيين

في أعنف حادث دموي ضد المسيحي منذ العام ٢٠٠٣، اقتحم مسلحون من المتمردين كنيسة السريان الكاثوليك في بغداد يوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠١٠، مما أسفر عن مقتل أكثر من ٥٠ شخصا.[٤٠] كما سقط باقي المجتمع المسيحي في العراق أيضاً فريسة لهجمات عنيفة أخرى عديدة، كما يلخص ذلك الجدول ١,٢.

وتقدر الأمم المتحدة أن عدة آلاف من المسيحيين فروا من محافظات نينوى وبغداد في أعقاب مذبحة الكنيسة، ولجئوا إلى إقليم كردستان ومناطق أخرى في شمال العراق.[٤١]

رئيس الوزراء: جميع القوات الأمريكية ستكون خارج العراق بحلول نهاية السنة

في هذا الربع السنوي، صرّح رئيس الوزراء نوري المالكي في أحد تصريحاته العامة الأولى بعد ضمان فترة ولاية ثانية له في منصبه، بأنه لا ينوي تغيير أو توسيع الاتفاقية الأمنية بين الولايات المتحدة والعراق (SA). وقال بأنه يتوقع أن تلتزم الولايات المتحدة بالمواعيد النهائية القائمة، والتي تقتضي بأن تغادر جميع القوات العسكرية الأمريكية العراق بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. واعتبارا من مطلع كانون الثاني/يناير ٢٠١١، فإنّ لدى القوات الأمريكية في العراق أكثر من ٤٩,٠٠٠ جندي في العراق.[٤٢]

الاتفاقية الأمنية الحالية—والتي تحكم العلاقات الأمنية الثنائية بين البلدين—تنتهي بنهاية السنة. وأي محاولة

الشكل ١,٤

الحوادث الأمنية الهامة، ٢٠١٠/١٠/٢٠–٢٠١١/١/٢٠

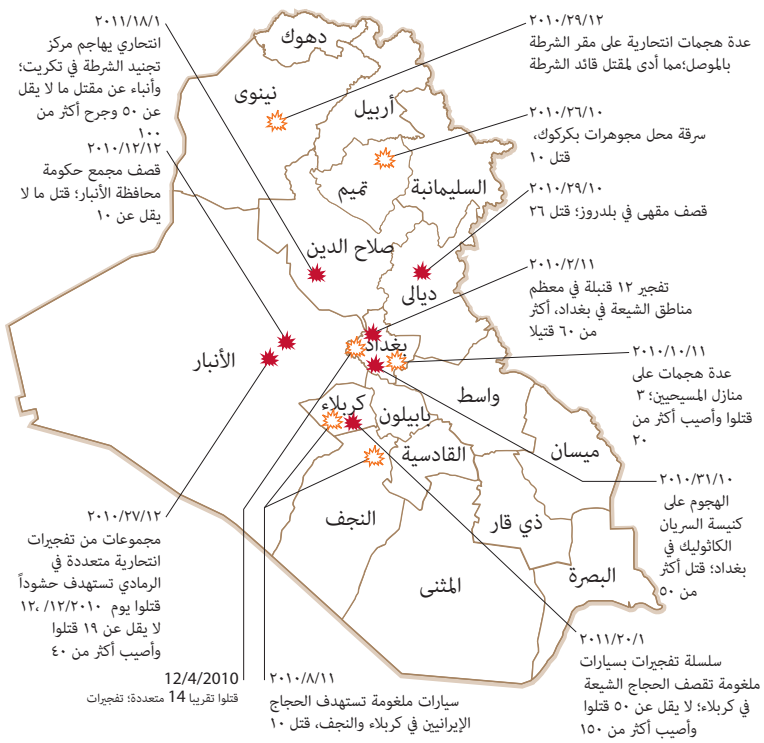

ملحوظة: جميع أرقام الحوادث مستندة على أفضل مصادر المعلومات المتاحة.

المصدر: تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لوثائق الحكومة العراقية والحكومة الأمريكية ومصادر المعلومات مفتوحة المصدر باللغتين العربية والإنكليزية.

لإعادة التفاوض حولها فعلى الأرجح يتعيّن أن تبدأ قريبا. ولم يشر رئيس الوزراء إلى إجراء استفتاء شعبي حول الاتفاقية الأمنية، وهو ما كان قد وعد بالقيام به بحلول منتصف عام ٢٠٠٩، لكنه صادق على اتفاقية الإطار الاستراتيجي (SFA)، والتي تحدد الخطوط العريضة للعلاقة السياسية والاقتصادية والثقافية المستمرة بين الولايات المتحدة والعراق. وخلافا للاتفاقية الأمنية، فإنّ اتفاقية الإطار الاستراتيجي سوف تستمر سارية المفعول بعد عام ٢٠١١، ما لم ينسحب أي من الطرفين من المعاهدة.[٤٣]

الشكوك تحيط بقدرة قوات الأمن العراقية على إظهار الحد الأدنى من القدرات الأساسية

سيكون أحد أهداف القوات الأمريكية في العراق الرئيسية في العام ٢٠١١ هو أن تعمل مع قوات الأمن العراقية لمساعدتها على تحقيق "الحد الأدنى من القدرات الأساسية" (MEC)

الآثار الكارثية لهجوم تشرين الأول/أكتوبر على كنيسة سيرياك الكاثوليكية في بغداد. (صورة عنكاوا)

والتي تحتاجها لتوفّر بشكل فعّال الدفاع عن العراق داخلياً وخارجياً. يجري العراق بعض الاستثمارات الأمنية الخاصة به، ولكن تقريراً صدر مؤخرا عن مكتب وزارة الدفاع لدى المفتش العام حذر من أن النظام اللوجستي لدى قوات الأمن العراقية لا يزال محاطاً بتحديات لا تعد ولا تحصى.[٤٤] وقد أوردت القوات الأمريكية في العراق هذه المخاوف، مشيرة إلى أنّ استثمارات إضافية سوف يتعين القيام بها لتّأكّد من أن قوات الأمن العراقية سوف تحقق الحد الأدنى من القدرات الأساسية قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١,[٤٥] كما أنّ مساعدة الولايات المتحدة في شكل صندوق قوات الأمن العراقية للعام ٢٠١١ قد حدد بمبلغ ١,٥ مليار دولار، بدلا من مستوى ٢,٠ مليار دولار التي طلبتها وزارة الدفاع.[٤٦]

أبناء العراق

في هذا الربع السنوي، استمرت قوات المتمردين في استهداف أعضاء أبناء العراق، وذلك حسب ما ذكر من مقتل ١٧ في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وأفادت التقارير أنّه ما لا يقل عن ٣٨٧ من أفراد أبناء العراق قد قتلوا منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.[٤٧]

وحتى الآن، استأجرت الحكومة العراقية ما يزيد قليلا على ٣٩,٠٠٠ عضواً من أعضاء أبناء العراق، من أصل ٩٥٠٠٠ تقريباً.[٤٨] ونتيجة لمراجعة الحسابات لشؤون اعمار العراق صدر هذا الربع وجدت ، فإنّ الحكومة العراقية قد ناضلت لتستمر في دفع رواتب أبناء العراق على أساس شهري.[٤٩] إلا أنّه وفي الآونة الأخيرة، أفاد مسئولون في الحكومة العراقية عن بعض التقدم في تسديد المدفوعات في الوقت المناسب.[٥٠] ولمعرفة المزيد عن برنامج أبناء العراق، أنظر الباب ٤ و٥ من هذا التقرير ربع السنوي.

الجدول ١,١

الأعمال المختارة من أعمال العنف البارزة التي استهدفت مسئولين عراقيين، ٢٠١٠/١٥/١٠–٢٠١١/١٧/١

المستهدفين/الضحايا	الموقع (المحافظة)	التاريخ	الأحداث	النتيجة
مقدم في قوات الشرطة	صلاح الدين	٢٠١٠/١٠/١٩	تفجير	إصابة المقدّم؛ ومقتل ما لا يقل عن ١١ آخرين
ضابط في الشرطة رفيع المستوى	صلاح الدين	٢٠١٠/١٠/١٩	الهجوم على المسكن بالعبوات الناسفة	لم يبلغ عن وقوع ضحايا
المدير العام لوزارة الكهرباء	بغداد	٢٠١٠/١٠/٢٥	الهجوم عليه برجال مسلحين باستخدام كاتمات الصوت	مقتل المدير العام
مسئول بوزارة الداخلية	بغداد	٢٠١٠/١٠/٢٥	قنبلة مثبتة في السيارة	مقتل مسئول وزارة الداخلية العراقية؛ وإصابة ٣ آخرين
وكيل وزارة بوزارة التخطيط	بغداد	٢٠١٠/١٠/٢٦	الهجوم بالعبوات الناسفة	لم يصب وكيل الوزارة بسوء؛ وأصيب أربعة آخرون
عقيد في قوات الشرطة	بغداد	٢٠١٠/١٠/٢٨	قنبلة مثبتة في السيارة	مقتل العقيد
قائد قوات الأمن العراقية	بغداد	٢٠١٠/١٠/٢٨	العبوات الناسفة	إصابة القائد
ضابط في الشرطة رفيع المستوى	نينوى	٢٠١٠/١١/٠١	قنبلة مثبتة في السيارة	مقتل الضابط؛ وإصابة السائق
مسئول بالحكم المحلي	الأنبار	٢٠١٠/١١/٠٤	عدة عبوات ناسفة	مقتل المسئول والسائق
مسئول رفيع المستوى بالأمن القومي	نينوى	٢٠١٠/١١/١٦	تفجير محل السكن	لم يبلغ عن وقوع ضحايا
أعضاء مجلس النواب العراقي من تكتل العراقية	نينوى	٢٠١٠/١١/١٩	الهجوم على موكب السيارات بالعبوات الناسفة	لم يصب الأعضاء بسوء؛ ومقتل أحد الحراس الشخصيين
مسئول رفيع المستوى بمكتب جوازات السفر	الأنبار	٢٠١٠/١١/٢٢	العبوات الناسفة	مقتل المسئول
مسئولو المفتش العام بوزارة البلديات	بغداد	٢٠١٠/١١/٢٢	كمين نصبه مسلحون	مقتل ٢ من مسئولو المفتش العام؛ وإصابة ٢ آخرين
مسئول بوزارة التعليم العالي	بغداد	٢٠١٠/١١/٢٣	هجوم رجال مسلحين على محل السكن	قتل المسئول
عميد بالجيش العراقي	بغداد	٢٠١٠/١١/٢٤	قنبلة مثبتة في السيارة	مقتل العميد
عقيد بوزارة الداخلية	بغداد	٢٠١٠/١١/٢٤	كمين نصبه مسلحون	إصابة العقيد
عميد بالشرطة	بغداد	٢٠١٠/١١/٢٨	كمين نصبه مسلحون	مقتل العميد
مسئول الأوقاف السنية	بغداد	٢٠١٠/١١/٢٨	العبوات الناسفة	إصابة المسئول
مسئول بوزارة الصحة	بغداد	٢٠١٠/١٢/٠١	قنبلة مثبتة في السيارة	إصابة المسئول
مسئول بوزارة حقوق الإنسان	بغداد	٢٠١٠/١٢/٠١	كمين نصبه مسلحون	قتل المسئول
مسئول بالحكم المحلي	واسط	٢٠١٠/١٢/٠١	هجوم رجال مسلحين على محل السكن	لم يصب المسئول بسوء؛ وإصابة ٢ آخرون
ضابط رفيع المستوى في الشرطة	تميم	٢٠١٠/١٢/٠١	الهجوم على موكب السيارات بالعبوات الناسفة	لم يصب الضابط بسوء
ضابط مخابرات بمحافظة ذي قار	بغداد	٢٠١٠/١٢/٠٣	كمين نصبه مسلحون	إصابة الضابط
مسئول لجنة النزاهة	ديالى	٢٠١٠/١٢/١٤	قنبلة مثبتة في السيارة	لم يصب المسئول بسوء
مسئول سابق بوزارة الكهرباء	بغداد	٢٠١٠/١٢/١٦	كمين نصبه مسلحون	مقتل المسئول السابق
رئيس جامعة الموصل	نينوى	٢٠١٠/١٢/٢٠	كمين نصبه مسلحون	إصابة رئيس الجامعة إصابة بالغة
ضابط مخابرات	بغداد	٢٠١٠/١٢/٢٠	كمين نصبه مسلحون	مقتل الضابط
مسئول الأوقاف الشيعية	بغداد	٢٠١٠/١٢/٢١	كمين نصبه مسلحون	إصابة المسئول
مسئول بوزارة الصحة	بغداد	٢٠١٠/١٢/٢٢	كمين نصبه مسلحون	قتل المسئول
عميد بالجيش العراقي	بغداد	٢٠١٠/١٢/٢٣	الهجوم عليه برجال مسلحين باستخدام كاتمات الصوت	مقتل العميد؛ وإصابة آخر
عقيد في قوات الشرطة	بغداد	٢٠١٠/١٢/٢٣	كمين نصبه مسلحون	إصابة العقيد
مسئول بوزارة الداخلية	بغداد	٢٠١٠/١٢/٢٦	هجوم رجال مسلحين على السيارة	إصابة المسئول والسائق
مسئول بوزارة الشئون الخارجية	بغداد	٢٠١٠/١٢/٢٨	الهجوم على مركب السيارات بالعبوات الناسفة	إصابة المسئول
قاضي بالمحكمة الجنائية	بغداد	٢٠١٠/١٢/٢٩	قنبلة مثبتة في السيارة	إصابة القاضي
قائد شرطة الموصل	نينوى	٢٠١٠/١٢/٢٩	هجوم انتحاريين متعددين على المقر الرئيسي	مقتل قائد الشرطة
مقدّم بوزارة الداخلية	بغداد	٢٠١١/٠١/٠١	هجوم رجال مسلحين على السيارة	مقتل المقدّم
مسئول الأوقاف السنية	ديالى	٢٠١١/٠١/٠٢	عدة عبوات ناسفة	إصابة المسئول إصابة بالغة
رئيس مجلس محافظة نينوى	نينوى	٢٠١١/٠١/٠٢	عدة عبوات ناسفة	تمّ تفكيك العبوات الناسفة قبل الانفجار، ولم رئيس المجلس بسوء
عميد بوزارة الداخلية	بغداد	٢٠١١/٠١/٠٣	كمين نصبه مسلحون	إصابة العميد
مسئول بالأمن المحلي	تميم	٢٠١١/٠١/٠٥	العبوات الناسفة	إصابة المسئول
رئيس الشرطة	الأنبار	٢٠١١/٠١/١٠	العبوات الناسفة	مقتل رئيس الشرطة وعدداً من المساعدين
المحافظ	الأنبار	٢٠١١/٠١/١٧	انتحاري مفخخ	لم يصب المحافظ بسوء؛ وأصيب العديد آخرون

ملحوظة: الجدول التالي يقدم أمثلة من الاغتيالات ومحاولات الاغتيال، وغيرها من الأعمال الصغيرة الحجم من العنف والتي تبدو أنّها موجّهة نحو أشخاص معينين أو مجموعات في هذا الربع السنوي، وهو لا يهدف إلى تقديم شامل للجميع، ولا يفترض أن يعبر عن دوافع المهاجمين.

المصدر: تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لوثائق الحكومة العراقية والحكومة الأمريكية ومعلومات المصادر مفتوحة المصدر بالعربية والإنجليزية.

الجدول ٢,١

عمليات الهجوم المختارة ضد المسيحيين بالعراق، ٢٠١٠/١٠/٢٠–٢٠١١/١٥/١

التاريخ	الحادث
٢٠١٠/١٠/٣١	اقتحام رجال مسلحين ينتسبون للقاعدة في العراق لكنيسة السريان الكاثوليك في بغداد، وقتل ٥٠ فرداً تقريباً.
٢٠١٠/١١/١٠	قصف منازل المسيحيين بالقنابل ومدافع الهاون، مما أدى لمقتل ٣ على الأقل وإصابة أكثر من ٢٠ آخرين.
٢٠١٠/١١/١٥	قتل مسلحين في شرق الموصل لعدد ٧ على الأقل، بما فيهم ٢ من المسيحيين.
٢٠١٠/١١/٢٢	قتل مسلحين في الموصل لعدد ٢ من المسيحيين العراقيين الأشقاء.
٢٠١٠/١١/٣٠	قتل مسلحين في شرق الموصل لعدد ١ مسيحي.
٢٠١٠/١٢/٠٥	قتل مسلحين في بغداد لعدد ٢ من المسيحيين كبار السن.
٢٠١٠/١٢/١٤	اختطاف مجموعة من رجال مسلحين لطالبة مسيحية في الموصل.
٢٠١٠/١٢/٣٠	انفجار ما لا يقل عن ١٠ قنابل بالقرب ن منازل العائلات المسيحية في بغداد، مما أسفر عن مقتل ٢ وجرح حوالي ٢٠ آخرين.

المصدر: خليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لوثائق الحكومة العراقية والحكومة الأمريكية ومعلومات المصادر مفتوحة المصدر بالعربية والإنجليزية.

عودة ظهور مقتدى الصدر

في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، هبطت طائرة مقتدى الصدر رجل الدين الشيعي في مدينة النجف المقدسة، ليكون بمناسبة ظهوره الرسمي الأول في العراق منذ ٢٠٠٧ وعودته الرسمية إلى المشهد السياسي العراقي.

ويقود الصدر، الذي برز على الساحة باعتباره سليل عائلة تحظى بالاحترام والتقدير من قادة الشيعة الدينية، تنظيم سياسي نجح في تحويل نفسه من متطرف متمرد إلى محتكر سمسار مؤثر من سماسرة السلطة، وله ٣٩ مقعداً في مجلس النواب الجديد. وفي أول حديث علني يدلي به بعد عودته إلى النجف، دعا الصدر أتباعه لمقاومة الولايات المتحدة، على الرغم من توقفه إلى حد ما عن نبرة الخطابة الأكثر عنفاً. وندد أيضاً بالعنف العراقي العراقي وأعرب عن تأييده المشروط لحكومة رئيس الوزراء نوري المالكي.[٥١]

الطاقة

النفط: الإنتاج والتصدير

في هذا الربع السنوي، بلغ متوسط إنتاج العراق من النفط الخام ٢,٤٠ مليون برميل يومياً، ليشكل زيادة بنسبة ٣٪ عن الربع السنوي الأخير، ولكن بنسبة أقل من ١٪ عن الربع السنوي الأخير من العام ٢٠٠٩. وبلغ متوسط الصادرات ١,٩٥ مليون برميل يومياً خلال هذا الربع السنوي، أي بزيادة ٤٪ عن الربع السنوي السابق و٢٪ أعلى من الربع السنوي نفسه عن العام ٢٠٠٩. ورسميا لم يتم تصدير النفط من إقليم كردستان، استمراراً في التوجه الذي بدأ في العام ٢٠٠٩.[٥٢]

تقرير التقدّم المرحلي لشركات النفط الدولية

في العام ٢٠٠٩، منحت وزارة النفط ١٠ عقود تقديم خدمات لشركات دولية، ومنحتهم الحق في تطوير حقول النفط الرئيسية في شراكة مع شركات النفط العراقية المملوكة للدولة. وأفاد اتحاد شركات الأنجلو الصينية العاملة في تطوير حقل الرميلة وصوله لأعلى مستوى متوسط للإنتاج اليومي منذ بداية العمليات هناك في العام الماضي. كما تخطط الحكومة العراقية أيضاً للتنقيب عن حقول جديدة، وأعلنت في مطلع كانون الثاني/يناير أنّها في بداية التحضير للمزاد العلني الرابع لتمنح عقود التنقيب عن النفط والغاز. وللحصول على تقرير كامل عن قطاع النفط في العراق، انظر الباب ٤ من هذا التقرير ربع السنوي.

إمدادات الكهرباء

في هذا الربع السنوي، بلغ متوسط إمدادات الكهرباء العراقية ٦,٣٣٩ ميجاوات (MW)، ليتراجع بنسبة ٣٪ عن الحد المرتفع المسجّل في الربع السنوي الأخير، ولكن بزيادة ٧٪ عن الربع الأخير من العام ٢٠٠٩.[٥٣] وتعتمد العراق بشكل متزايد على الكهرباء التي توفرها محطات توليد الكهرباء من القطاع الخاص. ولم يكن هناك قبل العام ٢٠٠٨ محطات توليد كهرباء مملوكة للقطاع الخاص في العراق. ولكن بحلول عام ٢٠١٠، شكلت أربعة محطات مملوكة للقطاع الخاص نسبة ١٣٪ من إمدادات الكهرباء في العراق. وفي كانون الأول/ديسمبر، أعلنت الحكومة العراقية أنها ستجري جولة عطاءات لمستثمرين من القطاع الخاص حيث ستجري مزاد علني للحصول على حق بناء أربع محطات جديدة لتوليد الكهرباء والتي عند الانتهاء منها من شأنها أن تضيف ٢,٧٥٠ ميغاواط من الطاقة الاسمية للشبكة الوطنية.[٥٤] وللحصول على مزيد من المعلومات حول قطاع الكهرباء في العراق، انظر الباب ٤ من هذا التقرير ربع السنوي.

الاقتصاد

يقدّر صندوق النقد الدولي أن زيادة النشاط الاقتصادي في قطاع النفط والغاز سوف يتسبب في ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للعراق من مستوى ٢,٦٪ في العام ٢٠١٠ إلى ١١,٥٪ في العام ٢٠١١ و ١١٪ في العام ٢٠١٢، مما يضع العراق بين أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم.[٥٥] ولأغراض المقارنة، فإنّ صندوق النقد الدولي يتوقع معدلات النمو بنسبة ٩٦٪ للعام ٢٠١١ لجمهورية الصين الشعبية و٨,٤٪ للهند.[٥٦]

مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يصوّت لإنهاء بعض

العقوبات على العراق

في منتصف كانون الأول/ديسمبر، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ثلاثة قرارات ذات صلة، ورفع معظم القيود المتبقية المفروضة على العراق خلال العام ١٩٩٠:

- **قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSCR) رقم ١٩٥٦**— يمد فترة الحماية لعائدات النفط العراقي من الدائنين الدوليين حتى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١١، ليعطي الحكومة العراقية المزيد من الوقت لوضع آلية لاستبدال صندوق تنمية العراق (DFI)، والذي كان يحمي عائدات النفط منذ عام ٢٠٠٣.[٥٧] وتخطط الحكومة العراقية لإيجاد بديل ليكون خلفاً لصندوق تنمية العراق والذي سيكون تحت إشراف لجنة الخبراء الماليين (COFE)، التي يقودها رئيس أقدم مؤسسة للرقابة المالية في العراق، وهي ديوان الرقابة المالية.[٥٨] وستحل لجنة الخبراء الماليين محل المجلس الدولي الاستشاري والرقابي للعراق.
- **قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٩٥٧**— ينهي العقوبات التجارية الباقية والخاصة باستيراد المواد الحساسة، بما في ذلك بعض المواد النووية والمواد الكيميائية.[٥٩] ونتيجة لذلك، فإنّ العراق الآن قادر على الانخراط في الأنشطة النووية المدنية، مثل تطوير محطات الطاقة النووية. واستقبل القائم بأعمال وزير الكهرباء العراقي قرار الأمم المتحدة بالموافقة، معربا عن تأييده لاستئناف البرنامج النووي السلمي العراقي. وكان تنبّه الشركاء الدوليين المحتملين سريعاً نحو هذه الفرص المتاحة في هذا المجال، وذلك بإعراب المسئولين الفرنسيين بالفعل عن الرغبة في التعاون مع العراق في مشاريع الطاقة النووية.
- **قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٩٥٨**— بإنهاء جميع الأنشطة المتصلة ببرنامج النفط مقابل الغذاء.[٦٠]

في حين أنّ ملخّص هذه القرارات يمثّل خطوة هامة في إعادة دمج العراق في المجتمع الدولي، إلا أنه يجب على الحكومة العراقية أن تعمل مع حكومة الكويت لتسوية النزاعات الناشئة عن غزو عام ١٩٩٠. ويشمل هذا تعويض الضحايا الكويتيين من جرّاء الغزو، والمحاسبة عن رفات هؤلاء القتلى، وإعادة الممتلكات الكويتية. كل هذه المسائل لا تزال حتى الآن خاضعة لإشراف مجلس الأمن بموجب الفصل السابع المحدد لسلطته، وهو الأمر الذي يتيح له اتخاذ التدابير للحفاظ على الأمن الدولي.

أكبر مركز اعتقال تابع للولايات المتحدة يتحوّل إلى مركز للأعمال

في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٠، نقلت القوات الأمريكية في العراق رسمياً معسكر بوكا إلى الحكومة العراقية. والذي كان يعرف في السابق بأكبر منشأة اعتقال تابعة للولايات المتحدة في العراق، وتمّ حالياً تحويل معسكر بوكا للاستخدام المدني من قبل اتحاد الولايات المتحدة والعراق والذي منح الحق في بناء وإدارة مجمع للأعمال هناك من خلال عملية مزاد علني شفافة. ومن المقرر أن يكتمل بحلول عام ٢٠١٢، وسوف يوفّر هذا المشروع البالغ تكلفته ٢٣٦ مليون دولار والذي أطلق عليه اسم "مدينة البصرة اللوجستية،" مركز آمن للمستثمرين الدوليين للقيام بالأعمال في جنوب العراق.[٦٢] ولمزيد من المعلومات، راجع الباب الخاص بمحافظة البصرة، المميّزة في هذا التقرير ربع السنوي.

رقابة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

عمليات التدقيق

في هذا الربع السنوي، أصدرت مديرية تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق خمسة تقارير عن عمليات التدقيق. ومنذ العام ٢٠٠٤، قام المفتش العام الخاص بإعادة إعمار العراق بإصدار ١٨٢ تقرير عن عمليات التدقيق حول برنامج الولايات المتحدة لإعادة الإعمار في العراق. وقد استعرضت تقارير تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في هذا الربع السنوي ما يلي:

- **إدارة الولايات المتحدة العسكرية لبرنامج أبناء العراق.** في حزيران/يونيو ٢٠٠٧، بدأت القوات متعددة الجنسيات في العراق (MNC-I) في استخدام أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لاستئجار المتمردين السابقين لحراسة نقاط التفتيش والمباني، والأجزاء الرئيسية من الأحياء في العراق—وهو برنامج بقيمة ٣٧٠ مليون دولار اعتمده الجيش الأمريكي ليساعد في الحد من العنف بشكل عام في العراق. ومع ذلك، ولعدم كفاية بيانات البرنامج التي يمكن قياسها إلى جانب عدم القدرة على فصل تأثير أبناء العراق عن العوامل الأخرى، لم يتمكّن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التوصّل إلى من إعداد استنتاجات تجريبية موثوق بها حول مساهمة البرنامج في خفض العنف في العراق والذي بدأ في أواخر صيف عام ٢٠٠٧. بالإضافة إلى ذلك، كشف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عن أنّ الجيش الأمريكي اتّبع ضوابط مالية ضعيفة فيما يخص المدفوعات النقدية لأبناء العراق. ومنذ تولي السيطرة الكاملة على برنامج أبناء العراق في

وزير النفط يناقش مستقبل العراق مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

في ٨ من تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠١٠، التقى المفتش العام مع نائب وزير النفط لشئون الاستخراج عبد الكريم اللعيبي في مكتبه ببغداد. وبعد ستة أسابيع من هذا الاجتماع، اختير اللعيبي، الذي خدم لفترة طويلة في وزارة النفط كخبير تقني، ليتولى قيادة الوزارة في الحكومة الجديدة. وفي إطار مناقشته الموسعة، فقد ناقش نائب الوزير اللعيبي مع المفتش العام ما يلي:[٦١]

- **التطلعات المستقبلية حول قطاع النفط العراقي.** ذكر نائب الوزير أنّ تعامل العراق مع شركات النفط الدولية (IOCs) كان بأفضل مما يتوقّع. كما ذكر أيضاً أنّ العراق تنوي أن تصل إلى مستوى ٣,٢٦ مليون برميل يومياً كمتوسط إنتاج بحلولك كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، مع ارتفاع التصدير إلى ٢,٣ مليون برميل يومياً. وذكر بأنّه على المدى البعيد، فإنّ التصورات الحالية تشير إلى أنّ متوسط الإنتاج سيتنامى تدريجياً ليصل إلى ١٢ مليون برميل يومياً.
- **خط أنابيب البصرة ومحطات النفط البحرية.** ستكون أحد أولويات الحكومة الجديدة إكمال عمليات التجديد المستمرة لشبكة خطوط الأنابيب ومحطات النفط البحرية الواقعة قبالة ساحل جنوب ميناء أم قصر. وقد رسمت الخطط ٣ خطوط أنابيب تمتد تحت البحر وتمولها الحكومة العراقية وهي: من شبه جزيرة الفاو إلى محطة نفط البصرة (ABOT)، ومن محطة نفط البصرة إلى محطة نفط خور العمية (KAAOT)، ومن محطة نفط البصرة إلى المحطات البحرية بنقطة التجميع الفردية. وسوف يرفع الانتهاء بنجاح لمشاريع خط أنابيب البصرة من قدرات صادرات البصرة إلى ٤,٥ مليون برميل يومياً. كما تخطط الحكومة العراقية أيضاً إلى تنفيذ إصلاحات موسّعة في محطة نفط خور العمية، والتي انهارت أجزاء منها في الخليج الفارسي بسبب الحاجة إلى عمليات الترميم.
- **قدرات سعة تخزين النفط.** دمرت العمليات القتالية التي وقعت في شبه جزيرة الفاو في أثناء الحرب العراقية الإيرانية الكثير من قدرات سعة تخزين

لقاء المفتش العام الخاص بالمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مع نائب وزير النفط اللعيبي.

العراق للنفط، وقد بدأت جهود استعادة هذه القدرات التخزينية الآن فقط في تحديد معالم لها. وذكر نائب الوزير اللعيبي أنّ الوزارة تخطط لإنشاء ٣٥ صهريج جديد لتخزين النفط في جنوب العراق لتحل محل الصهاريج التي دمرتها العمليات القتالية مع الإيرانيين.

- **التنقيب عن النفط.** نظراً لسهولة حفر العديد من حقول النفط الحالية، فلم يكن من المجدي اقتصادياً للمسئولين السابقين أن يتم تكريس موارد ضخمة في التنقيب عن النفط في المواقع البعيدة. إلا أنّ وزير النفط الجديد ينوي تغيير هذه الإستراتيجية، موضحاً أن الحكومة العراقية تبدأ في إعداد خطة على مدى عامين للتنقيب عن حقول النفط التي لم تكتشف بعد، والتي، إذا ما تمّ ذلك، سترفع من احتياطي العراق الحقيقي إلى ٢٠٠ مليار برميل. وقد تشتمل هذه الخطة أيضاً على مزايدات للحصول على حقوق التنقيب في سلسلة من العطاءات العامة مشابهة لتلك التي جرت في العام ٢٠٠٩.
- **التعاون مع وزارة النفط.** عند الحديث عن العلاقة بين وزارتي النفط والكهرباء، أعرب نائب الوزير عن أمله في تناسي جميع المشاكل التي شوّهت هذه العلاقة، وذكر أنّ التحدي الرئيسي القادم لن يكون هو توفير الوقود الكافي لتزويد محطات الكهرباء به، ولكن بدلا من ذلك سيكون هو توفير البنية التحتية اللازمة لنقلها إلى وزارة الكهرباء في وقت مناسب.
- **أمن خط الأنابيب.** على الرغم من تحسّن الوضع الأمني منذ العام ٢٠٠٧، إلا أنّ نائب الوزير اللعيبي ذكر أنّ تأمين شبكة خطوط الأنابيب العراقية مترامية الأطراف يظل أحد التحديات. وعلّق على أنّ نظام الأعمال الدفاعية الذي تموله الولايات المتحدة والمعروف بمناطق حظر خطوط الأنابيب يؤدّي الغرض منه بشكل جيّد في المناطق البعيدة، ولكن لوحظ أنّ الهجمات لا تزال تقع في المناطق كثيفة السكان.
- **القضايا المتعلقة بالمنطقة الكردستانية.** أكّد نائب الوزير على أنّ وزارة النفط ليس لديها رؤية مؤكدة حول كمية النفط التي يتم إنتاجها في المنطقة الكردستانية، كما أنه لا يوجد لديها أي معلومات مؤكدة عن قدرات معامل التكرير الغير مرخّصة العاملة هناك. وذكر نائب الوزير اللعيبي أنّه حالياً يجري مفاوضات مع المنطقة الكردستانية في مساعي لحل بعضاً من المشاكل المستمرة بينها وبين بغداد، ولكنه ذكر بأنّ الحلول الجذرية تحتاج لبعض الوقت لتحقيقها.
- **تهريب النفط.** صرّح نائب الوزير اللعيبي للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بصراحة بأنّ تهريب النفط لم يعد بالمشكلة الخطيرة. وكشف عن أنّ الوزارة تخطط لتركيب نظام قياس جديد لمراقبة كميات تدفق النفط، وذكر أنّ أساليب الاستطلاع الرأسية الخاصة بالولايات المتحدة مثل الأقمار الصناعية والطائرات الصغيرة بدون طيار، لم تلحظ في الفترة الأخيرة وجود أي مواكب لناقلات صهاريج النفط مشكوك فيها تغادر العراق. إلا أنّ نائب الوزير حذّر من أنه لا يوجد لديه أي معلومات حول مستوى أنشطة تهريب النفط في المنطقة الكردستانية.
- **العلاقات الدولية.** تشترك العراق في العديد من حقول النفط والغاز مع الدول المجاورة، مما يجعل استخدام هذه الحقول مسألة ذات بعد دولي. ويلتقي مسئولو وزارة النفط مع نظرائهم بالمملكة العربية السعودية، وسوريا، وإيران لمناقشة مثل هذه المسائل. وذكر نائب الوزير اللعيبي أيضاً أنّه يتحدّث عن هذه المسائل بانتظام مع مسئولي سفارة الولايات المتحدة.

صدّرت العراق التمر. في هذه الربع السنوي. وذلك للمرة الأولى على مدى عقدين. وقدر أرسلت الشحنة الأولى إلى لندن. لتمثّل بذلك عودة ظهور المزارعين العراقيين في السوق الدولية. (صورة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)

نيسان/أبريل ٢٠٠٩، واجهت الحكومة العراقية صعوبات في إدارة البرنامج، تمثّلت في دفع أجور أبناء العراق بشكل صحيح، وإدماج أعضاء أبناء العراق في الوزارات العراقية.

- **دعم الحكومة العراقية للأكاديمية العراقية الدولية (IIA).** الغرض من هذا المشروع البالغة تكلفته ٢٦ مليون دولار والذي يموله صندوق قوات الأمن العراقية هو تطوير منشأة تعليمية على المستوى التنفيذي—الأكاديمية العراقية الدولية—للمسئولين المدنيين والعسكريين للحكومة العراقية. ويدار هذا المشروع الجاري، الواقع في المنطقة الدولية، من قبل البعثة التدريبية والاستشارية للعراق التابعة للقوات الأمريكية في العراق والمخصصة لمساعدة وزارة الدفاع (ITAM-MOD). وبعد استعراض المراسلات ذات الصلة وإجراء مقابلات مع مسئولي وزارة الدفاع، أكّد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أنّه على الرغم من عمل البعثة التدريبية والاستشارية للعراق التابعة للقوات الأمريكية في العراق المخصصة لمساعدة وزارة الدفاع مع نظرائها في وزارة الدفاع من أجل شراء للأسهم الخاصة بالأكاديمية العراقية الدولية من البلد المضيف، إلا أنّه لم يتم التفاوض أو توقيع اتفاقيات ثنائية، ولا يزال من غير الواضح ما إذا كانت الحكومة العراقية سوف تموّل تشغيل وصيانة الأكاديمية العراقية الدولية بعد الانتهاء منها. وبدون التوصل لمثل هذه الاتفاقات، فإنّ الأموال التي أنفقتها الولايات المتحدة على بناء الأكاديمية العراقية الدولية (مبلغ ١٣,٤ مليون دولار) تكون معرضة لخطر الإهدار، وكذلك الأموال المخطط استخدامها لتجهيز وتأثيث المنشأة (١٢ مليون دولار). ولذلك، أوصى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن لا تقوم القوات الأمريكية في العراق باتخاذ أي إجراء آخر لشراء أثاث ومعدات للأكاديمية العراقية الدولية، وأن تبلغ الحكومة العراقية أنّ هذا من مسئوليتها.
- **نظام الصرف القابل للانتشار التابع لوزارة الدفاع (DDS).** قامت مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية بتطوير نظام الصرف القابل للانتشار لتمكين أفراد وزارة الدفاع من تنفيذ المساءلة عن الأموال التي يتم تخصيصها أثناء التواجد في الميدان. وقد أكّد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أنّ بعض البيانات من العراق قد فقدت، وذلك في إطار جمع البيانات لإجراء مراجعته الجنائية بتكليف من الكونغرس عن جميع نفقات إعادة الإعمار. وأشارت مراجعة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى وجود قدر كبير من البيانات المفقودة يتعلّق بالمدفوعات، ويحتمل اشتمالها على معلومات سرية ومعلومات شخصية مميّزة (PII) عن أفراد من الجيش. ونظراً لأن البيانات المفقودة تمنع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من تلبية التكليف الخاص بالتدقيق الجنائي، فقد أوصى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن تقوم قيادة الإدارة المالية للجيش بإعادة إصلاح جميع المعاملات المفقودة وإعادة النظر فيها لتحديد ما إذا كانت تشمل أيّا من معلومات شخصية مميّزة ومعلومات سرّية.
- **صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١ (IRRF ١).** استخدمت أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١ في تمويل مجموعة متنوعة من برامج إعادة الإعمار، بما في ذلك المشاريع الرامية إلى إعادة تأهيل البنية التحتية المائية والصرف الصحي في العراق، وتجديد قطاع الكهرباء به، وفي تطوير المؤسسات العاملة في مجال سيادة القانون. خلال السنوات المالية ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، خصص مكتب الإدارة والموازنة تقريباً جميع مبلغ ٢,٤٨ مليار دولار التي خصصها الكونغرس لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١. وذهبت معظم هذه الأموال إلى ثلاث وكالات، وذلك باستلام الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ١,٦٢ مليار دولار، واستلام وزارة الدفاع/جيش الولايات المتحدة ٥١٨ مليون دولار، واستلام وزارة الخارجية ١٠١ مليون دولار. وبتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، أظهرت تقارير هذه الوكالات أنّه تمّ الالتزام تقريباً بجميع مبلغ ٢,٤٨ مليار دولار، ولم تحدد مراجعة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وجود أي مسائل هامة تتعلق بمخصصات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١، أو الالتزامات، أو النفقات، أو الإلغاءات.
- **المساءلة حول مخصصات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للعراق.** وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن إجمالي مخصصات أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد التي ذكرت القوات الأمريكية في العراق أنها تلقتها لا تتفق مع المبلغ الذي ذكر مكتب ميزانية الجيش (ABO) أنه قدّمها. ووفقا للقوات الأمريكية في

التصور الفني لنموذج الأكاديمية العراقية الدولية بعد اكتمالها. (صورة القوات الأمريكية في العراق/البعثة التدريبية والاستشارية للعراق/وزارة الدفاع العراقية)

العراق، فقد تلقت القوات مخصصات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد بإجمالي قيمة ٤,٥٥٨,٠٠٠,٠٠٠ دولار، في حين يذكر مكتب ميزانية الجيش أن المخصصات هي ٣,٨٩٠,٧٠٩,٨٢٩ دولار. ووجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أيضاً أن مبلغ الالتزامات غير مؤكد. وبتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، ذكر كلاً من مكتب ميزانية الجيش و القوات الأمريكية في العراق أن التزامات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد هي ٣,٦٧٥,٣٢٣,١٥٢ دولار. ومع ذلك، فقد حصل كلاً منهما على بيانات الالتزام الخاصة بهم من نظام الجيش المالي الموحد (STANFINS)، وأثارت العديد من تقارير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق السابقة تساؤلات حول ما إذا كان نظام الجيش المالي الموحد يحتوي على كافة التزامات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

للوصول إلى تفاصيل حول عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في هذا الربع السنوي، انظر الباب ٥ من هذا التقرير ربع السنوي.

التحقيقات

بتاريخ ١٥ كانون الثاني/يناير، ٢٠١١، كان محققوا المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يعملون على ما لا يقل عن ١٠٤ قضية جارية. وأدّى عمل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في التحقيق إلى ٥٤ لائحة اتهام، و٤٤ من الإدانات، وأكثر من ١٤٠,٩ مليون دولار من الغرامات، والمصادرات، ودفع التعويضات التي أمرت بها المحاكم. وأسفرت عملية تسديد واحدة في هذا الربع السنوي عن مصادرة ملكيات بقيمة ٧٠ مليون دولار كغرامات مالية.

وشملت أبرز إنجازات التحقيق في هذا الربع السنوي:

- في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، أقر الرائد في الجيش الأميركي رودريك سانشيز بالذنب في تهمة بالرشوة. وطبقاً لوثائق المحكمة، فقد واعترف سانشيز بقبوله رشاوى من شركات أجنبية التي تسعى إلى الحصول على عقود الجيش، وذلك في أثناء شغله لمنصب ضابط التعاقد في العراق وأفغانستان والكويت بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧. وخلال هذا الوقت، قبل سانشيز ساعات من ماركة رولكس ومدفوعات نقدية غير مشروعة تبلغ قيمتها أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ دولار. في ١٩ كانون الأول/يناير ٢٠١١، حكم على سانشيز بالسجن لخمس سنوات وأمر بدفع غرامة عن جميع الممتلكات التي قام بشرائها من عائدات مخططه.
- وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر، وافقت شركة مجموعة لويس بيرغر (LBG)، على دفع أكثر من ٦٩ مليون دولار من العقوبات الجنائية والمدنية لتسوية اتهامات بالاحتيال متصلة بأعمالها الدولية باسم وزارة الدفاع والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ومن الناحية الجنائية، دخلت شركة مجموعة لويس بيرغر في اتفاق تأجيل القضية (DPA) مع وزارة العدل، والتي طلبت منها دفع ١٨,٧ مليون دولار كعقوبات، واعتماد ضوابط داخلية أكثر قوة، والاحتفاظ بحق المراقبة المستقلة لتقييم امتثالها لاتفاق تأجيل القضية والذي يستمر لفترة سنتين. كما توصلت شركة مجموعة لويس بيرغر أيضاً إلى تسوية مدنية مع حكومة الولايات المتحدة بمبلغ ٥٠,٦ مليون دولار، وذلك بسبب الدعاوي حول انتهاكها لقانون الادعاءات الكاذبة عن طريق طلب الحصول على أسعار مبالغ فيها لتنفيذ العقود الحكومية.
- وفي حالة مشابهة، أقر كلاً من المسئول المالي السابق سلفاتوري بيبي والمراقب بريسي بيليتيري لدى شركة مجموعة لويس بيرغر بالذنب واعترف بالتآمر للاحتيال على الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للحصول على مدفوعات فواتير العقد بأسعار مبالغ فيها مزوّرة في الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وحتى آب/أغسطس ٢٠٠٧.
- وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اتهم مقدم في الجيش الأمريكي بالتآمر، وقبول الهبات غير المشروعة، والاعتداء باستخدامه سلطاته الرسمية لتحويل ممتلكات الآخرين لاستخدامه الخاص. ووفقا للائحة الاتهام، فقد استخدم المتهم منصبه باعتباره "عمدة" قاعدة العمليات المتقدمة في العراق بالسماح لنفسه بقبول الأموال والهدايا من المتعاقدين في مقابل الحصول على أفضليات في المعاملة، بما في ذلك إصدار تصاريح بالأسلحة بشكل غير صحيح لبعض المقاولين.
- وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، حكم على الرائد مارك فولر، وهو مقاتل طيّار في مشاة البحرية الأمريكية، بالخدمة سنة واحدة ويوم واحد في السجن ودفع غرامة قدرها ١٩٨,٥١٠ دولار. وكان الحكم نتيجة لاعتراف فولر

في آب/أغسطس ٢٠١٠ بالذنب في اثنين من التهم الجنائية نتيجة لتنظيم معاملات مالية. وقد اتهم فولر في لائحة اتهام تضم ٢٢ اتهاماً وذلك بإيداعه بصورة غير قانونية أكثر من ٤٤٠,٠٠٠ دولار في حسابات مصرفية أمريكية بعد تعيينه للعمل في ٢٠٠٥ بالعراق، حيث شغل منصب ضابط التعاقد.

- وفي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، حكم على المقدّم في الجيش الأمريكي الاحتياطي بروس جيليت بسنة واحدة تحت الاختبار المشروط وتغريمه ٢,٠٠٠ دولار لاستغلاله موقعه كحلقة وصل بين الجيش الأمريكي واللجنة الانتخابية المستقلة للعراق لتحقيق مكاسب مالية شخصية، وذلك في أثناء تواجده في العراق في عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥.

للحصول على تقرير كامل عن تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحالية، انظر الباب ٥ من هذا التقرير ربع السنوي.

الخسائر البشرية

حالات وفاة المدنيين الأمريكيين

ذكرت وزارة الخارجية أن ثلاثة مدنيين أمريكيين توفوا في العراق خلال هذا الربع السنوي. وقد مات اثنان منهم من أسباب طبيعية؛ ولا يزال سبب وفاة الثالث قيد التحقيق. ومنذ ٢٠٠٣، مات على الأقل ٣١٣ مدني أمريكي في العراق.[٦٣]

المتعاقدين

تلقت وزارة العمل (DoL) تقارير عن ١٣ حالة وفاة من المتعاقدين الذين يعملون في برامج إعادة الإعمار التي تمولها الولايات المتحدة في العراق خلال هذا الربع السنوي. كما تلقت وزارة العمل أيضاً تقارير عن ٥٢٢ من الإصابات في هذا الربع السنوي والتي أسفرت عن فقد المتعاقد للقدرة على العمل لأربعة أيام على الأقل. ومنذ بدء وزارة العمل في جمع البيانات عن وفيات وإصابات المتعاقدين في آذار/مارس ٢٠٠٣، تلقت تقارير عن وفيات ١,٥٢٠ متعاقد على الأقل في العراق.[٦٤]

الصحفيين

وقع العديد من الصحفيين، للربع السنوي الثاني على التوالي، ضحايا لهجمات عنيفة في العراق. وفي ٤ تشرين الأول/أكتوبر، قتل المصور تحرير كاظم جواد في انفجار بمحافظة الأنبار. وبعد أكثر قليلاً من ستة أسابيع، قتل مازن ماردان البغدادي البالغ من العمر ١٨ عاماً، وهو مراسل ناشئ لدى محطة تلفزيون الموصلية، وقد قتل بالرصاص في الموصل. وبناء على ما ذكره والده، فقد دخل القتلة إلى منزل العائلة من خلال زعمهم بأنهم ضمن وحدة الاستخبارات العسكرية العراقية ثم فتحوا النار على البغدادي عندما بدأ في التحدث معهم. وهو الصحفي الثاني من قناة الموصلية الذي قتل في الأشهر الأخيرة.[٦٥]

وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، قتل انفجار سيارة مفخخة في الرمادي عمر راسم القيسي، وهو مذيع في محطة تلفزيون الأنبار، وأصيب أحد زملائه بجروح. وبعد تسعة أيام، أصيب صحفي يعمل لدى قناة الأنوار الفضائية التلفزيونية بجروح خطيرة عندما انفجرت عبوة ناسفة بالقرب من سيارته.[٦٦] ◆

تمويل إعادة إعمار العراق

نظرة عامة عن التمويل	٢٠
تمويل الولايات المتحدة	٢١
التمويل العراقي	٣٤
الدعم الدولي	٣٦

الباب

٢

نظرة عامة علي التمويل

اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، تم توفير ١٨١,٢٦ مليار دولار لإغاثة وإعادة إعمار العراق من خلال ثلاثة مصادر رئيسية:[٦٧]

- الاعتمادات الأمريكية—٥٨,٠٠ مليار دولار أمريكي
- بلغت التمويلات العراقية التي أشرفت عليها سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA) ونفقات ميزانية رأس المال العراقي—١١٠,٢٥ مليار دولار
- بلغت الالتزامات الدولية التي تأخذ شكل مساعدات وقروض من مصادر غير أمريكية—١٣,٠١ مليار دولار

انظر الشكل ٢,١ لإلقاء نظرة عامة على مصادر التمويل هذه. انظر الشكل ٢,٢ لترى المقارنة التاريخية بين الدعم العراقي والأمريكي لإعادة إعمار العراق. ◆

الشكل ٢,١

مصادر التمويل، ٢٠٠٣–٢٠١٠

بالمليار دولار

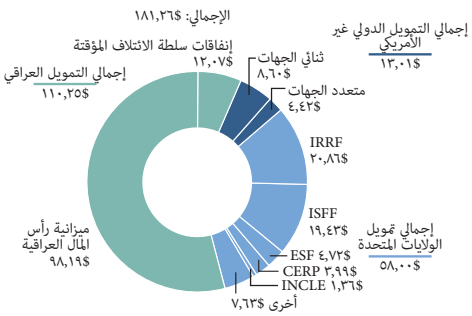

ملاحظة : لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام قد تتأثر بالتقريب.

المصادر: انظر الشكل ٢,٢.

الشكل ٢,٢

الدعم العراقي والأمريكي والدولي من غير الأمريكي في إعادة الإعمار، ٢٠٠٣–٢٠١٠

بالمليار دولار

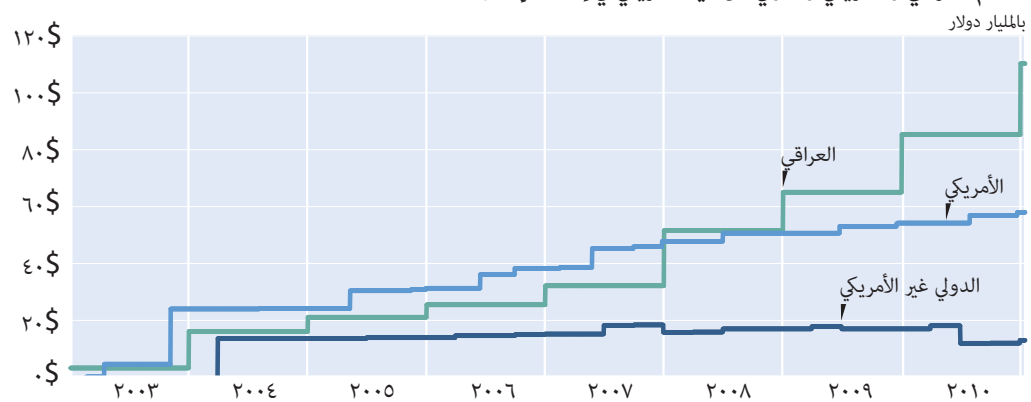

ملاحظة : لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام قد تتأثر بالتقريب. في ربع السنة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٠، حول المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مقاييسه لتتبع الدعم الدولي من المبالغ المتعهد بها إلى المنفذة بالفعل، وهو ما يمثل انخفاض واضح في المساهمة الدولية في ذلك التاريخ في هذا المخطط.

المصادر: P.L. 108-7; P.L. 108-11; P.L. 108-106; P.L. 108-287; P.L. 109-13; P.L. 109-102; P.L. 109-148; P.L. 109-34; P.L. 109-289; P.L. 110-28; P.L. 110-92; P.L. 110-116; P.L. 110-137; وOSD، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٠/١٥/١٠؛ USACE، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠٠٨/٦/١٠؛ USAID، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠٠٩/١٢/١ و ٢٠٠٩/٨/٤؛ NEA-I، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٠/٢٧/٩، ٢٠١٠/٤/١٠، ٢٠١٠/٦/١٠، ٢٠١١/٥/١، and ٢٠١١/١٣/١؛ DoS, DRL، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٠/٢٢/٩؛ TFBSO، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٠/٤/١٠؛ DoJ، شعبة إدارة العدل، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٠/٥/١٠؛ DoS, ECA، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٠/١٤/٤؛ OMB، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٠/٢١/٦؛ OUSD(C)، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٠/١٤/١٠؛ السفارة الأمريكية في بغداد، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠٠٩/٣/١٠؛ DoJ، الشرطة العسكرية الأمريكية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٠/٥/١٠؛ DoS, PM، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٠/٢١/٩؛ BBG، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٠/٥/١٠؛ GOI, CoR،
"قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٠." ٢٧/١/٢٠١٠؛ الحكومة العراقية، وزارة المالية، "تقييم الميزانية العراقية، ٢٠٠٦-٢٠١٠"، ٨ / ٢٠١٠؛ الحكومة العراقية، رئاسة الجمعية الوطنية العراقية المؤقتة، "الموازنة العامة لعام ٢٠٠٥ "، ٢٠٠٥؛ الحكومة العراقية،"إيرادات الموازنة والنفقات ٢٠٠٣، تموز/يوليو -كانون الأول/ديسمبر"، ٢٠٠٣؛ الحكومة العراقية، مجلس الوزراء،" مشروع قانون لجمهورية العراق (الحكومة العراقية) للميزانية الاتحادية للسنة المالية ٢٠١١، "١١ / ٢٠١٠/٣٠؛ تقارير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ربع السنوية والتقارير نصف السنوية لكونغرس الولايات المتحدة، ٢٠٠٤/٣-٢٠١٠/١٠.

تمويل الولايات المتحدة

منذ ٢٠٠٣، اعتمد الكونجرس الأمريكي أو وفر ٥٨,٠٠ مليار دولار لجهود إعادة الإعمار في العراق، بما في ذلك بناء البنية التحتية وإقامة المؤسسات السياسية والاجتماعية وإعادة تكوين قوات الأمن وشراء منتجات وخدمات لمصلحة الشعب العراقي.[٦٨]

واعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، تم تخصيص مبلغ ٥٠,٣٧ مليار دولار من خلال خمس صناديق كبرى:[٦٩]

- صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF)—بمبلغ ٢٠,٨٦ مليار دولار
- صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)—بمبلغ ١٩,٤٣ مليار دولار
- صندوق دعم الاقتصاد (ESF)—بمبلغ ٤,٧٢ مليار دولار
- برنامج الاستجابة الطارئة القائد (CERP)—بمبلغ ٣,٩٩ مليار دولار
- الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون (INCLE)—بمبلغ ١,٣٦ مليار دولار

ومن هذا المبلغ، تمّ الالتزام بمبلغ ٤٦,٦٧ مليار دولار وأنفقنا مبلغ ٤٤,٤٠ مليار دولار.[٧٠]

ومن بين مبلغ ٤٦,٦٧ مليار التي تمّ الالتزام بها من الصناديق الكبرى، تبقى مبلغ ٢,٢٧ مليار دولار لم يتم انفاقه حتي تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وهناك مبلغ إضافي وهو ٣,٣٧ مليار دولار لم يتم الالتزام به، ولكن تمّ الانتهاء من ١,٥٥ مليار دولار من هذه الصناديق. الأموال التي لم يتم الانتهاء منها بعد—٢,١٥ مليار دولار حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠—هي فقط ما يمكن الالتزام بها في مشروعات جديدة.[٧١]

كما وفر الكونجرس أيضاً ٧,٦٣ مليار دولار من خلال مصادر تمويل صغيرة متعددة.[٧٢]

لإلقاء نظرة عامة على الاعتمادات الأمريكية والالتزامات والنفقات من الصناديق الخمس الكبرى، اعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، انظر الشكل ٢,٣. ولمزيد من التفاصيل عن الاعتمادات وعن حالة جميع الصناديق حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، انظر الجدول ٢,١.

الشكل ٢,٣

أوضاع أموال الصناديق الأمريكية الرئيسية

بالمليار دولار

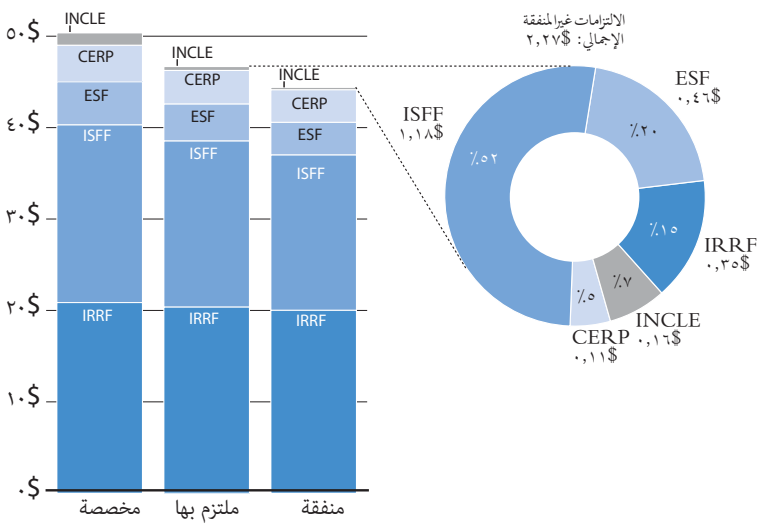

ملاحظة : لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام قد تتأثر بالتقريب.

المصادر: P.L. 108-7; P.L. 108-11; P.L. 108-106; P.L. 108-287; P.L. 109-13; P.L. 109-102; P.L. 109-148; P.L. 109-34; P.L. 109-289; P.L. 110-28; P.L. 110-92; P.L. 110-116; P.L. 110-137; P.L. 110-149; P.L. 110-161; P.L. 110-252; P.L. 111-32; P.L. 111-117; P.L. 111-118; P.L. 111-212; P.L. 111-322; P.L. 111-242, Sec. 101(8) and INL, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمارالعراق الحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/١٠/١؛ USACE, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمارالعراق الحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/٤/١؛ NEA-I, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمارالعراق الحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٠/٢٠/١٢، ٢٠١٠/٢١/١٢، ٢٠١١/٧/١، OSD, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمارالعراق الحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/١٠/١؛ ABO, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمارالعراق الحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/٦/١٢.

أعمال الكونغرس

لم يكمل الكونغرس بعد نظره في طلب اعتمادات الإدارة للسنة المالية ٢٠١١. وبدلاً من ذلك، ولتمويل العمليات الحكومية للسنة المالية ٢٠١١، أقر الكونغرس أربعة قوانين لاستمرار الاعتمادات.[٧٣] وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، اعتمد الرئيس ضمن التشريع أحدث هذه القوانين (القانون العام ١١١-٣٢٢)، والذي يوفر التمويل عموماً بمعدلات السنة المالية ٢٠١٠ وذلك حتى تاريخ ٤ آذار/مارس ٢٠١١.[٧٤] وإجمالي الاعتمادات للصناديق الخمسة الرئيسية المفضّلة أدناه تدمج سلطة الميزانية المتوقعة حتى هذا التاريخ.[٧٥]

في يوم ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، وقع الرئيس على قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠١١، القانون العام ١١١-٣٨٣. بالإضافة إلى تمديد صندوق قوات الأمن العراقية وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد لمدة عام آخر، فإن قانون تفويض الدفاع الوطني يرخص بمبلغ ١,٥ مليار دولار في اعتمادات السنة المالية ٢٠١١ لصندوق قوات الأمن العراقية و١٠٠ مليون دولار لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق.[٧٦]

التدقيق الجنائي للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

الجدول ٢,١
صناديق الاعتماد الأمريكية

بملايين الدولارات

	الاعتمادات الخاصة بالسنة المالية ٢٠٠٣ والسنة المالية ٢٠٠٩						
	القانون العام ٧-١٠٨, والقانون العام ١١-١٠٨	القانون العام ١٠٨-١٠١, والقانون العام ٢٨٧-١٠٨	القانون العام ١٠٩-١٣	القانون العام ١٠٩-١٠٢, والقانون العام ١٠٩-١٤٨, والقانون العام ١٠٩-٢٣٤	القانون العام ١٠٩-٢٨٩, والقانون العام ١١٠-٢٨	القانون العام ١١٠-٩٢ القانون العام ١١٠-١١٦ القانون العام ١١٠-١٣٧ القانون العام ١١٠-١٤٩ القانون العام ١١٠-١٦١ القانون العام ١١٠-٢٥٢	القانون العام ١١٠-٢٥٣, والقانون العام ١١١-٣٢
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
صناديق التمويل الرئيسية							
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF الأول والثاني)[أ]	٢,٤٧٥	١٨,٣٨٩					
صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)			٥,٤٩٠	٣,٠٠٧	٥,٥٤٢	٣,٠٠٠	١,٠٠٠
صندوق دعم الاقتصاد (ESF)[ب]	٥٠			١,٥٤٥	١,٤٧٨	٦٦٤	٤٣٩
برنامج الاستجابة الطارئة للفائد (CERP)[ج]		١٤٠	٧١٨	٧٠٨	٧٥٠	٩٩٦	٣٣٩
الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون (INCLE)				٩١	١٧٠	٨٥	٢٠
المجموع الفرعي	٢,٥٢٥	١٨,٥٢٩	٦,٢٠٨	٥,٣٥١	٧,٩٤١	٤,٧٤٥	١,٧٩٨
برامج المساعدة الأخرى							
مساعدات الهجرة واللاجئين (MRA) ومساعدات الهجرة واللاجئين الطارئة (ERMA)	٤٠				٧٨	٢٧٨	٢٦٠
صندوق إعادة إصلاح الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية (NRRRF)[د]	٨٠١						
صندوق حرية العراق (نشاطات أخرى لإعادة الإعمار)[هـ]	٧٠٠						
القانون العام ٤٨٠ للمساعدات الغذائية (الصك II وغير الصك II)	٣٦٨		٣			٢٤	
صندوق الديمقراطية (الديمقراطية)					١٩٠	٧٥	
هيئة مساعدات الكوارث العالمية (IDA) والهيئة العالمية لمساعدات الكوارث والمجاعات (IDFA)	٢٤		٧		٤٥	٨٥	٥١
صندوق حرية العراق (TFBSO)					٥٠	٥٠	٧٤
وزارة العدل (DoJ)	٣٧		٢	١٠	٢٣	٢٥	٧
برامج عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ومقاومة لأرهاب ونزع الألغام والبرامج التابعة لها (NADR)					١٩	١٦	٣٦
صندوق برامج إنقاذ حياة الأطفال وصحتهم (CSH)	٩٠						
برامج التبادل الثقافي والتعليمي (ECA)				٧	٥	٧	٧
المساعدات الإنسانية والكارثية والمدنية الخارجية (OHDACA)	٩	١٥	٣				
المساعدة التقنية للشؤون الدولية				١٣	٣		
خدمات الضباط الأمريكيين		٢		٣	٢	٢	١
التدريب والتعليم العسكري الدولي (IMET)					١	٢	٢
إذاعة الحرة العراقية		٥					
المجموع الفرعي	٢,٠٦٩	٢٢	١٥	٣٣	٤١٦	٥٦٣	٤٣٨
نفقات التشغيل ذات الصلة بإعادة الأعمار							
البرامج الدبلوماسية والقنصلية[د]							
سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA)[ز]			٩٠٨				
مكتب المشاريع والعقود (PCO)[س]				٢٠٠	٦٣٠		
نفقات تشغيل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID OE)	٢١		٢٤	٧٩		٤٦	٥٢
مساهمات الولايات المتحدة في المنظمات الدولية (مساهمات IO)						٣٨	٣٠
صندوق حرية العراق (التكاليف الإدارية لفرق إعادة إعمار المحافظات)					١٠٠		
المجموع الفرعي	٢١	٩٠٨	٢٤	٢٧٩	٧٣٠	٨٤	٨٢
عمليات الرقابة على إعادة الإعمار							
المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)		٧٥		٢٤	٣٥	٣	٤٤
مكتب المفتش العام للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID OIG)	٤	٢	٣		٣	٧	٤
مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع (DoD OIG)				٥		٢١	
مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية (DoS OIG)				١	٣	٤	٦
وكالة التدقيق في العقود الدفاعية (DCAA)					١٦		
المجموع الفرعي	٤	٧٧	٣	٣٠	٥٧	٣٤	٥٤
الإجمالي	4,619	19,536	6,250	5,694	9,144	5,426	2,371

[أ] اعتمد الكونغرس في البداية ١٨,٦٤٩ مليون دولار لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ٢. ولكن خصص ٢١٠ مليون دولار على أن يتم تحويلها إلى حسابات أخرى لبرامج في الأردن وليبيريا والسودان. وفي السنة المالية ٢٠٠٦، نقل الكونغرس ما يقرب من ١٠ مليون دولار إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق من صندوق دعم الاقتصاد. وفي السنة المالية ٢٠٠٨، أبطل القانون العام ١١٠-٢٥٢ مبلغ ٥٠ مليون دولار.

[ب] السنة المالية ٢٠٠٣ أظهرت ٤٠ مليون دولار من الحساب الأساسي لصندوق دعم الاقتصاد التي لم تسدد و١٠ مليون دولار من القانون العام ١٠٨-١١.

[ج] عموماً لا يعتمد الكونغرس برنامج الاستجابة الطارئة للفائد لبلد معين. وإنما في الواقع إلى صندوق كل من العراق وأفغانستان. ذكر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق اعتمادات وزارة الدفاع إلى برنامج الاستجابة الطارئة للفائد في العراق باعتبارها اعتمادات.

[د] يشتمل على الأموال المحولة من صندوق حرية العراق (IFF).

[هـ] يشتمل على الأموال المخصصة لصندوق حرية العراق بموجب القانون العام ١٠٨-١١، الصك الأول. وتحويلها إلى أنشطة إعادة الإعمار، باستثناء الأموال المحولة إلى صندوق إعادة إصلاح الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية، والتي تم تسجيلها ضمن هذا الصندوق.

[و] البرامج الدبلوماسية والقنصلية تشتمل على الصناديق التكميلية للسنة المالية ٢٠١٠ لدعم السفارة الأمريكية في بغداد في إنشاء وجود دائم في المحافظات.

[ز] باستثناء ٧٥ مليون دولار للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بموجب القانون العام ١٠٨-١٠٦.

[س] تمويل دعم إعادة الإعمار يقدّم لأنشطة مكتب المشاريع والعقود (PCO) بموجب القانون العام ١٠٩-٢٣٤ والقانون العام ١١٠-٢٨ لتقارير المؤتمر.

	السنة المالية ٢٠١٠			السنة المالية ٢٠١١	أوضاع الصناديق		
	القانون العام ١١١-١١٧	القانون العام ١١١-١١٨	القانون العام ١١١-٢١٢	القانون العام ١١١-٣٢٢			
	٠٩/١١/١٢	٠٩/١٩/١٢	١٠/٢٩/٧	٢٠١٠/١٢/٢٢	إجمالي الاعتمادات	الملزمة	المنفقة	المنتهية
صناديق التمويل الرئيسية								
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF الأول والثاني)					٢٠,٨٦٤	٢٠,٣٥٦	٢٠,٠١٠	٥٠٨
صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)			١,٠٠٠	٣٨٨	١٩,٤٢٧	١٨,١٦٧	١٦,٩٨٨	٤٣٥
صندوق الدعم الاقتصاد (ESF)	٣٨٣			١٦١	٤,٧٢٠	٤,٠٣٧	٣,٥٧٤	٢٨٩
برنامج الاستجابة الطارئة للفائد (CERP)		٢٤٠		١٠١	٣,٩٩٢	٣,١٧٥	٣,٥٦٠	٣١٧
الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون (INCLE)	٥٢		٦٥٠	٢٩٦	١,٣٦٥	٤٣٤	٢١٩	٢
المجموع الفرعي	٤٣٥	٢٤٠	١,٦٥٠	٩٤٧	٥٠,٣٦٨	٤٦,٦٦٩	٤٤,٤٠٢	١,٥٥١
برامج المساعدة الأخرى								
مساعدات الهجرة واللاجئين (MRA) ومساعدات الهجرة واللاجئين الطارئة (ERMA)	٣٠٠			٤٨	١,٠٠٤	٩٦٢	٨٨٨	
صندوق إعادة إصلاح الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية (NRRRF)					٨٠١	٨٠١	٨٠١	
صندوق حرية العراق (نشاطات أخرى لإعادة الإعمار)					٧٠٠	٦٨٠	٦٥٤	
القانون العام ٤٨٠ المساعدات الغذائية (الصك II وغير الصك II)					٣٩٥	٣٩٥	٣٩٥	
صندوق الدمقراطية (الديمقراطية)					٢٦٥	٢٦٥	٢٢٢	
هيئة مساعدات الكوارث العالمية (IDA) والهيئة العالمية لمساعدات الكوارث والمجاعات (IDFA)	٣٣		٩	١٨	٢٧٢	٢٥٤	٢٠٢	
صندوق حرية العراق (TFBSO)					١٧٤	٨٦	٦٥	
وزارة العدل (DoJ)	٨			٣	١١٦	٨٩	٨٢	
برامج عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ومقاومة لإرهاب ونزع الألغام والبرامج التابعة لها (NADR)	٣٠			١٣	١١٤	٦٢	٦٢	
صندوق برامج إنقاذ حياة الأطفال وصحتهم (CSH)					٩٠	٩٠	٩٠	
برامج التبادل الثقافي والتعليمي (ECA)	٧			٣	٣٦			
المساعدات الإنسانية والكارثية والمدنية الخارجية (OHDACA)					٢٧	٢٧	١٠	
المساعدة التقنية للشئون الدولية					١٦	١٦	١٤	
خدمات الضباط الأمريكيين					٩	٩	٩	
التدريب والتعليم العسكري الدولي (IMET)	٢			١	٨	٨	٥	
إذاعة الحرة العراقية					٥	٥	٥	
المجموع الفرعي	٣٨٠		٩	٨٦	٤,٠٣٢	٣,٧٤٨	٣,٥٠٤	
نفقات التشغيل ذات الصلة بإعادة الأعمار								
البرامج الاستشارية والدبلوماسية			١,٠٣٠		١,٠٣٠			
سلطة الائتلاف المؤقتة (CPA)					٩٠٨	٨٣٢	٧٩٩	
مكتب المشاريع والعقود(PCO)					٨٣٠			
نفقات تشغيل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID OE)	٥٧			٢٤	٣٠٣			
مساهمات الولايات المتحدة في المنظمات الدولية (مساهمات IO)	٢٣			١٤	١١٥			
صندوق حرية العراق (التكاليف الإدارية لفرق إعادة إعمار المحافظات)					١٠٠			
المجموع الفرعي	٩٠		١,٠٣٠	٣٨	٣,٢٨٦	٨٣٢	٧٩٩	
عمليات الرقابة على إعادة الإعمار								
المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (SIGIR)	٢٣			١٠	٢١٣	٢٠١	١٩٢	
مكتب المفتش العام للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID OIG)	٧			٣	٣٢			
مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع (DoD OIG)					٢٦			
مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية (DoS OIG)	٧			٣	٢٤			
وكالة التدقيق في العقود الدفاعية (DCAA)					١٦			
المجموع الفرعي	٣٧			١٦	٣١٠	٢٠١	١٩٢	
الإجمالي	941	240	2,689	1,086	57,997	51,450	48,897	1,551

المصادر: وزير الخزانة الأمريكية، OTA، "نظرة مكتب المساعدة التقنية العامة"، ٣٠/١٢/٢٠٠٥، ustreas.gov/offices/international-affairs/assistance/. الوصول إليه في ١٦/١٠/٢٠٠٩ رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٠٢/٠٤/٢٠٠٩؛ السفارة الأميركية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٠٣/١٠/٢٠٠٩؛ الشرطة العسكرية الأمريكية، رداً على طلب البيانات الصادر عن مفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٠٥/١٠/٢٠١٠؛ DoS, PM، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢١/٩/٢٠١٠؛ BBG، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٠٥/١٠/٢٠١٠؛ OUSD(C)، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ١٤/١٠/٢٠١٠؛ DoS, ECA، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ١٤/٤/٢٠١٠؛ OMB، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢١/٦/٢٠١٠؛ USAID "قروض ومنح الولايات المتحدة الخارجية" [الكتاب الأخضر]، ٢٠٠٨، gbk.eads.usaidallnet.gov/query/do?_program=/eads/gbk/countryReport&unit=N الوصول إليه في ١٥/٤/٢٠١٠ وفي الردود على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ١٢/٠١/٢٠٠٩، ٠٨/٠٧/٢٠١٠، ١٠/٠١/٢٠١١؛ DoJ، شعبة إدارة العدل، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ١٠ / ٥ / ٢٠١٠؛ TFBSO، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١؛ DoS, DRL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٢/٠٩/٢٠١٠ ، ABO، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٠٦/١٢/٢٠١٠ . INL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ١٠/١/٢٠١١ ؛ USTDA، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢/٤/٢٠٠٩؛ عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١١-٠٠٧، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١: تقرير عن إعتمادات وإنفاقات وإلغاءات الصناديق"، ٢٨/١٢/٢٠١٠؛ DoS، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٥/٤/٢٠٠٧؛ OSD، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٠/٤/٢٠٠٩ و١٣/١/٢٠١١؛ USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٠٦/١٠/٢٠٠٨ و٠٤/٠١/٢٠١١، NEA-I، في الردود على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٧/٠٩/٢٠١٠ . ٠٤/١٠/٢٠١٠ . ٠٦/١٠/٢٠١٠ . ١٢ / ٢٠/١٠/٢٠١٠ . ٢١/١٢/٢٠١٠ . ٢٨/١٢/٢٠١٠ . ٠٧/٠١/٢٠١١ . ١٠/٠١/٢٠١١ .

أكمل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق العراق الاختبارات الجنائية الأولية لإنفاقات وزارة الدفاع (DoD)، ووزارة الخارجية (DoS)، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) من الأموال المخصصة لإعادة إعمار العراق. وشمل هذا الاختبار ما يقرب من ١٨٠,٠٠٠ من المعاملات التي تبلغ قيمتها نحو ٤٠ مليار دولار. وقد أعد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقارير بشأن قضايا محددة ذات صلة بهذا العمل، مثل معاملات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد المشكوك فيها.[٧٧]

وهدف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحالي هو تحديد حالات التزوير المحتملة في إعداد الفاتورة قبل تسليم مدفوعات القسيمة. وبالإضافة إلى ذلك، شملت مبادرة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق البرامج التي راجعها المدققين والمحللين والمحققين والتي تتيح الوصول السهل إلى الأموال النقدية، مما أدى إلى فتح من ٥٤ التحقيقات الجنائية. وهذا الربع السنوي، أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقرير معربا عن المخاوف بشأن البيانات المفقودة من نظام الصرف القابل للانتشار التابع لوزارة الدفاع. ولأن البيانات مفقودة، فقد منع ذلك المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من استكمال تكليفه الخاص بالتدقيق الجنائي. أيضا، فإن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يساوره القلق من أن البيانات المفقودة قد تحتوي على معلومات تحديد الهوية والمعلومات السرية.[٧٨]

صندوق قوات الأمن العراقية

منذ العام ٢٠٠٥، خصص الكونجرس ١٩,٤٣ مليار دولار إلى صندوق قوات الأمن العراقية لدعم وزارة الدفاع العراقية (MOD) ووزارة الداخلية العراقية (MOI) وذلك لتطوير قوات الأمن العراقية (ISF) وزيادة القدرات الوزارية.[٧٩] وهذا يشمل ما يقرب من مليون ٣٨٨ دولار التي المقدّمة من آخر الاعتمادات المستمرة للسنة المالية ٢٠١١. [٨٠] ولم يكمل الكونغرس بعد نظره في طلب الإدارة لمبلغ ٢,٠٠ في تمويل صندوق قوات الأمن العراقية للسنة المالية ٢٠١١، ولكن قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠١١ يأذن باعتمادات لصالح صندوق قوات الأمن العراقية تصل قيمتها إلى ١,٥٠ مليار دولار.[٨١]

وحتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، لم يتم إنفاق ١,١٨ مليار دولار من تمويلات صندوق قوات الأمن العراقية المخصصة له. وهناك مبلغ إضافي بقيمة ١,٢٦ مليار دولار لم يتم الالتزام بها، إلا أنّ مدة ٤٣٥ مليون دولار منها قد انتهت. وهذا يبقي على ٨٢٣ مليون دولار متاحة للالتزام بها في مشاريع جديدة.[٨٢]

وللوقوف على وضع صندوق قوات الأمن العراقية، بما في ذلك التراجع في الالتزامات غير المنفقة، حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، انظر الشكل ٢,٤.

الشكل ٢,٤

صندوق قوات الأمن العراقية: أوضاع الأموال

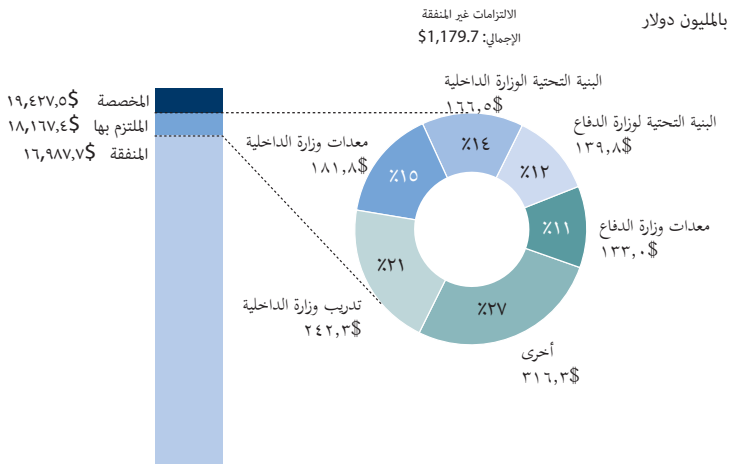

ملاحظة : لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام قد تتأثر بالتقريب.

المصادر: P.L. 110-149; P.L. 110-137; P.L. 110-116; P.L. 110-92; P.L. 110-28; P.L. 110-234; P.L. 109-102; P.L. 109-13; P.L. 111-242; P.L. 111-322; P.L. 111-317; P.L. 111-290; P.L. 111-212; P.L. 111-32; P.L. 110-252; P.L. 110-161, القسم 101(8); و OSD, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/١/١٣.

الالتزامات والنفقات ربع السنوية لصندوق قوات الأمن العراقية حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠, تم تخصيص مبلغ ١٨,٢٩ مليار دولار (٩٤٪) من مبلغ ١٩,٠٤ مليار دولار المخصصة لصندوق قوات الأمن العراقية إلى أربعة مجموعات أنشطة فرعية كبرى: الأجهزة، والبنية التحتية، والاستدامة، والتدريب. والباقي وهو ٩٠٨ مليون دولار (٥٪) من صندوق قوات الأمن العراقية مخصص لمجموعات أنشطة فرعية أصغر. ويطلق عليها مجتمعة "الأنشطة المعنية" وهي تتضمن صندوق الاستجابة السريع التابع لصندوق قوات الأمن العراقية وإنشاء مراكز الاعتقال ومجمعات إنفاذ القانون وبرامج أخرى.[٨٣]

للوقوف على الوضع والتغيرات ربع السنوية لصندوق قوات الأمن العراقية، حسب الوزارة ومجموعة النشاط الفرعي، وذلك حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، انظر الجدول ٢,٢.

الجدول ٢,٢

ISFF أوضاع الصناديق، تبعاً للوزارة ومجموعات النشاط الفرعية

بملايين الدولارات

الوزارة	مجموعة النشاط الفرعية	أوضاع الصناديق		التغيير ربع السنوي			
		الملزمة	النفقة	الملزمة		النفقة	
الدفاع	المعدات	٤,٧٩٢.٥	٤,٦٥٩.٥	٤٩.١	(٪١)	١٠٠.٣	(٪٢)
	البنية التحتية	٣,٠٧٤.٩	٢,٩٣٥.١	-٠.٩	(٪٠)	٥٠.٦	(٪٢)
	لوازم التعزيز	٢,٢٣٤.٩	٢,١١٧.٢	٢١٢.٨	(٪١١)	٢٢٦.٩	(٪١٢)
	التدريب	٥٩٥.٥	٥٠٣.٩	٣٤.٥	(٪٦)	٣١.٨	(٪٧)
	المجموع الفرعي	١٠,٦٩٧.٨	١٠,٢١٥.٦	٢٩٥.٥	(٪٣)	٤٠٩.٦	(٪٤)
الداخلية	التدريب	٢,٦٥١.٤	٢,٤٠٩.٢	١٨٢.٩	(٪٧)	١١.٥	(٪٠)
	المعدات	١,٩٤٨.٨	١,٧٦٧.٠	٦٢.١	(٪٣)	٥٦.٢	(٪٣)
	البنية التحتية	١,٣٧٧.٧	١,٢١١.٢	-٢٢.٦	(٪٢-)	٣١.٢	(٪٣)
	لوازم التعزيز	٦٢٩.٢	٥٦٢.٣	٥.٩	(٪١)	٢.٥	(٪٠)
	المجموع الفرعي	٦,٦٠٧.١	٥,٩٤٩.٧	٢٢٨.٣	(٪٤)	١٠١.٤	(٪٢)
متغيّرة	الأنشطة التابعة	٨٦٢.٦	٨٢٢.٤	-١١.٢	(٪١-)	٦.٥	(٪١)
الإجمالي		١٨,١٦٧.٤	١٦,٩٨٧.٧	٥١٢.٦	(٪٣)	٥١٧.٥	(٪٣)

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام متأثرة بالتقريب.

المصادر: OSD، رد القوات الأمريكية في العراق على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ١٤/١٠/٢٠١٠، ١٣/٠١/٢٠١١.

الشكل ٢,٥

الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون: أوضاع الأموال

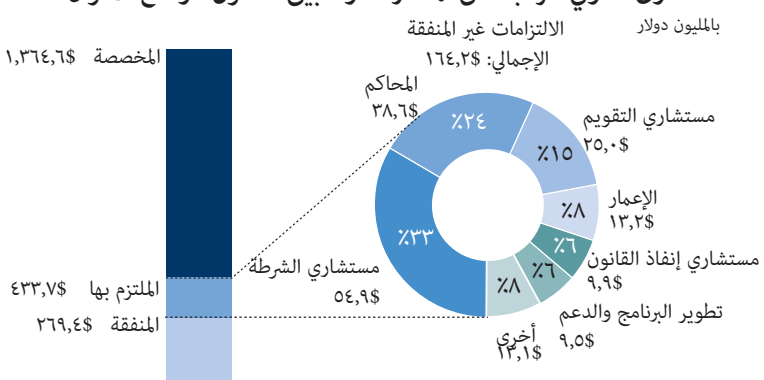

ملاحظة : لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام قد تتأثر بالتقريب.

المصادر: P.L. 111-242; P.L. 111-212; P.L. 111-117; P.L. 111-32; P.L. 110-252; P.L. 110-28; P.L. 110-5; P.L. 109-234; P.L. 111-322; P.L. 111-317; P.L. 111-290; وINL، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/١٠/١.

الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون

منذ العام ٢٠٠٦، خصص الكونغرس ١,٣٦ مليار دولار إلى الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون في العراق لدعم أنشطة سيادة القانون.[٨٤] وهذا يشمل ما يقرب من ٢٩٦ مليون دولار مقدمة من آخر الاعتمادات المستمرة للسنة المالية ٢٠١١.[٨٥] ولم يكتمل الكونغرس بعد نظره في طلب الإدارة لمبلغ ٣١٥ مليون دولار في تمويل الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون للسنة المالية ٢٠١١.[٨٦]

وحتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، لم يتم إنفاق ١٦٤ مليون دولار من الأموال المخصصة للصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون. وهذا يبقي على ٩٢٩ مليون دولار متاحة للالتزام بها في مشاريع جديدة.[٨٧]

ولمعرفة وضع الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون بما في ذلك الالتزامات غير المنقة حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، انظر الشكل ٢,٥.

الالتزامات ربع السنوية والنفقات للصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون

يخصص الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون تمويل لأحد عشر برنامج في أربعة قطاعات: العدالة الجنائية والتصحيحات ومكافحة المخدرات وغير ذلك (والتي تتضمن تمويل برنامج التنمية والدعم). إن أغلبية التزامات الصندوق الدولي

الجدول ٢,٣

INCLE: أوضاع الصناديق، حسب القطاع والبرنامج

بملايين الدولارات

القطاع	البرنامج	أوضاع الصناديق		التغيير ربع السنوي			
		الملزمة	المنفقة	الملزمة		المنفقة	
العدالة الجنائية	المحاكم	١٠١,٥	٦٢,٨			٦,٥	(٪١٢)
	مستشاري الشرطة	٥٦,٦	١,٦	٤٧,٦	(٪٥٣٤)	٠,٧	(٪٨٤)
	النزاهة العامة	٣٣,٧	٢٦,٨	٤,٠	(٪١٣)	٤,٥	(٪٢٠)
	مستشاري سيادة القانون	٢٢,٣	١٢,٤	٠,٣	(٪١)	٠,٢	(٪١)
	قوات مهام الجرائم الرئيسية	١٣,١	٨,٣			٢,٩	(٪٥٣)
	ترسيخ العدالة	٦,٨	٥,٥			٠,٤	(٪٩)
	الإطار القانوني	٢,٥	٢,٥				
	المجموع الفرعي	٢٣٦,٥	١١٩,٩	٥١,٩	(٪٢٨)	١٥,٣	(٪١٥)
التصحيحات	المستشارون	٨٦,٥	٦١,٥			٣,٧	(٪٦)
	الإعمار	٨٣,٧	٧٠,٥			٠,٨	(٪١)
	المجموع الفرعي	١٧٠,٢	١٣٢,٠			٤,٥	(٪٤)
أخرى	تطوير البرنامج والدعم	٢٧,٠	١٧,٥	١,٤	(٪٥)	٠,٤	(٪٢)
الإجمالي		٤٣٣,٧	٢٦٩,٤	٥٣,٣	(٪١٤)	٢٠,١	(٪٨)

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام متأثرة بالتقريب.

المصادر: INL، في الردود على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٣٠/٩/٢٠١٠ و١٠/١/٢٠١١.

للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون حتى الآن موجهة لبرامج في قطاع العدل الجنائي.[٨٨]

للإطلاع على وضع الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون والتغيرات ربع السنوية لها حسب البرنامج حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، انظر الجدول ٢,٣.

صندوق دعم الاقتصاد

منذ العام ٢٠٠٣، خصص الكونغرس ٤,٧٢ مليار دولار إلى صندوق دعم الاقتصاد لتحسين البنية التحتية والأمن المجتمعي، وتعزيز الديمقراطية والمجتمع المدني، ودعم بناء القدرات والتنمية الاقتصادية.[٨٩] وهذا يشمل ما يقرب من ١٦١ مليون دولار مقدمة من آخر الاعتمادات المستمرة للسنة المالية ٢٠١١.[٩٠] ولم يكمل الكونغرس بعد نظره في طلب الإدارة لمبلغ ٣٨٣ مليون دولار في تمويل صندوق دعم الاقتصاد للسنة المالية ٢٠١١.[٩١]

وحتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، لم يتم إنفاق ٤٦٣ مليون دولار من التمويلات المخصصة لصندوق دعم الاقتصاد. وهناك مبلغ إضافي قدره ٦٨٤ مليون دولار لم يتم الالتزام بها، لكن ٢٨٩ مليون دولار من هذا المبلغ انتهى موعدها. وهذا يبقي على ٣٩٥ مليون دولار، والمخصصة بواسطة القانون العام ١١١-١١٧، متاحة للالتزام بها في مشروعات جديدة.[٩٢]

الشكل ٢,٦

صندوق دعم الاقتصاد: أوضاع الأموال

بالمليون دولار

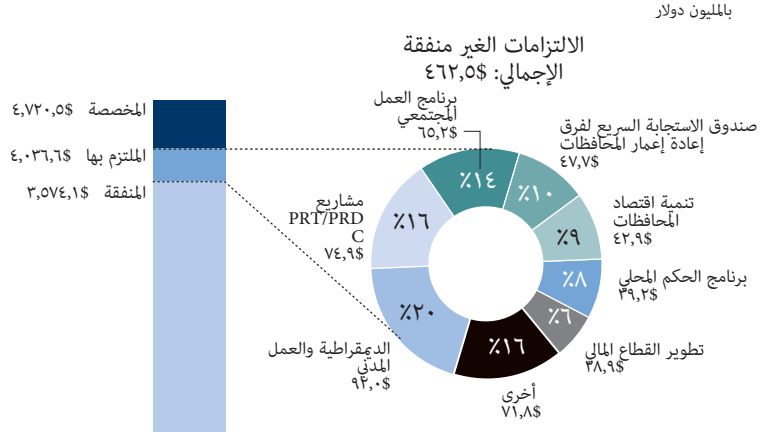

ملاحظة : لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام قد تتأثر بالتقريب.

المصادر: P.L. 108-7; P.L. 109-102; P.L. 110-28; P.L. 110-161; P.L. 111-32; P.L. 111-117; P.L. 111-242; P.L. 111-290;

ولمعرفة وضع صندوق دعم الاقتصاد، بما في ذلك التراجع في الالتزامات غير المنفقة، حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، انظر الشكل ٢,٦.

الالتزامات والنفقات ربع السنوية لصندوق دعم الاقتصاد

تخصص تمويلات صندوق دعم الاقتصاد لبرامج في ثلاثة مسارات: الأمن والسياسة والاقتصاد. وأغلبية اعتمادات صندوق دعم الاقتصاد تتم في المسار الأمني كل عام.[٩٣]

ولدراسة الوضع والتغيرات ربع السنوية لصندوق دعم الاقتصاد، حسب المسار والبرنامج حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، انظر الجدول ٢,٤.

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق

هو أكبر مصدر للتمويلات الأمريكية لإعادة الإعمار، وهو يشكل ٢٠,٨٦ مليار دولار تتوافر عبر اثنين من المخصصات: صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١ (٢,٤٨ مليار دولار) وصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ٢ (١٨,٣٩مليار دولار).[٩٤] وحتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كان هناك ٣٤٦ مليون دولار من الأموال الملتزم بها لم تنفق من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ٢.[٩٥]

الجدول ٢,٤

ESF أوضاع الصناديق، حسب التتبع والبرنامج

بملايين الدولارات

التتبع	البرنامج	أوضاع الصناديق		التغيير ربع السنوي			
		الملزمة	النفقة	الملزمة		النفقة	
الأمن	برنامج تحقيق الاستقرار المجتمعي	٦١٩,٣	٦١٩,٠			١٠,٣	(٢٪)
	مشاريع PRT/PRDC	٥٨٠,٤	٥٠٥,٥	١٦,٤	(٣٪)	١٩,٣	(٤٪)
	برنامج الحكم المحلي	٤٣٥,٥	٣٩٦,٣			٤٨,٢	(١٤٪)
	برنامج العمل المجتمعي	٣٨٤,٣	٣١٩,١			٢٧,٧	(١٠٪)
	صندوق الاستجابة السريعة لفريق إعادة إعمار المحافظات	٢٧٠,٧	٢٢٣,٠	٣٢,٣	(١٤٪)	٣٧,٩	(٢٠٪)
	تأمين حماية البنية التحتية	١٩٤,٧	١٨٨,١			١,٤	(١٪)
	المجموع الفرعي	٢,٤٨٥,٠	٢,٢٥١,٠	٤٨,٧	(٢٪)	١٤٤,٨	(٧٪)
السياسية	تطوير تطوير القدرة الوطنية	٣٠٩,٤	٢٩٦,٨			٣٢,١	(١٢٪)
	المجتمع الديمقراطي والمدني	٢٦٠,٦	١٦٨,٦	١٥,١	(٦٪)	٢٤,٧	(١٧٪)
	اللاجئون العراقيون	٩٥,٠	٩٣,٢			٢,٧	(٣٪)
	الحكم الاقتصادي الثاني والإصلاحات السياسية والتنظيمية	٨٥,٠	٨٥,٠			١,١	(١٪)
	تطوير القدرة الوزارية	٣٧,٧	٣٤,٥	-٠,١	(٠٪)	٠,١	(٠٪)
	مكتب نظام جرائم الاتصال	٢٨,٥	٢٨,٠				
	دعم الانتخابات	١٣,٩	١٣,٨				
	الرصد والتقييم	٨,٥	٥,١			١,٣	(٣٦٪)
	المجموع الفرعي	٨٣٨,٧	٧٢٥,١	١٥,١	(٢٪)	٦١,٩	(٩٪)
الاقتصاد	دعم التشغيل والصيانة	٢٧٥,٢	٢٧٣,٤	٠,٧	(٠٪)	٠,١	(٠٪)
	إنماء تنمية الأعمال الزراعية	١٤٤,٨	١٢٤,٠			١٥,٤	(١٤٪)
	تجارة نمو المحافظات الاقتصادي	١١٧,٨	٧٤,٩	٢٠,٠	(٢٠٪)	١٥,٨	(٢٧٪)
	برنامج التنمية المستهدف	٦٠,٤	٤١,١			-٢,١	(٥٪-)
	تنمية القدرات على مستوى المحطة والتدريب التقني	٥٠,٤	٥٠,١	٠,٣	(١٪)		
	ازدهار تنمية القطاع الخاص	٣٢,٨	٣١,٨			٠,٥	(١٪)
	تنمية القطاع المالي	٣١,٦	٢,٧			٢,٧	
	المجموع الفرعي	٧١٣,٠	٥٩٨,٠	٢١,٠	(٣٪)	٣٢,٣	(٦٪)
الإجمالي		٤,٠٣٦,٦	٣,٥٧٤,١	٨٤,٨	(٢٪)	٢٣٩,١	(٧٪)

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام متأثرة بالتقريب.

المصادر: السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤/٧/٢٠١٠؛ USAID، في الردود على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/٠٧/٢٠١٠، ١٠/٠١/٢٠١١، ١١/٠١/٢٠١١؛ USACE، في الردود على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٠٦/١٠/٢٠١٠ و٠٤/٠١/٢٠١١؛ NEA-I، في الردود على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٢/٠٤/٢٠١٠، ١٤/٠٤/٢٠١٠، ٢٣/٠٩/٢٠١٠، ٠٤/١٠/٢٠١٠، ٠٧/١٠/٢٠١٠، ٢٠/١٢/٢٠١٠، ٢١/١٢/٢٠١٠، ٠٧/٠١/٢٠١١، و١٠/٠١/٢٠١١.

الجدول ٢,٥

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق: أوضاع الصناديق، تبعاً للاعتمادات والقطاع

بملايين الدولارات

الاعتمادات	القطاع	أوضاع الصناديق		التغيير ربع السنوي			
		الملزمة	النفقة	الملزمة		النفقة	
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١	المجموع الفرعي	٢,٢٢٧.٧	٢,٢٢٧.٧	-٣١.٠	(-١٪)	-٢٠.٩	(-١٪)
IRRF ٢	الأمن وتطبيق القانون	٤,٩٢٩.٠	٤,٨٩٢.٨	٠.٢	(٠٪)		
	قطاع الكهرباء	٤,١٠٨.١	٤,٠٦٢.١	٥.٢	(٠٪)	٣.٤	(٠٪)
	العدالة والبنية التحتية للسلامة العامة والمجتمع المدني	٢,٣٠٩.٣	٢,٢٠٩.٤	-٣.٣	(٠٪)	٠.٣	(٠٪)
	الموارد المائية والصرف الصحي	١,٩٦٨.٠	١,٩٥٦.١	-٠.٢	(٠٪)	٥.٥	(٠٪)
	البنية التحتية للنفط	١,٦٠٤.٢	١,٥٩٣.١	-٠.١	(٠٪)	٠.١	(٠٪)
	تطوير القطاع الخاص	٨٦٠.٠	٨٣٠.٠				
	الرعاية الصحية	٨١٦.٧	٨٠٢.٤	٠.١	(٠٪)	٠.٣	(٠٪)
	التعليم واللاجئين وحقوق الإنسان والديمقراطية والنظام الإداري	٥١٩.٥	٤٤٧.٦				
	مشاريع النقل والاتصالات	٤٦٨.٨	٤٦١.٤	٢.١	(٠٪)	٦.١	(١٪)
	الطرق والكباري والإنشاءات	٢٨٠.٥	٢٧٤.٥	١.٢	(٠٪)	٣.١	(١٪)
	النفقات الإدارية	٢١٩.٥	٢١٧.٩				
	تطوير قدرة مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق	٤٤.٩	٣٥.٢	-٠.٦	(-١٪)	٣.٠	(٩٪)
	المجموع الفرعي	١٨,١٢٨.٤	١٧,٧٨٢.٤	٤.٨	(٠٪)	٢١.٧	(٠٪)
الإجمالي		٢٠,٣٥٦.٠	٢٠,٠١٠.٠	-٢٦.٢	(٠٪)	٠.٨	(٠٪)

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام متأثرة بالتقريب.

المصادر: NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٠/١٢/٢٨؛ USAID، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٠/٧/٧؛ وزارة الخزانة الأمريكية، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠٠٩/٤/٢؛ USTDA، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠٠٩/٤/٢؛ DoS، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٢٠٠٧/٤/٥؛ OSD، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠٠٩/٤/١٠؛ عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق برقم ١١-٠٠٧، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١: تقرير عن إعتمادات وإنفاقات وإلغاءات الصناديق"، ٢٠١٠/١٢/٢٨.

أُلغي صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١ في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ بعد خمس سنوات من نهاية الفترة التي كان مسموح خلالها بعمل التزامات جديدة، وبناء عليه، لم تعد هناك سلطة إلزام أو إنفاق أي تمويلات من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١.[٩٦] وللوقف على ملخص عمليات التدقيق التي أجراها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١، والصادرة في هذا الربع السنوي، انظر الباب ٥.

القانون العام ١٠٩-٢٣٤ والقانون العام ١١٠-٢٨ يمد فترة الالتزام لبعض تمويلات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ٢ حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وبناء عليه، ستظل بعض تمويلات صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ٢ متاحة للإنفاق حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣.[٩٧]

ولمعرفة وضع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، انظر الجدول ٢,٥.

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد

منذ العام ٢٠٠٤، وفّر الكونغرس ٣,٩٩ مليار دولار إلى برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لغرض تمكين القادة العسكريين من الاستجابة لمتطلبات الإغاثة الإنسانية العاجلة وإعادة الإعمار في حدود مسئولياتهم.[٩٨] وهذا يشمل ما يقرب من ١٠١ مليون دولار مقدّمة من آخر الاعتمادات المستمرة للسنة المالية ٢٠١١.[٩٩] ولم يكمل الكونغرس بعد نظره في طلب الإدارة لمبلغ ٢٠٠ مليون دولار في تمويل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠١١، ولكن قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠١١ يأذن باعتمادات من السنة المالية ٢٠١١ لصالح برنامج الاستجابة الطارئة للقائد تصل قيمتها إلى ١٠٠ مليون دولار.[١٠٠]

وللربع السنوي الثاني على التوالي، لم يقدم مكتب وزير الدفاع (مراقب الحسابات) (OUSD(C بيانات شاملة "على أعلى مستوى" عن مخصصات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد والتزاماته ونفقاته حتى نهاية الربع السنوي الحالي من السنة المالية. وبالتالي، لا يمكن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق توفير بيانات على أعلى مستوى عن أوضاع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر

الشكل ٢,٧
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد: أوضاع الصناديق، حتى تاريخ ٢٠١٠/٩/٣٠
بالمليون دولار

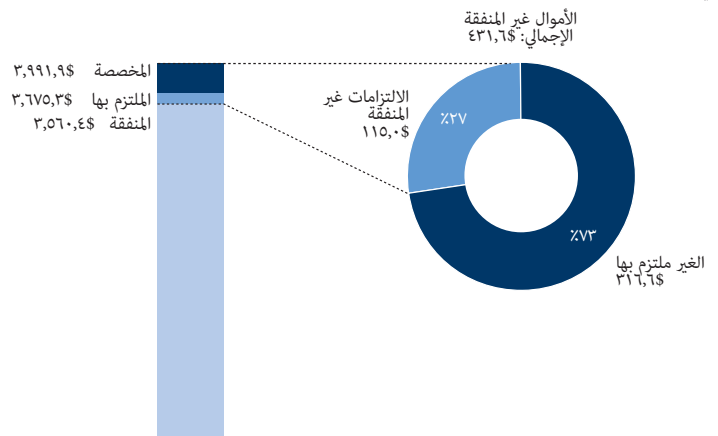

ملاحظة : لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام قد تتأثر بالتقريب.

المصادر : P.L. ١١١-٢٤٢ ؛ P.L. ١١١-٢٩٠ ؛ P.L. ١١١-٣١٧ ؛ ABO، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٠٦/١٢/٢٠١٠.

المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لا يمكنه توفير أعلى مستوى حول وضع صندوق برنامج الاستجابة الطارئة للقائد بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

٢٠١٠، بالطريقة التي يمكنه تقديمها مع جميع صناديق الولايات المتحدة الرئيسية الأخرى.

وحتى تاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، لم يتم إنفاق ١١٥ مليون دولار من التمويلات الملتزم بها في برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. وهناك مبلغ ٢١٥ مليون دولار إضافية لم يتم الالتزام بها من اعتمادات السنة المالية ٢٠٠٤ - السنة المالية ٢٠١٠، ولكن انتهت مدة هذا المبلغ بأكمله. وأموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد المتاحة للالتزام بها هي فقط حوالي ١٠١ مليون دولار مقدّمة من آخر المخصصات المستمرة من السنة المالية ٢٠١١.[١٠١]

ولمعرفة وضع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد, بما في ذلك الالتزامات غير المنفقة، حتى تاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، انظر الشكل ٢,٧. للإطلاع على موجز عن عمليات التدقيق التي أجراها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عن أوضاع أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، والتي صدرت في هذا الربع السنوي، انظر الباب ٥.

النفقات والالتزامات ربع السنوية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد

آخر بيانات المشاريع وبيانات المستويات الفئوية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد المتوفرة من القوات الأمريكية في العراق هي بيانات متأخرة بفترة ربع سنوي لأن القوات الأمريكية في العراق ووكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات) لا يقومون بتقديم المعلومات في موعدها لتلبية الموعد النهائي الخاص بالمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لإعداد تقارير بها في خلال ٣٠ يوما من نهاية الربع السنوي. قدّم وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات) تقريره ربع السنوي عن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد إلى الكونغرس للربع السنوي الرابع من السنة المالية ٢٠١٠ في يوم ٣٠ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٠—بعد ٩١ يوما بعد نهاية الربع المالي.[١٠٢] للإطلاع على تفاصيل توافر بيانات برنامج الاستجابة لطارئة للقائد، انظر المناقشة أدناه.

لم يتمكن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من تقديم حسابات عن كل "مشروع على حدة" أو "فئة على حدة" عن جميع التزامات ونفقات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، وذلك لأن القوات الأمريكية في العراق توفر تحديث عن أوضاع الأموال على مستوى المشاريع والفئات فقط عن مخططات السنة المالية الحالية. فالقوات الأمريكية لا تقدم تحديثات بالمعلومات عن أوضاع الأموال للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أو إلى الكونغرس في أثناء مرحلة إعداد التقارير ومرحلة الإنفاق (فترة الخمس سنوات بعد انتهاء مدة استخدام المخصصات في التزامات جديدة).[١٠٣]

ولمعرفة وضع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، حسب فئة المشروع، حتى تاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠١٠، انظر الجدول ٢,٦. ويقارن الجدول البيانات الشاملة على مستوى الفئة المقدمة من القوات الأمريكية في العراق من خلال تقاريرها ربع السنوية إلى الكونغرس مع البيانات الدقيقة على أعلى مستوى والمقدمة من مكتب ميزانية الجيش (ABO). ونظرا لأن القوات الأمريكية في العراق لا تتعقب مخصصات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد من خلال تقاريرها الكاملة ومرحلة الإنفاق، تأتي تقاريرها مضاعفة أو مقللة من الالتزامات والنفقات الفعلية لكل مخصصات سنة مالية.

بيانات إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد غير مكتملة

هناك ثلاثة مصادر أساسية لبيانات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، وكلها تتسم بالضعف الذي لا يجعل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق قادرا على توفير معلومات كاملة ودقيقة عن حسابات "كل مشروع على حدة" أو "فئة على حدة" من الفئة" في برنامج الاستجابة الطارئة للقائد:

- مكتب ميزانية الجيش يوفر أعلى مستوى من البيانات التي تشمل البيانات المالية من جميع مخصصات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنوات المالية. وعلى المستوى العام، يعد هو المصدر الأكثر اكتمالا ودقة لبيانات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. ومع ذلك، فإنه لا يقدم بيانات عن كل مشروع أو على مستوى فئة المشروع على حدة.
- وقدم نظام إدارة إعادة إعمار العراق (IRMS) بيانات حديثة على مستوى فئة المشروع لمخصصات جميع السنوات المالية (إلى حين تم إغلاقه في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠). وقد كانت منفعته محدودة لأن القوات الأمريكية في العراق لم تقم

الجدول ٢,٦

CERP: وضع الأموال، بحسب فئة المشروع وذلك بتاريخ ٣٠/٩/٢٠١٠

بملايين الدولارات

		أوضاع الأموال		التغيير ربع السنوي			
	فئة المشروع/السنة المالية	الملزمة	النفقة	الملزمة		النفقة	
وضع الأموال بحسب فئة المشروع، وذلك وفقاً لتتبع المشاريع الخاص ببرنامج الاستجابة الطارئة للقائد التابع للقوات الأمريكية في العراق	المياه والصرف الصحي	٦٦١,٩	٢١٦,٠	١٣,٨	(٢٪)	٨,٤	(٤٪)
	التدابير الوقائية	٤٨٩,١	٢٦٦,٨	١,١	(٠٪)	٠,٨	(٠٪)
	الكهرباء	٤٤١,٣	١٣١,١	٨,١	(٢٪)	٥,٥	(٤٪)
	التعليم	٤٢٤,٦	١٧٥,٨	٨,٦	(٢٪)	٦,٨	(٤٪)
	النقل	٣٨٣,٨	١٤٧,٦	٣,٦	(١٪)	٢,٥	(٢٪)
	أنشطة النظافة المدنية	٢٣٩,٢	١١٥,٨	١,٦	(١٪)	١,٥	(١٪)
	المشاريع الإنسانية أو مشاريع إعادة الإعمار العاجلة الأخرى	٢١٦,٨	٨١,٢	٣,٦	(٢٪)	٣,٠	(٤٪)
	الزراعة	٢٠٦,٤	٧٤,٠	٦,٨	(٣٪)	٥,٣	(٨٪)
	التحسينات الاقتصادية والمالية والإدارية	١٨١,٣	٧٥,٤	١٤,٨	(٩٪)	٦,٧	(١٠٪)
	الرعاية الصحية	١٤٩,٥	٥٨,٧	٣,٨	(٣٪)	٣,٥	(٦٪)
	سيادة القانون والنظام الإداري	٩٣,٠	٤٣,٦	١,٣	(١٪)	١,٧	(٤٪)
	اصلاح البنية التحتية المدنية	٦٧,٥	٢٣,٩				
	إصلاح المنشآت المدنية والثقافية	٦٢,٦	٢٧,١	٢,٩	(٥٪)	٠,٣	(١٪)
	مركبات الدعم المدني	٥٤,٠	٢٩,٢	٥,٨	(١٢٪)	٣,١	(١٢٪)
	مدفوعات تعويضات التعزية	٥٠,٧	٣٥,٤	٠,١	(٠٪)	٠,١	(٠٪)
	الاتصالات السلكية واللاسلكية	٣٩,٦	١٠,١				
	حراسات العقود المؤقتة للبنية التحتية الهامة	٣٥,٦	٣٥,٣			٠,١	(٠٪)
	لا تتبع نظم الإدارة المالية	٢٧,٥	٠,٠				
	إصلاح أضرار المعارك	٢٣,٧	١٧,٨	٠,١	(٠٪)	٠,١	(١٪)
	قوة المهام للأعمال وعمليات الاستقرار	٢٢,٥	١٣,٩	٢٢,٥		١٣,٩	
	إنتاج وتوزيع المواد الغذائية	٢٠,٨	٧,٨	٠,٢	(١٪)	٠,٦	(٩٪)
	مدفوعات المعتقلين	١,٠	٠,٦				
	مدفوعات الأبطال العراقيين	٠,٧	٠,٧	٠,٠	(٤٪)	٠,٠	(٥٪)
	المجموع الفرعي	٣,٨٩٣,٠	١,٥٨٧,٧	٩٨,٧	(٣٪)	٦٣,٩	(٤٪)
الفرق بين بيانات مكتب ميزانية الجيش المالية والقوات الأمريكية في العراق وتتبع المشاريع الخاص ببرنامج الاستجابة الطارئة للقائد التابع للقوات الأمريكية في العراق، حسب السنة المالية	السنة المالية ٢٠٠٤	-٥,٨	١٣٣,٦				
	السنة المالية ٢٠٠٥	-٤٩,٢	٤٠٤,٤	-٠,١	(٠٪)	٠,٢	(٠٪)
	السنة المالية ٢٠٠٦	١٣٦,٦	٤٩٨,٦	-٠,٥	(٠٪)	٠,٣	(٠٪)
	السنة المالية ٢٠٠٧	-١٨٠,٥	٣٢٤,٠	-٠,٤	(٠٪)		
	السنة المالية ٢٠٠٨	-٨٨,٥	٥١٢,٤	-٠,٣	(٠٪)	١,١	(٠٪)
	السنة المالية ٢٠٠٩	-٧,٧	١١٣,٦	-١,٢	(١٨٪)	٦,٩	(٦٪)
	السنة المالية ٢٠١٠	-٢٢,٥	١٣,٩	-٢٢,٥		١٣,٩-	
	المجموع الفرعي	-٢١٧,٦	١,٩٧٢,٧	-٢٤,٨	(١٣٪)	٥,٤-	(٠٪)
الإجمالي، وفقاً للبيانات المالية الخاصة بمكتب ميزانية الجيش		٣,٦٧٥,٣	٣,٥٦٠,٤	٧٣,٩	(٢٪)	٥٨,٥	(٢٪)

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام متأثرة بالتقريب. يقارن الجدول إجمالي فئة المشروع بين تتبع المشاريع الخاص ببرنامج الاستجابة الطارئة للقائد التابع للقوات الأمريكية في العراق وبين البيانات المالية من مكتب ميزانية الجيش، حسب السنة المالية. فئات المشاريع الواردة ضمن تتبع المشاريع الخاص ببرنامج الاستجابة الطارئة للقائد التابع للقوات الأمريكية في العراق كانت غير متناسقة خلال السنوات المالية. إلا أنّ معظم الانحرافات يمكن أن تكون مطابقة مع فئة المشروع المنصوص عليها في نظام الإدارة المالية التابع لوزارة الدفاع. فئات المشاريع التي ذكرت القوات الأمريكية في العراق أنها لا يمكن أن تكون متطابقة مع فئة المشروع المنصوص عليها في نظام الإدارة المالية التابع لوزارة الدفاع تمّ تصنيفها على أنها "لا تتبع نظم الإدارة المالية" في هذا الجدول. "قوة المهام للأعمال وعمليات الاستقرار" ليس فئة مشروع منصوص عليه في نظام الإدارة المالية التابع لوزارة الدفاع. ولكن وزارة الدفاع ذكرت وجود التزامات كبيرة تحت هذا البند خلال هذا الربع السنوي.

المصادر: ABO، في الردود على طلب البيانات الصادر من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٠٤/١٠/٢٠١٠، و٠٨/١٠/٢٠١٠، و٠٦/١٢/٢٠١٠، و٢٢/١٢/٢٠١٠.

بتحديث جميع المشاريع؛ ولكن وبالنظر إلى المصادر المتاحة، كان هو أقرب المصادر التي قدمت بيانات كاملة.

- تتبع مشروع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد هو نظام يعتمد على جدول مستخدم من قبل القوات الأمريكية في العراق لإعداد تقارير إلى الكونغرس. ووفقا للقوات الأمريكية في العراق، فهو يشتمل على بيانات كاملة على مستوى المشاريع والفئات، ولكنه فقط لمخصصات السنة المالية الحالية.

وللحصول على بالتغطية الخاصة بمصادر بيانات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، انظر الشكل ٢,٨.

اعترفت وزارة الدفاع بمخاوف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حول عدم اكتمال بيانات المشروع ومستويات الفئات. وصرّح بأنه قام بتنفيذ إجراءات للتغلب على هذه القيود في أفغانستان.

وقد اعترفت وزارة الدفاع بمخاوف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حيال البيانات غير المكتملة على مستوى المشاريع وفئات المشاريع، واتخذت خطوات للتغلب على هذه القيود في أفغانستان من خلال استخدام شبكة تبادل البيانات عن المعلومات المجمعة (CIDNE) لإدارة بيانات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. ووفقا لوزارة الدفاع، فإنّ شبكة تبادل البيانات عن المعلومات المجمعة توفر بيانات إدارة البرنامج عن مخصصات العام الحالي والعام السابق لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد بالإضافة لأنظمة البيانات المالية القائمة—على وجه التحديد، النظام المالي القياسي للجيش (STANFINS) وجهاز إدارة الموارد (RMT). إلا أنّ شبكة تبادل البيانات عن المعلومات المجمعة تضم أيضاً بيانات حساسة ولذا يتم تصنيفها على أنها سرية. ووفقا لوزارة الدفاع، سوف تشمل حلول إدارة البيانات في أفغانستان، لذلك، أيضا على نظام لقاعدة بيانات يسمى INDURE، والذي سوف يحتوي على البيانات غير السرية من شبكة تبادل البيانات عن المعلومات المجمعة، وبالتالي تجنب العقبات التي تعترض الرقابة التي تحدث بسبب صعوبة الوصول للبيانات.[١٠٤]

وقد استخدم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق نظام إدارة إعادة إعمار العراق لتقديم بيانات عن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد عل مستوى المشروع وفئة المشروع في تقريره ربع السنوي، بما في ذلك الإدراج الوارد مع هذا التقرير. ومع ذلك، وبسبب إغلاق نظام إدارة إعادة إعمار العراق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، لم يتمكن من تقديم هذه المهمة. وخلال الربعين السنويين الماضيين، عمل مكتب ميزانية الجيش بالتعاون مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على مطابقة البيانات المالية المكتملة التي يقدمها مع بيانات إدارة البرنامج المختصرة التي تقدمها القوات الأمريكية في العراق. وهذا يمكن أن يسفر عن التوصل إلى مجموعة بيانات كاملة والتي تجمع بين كونها دقيقة على المستوى الكلي ومفصلة بمستوى المشروع ومستوى فئة المشروع.

ويتطلب بناء قاعدة بيانات دقيقة وكاملة عن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد مطابقة السجلات المالية التي يقدمها مكتب ميزانية الجيش—والتي لا تتضمن سوى الالتزامات أو النفقات والتي يستدل عليها من رقم الوثيقة المرجعي الفريد (DRN)—مع تتبع مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، والذي يتضمن تفاصيل مثل وصف المشروع وتواريخ البدء والانتهاء والموقع وفئة المشروع. ومع ذلك، اكتشف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق اثنين من العقبات التي يصعب حلها في أثناء محاولة إنشاء قاعدة بيانات جديدة:[١٠٥]

- فقبل السنة المالية ٢٠٠٨، لم تكن القوات الأمريكية في العراق تضيف بانتظام رقم الوثيقة المرجعي الفريد في تتبع مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، مما يجعل من المستحيل استخدام بيانات مكتب ميزانية الجيش في تتبع المشاريع بشكل منفرد حتى انتهائها للسنوات المالية ٢٠٠٤ وحتى السنة المالية ٢٠٠٤ لمخصصات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.
- وبالنسبة لمخصصات السنة المالية ٢٠٠٨ حتى السنة المالية ٢٠١٠ في برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، توجد بعض المشاريع مجمّعة (معظمهم من المنح الصغيرة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد) تحت رقم وثيقة مرجعي فريد واحد، مما يجعل من المستحيل التمييز بين ما إذا كانت المشاريع أو المنح الموجودة ضمن رقم الوثيقة المرجعي الفريد قد دفعت تكاليفها أو ألغيت.

وحتى الآن، لا يمكن مطابقة البيانات المالية لمكتب ميزانية الجيش بشكل كامل أو بسهولة مع بيانات المشروع الفردية التي قدمتها القوات الأمريكية في العراق، وبالتالي، لا يمكن مطابقتها مع فئات المشروع المحددة من قبل تعليمات الإدارة المالية (FMR) لوزارة الدفاع. وسوف يواصل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق العمل مع مكتب ميزانية الجيش لحل هذه المشاكل. واذا نجح، فسوف يستخدم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق قاعدة البيانات الجديدة هذه لشؤون إعمار العراق قاعدة بيانات جديدة لتحل محل نظام إدارة إعادة إعمار العراق، حيث أن سجلات بيانات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عنن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد محددة لمستوى المشروع وفئة المشروع.

يستخدم برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في دعم مشاريع قوة المهام للأعمال وعمليات الاستقرار

في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وقبل نهاية السنة المالية بيوم واحد، أبلغ نائب وزير الدفاع الكونغرس عن التنازلات التي أصدرها لاستخدام برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في تمويل ثلاثة مشاريع لقوة المهام للأعمال وعمليات الاستقرار (TFBSO) التابعة لوزارة الدفاع بما يتجاوز ٢ مليون دولار لكل منها. وفي الأصل تم تمويل المشاريع من قبل صناديق التشغيل والصيانة التابعة للجيش الأمريكي، ولكن وزارة الدفاع قررت خطأ القيام بذلك وضبطت حساباتها لتوجيه تكاليف هذه العقود إلى برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.[١٠٦]

وهذه هي المرة الأولى التي تتلقى فيها قوة المهام للأعمال وعمليات الاستقرار تمويلات من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد

الشكل ٢,٨

مقارنة بين التزامات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد والنفقات الواردة من كلا من نظام إدارة إعادة إعمار العراق، ومكتب ميزانية الجيش، ونظام تعقب المشروع لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد التابع للقوات الأمريكية في العراق، وذلك حسب مخصصات السنة المالية والربع السنوي

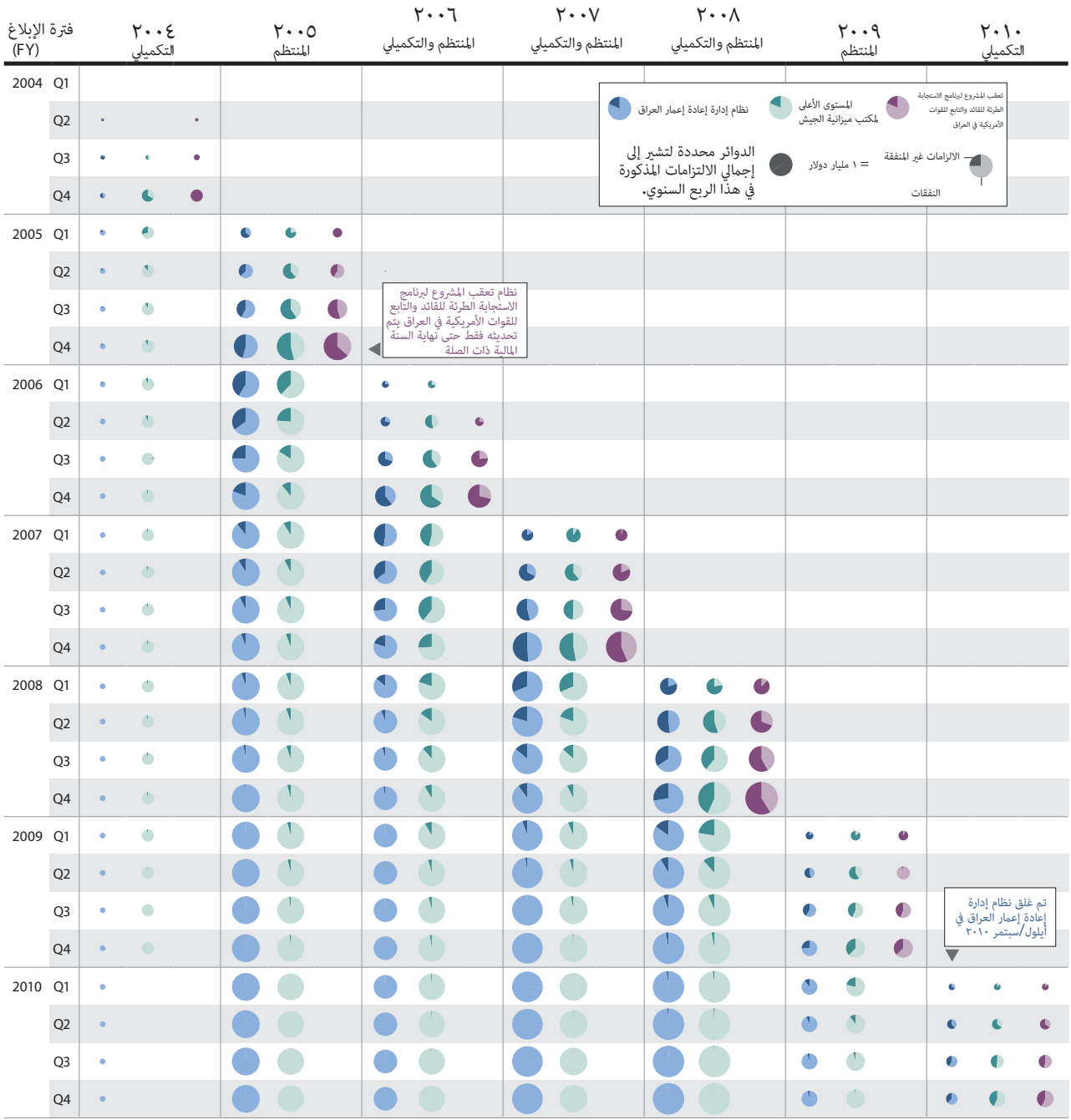

ملاحظة : لم يتم تدقيق البيانات.

المصادر : IRMS، المعيار العالمي، ٠٣/٠٩/٢٠١٠، ABO، ردا على طلب البيانات الصادر عن الفتش العم الخاص لإعادة إعمارا لعراق بتاريخ، ٠٤/١٠/٢٠١٠، ٠٨/١٠/٢٠١٠، ٠٦/١٢/٢٠١٠، و ٢٢/١٢/٢٠١٠.

الجدول ٢,٧

مشاريع قوة المهام للأعمال وعمليات الاستقرار التي يمولها برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق، كما ذكر ذلك تتبع المشاريع الخاص ببرنامج الاستجابة الطارئة للقائد التابع للقوات الأمريكية في العراق

بملايين الدولارات

تاريخ الالتزام	الوصف	الموقع	الملزمة	النفقة
٢٠٠٩/١١/٠٦	وأجرت هيئة المسح الجيولوجي الأمريكية سلسلة من الأنشطة المتعددة التخصصات للوصول إلى المعلومات والأدوات التي يمكن استخدامها لتعزيز فرص تطوير الأعمال في قطاعات الموارد الطبيعية العراقية. وركّز العمل على تقييم المعادن من غير الوقود والموارد المائية في العراق، وعلى تطوير شبكة للأرصاد الجوية الزراعية (أجرومت) وإنشاء البنية التحتية الوطنية للبيانات المكانية (NSDI).	على المستوى الوطني	٩,٨٤	٣,٢٤
٢٢/١٢/٢٠٠٩	جرانت ثورنتون—يوفر خدمات دعم لحكومة العراق، مثلة في وزارة الصناعة والمعادن للمساعدة في إعادة هيكلة إدارتها القانونية والسياسات بما يتوافق مع القوانين الدولية لأفضل الممارسات وتقديم المشورة للحكومة بشأن جهود إعادة التنشيط.	على المستوى الوطني	٩,١٢	٨,٣٧
٢٠١٠/٠١/٢٦	الغرض من برنامج الدراسات العليا العراقي هو توفير تدريب على مستوى الدراسات العليا لقادة المستقبل في الصناعة الزراعية العراقية—في مجال العلوم، والإدارة، والإرشاد، والسياسات. وسيعود هؤلاء القادة إلى العراق لضمان تحقيق الاكتفاء الذاتي والنجاح على المدى الطويل لمبادرات القوات متعددة الجنسيات وقوة المهام للأعمال وعمليات الاستقرار وفرق إعادة إعمار العراق وغيرها من مبادرات تحقيق الاكتفاء الذاتي. وقد تم اختيار الطلاب من عدة محافظات.	بغداد وأربيل وبابل وميم والأنبار والنجف وكربلاء	١,٠٠	٠,٠٠
٠١/٠٣/٢٠١٠	بريس ووترهاوس وكوبرز—دعم الاستثمار للجنة الوطنية للاستثمار العراقي للمساعدة في تطوير الاقتصاد من خلال شراكة الأعمال الأمريكية والدولية مع مسئولي الأعمال العراقية.	بغداد	٢,٤٩	٢,٢٦
٣٠/٠٩/٢٠١٠	الإجمالي المقدّر، تم التصحيح بعد ٣٠/٠٩/٢٠١٠	بغداد	٠,٠٥	٠,٠٠
الإجمالي			٢٢,٤٥	١٣,٨٧

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام متأثرة بالتقريب.

المصادر: USF-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٧/١/٢٠١١، DoD, CMC، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ١٣/١/٢٠١١.

لدعم أنشطتها. ومؤخراً وفي تمّوز/يوليو ٢٠١٠، ذكرت قوة المهام للأعمال وعمليات الاستقرار للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أنها ليس لديها نية لاستخدام برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. ووفقا للقوات الأمريكية في العراق، فقد كانت مشاريع قوة المهام للأعمال وعمليات الاستقرار التي يمولها برنامج الاستجابة الطارئة للقائد تنظم مباشرة بين قوة المهام للأعمال وعمليات الاستقرار وبين مكتب وزير الدفاع. والقوات القوات الأمريكية في العراق لا تدير أو تعد حسابات لأي تمويلات من تمويلات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد والمستخدمة في مشاريع قوة المهام للأعمال وعمليات الاستقرار في العراق. ونتيجة لذلك، لا تود أي مرجعيات عن مشاريع قوة المهام للأعمال وعمليات الاستقرار الممولة من برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لدى قادة القوات الأمريكية في العراق عن بيانات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد الموجّهة إلى الكونغرس.[١٠٧]

وهناك اثنين من مشاريع قوة المهام للأعمال وعمليات الاستقرار، بقيمة ٩,٨ مليون دولار و ٩,١ مليون دولار، من بين أكبر عشرة مشاريع مولها برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق من قبل. وإجمالاً، فقد استخدم ٢٢,٤٥ مليون دولار (٩٪) من مخصصات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠١٠ لدعم أنشطة قوة المهام للأعمال وعمليات الاستقرار في العراق.[١٠٨] للإطلاع على تفاصيل كل من هذه المشاريع، انظر الجدول ٢,٧.

ووفقا لخطاب الإشعار، فإن وزارة الدفاع "يجب أن تكون قد طلبت أذن خاص لمشاريع قوة المهام للأعمال وعمليات الاستقرار في السنة المالية ٢٠١٠." وعلى الرغم من أن وزارة الدفاع "قد تفضل بشدة عدم استخدام أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للدفع لأنشطة قوة المهام للأعمال وعمليات الاستقرار،" إلا أن خطاب الإشعار يؤكد أن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد كان هو المصدر الوحيد المتاح لتمويل تلك المشاريع. كما وضح خطاب الإشعار أيضا أن وزارة الدفاع سعت للحصول على سلطات مناسبة للسنة المالية ٢٠١١ وسلطة لسد الفجوة في القرار المستمر، و "إذا لم تحصل [وزارة الدفاع] على هذه السلطة، [فستضطر] لاختيار أحد خيارين، وكلاهما غير مرغوب فيه: إما إغلاق عمليات قوة المهام للأعمال وعمليات الاستقرار أو مواصلة تمويل أجزاء من قوة المهام باستخدام برنامج الاستجابة الطارئة للقائد."[١٠٩] إلا أن قانون تفويض الدفاع الوطني ألغى في السنة المالية ٢٠١١ اللغة التي ذكرتها وزارة الدفاع للسماح باستخدام برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للاستخدام في قوة المهام للأعمال وعمليات الاستقرار. وذكرت قوة المهام للأعمال وعمليات الاستقرار أن عملياتها سوف تتوقف في ٣١ كانون الأول/يناير ٢٠١١، ولكنها لم تقدم معلومات بشأن الوكالة التي سوف تدير هذه المشاريع الكبيرة التي يمولها برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في ذلك الوقت.[١١٠]

خطاب الإشعار يؤكد أن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد كان هو المصدر الوحيد المتاح لتمويل تلك المشاريع.

التمويلات الصغيرة

خصص الكونجرس أو وفر حوالي ٧,٦٣ مليار دولار في أوجه التمويل الصغيرة لإعادة إعمار العراق. صنف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق هذه الأوجه إلى ثلاثة فئات:[١١١]

- برامج المساعدة الأخرى—4.03 مليار دولار

- نفقات التشغيل المتعلقة بإعادة الإعمار—3.29 مليار دولار
- الرقابة على إعادة الإعمار—310 مليون دولار

وحتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، تم تخصيص ٤,٧٨ مليار دولار (٦٣٪) على الأقل من هذه التمويلات، وإنفاق ٤,٥٠ مليار دولار (٥٩٪) على الأقل.[١١٢] ولمزيد من التفاصيل عن وضع التمويل، انظر الجدول ٢,١. ◆

التمويل العراقي

حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قدمت العراق ١١٠,٢٥ مليار دولار لإغاثة وإعادة إعمار العراق عبر التمويل العراقي من سلطة الائتلاف المؤقتة وميزانيات رأس المال السنوية الخاصة بها.[١١٣]

الميزانية العراقية ٢٠١١

وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أقر مجلس الوزراء العراقي (CoM) مشروع ميزانية الحكومة العراقية للعام ٢٠١١. ويخطط مشروع الميزانية وجود ٦٧,٢٧ مليار دولار في إيراداتها، وهي تستند أساساً على تقدير سعر النفط ب ٧٣,٠٠ دولار للبرميل ومعدل تصدير يقدر ب ٢,٢٥ مليون برميل يوميا (MBPD).[١١٤] وهذا يمثل زيادة قدرها ١٠,٥٠ دولار (١٧٪) للبرميل الواحد في السعر و٠,١٥ مليون برميل يوميا (٧٪) في حجم الصادرات خلال التقديرات المستخدمة لخطة ميزانية الحكومة العراقية للعام ٢٠١٠.[١١٥]

ويخطط مشروع الميزانية لوجود ٧٩,٤٧ مليار دولار في النفقات، مما أسفر عن عجز متوقع يصل إلى ١٢,٢٠ مليار دولار. وفقا لمشروع الميزانية، فسيتم تغطية هذا العجز عن طريق مخصصات الميزانية غير المنفقة من العام ٢٠١٠ ومن الاقتراض الداخلي والخارجي. وعليه، فإن مشروع الميزانية يأذن لوزير المالية في اقتراض ٤,٥ مليار دولار من صندوق النقد الدولي (IMF)، و٢,٠ مليار دولار من البنك الدولي، و١,٨ مليار دولار في حقوق السحب الخاصة (SDR) من صندوق النقد الدولي، ومبلغا غير معروف من تحويلات الخزينة المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، أوضح مشروع الميزانية أن قرضاً بقيمة ٥٠٠ مليون دولار من "شركة النفط البريطانية" سوف يستخدم أيضا للمساعدة في تغطية العجز.[١١٦]

ويصنف مشروع ميزانية الحكومة العراقية النفقات على نطاق واسع بتلك النفقات المتصلة بالعمليات (٥٤,٧٢ مليار دولار) واستثمارات رأس المال (٢٤,٧٥ مليار دولار).[١١٧] وللحصول على تفاصيل عن مخصصات الميزانية الحكومة العراقية، انظر الجدول ٢,٨.

إيرادات الحكومة العراقية لعام ٢٠١٠

في العام ٢٠١٠، تلقت الحكومة العراقية ٤٨,٨٣مليار دولار من عائدات النفط، بزيادة ٣٢٪ أكثر من مبلغ ٣٧,٠٢ مليار دولار من عائدات النفط لعام ٢٠٠٩،[١١٨] وأكثر قليلا من مبلغ ٤٧,٩١ مليار دولار المخطط لها في ميزانية الحكومة العراقية للعام ٢٠١٠.[١١٩]

وعلى مدار العام ٢٠١٠، تلقى العرق في المتوسط ٧٤,٥٧ دولار للبرميل الواحد من النفط المصدر،[١٢٠] وهو أعلى بكثير من سعر ٦٢,٥٠ دولار للبرميل الواحد المستخدم في التخطيط لإيرادات النفط العراقية للعام ٢٠١٠.[١٢١] ولكن وخلال العام ٢٠١٠، كان

الشكل ٢,٩

سعرالنفط الشهري والصادرات والواردات في مقابل مخططات ميزانية الحكومة العراقية للعام ٢٠١٠

ملاحظة : لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام قد تتأثر بالتقريب. ليست كل عائدات تصدير النفط تذهب إلى الحكومة العرقية، حيث يدفع ٥٪ في تعويضات الحرب للكويت، والتي تمثل الفرق بين المتحصلات وخطوط العائد في هذا المخطط.

المصادر: وزارة الخزانة الأمريكية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمارالعراق الحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/٤/١؛ GOI, CoR, "قانون الميزانية العامة الفيدرالي للسنة المالية ٢٠١٠،" ٢٠١٠/٢٧/١.

الجدول ٢,٨

مخصصات الميزانية العراقية للعام ٢٠١١، مع التغييرات من العام ٢٠١٠ والعام ٢٠٠٩

بالمليون دولار

الفئة	الوزارة	مخصصات الميزانية العراقية للعام ٢٠١١			إجمالي التغيير مع التغيير عن العام: ٢٠٠٩ ٢٠١٠
		الإجمالي	رأس المال	التشغيل	-60% -40% -20% 0% 20% 40% 60% 80% 100%
رئاسة الجمهورية	الإجمالي	٧٩,٧	١٠,١	٦٩,٦	
مجلس النواب	مجلس النواب	٢٤٧,٧		٢٤٧,٧	
	مجلس التدقيق الأعلى	٦٠,١	٣,٠	٥٧,١	
	لجنة النزاهة	٢٩,٣	٠,٥	٢٨,٩	
	أخرى	١١٧,٤		١١٧,٤	
	الإجمالي	٤٥٤,٥	٣,٥	٤٥١,٠	
مجلس الوزراء	رئيس الوزراء والوزراء	٤٤٥,٦	٥٦,٣	٣٨٩,٢	
	معهد الشهداء	٤٧٢,٩	١٩٦,٢	٢٧٦,٨	
	الهيات	٤٨٠,٣	٧٦,١	٤٠٤,٣	
	المخابرات الوطنية العراقية	١٧٥,١	٣٤,٣	١٤٠,٨	
	مجلس الأمن القومي الوطني المشترك	٦٨,٠	١,٣	٦٦,٧	
	مديرية نزع سلاح الميليشيات والتكامل	١٩٥,٥		١٩٥,٥	447%
	أخرى	٤٩,٤	١,٨	٤٧,٥	
	الإجمالي	١,٨٨٦,٨	٣٦٦,٠	١,٥٢٠,٨	
الوزارات	المالية	١٢,٨٩١,٠	١,٠٠٣,٨	١١,٨٨٧,٢	
	النفط	٧,٩٨٧,٦	٥,٩٤٠,٢	٢,٠٤٧,٤	
	الداخلية	٦,٣١٣,٤	١٦٧,٤	٦,١٤٦,٠	148%
	الكهرباء	٥,٥٩٨,١	٣,١٩٧,٩	٢,٤٠٠,١	
	الدفاع	٥,٥١٩,٧	١٧٠,٩	٥,٣٤٨,٨	
	التعليم	٥,٣٧٥,٣	٣٤١,٩	٥,٠٣٣,٥	
	الصحة	٤,٨٤٨,٢	٨٥٤,٧	٣,٩٩٣,٥	
	التجارة	٣,٠٦٣,٠	٣٤,٢	٣,٠٢٨,٨	
	التعليم العالي والبحث العلمي	٢,٠٠٠,١	٢٩٩,٣	١,٧٠٠,٨	
	البلديات والأعمال العامة	١,٦٨٥,٣	٩٥٧,٩	٧٢٧,٣	
	الموارد المائية	١,٣٣٧,٨	١,١٣٧,٩	١٩٩,٩	
	الزراعة	٩٥٨,٧	١٩٢,١	٧٦٦,٦	
	الإسكان والتعمير	٨٩١,٧	٦٥٨,١	٢٣٣,٦	101%
	العمل والشئون الإجتماعية	٨٨٣,٢	١٥,٤	٨٦٧,٩	285%
	الشباب والرياضة	٧٣٠,٣	٦٥٢,٥	٧٧,٨	
	الصناعة والتعدين	٦٥٠,١	٥٥١,٠	٩٩,١	405%
	الشئون الخارجية	٥٤١,٤	٢٣٢,٤	٣٠٩,٠	
	النقل	٥٣٨,٠	٢٨٥,٢	٢٥٢,٨	
	العدل	٣٩٤,٠	١١,٥	٣٨٢,٥	
	أخرى	١,٠٠٧,٠	٣١٢,٠	٦٩٥,٠	
	الإجمالي	٦٣,٢١٣,٩	١٧,٠١٦,٢	٤٦,١٩٧,٧	
المكاتب المستقلة	المجالس المحلية في المحافظات	١١٣,٨		١١٣,٨	
	الإدارة العامة في الحافظات	٤,٠١٦,٩	٣,٦٩١,١	٣٢٥,٨	
	لجان الاستثمار في المحافظات	٢٢,١		٢٢,١	
	اللجنة العليا المستقلة للانتخابات	١٦٤,٩	٥,٨	١٥٩,١	
	المحكمة الجنائية العراقية	٢٥,٢		٢٥,٢	
	اللجان الأمنية	٣,٢		٣,٢	
	الإجمالي	٤,٣٤٦,٠	٣,٦٩٦,٩	٦٤٩,١	
المجلس القضائي الأعلى	الإجمالي	٢٧٧,٨	١٤,٧	٢٦٣,١	
المنطقةالكردستانية	الإجمالي	٩,٢١١,٩	٣,٦٤٣,٠	٥,٥٦٨,٩	
المجموع		٧٩,٤٧٠,٦	٢٤,٧٥٠,٤	٥٤,٧٢٠,٢	

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام متأثرة بالتقريب.

المصادر : GOI, CoM، "مشروع قانون الجمهورية العراقية(GOI) لالميزانية الاتحادية للسنة المالية ٢٠١١، بتاريخ ٣٠/١١/٢٠١٠، GOI، مجلس الرئاسة "قانون الموازنة العامة الاتحادي للسنة المالية ٢٠١٠ ، بتاريخ ١٠/٢/٢٠١٠؛ خزانة الولايات المتحدة، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٩/٤/٢٠٠٩.

حجم الصادرات العراقية أقل بنسبة ١٠٪ عن المتوقع.[١٣٢] ولمزيد من التفاصيل، انظر الشكل ٢,٩. ◆

الدعم الدولي

حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قدم المتبرعون الدوليون (غير الأمريكيين) ١٣,٠١ مليار دولار لإغاثة وإعادة إعمار العراق: منهم ٦,٥١ مليار دولار في صورة مساعدات على شكل منح و ٦,٥٠ مليار دولار في شكل قروض.

وفي هذا الربع السنوي، زادت مجموع تعهدات الأموال المقدمة تقريبا بنحو ١,٠٠ مليار دولار (٨٪).[١٣٣] وفي ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أكمل صندوق النقد الدولي الاستعراض الأول للأداء الاقتصادي في العراق في إطار ترتيبات صندوق النقد الدولي لمدة ٢٤ شهرا لمساعدة العراق، وقدم ٧٤١ مليون دولار إضافية متاحة لصرفها.[١٣٤] كما ساهم أيضا في الزيادة التي تمثلت في إعلان المفوضية الأوروبية لميزانية مساعدة العراق بمبلغ ١٢٤ مليون دولار فضلا عن تنقيحات بالزيادة لمبالغ المساعدة من كل من السويد (١٠٢ مليون دولار) وإيطاليا (١٣٣ مليون دولار). ورفعت إيران تعهداتها إلى ٥٠ مليون دولار خلال هذا الربع السنوي.[١٣٥]

وحتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قدم المتبرعون الدوليون ١٨,٠٢ مليار دولار: ٥,٢٦ مليار دولار من المساعدات في شكل منح و١٢,٧٧ مليار دولار في شكل قروض.[١٣٦] وحتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، بلغ مجموع التعهدات ٧٢٪ من العهود، لترتفع عن نسبة التعهدات ٦٦٪ التي كانت في الربع السنوي الأخير، ولكن النسبة المئوية تفاوتت تفاوتاً كبيراً فيما بين الجهات المانحة. فبعض المانحين، ولا سيما في الشرق الأوسط، تعهدت بأقل بكثير مما وعدت به.[١٣٧]

للإطلاع على تصنيف التعهدات والوعود، حسب نوع المساعدة والمانح، انظر الشكل ٢,١٠. ◆

الشكل ٢,١٠

المنح الدولية والقروض، حسب نوع المساعدة، الحالة، والمتبرع

بالمليار دولار

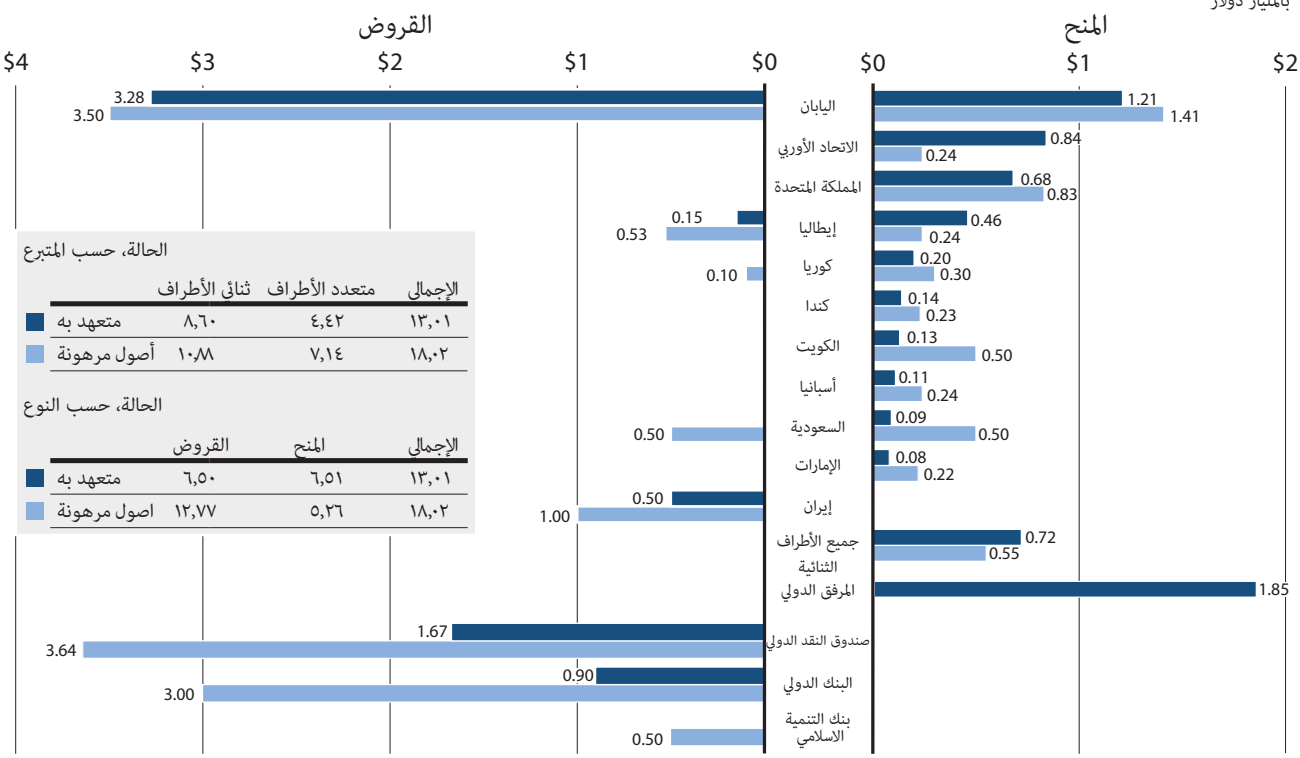

ملاحظة : لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام قد تتأثر بالتقريب. الالتزامات الثنائية تستثني الودائع من المرفق الدولي. قد تختلف المبالغ عن الأرباع السنوية السابقة بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية

المصادر: NEA-I, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ, ٢٠١١/١/٥ و ٢٠١١/١/١٣.

التواجد الأمريكي وإدارة إعادة الإعمار

التواجد الأمريكي في ٢٠١١	٣٨
التعاقد	٤٤
الميزة الخاصة: التركيز على البصرة	٤٥

الباب

٣

التواجد الأمريكي في ٢٠١١

في هذا الربع السنوي، واصل السفير جيمس جيفري قيادة جهود الولايات المتحدة في إعادة الإعمار والجهود الدبلوماسية كرئيس للبعثة الأمريكية في العراق. وحتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كان هناك نحو ٩١٠ موظف مدني و٥٢٧٣ من المتعاقدين يقومون بدعم أنشطة السفارة الأمريكية في العراق.[١٢٨] بالإضافة إلى ٣٩٣٤ من المتعاقدين الذين قاموا بدعم أنشطة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).[١٢٩] وللإطلاع على تفاصيل أنشطة السفارة الأميركية في بغداد، وموظفيها، وأنشطة دعم الحياة، يرجى مراجعة الأقسام الفرعية حول السفارة والتعاقدات أدناه.

وبحلول ١ كانون الأول/يناير ٢٠١١ كان هناك ٤٩٧١٢ جندي أمريكي في العراق تحت قيادة الجنرال لويد أوستن.[١٣٠] وحتى تاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، كان هناك ٧٢٦٦٣ من المتعاقدين يقومون بدعم أنشطة وزارة الدفاع (DoD) في العراق.[١٣١]

ولم تتغير مستويات القوات تقريبا عن ما كانت عليه في الربع الأخير، وتتوقع الإدارة وجود قوة مماثلة لأكثر فترة عملية الفجر الجديدة—مهمة الولايات المتحدة بعد انتهاء القتال والتي بدأت يوم ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠—حتى التراجع قبل الموعد النهائي لانسحاب جميع القوات الأمريكية يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.[١٣٢]

السفارة الأمريكية في بغداد: بناء القدرات لدعم برنامج المساعدة

السفارة الأميركية في بغداد تواصل تعزيز أنشطة إعادة الإعمار ومحاولة "تطبيع" العمليات في العراق. ووفقا لسفارة الولايات المتحدة في بغداد، فإن إدارة صندوق دعم الاقتصاد (ESF) وغيرها من مساعدات إعادة الإعمار ستعمل في السفارة الأمريكية في بغداد ومكاتب فروع السفارة (EBOs) والقنصليات العامة، وكذلك في واشنطن العاصمة، وذلك بعد انتهاء عمل فرق إعادة إعمار المحافظات في أيلول/سبتمبر ٢٠١١.[١٣٣]

ووفقا لسفارة الولايات المتحدة في بغداد، فإن كلا من مكاتب فروع السفارة والقنصليات العامة سيكون لديها موظفين أساسيين—بما في ذلك السياسيين والاقتصاديين والاستشاريين والشئون العامة ومسئولي الإدارة—لدعم الأنشطة الجارية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية (INL) التابع لوزارة

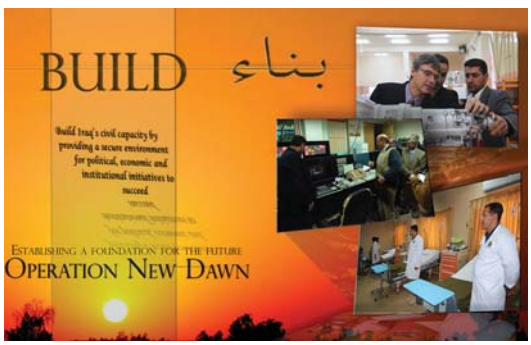

"بناء" هي أحد أولويات القوات الأمريكية في العراق الأربعة في إطار عملية الفجر الجديد. (صورة القوات الأمريكية في العراق)

الخارجية (DoS) سيقوم بتنفيذ خطته لبرنامج تطوير الشرطة (PDP)، وسيقوم مكتب التعاون الأمني العراقي (OSC-I) المخطط له بتنفيذ برنامج المبيعات العسكرية الخارجية (FMS).[١٣٤]

ومن مجموع ٩١٠ موظف حكومي مدني أمريكي في السفارة الأمريكية ببغداد، لا يتضح من منهم يقدم خدمات لدعم أنشطة إعادة الإعمار. ووفقا لسفارة الولايات المتحدة في بغداد، لم يكن هناك سوى ١٠ موظفين يدعمون جهود إعادة الإعمار حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠—وعمل كل منهم في مكتب العراق الشراكة الإستراتيجية في العراق (ISPO). ويستبعد تعريف السفارة الجديد المحدد لعملية "إعادة الإعمار" البرامج التي نفذتها فرق إعادة إعمار المحافظات، ومكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وغيرهم من المكاتب والوكالات والمكاتب التي تستخدم أموال المساعدات الخارجية تحت سلطة رقابة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. ومع ذلك، قالت السفارة كان هناك "ثمة العديد آخرين" من الموظفين المدنيين بحكومة الولايات المتحدة يدعمون برامج المساعدة "التقليدية".[١٣٥]

وستقدم العناصر الأخرى لبعثة الولايات المتحدة لمكاتب فروع السفارة والقنصليات العامة الدعم المباشر والشامل الضروري في مجالات دعم الحياة/الطبي، والأمن، والاتصالات، والطيران.[١٣٦] فعلى سبيل المثال، ووفقا لمكتب شؤون المخدرات، فإنه سيتم تقديم المركبات المدرعة ذات الترخيص الدبلوماسي بناء على العقد الأخير لبرنامج تعزيز اللوجستيات المدنية للجيش الأمريكي (LOGCAP IV) لدعم برنامج تطوير الشرطة. وحاليا، يوجد لدى مكتب شؤون المخدرات

يستبعد تعريف السفارة الجديد المحدد لعملية "إعادة الإعمار" البرامج التي نفذتها فرق إعادة إعمار المحافظات، ومكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وغيرهم من المكاتب والوكالات والمكاتب التي تستخدم أموال المساعدات الخارجية تحت سلطة رقابة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

وإنفاذ القوانين الدولية ٧٢ مركبة، ولكن هذا العدد يتوقع أن يرتفع إلى أكثر من ١٥٠ بحلول تمّوز/يوليو ٢٠١١. وسيكون لكل منها القدرة على عمل الاتصالات الرقمية، وتحتوي على أجهزة تعقب، والمعدات المضادة للالكترونيات.[١٣٧]

مكتب التعاون الأمني العراقي

في هذا الربع السنوي، واصلت القوات الأمريكية في العراق الاستعدادات لإنشاء مكتب التعاون الأمني العراقي بمساعدة من قسم السياسية العسكرية في السفارة الأمريكية ببغداد. ومن المقرر تولي مكتب التعاون الأمني العراقي مسئولية الرقابة على المساعدة الأمنية من القوات الأمريكية في العراق في ١ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠١١، ويصبح قسم داخل السفارة الأميركية في بغداد تحت سلطة رئيس البعثة الدبلوماسية.[١٣٨]

والغرض العام من مكتب التعاون الأمني العراقي هو تنفيذ مهمة المساعدة الأمنية في العراق على النحو المأذون به بموجب قانون المساعدات الخارجية وقانون ضبط تصدير الأسلحة. ووفقا لسفارة الولايات المتحدة في بغداد، فهذه الأنشطة تشمل على:[١٣٩]

- توفير ببيئة لتبادل المعلومات والمشورة بين الجيش العراقي والسفارة الأمريكية، وهيئات وزارة الدفاع الأمريكية المسئولة عن برامج المساعدة الأمنية، بما في ذلك التشجيع على توحيد المقاييس وقابلية التشغيل البيني، وغيرها من صور التعاون
- تقييم القدرة العراقية على استخدام وصيانة المعدات ذات الصلة بالأمن والمساعدة
- تنفيذ البرامج والتخطيط والإدارة وتنفيذ المهام ذات الصلة بالمبيعات العسكرية الخارجية وبرنامج التمويل العسكري الخارجي (FMF) و التدريب والتعليم العسكري على المستوى الدولي (IMET) وتخطيط التدريبات المشتركة، وغيرها من أشكال المشاركة العسكرية الثنائية

تستلزم الخطط الحالية توفير ١٥٧ من الموظفين الأساسيين العاملين بدوام كامل لتقديم خدمات الإدارة العامة في مكتب التعاون الأمني العراقي: ١١٨ من الأفراد العسكريين، و٩ من المدنيين في الحكومة الأمريكية، و٣٠ موظف محلي. وسوف تلحق فرق المساعدة الأمنية (SATs) بالموظفين الأساسيين على النحو المطلوب لتقديم المشورة والتدريب والمساعدة التقنية والدعم. وسوف يعمل العسكريين الأمريكيين والمدنيين بوزارة الدفاع والمتعاقدين مع فرق المساعدة الأمنية بشكل مؤقت لدعم اتفاقات محددة حول المبيعات العسكرية الخارجية للحصول على المواد والخدمات الدفاعية التي تعتزم الحكومة الأمريكية بيعها أو تقديمها. وتتوقع السفارة الأميركية في بغداد أن يكون هناك ما يقرب من ٧٥٠ من أعضاء فرق المساعدة الأمنية في العراق في بداية العام ٢٠١٢، تبعا لحالة المبيعات العسكرية الخارجية الحالية والمستقبلية.[١٤٠]

كما تطالب الخطط الحالية أيضا مكتب التعاون الأمني العراقي بجعل قاعدة أنشطة المساعدة الأمنية في خمسة مواقع بالقرب من مواقع عسكرية عراقية وهي: بغداد وتكريت ومدينة أم قصر (البحرية العراقية)والتاجي (المركز العراقي للدعم اللوجستي والجيش العراقي)، وبسماية (مركز تدريب الجيش العراقي). ومن الممكن أن يتمركز أفراد فرق المساعدة الأمنية في مواقع أخرى وفقا لمتطلبات وضع المبيعات العسكرية الخارجية.[١٤١]

مكتب التعاون الأمني العراقي من المقرر توليه مسئولية الإشراف على المساعدة الأمنية من القوات الأمريكية في العراق في ١ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١١.

مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق

وفقا لسفارة الولايات المتحدة في بغداد، فقد واصل مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق الجهود العادية لرصد وصياغة ومساعدة المشاريع في هذا الربع السنوي. وحتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كان مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق يعمل به ١٠ موظفين مدنيين أمريكيين وعدد ٢ من الضباط العسكريون الأمريكيين أساسيين.[١٤٢]

وهذا الربع السنوي، أجرى مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق زيارات ميدانية لاثنين من مشاريع البناء المقرر انتهائها قريباً بناء على جداول أعمالهم الأصلية: وهي مستشفى ميسان الجراحية الممولة من صندوق دعم الاقتصاد، ومركز المأمون للتبادل والاتصالات السلكية واللاسلكية، الذي يموله صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF). وسلمت جوائز لطريق ميسان ومركز الوزارية للتدريب على الكهرباء. ولم يتم إلغاء أي مشاريع أو الخروج بها عن مجالها.[١٤٣] وفي هذا الربع أيضا، تم الانتهاء من ٢٢ مشروعا والتي تبلغ قيمتها ما يقرب من ٧٥ مليون دولار يديرها مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق.[١٤٤] ولمزيد من التفاصيل، انظر الجدول ٣,١.

وحتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كان هناك ٨٩ مشروعا جاريا يديرها مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق بلغت قيمتها ٤١٦ مليون دولار. ومن بين تلك المشاريع الجارية، كان هناك ٢٥ مشروعا بتكلفة إجمالية ٢٣٦ مليون دولار كان قد تقرر الانتهاء منها في أو قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.[١٤٥]

الجدول ٣,١

المشاريع المستكملة في هذا الربع السنوي والتي يديرها مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق

الصندوق	المشروع	الموقع	تاريخ البداية	تاريخ الانتهاء	مبلغ العقد (بالدولار)
صندوق دعم الاقتصاد	إنشاء صندوق دعم الاقتصاد لشبكة العباس للصرف الصحي	البصرة	٢٠٠٩/٠٥/٠٢	٢٠١٠/١١/٣٠	١١,١٥٢,٣٢٤
	برنامج التشغيل والصيانة لشبكة مياه دوكان السليمانية H_2O	السليمانية	٢٠٠٨/١٢/٢٦	٢٠١٠/٠٩/٠٨	٤,٧١٠,٠٠٠
	الخطة الرئيسية لصندوق دعم الاقتصاد ومجلس تنمية إعادة إعمار المحافظات للمياه والصرف الصحي ببابل	بابل	٢٠٠٩/٠٣/٣١	٢٠١٠/٠٩/١٩	٤,١١٣,٢٨٧
	مبنى كلية الهندسة الكهربائية لصندوق دعم الاقتصاد. الكوفة	النجف	٢٠٠٨/١١/١٢	٢٠١٠/١٠/٣٠	٣,٤٥٥,٢٥٠
	محطة ماك بطاقة ١١/٣٣ كيلو فولت من صندوق دعم الاقتصاد	ميسان	٢٠٠٩/١١/٠٩	٢٠١٠/١٠/٠٤	٢,٨٩٨,٠٠٠
	شراء بروبلين الوقود لتجهيز محطة المسيب	بابل	٢٠١٠/٠٥/٠٣	٢٠١٠/٠٩/٢٠	٢,٧١٤,١٩٠
	مجزر الناصرية بالرحاب	ذي قار	٢٠٠٩/٠٢/١٣	٢٠١٠/١٥/١٠	٢,٦٤٦,٠١٥
	مدرسة السيمود الثانوية ذات ١٢ حجرة دراسية من صندوق دعم الاقتصاد	كربلاء	٢٠٠٩/٠٤/٠٢	٢٠١٠/١١/٢٧	١,٢٩٦,٥٠٠
	مدرسة علي بين السويد الابتدائية ذات ١٢ حجرة دراسية من صندوق دعم الاقتصاد	ذي قار	٢٠٠٩/٠٨/٠٩	٢٠١٠/١٥/١٠	١,٠٩٥,٥٠٠
	مدرسة سوران ٢ (العربية)	أربيل	٢٠٠٩/٠٤/١٥	٢٠١٠/٠٩/٢٢	٩٦٣,٠٠٠
	مدرسة سوران ١ (العربية)	أربيل	٢٠٠٩/٠٤/١٥	٢٠١٠/٠٩/٢٢	٩٦٣,٠٠٠
	محطة مياه الجهيل–الشاطري من صندوق دعم الاقتصاد	ذي قار	٢٠٠٨/٠٦/١٤	٢٠١٠/١١/٢٧	٧٤٩,١٠٠
	محطة مياه العيشان من صندوق دعم الاقتصاد بقدرة ٥٠ متر مكعب في الساعة WCU	ذي قار	٢٠٠٨/١١/٢٥	٢٠١٠/١١/٢٧	٥٢١,٣٧٥
	محطة مياه العياء الجرف من صندوق دعم الاقتصاد	ذي قار	٢٠٠٨/١٠/١٥	٢٠١٠/١١/٢٧	٤٦٤,٨٧٥
	مشروع مياه النخالية والناصر من صندوق دعم الاقتصاد	ذي قار	٢٠٠٨/١٠/٢٢	٢٠١٠/١١/٢٧	٤٦٤,٨٧٥
	المجموع الفرعي				٣٨,٢٠٧,٢٩١
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	مركز المأمون للتبادل والتجارة	بغداد	٢٠٠٥/١٢/٢٦	٢٠١٠/١٠/٢٨	١٤,١٠٢,٩٥٧
	جسر الشرقاط	صلاح الدين	٢٠٠٥/٠٦/١٦	٢٠١٠/٠٩/٣٠	٧,٩٥٣,٧٩٦
	الطريق الجنوبي بين بغداد وكركوك	ديالى	٢٠٠٥/١٠/٢٥	٢٠١٠/٠٩/٣٠	٧,٨٤٥,٦١١
	استبدال ٢٦ من المصاعد وإصلاحها	على المستوى الوطني	٢٠٠٦/١٠/٠١	٢٠١٠/١٠/١٧	٢,٩٨٣,٠٠٠
	إعادة منح مشروع الفلوجة للصرف الصحي	الأنبار	٢٠١٠/٠٣/١٢	٢٠١٠/٠٩/٢٢	١,٨٧٧,٢٠٠
	استبدال ١٣ من المصاعد وإصلاح ١١	على المستوى الوطني	٢٠٠٦/١٠/٠١	٢٠١٠/١٠/١٧	١,٧٩٢,٦٠٠
	مرافق الفلوجة لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي	الأنبار	٢٠٠٨/١٢/١٣	٢٠١٠/٠٩/١١	١٠٨,٣٠٨
	المجموع الفرعي				٣٦,٦٦٣,٤٧٣
الإجمالي					٧٤,٨٧٠,٧٦٤

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات. لا تتفق تكاليف المشروع ومواعيد الإنجاز تماما مع البيانات الواردة مباشرة من سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي والمستخدمة في الأقسام الفرعية للخدمات العامة من هذا التقرير ربع السنوي.

المصدر: سفارة الولايات المتحدة ببغداد، ISPO، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ١/٤/٢٠١١.

سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي

في هذا الربع السنوي، أكمل سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي (USACE) ٦٣ مشروعا بتكلفة ما يقرب من ٢٢٧ مليون دولار (والتي كان بعضها يدار بواسطة مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق وهي مدرجة في الجدول ٣,١). وحتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كان هناك ١٥٢ مشروعا جاريا ينفذها سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي بلغت قيمتها ٥٣٥ مليون دولار. ومن بين تلك المشاريع، كان هناك ١١٠ مشروعاً بتكلفة إجمالية ٤١٩ مليون دولار كان قد تقرر الانتهاء منها في أو قبل ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.[١٤٦]

وبينما يستعد سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي لإنهاء عملياته في العراق، فقد واصل إدارة برنامجين للاكتفاء الذاتي على مستوى البلاد تهدف إلى تدريب العراقيين على تشغيل وإدارة مشاريع المياه التي تمولها الولايات المتحدة والصرف الصحي، ومشاريع أخرى: ٢,٦ مليون دولار كجزء من ٤,٨ مليون دولار لمشروع تدريب المهندسين العراقيين المحترفين والذي يموله صندوق دعم الاقتصاد و٢٤٥،٠٠٠ دولار كجزء من ٥,٦ مليون دولار للمشروع الوطني والذي يموله صندوق دعم الاقتصاد لتوفير موجه واحد لكل مهندس من المهندسين العراقيين. والهدف هو تدريب العراقيين حتى يتسنى للحكومة العراقية تحقيق الاستفادة من مشروعات الحكومة الأمريكية بعد استكمالها ونقلها لسيطرة الحكومة العراقية.

ومن المقرر الانتهاء من كلا من برنامجي الاكتفاء الذاتي بحلول آذار/مارس ٢٠١١.

الانتقال إلى برنامج مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية لتطوير الشرطة العراقية

وفقا لسفارة الولايات المتحدة في بغداد، فإنه يجري التخطيط لبرنامج مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية لتطوير الشرطة العراقية. وبمجرد إعداده وتشغيله، فسيكون برنامج تطوير الشرطة هو الوسيلة الأساسية والتي توفر الولايات المتحدة المساعدة للشرطة العراقية من خلالها. ووفقا لمكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية، فإن البرنامج سوف يسعى إلى تطوير قدرات وزارة الداخلية العراقية (MOI) لإدارة والحفاظ على مجموعة كاملة من العمليات الأمنية الداخلية، بما في ذلك:[١٤٧]

- التطوير المستمر لمؤسسات إنفاذ القانون والأفراد بتطوير القيادة وتعزيز القدرة على الإدارة
- تعزيز الشرطة المجتمعية والمهارات المتخصصة
- تعزيز تقوية الحدود وتأسيس نظم التدريب المستدامة

وحاليا، يطالب برنامج تطوير الشرطة بخفض أعداد المستشارين وتقليل الرقعة الجغرافية عما كان متصورا في الأصل، وذلك بسبب المتطلبات المتكررة والتكاليف فضلا عن محدودية توافر الأموال. وذكر مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية أن هذه التخفيضات لن تؤثر على المهمة العامة أو أهداف برنامجها، ولكن قد تباطأ من عملية التقدم. لتنفيذ الإطار الزمني لبرنامج تطوير الشرطة، انظر الشكل ٣,١.

إقامة القواعد العسكرية، والتوظيف، ودعم الحياة

على الرغم من أن البرنامج أصغر مما كان متصورا في الأصل. إلا أن مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية أكد على أن البرنامج سوف يستمر في توسيع قدراته الجغرافية والوظيفية.

الشكل ٣,١

برنامج تطويرالشرطة: الإطارالزمني للتنفيذ

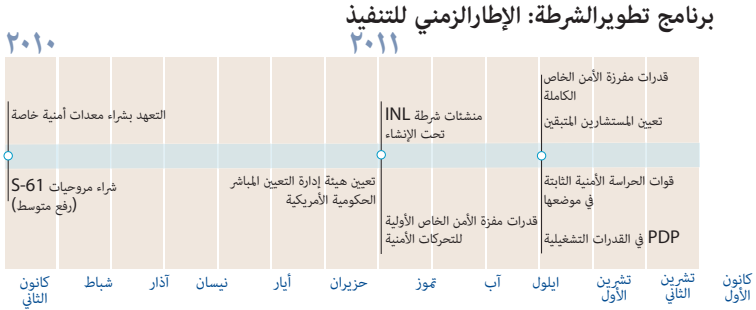

المصدر: DoS, INL, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمارالعراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١١/٥/١.

وفقا لمكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية، فإن برنامج تطوير الشرطة سوف يضم ما يقدر ب ١٩٠ من مستشاري الشرطة الخبراء في مقرات بثلاث مدن:[١٤٨]

- بغداد، في منشأة قائمة بذاتها على أراضي المحطة الأمنية المشتركة (JSS) المحمية
- البصرة، في نفس الموقع مع القنصلية المقترحة
- أربيل، في نفس الموقع مع موظفي الطيران التابعين للسفارة الأميركية في بغداد

وستدير السفارة الأميركية في بغداد كل العمليات الأمنية، والخدمات اللوجستية، وعقود دعم الحياة في جميع المواقع، مع قيام مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية بتقديم نصيبه من الخدمات. وحالياً، لا يخطط مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية القائمة العراقية الوطنية لإضافة أي أفراد من برنامج تطوير الشرطة إلى مكاتب فروع السفارة، ولكن يمكن استخدام مكاتب فروع السفارة في كركوك والموصل والمناطق المعدة لهبوط مروحية. ويمكن أيضا دعم برنامج تطوير الشرطة بواسطة قوات الاستجابة السريعة من مكاتب فروع السفارة إذا لزم الأمر.[١٤٩]

على الرغم من أن البرنامج أصغر مما كان متصورا في الأصل، إلا أن مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية أكد على أن البرنامج سوف يستمر في توسيع قدراته الجغرافية والوظيفية. ووفقا لمكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية، فإن المستشارين سيقومون بتنفيذ البرنامج في ٢٨ موقع من المواقع المقترحة التي تقع في ١٠ من محافظات العراق ال ١٨. وستجري معظم الزيارات الميدانية بالسفر البري، ولكن يخطط مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية للحصول على ١٢ طائرة هليكوبتر—٩ من طراز 1Ns-UH في أربيل وثلاثة ٦1s-S في بغداد—لتوفير خدمة الطيران لتلك المواقع التي هي الأكثر فعالية وسلامة للوصول إليها جوا من المواقع المحورية.[١٥٠]

التنسيق بين القوات الأمريكية في العراق ومكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية

تحسبا لانسحاب كامل للقوات الأمريكية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، تجتمع القوات الأمريكية في العراق مع مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية بصورة منتظمة لتنسيق تنفيذ برنامج تدريب الشرطة الجاري والتابع للقوات الأمريكية في العراق وللتخطيط لمتابعة برنامج مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لدي القوات الأمريكية في العراق ضابط اتصال عسكري متفرغ في مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية ببغداد، وقد عين مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية خمسة أفراد ليكونوا

ممثلين في هيئة البعثة التدريبية والاستشارية للعراق للقوات الأمريكية في العراق.

مؤشرات المشتريات العراقية

وفقا لمكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية، فإنّ المناهج الدراسية الحالية لوزارة الداخلية لتدريب الشرطة تفي بالمعايير الدولية. فهي تشمل أكثر من ٤٠٠ من الكورسات التي يؤديها خبراء الشرطة العراقية في جميع أنحاء البلاد في كليات الشرطة ومراكز التدريب الإقليمية.[١٥١] ووفقا لسفارة الولايات المتحدة في بغداد، فإنّ برنامج تطوير الشرطة سوف يكمل برنامج وزارة الداخلية للتدريب من خلال التشديد على أنشطة "تدريب المدربين" بحيث يمكن لوزارة الداخلية الحفاظ على قدراتها الخاصة في التدريب المتخصص عند انتهاء برنامج تطوير الشرطة.[١٥٢]

وأفادت السفارة الأمريكية في بغداد بأن مسئولين في وزارة الداخلية "في توافق" مع مهمة برنامج تطوير الشرطة لتجاوز مستوى التدريب الأساسي وجيل القوة-وهي التي كانت محل تركيز جهود الولايات المتحدة حتى الآن-إلى برنامج يساعد في الوصول إلى "كادر عريض من المستوى العلوي الشرطة." وقد أيد وزير الداخلية العراقي برنامج تطوير الشرطة ورحب باستخدام موقع المحطة الأمنية المشتركة المحمية الحالي لتنفيذ أنشطة برنامج تطوير الشرطة. وهناك مزيد من الدعم، وفقا لما أوردته سفارة الولايات المتحدة في بغداد، يأتي من "جميع المستويات" في وزارة الداخلية، بما في ذلك نواب الوزراء والمدراء العامين ورؤساء شرطة المحافظات والشرطة الرسمية، والمهنيين المدنيين الدائمين ، والمستشارين السياسيين على أعلى مستوى، فضلا عن أعضاء مجلس النواب العراقي.[١٥٣] ومع ذلك، فقد أعرب بعض المسئولين في وزارة الداخلية عن قلقهم للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من أن التدريب على التحقيق الجنائي لم يحظى بالأولوية اللازمة بما فيه الكفاية.[١٥٤]

برنامج انسحاب فريق إعادة إعمار المحافظات

حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كان وجود فريق إعادة إعمار المحافظات في العراق يضم ١٥ فرقة من فرق إعادة إعمار المحافظات، أحد هذه الفرق هو فريق إعادة إعمار إقليمي (RRT)، و٧ مواقع للحضور المتقدم. ووفقا لمكتب السفارة الأمريكية في بغداد لشئون المحافظات (OPA)، ولذي يدير فرق إعادة الإعمار، كان هناك ٦٩٨ من الموظفين العسكريين والمدنيين العاملين في فرق إعادة الإعمار.[١٥٥] ولمزيد من التفاصيل، انظر الشكل ٣,٢ و الجدول ٣,٢.

الشكل ٣,٢

آثار فريق إعادة إعمار المحافظات، حتى تاريخ ٢٠١٠/١٢/٣١

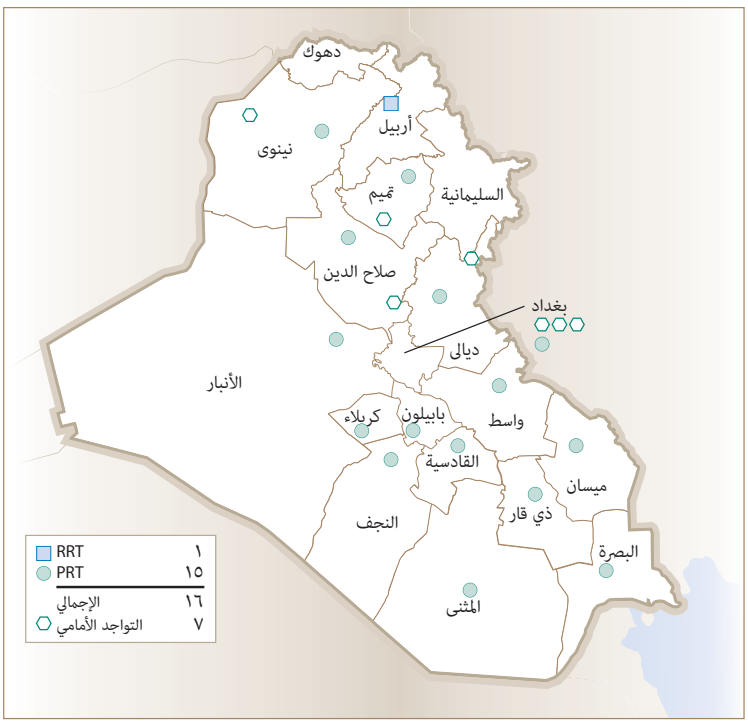

المصدر: السفارة الأمريكية في بغداد، OPA، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمارالعراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١١/١/٤.

ووفقا لسفارة الولايات المتحدة في بغداد، لم يتم الانتهاء من الجدول الزمني لفريق إعادة الإعمار بعد. وسيجري تقليل عدد الموظفين في فرق إعادة الإعمار تدريجيا في الأشهر المقبلة تحسبا للإنتهاء الرسمي، ولكن سيكون هناك "عدد كاف من الموظفين" حتى تاريخ الانتهاء.[١٥٦]

وتعتزم السفارة الأمريكية في بغداد الإبقاء على العدد الحالي من فرق إعادة الإعمار الإقليمية وفرق إعادة إعادة إعمار المحافظات وهو ١٦ حتى أيار/مايو ٢٠١١،[١٥٧] وذلك على الرغم من أنه واعتباراً من ١ كانون الأول/يناير ٢٠١١، كان مكتب شئون المحافظات قد نقل مسئولية فريق إعادة الإعمار الإقليمي بأربيل إلى أقسام السفارة الأخرى.[١٥٨] ومن حزيران/يونيو إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١١، تخطط السفارة الأمريكية في بغداد لإنهاء ١٢ فريق من فرق إعادة الإعمار. وبعد أيلول/سبتمبر، ستبقى عناصر إعادة الإعمار في أربعة مواقع: وهي القنصليات العامة في أربيل والبصرة ومكاتب فروع السفارة المؤقتة في الموصل وكركوك. وستكون هذه

تخطط سفارة الولايات المتحدة في بغداد لإغلاق ١٢ فرقة من فرق إعادة إعمار المحافظات. في الفترة من حزيران/يونيو وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وبعد أيلول/سبتمبر، سوف تظل عناصر إعادة الإعمار في أربعة مواقع.

الجدول ٣,٢

عدد الموظفين، من خلال فريق إعادة الإعمار

بغداد	٩٠
ديالى	٧٨
نينوى	٦٠
تميم	٥٧
الأنبار	٥٦
أربيل	٥١
البصرة	٤٩
صلاح الدين	٤٣
ذي قار	٣٧
بابل	٣٠
المثنى	٣٢
كربلاء	٢٥
ميسان	٢٤
النجف	٢٤
واسط	٢٣
القادسية	١٩
الإجمالي	٦٩٨

ملحوظة: يشمل مجموع الموظفين على كلا من المدنيين والعسكريين.

المصدر: سفارة الولايات المتحدة ببغداد، OPA، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ١/٤/٢٠١١.

المهام مستمرة بعد الانسحاب المقرر للقوات الأمريكية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.[١٥٩]

انتقال مسئوليات فريق إعادة إعمار محافظات العراق ومكتب شئون المحافظات لأقسام السفارة الأخرى ضمن ممارسات "التخلص من المهام" في الآونة الأخيرة، ذكر مكتب شئون المحافظات ١١٧ من المهام التي قاب بها موظفيه والتي قد تحتاج إلى نقلها إلى أقسام أخرى بسفارة الولايات المتحدة في بغداد لدعم الوجود الدائم بالمحافظات بعد انتهاء عمل مكتب شئون المحافظات. وقد أدرجت قيادة سفارة الولايات المتحدة في بغداد هذه المعلومات في جهود التخطيط على المدى الطويل، ولكن تمّ تأجيل التخطيط التفصيلي حتى الربع السنوي القادم، عندما كان من المتوقع استقرار مطالب العمل المتعلقة بتشكيل الحكومة العراقية.[١٦٠]

ووفقا لسفارة الولايات المتحدة في بغداد، فقد ضاعفت فرق إعادة إعمار المحافظات من جهودها لبناء قدرات حكومات المحافظات وللتخفيف من حدة الصراعات الداخلية والنقاط المستعرة على مدى العام الماضي. وفي الأشهر الأخيرة، شرعت في بعض من مشاريع إعادة الإعمار لا تتعلق ببناء القدرات وخططت لاستكمال المشاريع الجارية كما هو مقرر لها أو تحويلها إلى عناصر إعادة الإعمار الدائمة في مكاتب فروع السفارة المؤقتة. كما أن المسؤوليات التي سيتم تسليمها إلى مكاتب فروع السفارة المؤقتة والقنصليات العامة معرّفة في "بيان مهمة التواجد بالمحافظات" التي أعدتها وزارة الخارجية بمساهمة من السفارة الامريكية في بغداد وفرق إعادة إعمار المحافظات.[١٦١] ولمزيد من التفاصيل، انظر الشكل ٣,٣.

الشركاء من المنظمات غير الحكومية العراقية

وفقا لسفارة الولايات المتحدة في بغداد، تعمل فرق إعادة إعمار المحافظات مع المنظمات العراقية غير الحكومية، عند الاقتضاء، لتحقيق أهداف خطة عمل فريق إعادة إعمار المحافظات. وشملت مجالات التعاون يلي:[١٦٢]

- التدريبي على اللغة الإنجليزية
- تنظيم حملات التوعية بحقوق المرأة وحقوق الطفل
- تدريب المرأة على تنظيم المشاريع
- مشاريع لزيادة القدرة على الإنتاج الزراعي
- بناء المدارس في المناطق التي توجد فيها زيادة سكانية من تواجد الأقليات

الشكل ٣,٣

إفادة بمهمة التواجد في المحافظات

سوف يستمر الوجود في المحافظات في المساهمة في تكوين عراق ذات سيادة ومستقرة تعتمد على ذاتها من خلال السعي إلى:

- التخفيف والتوسط بين العرب والأكراد، وبين السنة والشيعة، ومعالجة التوترات بين بغداد والمحافظات
- تعزيز سيادة القانون وقدرة المؤسسات في المحافظات في المواقع المضطربة الرئيسية
- توازن التدخل الأجنبي
- توفير منصة للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى
- تشجيع العودة الآمنة وإعادة توطين المشردين
- تشجيع الاستثمار الأجنبي، والنمو الاقتصادي، والتنمية
- تحديد التوجهات الإستراتيجية، والأحداث، وموجهي الاستقرار العراقي
- تقديم السياسة الأمريكية وتعزيز التفاهم المتبادل واحترام القيم الأمريكية
- توفير خدمات محدودة للمواطنين الأمريكيين

المصدر: سفارة الولايات المتحدة ببغداد، OPA، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ١/٤/٢٠١١.

فرق إعادة إعمار المحافظات تحدد المنظمات العراقية غير الحكومية الشريكة على أساس الخبرة السابقة وطبيعة المنظمات غير الحكومية والمشروع الذي سيتم تنفيذه. وعند اكتمال المشاريع، تقوم فرق إعادة إعمار المحافظات بقياس نتائج المشروع وآثاره؛ وتستخدم النتائج للمساعدة في تحديد ما إذا كان سيتم منح نفس هذه المنظمات غير الحكومية منحا في المستقبل، ولتحديد المستفيدين.[١٦٣]

ووفقا لسفارة الولايات المتحدة في بغداد، لا يوجد أي تدريب رسمي مطلوب للمنظمات غير الحكومية التي يتم اختيارها. ومع ذلك، يتم تقديم دعم بناء القدرات أحياناً من قبل فرق إعادة إعمار المحافظات. فعلى سبيل المثال، يسعى برنامج فريق إعادة إعمار المحافظات في بغداد لاستمرارية المنظمات غير الحكومية لتقديم التدريب الأساسي إلى ٢٥٠-٥٠٠ من المنظمات غير الحكومية العراقية التي تلقت المساعدة من فريق إعادة إعمار بغداد والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ووزارة الدفاع وغيرها من الوكالات. المرحلة الثانية، وهي "إعادة استثمار النجاح"، وسيكون التركيز على مزيد من تدريب الاستدامة المكثف لعدد ٣٠-٤٠ من المنظمات غير الحكومية العراقية.[١٦٤] ◆

العقود

شركات الأمن الخاصة

في نهاية ٢٠١٠، كان هناك ما يقرب من ١٤,٥٠٠ من المتعاقدين لتقديم خدمات أمنية لوزارة الدفاع (١٣,٦٠٣) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (١٧٤١).[١٦٥] وباقتراب القوات الأمريكية في العراق من نهاية مهمتها، فإن هذه الوكالات تتوقع انخفاض كبير في عدد الشركات الأمنية الخاصة (PSCs) التي يستخدمونها. وعلى الرغم من أن وزارة الخارجية تتولى السلطة على الشركات الأمنية الخاصة في العراق، فقد أفادت السفارة الأمريكية في بغداد أنها لا تستطيع تقديم معلومات لشركات التعاقد الأمنية حسب الجنسية أو الوكالة المدنية.[١٦٦]

ووفقا لسفارة الولايات المتحدة في بغداد، فلا تزال الشركات الأمنية الخاصة تتغلب على تأخر الحكومة العراقية في تسجيل الأسلحة وترخيص المركبات. ويذكر أن تداخل الاختصاصات بين وزارتي الداخلية والدفاع تسبب في احتجاز الشركات الأمنية الخاصة وتوجيه عمليات تفتيش غير معلنة لها على مركباتها من قبل وكالات متعددة بالحكومة العراقية لا تعي بالمشاركة المباشرة في تعليمات الشركات الأمنية الخاصة. وبالرغم من هذه التحديات المستمرة، ذكرت السفارة في هذا الربع أنه—ولأول مرة—تشارك وكالة الحكومة العراقية الأمنية الاستخبارات مع الشركات المتعاقدة والتي كانت مستهدفة من قبل مجموعات الإرهابيين.[١٦٧]

وعلى ما يبدو لن يكون هناك تأثير فوري على عمليات الشركات الأمنية الخاصة في العراق بعد انسحاب القوات الأمريكية، ولكن السفارة تحذر من أن جماعات معادية تسعى لأهداف جديدة قد تشكل تهديدا في المستقبل. كما أن الحد الذي ستقبل به الحكومة الجديدة فيما يخص الشركات الأمنية الخاصة يمكن أن يؤثر أيضا على بيئة عملها وضعفها.[١٦٨]

أعمال التعاقد والمنح

حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، ذكرت وزارة الدفاع الأمريكية ووزارة الخارجية الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن عدد ٦٩,٥٣١ من أعمال التعاقد والمنح، بما يبلغ إجمالي وقدره ٣٩,٠٤ مليار دولار كالتزامات متراكمة.[١٦٩] وهذا يفسر ٨٤٪ من الـ٤٥,٢٤ مليار دولار من الالتزامات المالية المذكورة بالتقارير من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق، وصندوق دعم الاقتصاد، وصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF)، وبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد.[١٧٠] وفي هذا الربع السنوي، ذكرت وزارة الدفاع الأمريكية ووزارة الخارجية الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ٦٤٠ من أعمال التعاقد والمنح، مما نتج عنه ٥١٠ مليون دولار في التزامات جديدة، و٦٠٨ مليون دولار في نفقات جديدة.[١٧١]

وللحصول على نظرة عامة على أوضاع أعمال التعاقد والمنح والتغير الربع سنوي بها، انظر الجدول ٣,٣. للإطلاع على القائمة الكاملة لأعمال التعاقد والمنح على النحو المذكور للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، يرجى زيارة www.sigir.mil. ◆

وعلى الرغم من أن وزارة الخارجية تتولى السلطة على الشركات الأمنية الخاصة في العراق، فقد أفادت السفارة الأمريكية في بغداد أنها لا تستطيع تقديم معلومات لشركات التعاقد الأمنية حسب الجنسية أو الوكالة المدنية.

الجدول ٣,٣

أعمال المقاولات والهبات

بملايين الدولارات

	الوضع الحالي			التغيير خلال الربع السنوي				
				العدد		المخصصة		المنفقة
الصندوق	العدد	المخصصة	المنفقة					
صندوق قوات الأمن العراقية	١٨,١٢٤	١٧,٦٤٦.١ دولار	١٦,٥٨١.٠ دولار	٣٥٩	(٢٪)	٤٥٧.١ دولار	(٣٪)	٤٨٩.٨ دولار (٣٪)
صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق	٨,٤٨٤	١٤,٤٠٧.٥ دولار	١٤,٢٧٠.٨ دولار	١٢	(٠٪)	-١.٣ دولار	(٠٪)	١٦.١ دولار (٠٪)
برنامج الاستجابة الطارئة للقائد	٣٥,٥٤٢	٣,٤٤٩.٣ دولار	٣,٤٢٨.٧ دولار	٨٢	(٠٪)	١٠.٥ دولار	(٠٪)	٥٠.٦ دولار (١٪)
صندوق دعم الاقتصاد	٧,٣٨١	٣,٥٤١.٥ دولار	٣,١٢٠.٠ دولار	١٨٧	(٣٪)	٤٣.٨ دولار	(١٪)	٥٠.٧ دولار (٢٪)
الإجمالي	٦٩,٥٣١	٣٩,٠٤٤.٤ دولار	٣٧,٤٠٠.٥ دولار	٦٤٠	(٥٪)	٥١٠.١ دولار	(٤٪)	٦٠٧.٧ دولار (٦٪)

ملحوظة: لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام متأثرة بالتقريب. الجداول لا تمثل سوى أعمال التعاقد التي تمّ الإبلاغ عنها من جانب الوكالات. لذا فهي لا تمثل جميع الالتزامات أو النفقات التي تدفع في العراق.

المصادر: CEFMS, ESF, IRRF: البناء. صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق: لغير أعمال الإعمار.ISFF. في ٠١/١٠/٢٠١٠ و١٠/٠١/٢٠١١: USAID. رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. ٢٢/١/٢٠١٠ و١١/١/٢٠١١: IRMS,Global Benchmark. ٣/٩/٢٠١٠.

التركيز على البصرة

الخلفية

مدينة البصرة، والتي كانت تعرف بأنها فينيسيا الشرق الأوسط، وهي تقع على بعد ٣٠ ميلاً إلى الشمال الغربي من الخليج الفارسي في مياه شط العرب. الحكومة العراقية تقدر سكان البصرة بعدد ٢,٨٧٠,٠٠٠ نسمة، مما يجعلها إلى حد كبير أكبر مركز حضري جنوب بغداد.[١٧٢] معظم السكان هم من الشيعة، وعلى الرغم من أن المدينة لا تزال موطنا لأهل السنة وحتى بعض المقاطعات المسيحية، إلا أن العديد من الأقليات تم إجلاؤهابالقوة من قبل ميليشيات شيعية خلال ٢٠٠٦-٢٠٠٨.[١٧٣]

وهي موطن تاريخي للتجارة العامرة والمتنوعة، وأصبحت البصرة المركز الإداري في الخلافة العثمانية وهي الآن مدينة في جنوب العراق في القرن التاسع عشر.[١٧٤] وخلال حرب إيران مع العراق (١٩٨٠–١٩٨٨)، تضررت أو دمرت معظم بنية المحافظة التحتية، حيث كانت البصرة شاهداً على بعض من أعنف عمليات القتال خلال الحرب. واليوم، البصرة هي عاصمة محافظة ما نطلق عليه، المحافظة العراقية الغنية بالنفط التي لها حدود مشتركة مع إيران والكويت.

وإلى غرب وشمال البصرة مباشرة يقع جزء كبير من التراث الوطني العراقي في أربعة حقول نفطية كبيرة على المستوى العالمي والتي تم مؤخرا فقط إعادة فتح باب الاستثمار الدولي على نطاق واسع فيها: غرب القرنة والرميلة ومجنون وآل الزبير. وتضم هذه الحقول مجتمعة أكثر من ٨٠ مليار برميل من الاحتياطيات المؤكدة—أكثر من نصف الثروة النفطية في العراق.[١٧٥] وتنفرد البصرة من بين جميع محافظات العراق بأنها تطل على البحر، مما يجعلها بوابة البلاد إلى عالم أوسع من التجارة الدولية. كما أن محافظة البصرة هي أيضا موطن محطة شبكة السكك الحديدية بجنوب العراق—حيث كانت المحطة الأخيرة للخط العظيم الألماني المتخيل والذي يربط من برلين إلى بغداد يلتقي هناك مع البحر—فضلا عن المطار الدولي المتنامي بسرعة. وعلى الرغم من معاناة حقول النفط والسكك الحديدية ومرافق الموانئ كثيرا من سنوات

الحرب والإهمال، إلا أن المستثمرين الدوليين يعيدون تأهيل البنية التحتية بنشاط في البصرة. وفي حال نجاحها، ستقف البصرة إلى جانب غيرها من المدن الخليجية الغنية بالنفط، لتصل إلى تحقيق إمكاناتها الاقتصادية الواضحة وتوفر للحكومة العراقية تدفق من الإيرادات يعتمد عليه لتمويل مشاريع إعادة الإعمار التي تحتاجها بشدة.

قصر البصرة. (حقوق الطبع والنشر الملكية المملكة المتحدة وزارة الدفاع ٢٠٠٤)

الأمن

في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، سقطت مدينة البصرة بالقوات البريطانية بقيادة اللواء ٧ المدرع الأسطوري، أحفاد اللواء مونتغمري "فئران الصحراء" في الحرب العالمية الثانية.[١٧٦] بداية، كانت البصرة واحدة من قصص النجاح في العراق، مع بيئة أمنية المستباحة التي سمحت للقوات البريطانية من القيام بدوريات في الشوارع بدون الخوذ والدروع الواقية للبدن.[١٧٧] وفي السنوات التي تلت ذلك، تدهورت الأوضاع، حيث تنامت جماعات الميليشيا الشيعية تدريجيا في الصدارة، مما اضطر البريطانيون للانسحاب من وسط المدينة بالبصرة إلى قاعدتهم الرئيسية في مطار البصرة الدولي في أواخر ٢٠٠٧.[١٧٨] وبحلول آذار/مارس ٢٠٠٨، كان أكثر من ٤٠٠٠ من الشرطة في البصرة والمنطقة المحيطة بها تحت سيطرة العديد من الميليشيات الشيعية.[١٧٩] الشكل أ يوضح أهم الأحداث التي تؤثر على أمن البصرة منذ عام ٢٠٠٣، والشكل ب به بيانات عن عدد من الحوادث الأمنية التي أعلن عنها في المحافظة بأكملها منذ عام ٢٠٠٤.

كان آخر الأحداث في البصرة بعد صدام، عملية هجوم الفرسان. وقد أطلق رئيس الوزراء نوري المالكي هذه العملية في أواخر آذار/مارس ٢٠٠٨ لإعادة الاستيلاء على البصرة من الميليشيات الشيعية، مثل جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر، الذي قد جاء للسيطرة على مساحات كبيرة من المدينة ومرافق الميناء المجاورة.[١٨٠] وتلقت العديد من هذه

الشكل أ

البصرة: الإطار الزمني الأمني، ٢٠٠٣–٢٠١٠

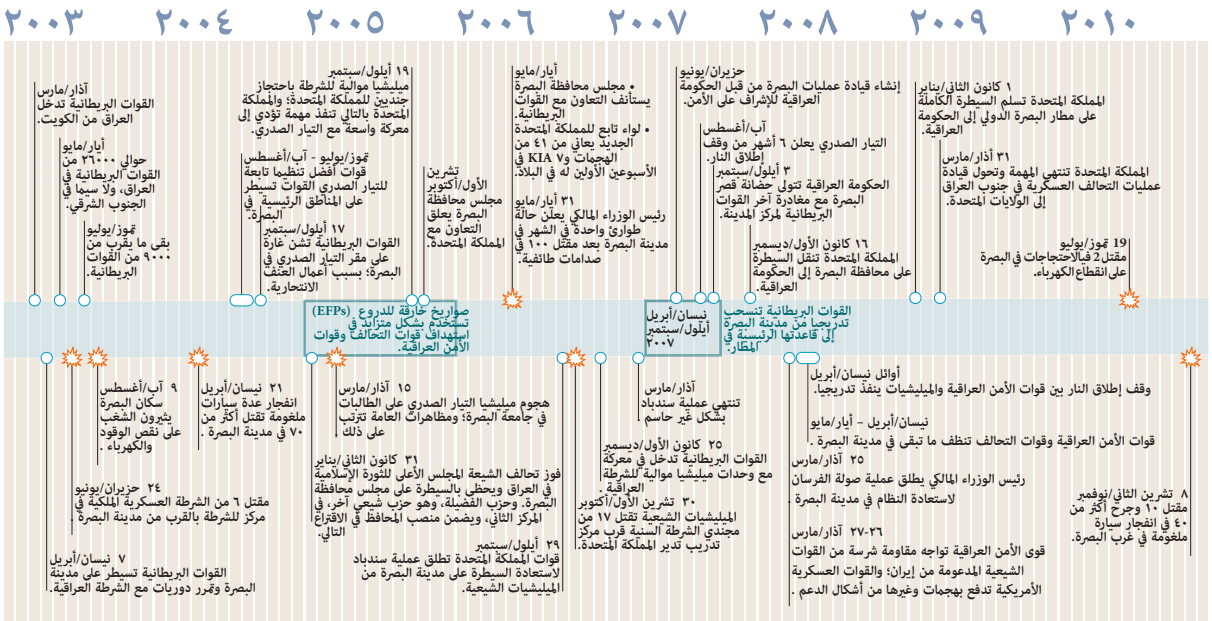

ملاحظة: يهدف هذا الإطار الزمني إلى تسليط الضوء على أحداث رئيسية مختارة منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ .وليس المقصود أن يكون عرضا شاملا للأحداث على مدى السنوات السبع الماضية.

الشكل ب

الحوادث الأمنية الشهرية في البصرة، ٢٠٠٤/١–٢٠١٠/١٢

المصدر: USF-I, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/٤/١.

القوات الدعم الأساسي من قوات الحرس الثوري الإيراني.[١٨١] وواجهت القوات العراقية التي تولت تنفيذ العملية في البداية مقاومة شرسة، وهرع القادة العسكريون الأمريكيون إلى تقديم تعزيزات إلى ساحة القتال.[١٨٢] ولكن بعد عدة أسابيع من القتال، دعمت قوات الأمن العراقية (ISF) قواتها وقامت بتطهير معظم معاقل الميليشيات المتبقية.[١٨٣]

مثلي الولايات المتحدة وبريطانيا والعراق في الاحتفال بمناسبة الانتهاء من المهمة البريطانية في البصرة. (حقوق الطبع والنشر الملكية المملكة المتحدة وزارة الدفاع ٢٠٠٩)

وفي هذه اللحظة، كانت البصرة مستقرة نسبياً، ولكن أعمال العنف كانت لا تزال مستمرة. الحوادث الأمنية الأخيرة البارزة تشمل ما يلي:[١٨٤]

- ٨ تشرين الثاني/نوفمبر. قتل ١٢ شخصا على الأقل وجرح أكثر من ٣٠ آخرين عندما انفجرت سيارة ملغومة في شارع مزدحم في جنوب غرب البصرة.
- تشرين الثاني/نوفمبر–كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. تعرض مطار البصرة الدولي بشكل متقطع لهجمات صاروخية وقذائف الهاون. وعلى الرغم من أنها لم تكن مؤثرة إلى حد كبير، إلا أن هذه الهجمات تسببت في تعطيل الخدمة المقررة، وإذا ما كانت استمرت، كان من المحتمل أن تثني المستثمرين عن السفر إلى هناك.
- ٦ كانون الأول/ديسمبر. انفجرت قنبلة مزروعة على الطريق في غرب البصرة بالقرب من قافلة أمريكية، ولكن لم ترد تقارير عن وقوع أضرار أو إصابات.

استعداد قوات الأمن العراقية

علق قادة كلا من الشرطة والجيش العراقي في البصرة في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في كانون الثاني/يناير ٢٠١١، على استمرار الحاجة إلى الدعم الدولي، حتى بعد الانسحاب المقرر للقوات الأمريكية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ووفقا لما أورده المقدم محمد، قائد وحدات الجيش العراقي في المحافظة، قال بأن قوات الشرطة العراقية تحتاج إلى مزيد من التدريب على عمليات التحقيق والجنائيات. لكنه أشار إلى أن تقنيات جمع الأدلة التي تدرس لهم من قبل مدربي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة قد زادت من عدد من المجرمين المقدمين إلى العدالة. وأشار أيضا إلى أنه في حين أن الجيش والشرطة العراقية يتمتعون بالاكتفاء الذاتي في تلبية الاحتياجات التدريبية الأساسية لهم، إلا أنهم لا يزالون في حاجة إلى المساعدة في تطوير كوادرهم في المجال الطبي والنقل والخدمات اللوجستية.[١٨٥]

النظام الإداري

الانتخابات

في انتخابات مجالس المحافظات العراقية التي تجرى لأول مرة، والتي عقدت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، دعم الناخبين في البصرة بقوة التحالف الشيعي بقيادة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق (SCIRI، والذي يعرف الآن باسم المجلس الأعلى الإسلامي العراقي، أو ISCI).[١٨٦] وعند فرز الأصوات، فاز المجلس الأعلى الإسلامي العراقي بعدد ٢٠ من المقاعد ال ٤١ على المحك. وحزب الفضيلة، وهو حزب شيعي آخر، في المركز الثاني، ولكنه كان قادرا على الحصول على منصب محافظ البصرة لأحد تابعيه، محمد الوائلي، في شباط/فبراير ٢٠٠٥.[١٨٧] وفي حكم الوائلي، سرعان ما اكتسب المتطرفين من حزب الفضيلة السيطرة على وحدات الشرطة الرئيسية وشرعوا في تهريب النفط ومخططات الابتزاز. كما ارتفعت حصيلة العنف مع قتال الفصائل الشيعية مع أنفسها—علنا في بعض الأحيان، ولكن في كثير من الأحيان، بالوسائل غير المباشرة—من أجل السيطرة على امتياز الميناء الذي يدر أموالا.[١٨٨]

وبعد أربع سنوات، وجه الناخبون في البصرة هزيمة حاسمة لهذه الأحزاب الدينية الشيعية،

الشكل ج

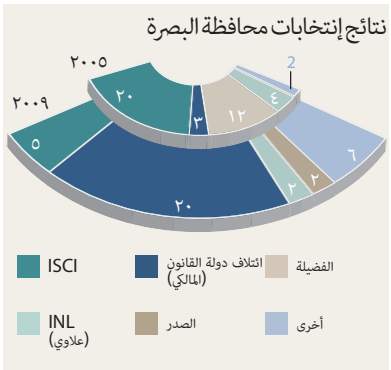

المصادر : UNAMI، نتائج الانتخابات، القضية رقم ٣٠، ٢٠٠٩/٢؛ GOI، اللجنة العليا المستقلة للانتخابات، www.ihec.iq/arabic، ترجمة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠٠٩/٢/٢.

مع إئتلاف دولة القانون (SoL) التابع لرئيس الوزراء نوري المالكي الفائز بأغلبية مطلقة من المقاعد في مجلس المحافظة في أعقاب هجوم قوات الأمن العراقية بنجاح في آذار/مارس ٢٠٠٨.[١٨٩] ويبين الشكل ج نتائج انتخابات المحافظات في العام ٢٠٠٥ و٢٠٠٩ في البصرة.

وفي مجلس النواب الجديد، تُمثل محافظة البصرة بواسطة ٢٤ عضوا: ١٤ إئتلاف دولة القانون، و٧ ممثلين عن التحالف الوطني العراقي (وهو اتحاد من التيار الصدري والمجلس الأعلى الإسلامي العراقي، وغيرهم من الأحزاب الشيعية)، و ٣ أعضاء من تحالف العراقية التابع لرئيس الوزراء السابق إياد علاوي.[١٩٠]

النزعة الإقليمية

كثير من سكان البصرة (المعروفين بالبصريين) يحددون المحافظة من ناحية علاقتها مع بقية العراق، بالمفهوم الذي يصفها بالجنوبية، أو جنوب البلاد.[١٩١] وهذه الهوية الإقليمية وطدت بعمق بين بعض السكان الذين يرون أن الموارد الطبيعية للبصرة قد تم استغلالها من قبل الحكومات المركزية العراقية الحالية والسابقة مع رد قليل من هذه الموارد في المقابل. وقد أدت مشاعر الاغتراب هذه إلى محاولات للحصول على الحكم الذاتي المحلي. ففي ١٩٢٠، سعت مجموعة من السكان ذات تأثير إلى جعل المنطقة كجمهورية مستقلة تحت الحماية البريطانية، بشكل يشبه إلى حد كبير ما حدث مؤخرا مع جيرانهم في الكويت.[١٩٢] وعلى الرغم من تعثر هذه الحركة، إلا أن فكرة البصرة كمنطقة منفصلة لا تزال على قيد الحياة في عراق اليوم.

ففي أوائل عام ٢٠٠٩، فشلت جهود الساسة البارزين في البصرة في جعل المنطقة (والذي سيحكمها المجلس التشريعي بحصوله على سلطات كبيرة، كما هو الحال في إقليم كردستان) عندما لم يتمكنوا من جمع توقيعات كافية لإجراء استفتاء حول هذا الأمر.[١٩٣] ومع ذلك، ذكر عدد من المسئولين في البصرة مؤخرا أنهم ينوون محاولة إجراء استفتاء آخر في عام ٢٠١١.[١٩٤] وإذا كانت البصرة لتصبح منطقة بحكم شبه ذاتي، فيمكن لها ساعتها أن تحتفظ بمزيد من الأرباح الناتجة عن الصادرات النفطية مما هو عليه الحال الآن، وبالتالي حرمان الحكومة المركزية من مصدر هام للدخل.

الحياة في البصرة

في العام ١٩٧٠، جذبت الحياة الليلية المزدهرة في البصرة رعاة من مختلف أنحاء المنطقة، ولكن المجتمع نما بشكل أكثر تحفظا على مر الزمن. المجتمع الآن متحفظة جدا؛ فمعظم سكان البصرة من الإناث لا يغادرن منازلهم دون ارتداء الحجاب. ورغم ذلك، هناك نسبة كبيرة من طلاب الجامعات هم من الإناث. ولكن الحياة لا تزال صعبة على من تبقى من المسيحيين في مجتمع البصرة، ومن الصعب بالنسبة لهم الحصول على عمل.[١٩٥]

وكانت هناك تغييرات كبيرة في الحياة اليومية منذ نهاية الحكم البعثي، مع امتلاك العديد من السكان الآن للسيارات والهواتف المحمولة. ويصل إيجار الشقق في مدينة البصرة إلى ٥٠٠ دولار شهريا في أفضل الأحياء، ولكن الأراضي التجارية تكلف ما يصل إلى ٥٠٠٠ دولار للمتر المربع الواحد.

وأصبحت البصرة أيضا سوق لوسائل الإعلام التي تحتدم فيها المنافسة. واليوم، يمتلك الجميع تقريبا التلفزيون والمئات من القنوات متاحة للمشاهدة. وذكر بعض البصريين الذين التقى بهم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أنهم يفضلون محطة الحرة الفضائية التلفزيونية التي تمولها الولايات المتحدة وراديو سوا الذي تموله الولايات المتحدة لأنهم يقدرون نهجهم المتوازن في عرض الأنباء. كما أن العديد من الأسر من الطبقة المتوسطة تمتلك الإنترنت في المنزل،

على الرغم من أن قوة الاتصال بالإنترنت ما زال بطيء ومكلف. وبالإضافة إلى ذلك، فتحت العديد من المدارس الخاصة الجديدة مؤخرا و— مع زيادة رواتب موظفي الحكومة العراقية— يستطيع بعض السكان من الطبقة الوسطى (ومعظمهم ممن يعمل في القطاع الحكومي) إرسال أطفالهم إلى المعاهد الخاصة. كما أن متوسط الرواتب لموظفي الحكومة العراقية لمستوى المدير العام في البصرة ما يقرب من ٣,٠٠٠ دولار شهريا، ويحصل الموظفين بالحكومة من المستوى الأقل على أجور شهرية تتراوح بين ١,٠٠٠ دولار إلى ١,٥٠٠ دولار.[١٩٦]

ومع ذلك، لا تزال الخدمات العامة ضئيلة. ويذكر مسئولو الحكومة العراقية والسكان المحليين أنه يجري بناء محطات جديدة لمعالجة المياه وقطاع المياه هو أحد أولويات الحكومة في إعادة الإعمار. ومع ذلك، يحذرون من أنه لا أحد يثق في جودة الماء المتوفر، ومعظم الجميع لا يزالون يشترون المياه المعبأة للشرب.[١٩٧]

مستوى المعيشة

في حين أن الثلث تقريباً من سكان محافظة البصرة تقع تحت خط الفقر الوطني وهو ٢,٢٠ دولار في اليوم الواحد، إلا أن الوضع في البصرة أفضل نسبيا من بقية العراق من خلال عدة مقاييس أخرى.[١٩٨] فعلى سبيل المثال، معدل وفيات الرضع في البصرة هو ١٧٪ أقل من المعدل الوطني، والولادات ويولد ٩٧٪ من المواليد على يد العاملين في مجال الصحة، مقارنة مع المعدل الوطني البالغ ٨٨,٥٪. [١٩٩] ولكن معدلات الإصابة بالسرطان في البصرة تبدو أعلى مما عليه الحال في أي مكان آخر في العراق. وفي عام ١٩٩٨، استأثرت محافظة البصرة بنسبة ٩,٢٪ أعلى من حالات السرطان المسجلة في العراق، لترتفع عن نسبة ٥,٥٪ المسجلة في ١٩٨٩. [٢٠٠]

المهجرين

جذب الهدوء النسبي الذي ساد في البصرة منذ ربيع ٢٠٠٨ المشردين داخلياً (IDPs) الذين فروا من ديارهم خلال العنف الطائفي على نطاق واسع في أعقاب تفجير مسجد سامراء في شباط/فبراير ٢٠٠٦. وبحسب ما أوردته الأمم المتحدة، فإن ٨٥٪ من المشردين داخلياً في البصرةالذين جاء معظمهم من بغداد—يرغبون في الاستقرار في أماكنهم.[٢٠٣] ومع ذلك، فإن أكثر من ٩٠٪ من المشردين داخلياً من البصرة الذين شملهم الاستطلاع من قبل الأمم المتحدة أعربوا عن قلقهم الشديد إزاء النقص في الإسكان المحلي والحصول على فرص العمل في المحافظة.[٢٠٤]

التنمية الاقتصادية

ذكر أعضاء مجلس المحافظة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن الشركات العالمية

حقل نفط الرميلة: دراسة حالة

في ٢٠٠٩، فاز تحالف يجمع بين كلا من شركة البترول البريطانية (BP) وشركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) بحق تطوير حقل الرميلة في شراكة مع شركة النفط الجنوبية العراقية المملوكة للدولة (SOC). ولدى شركة البترول البريطانية تاريخ في المنطقة، فقد عملت على نطاق واسع في البصرة قبل صعود صدام حسين، وغادرت في العام ١٩٧٦. [٢٠١]

ولتسهيل استغلال هذا الحقل العملاق، شكلت شركة البترول البريطانية وشركة البترول الوطنية الصينية وشركة النفط الجنوبية منظمة عمليات الرميلة (ROO). وفي هذا الربع السنوي، اجتمع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مع المدير العام لمنظمة عمليات الرميلة، والذي ذكر أن المنظمة يعمل بها حاليا أكثر من ٤٠٠٠ فردا، من بينهم حوالي ٣٤٠٠ تم نقلهم للعمل بمنظمة عمليات الرميلة من شركة النفط الجنوبية. وحتى منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كان أكثر من ١٠٠٠٠ من المتعاقدين والمتعاقدين من الباطن يعملون أيضا في الموقع.[٢٠٢]

وذكر مسئولون بمنظمة عمليات الرميلة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن الإنتاج المستهدف حتى منتصف ٢٠١١ قد تم بالفعل تجاوزه. واعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١١، كان حقل الرميلة ينتج ١,٢٥ مليون برميل يوميا، وهو ما يتجاوز خط الإنتاج الأساسي ١,٠٥ مليون برميل يوميا من الأولي وما يزيد على ١١٠٪ من حد الإنتاج الأولي الذي يحتاج إليه الاتحاد للوصول لأحقية الحصول على المدفوعات من وزارة النفط. وبالإضافة إلى الزيادات الهامة في الإنتاج، فقد أدت النجاحات الأولية فيه إلى الدخول في العديد من العقود مع الشركات العراقية والدولية لتقديم مجموعة واسعة من الخدمات. وكانت العقود والعقود من الباطن التي توقعها منظمة عمليات الرميلة عقود ذات أهمية. ووصف المدير العام لمنظمة عمليات الرميلة مهمته بمهمة إدارة "٥٠٠ شركة سعيدة الحظ." ولتحسين التدفقات النقدية لحساب منظمة عمليات الرميلة، فقد بدأت شركة البترول البريطانية في تدريب فريق عراقي على الضوابط الداخلية، والتعاقد، والإدارة المالية.

والوضع الأمني العام لشركات النفط الدولية العاملة في المحافظة ممتاز. فلم يتم الهجوم على حقل الرميلة أبدا منذ بدء الشركات الدولية لعملياتها هناك. وعلق الجنرال محمد، قائد الفيلق ١٤ في الجيش العراقي ١٤ وأعلى رتبة في المحافظة، قائلاً: "الأعمال مزدهرة. . . . فوجود شركة لوك أويل، وشركة شل ، وشركة البترول البريطانية في البصرة يعد مؤشرا جيداً على الوضع الأمني في البصرة. وحقيقة عدم تعرض أيا من [موظفي الشركات] للهجوم ، أو للخطف، أو للابتزاز يثبت كثيرا جودة الوضع الامني." وأشار أيضا إلى أنه كان هناك أكثر من ١,٥ مليار دولار ضمن الاستثمارات في البصرة على مدى العامين الماضيين، وهي ثلاثة أضعاف الميزانية السنوية للمحافظة.[٢٠٥]

ويتم توفير الأمن لحقل الرميلة القاعدة من قبل قوات حماية النفط (OPF). ولاحظ مسئولون في قوات الأمن العراقية أن قوات حماية النفط تحتاج إلى تدريبات إضافية وأن يتم ضمها مع تدريبات قوات الأمن العراقية المنتظمة في بعض النقاط. ولتلبية هذه الحاجة، تعتقد الشركة البريطانية للبترول أن الحكومة العراقية يجب أن تدفع للتدريب، في حين أن الشركات الأجنبية الأخرى—لا سيما شركة البترول الوطنية الصينية وشركة شل الملكية، والتي تعمل أيضا لصالح محافظة البصرة—تدعم نموذج "تبني كتيبة"، حيث تقوم الشركات بتمويل التدريب المتطور لوحدات قوات حماية النفط.[٢٠٦]

ومع ذلك، فإن أكبر تحد يواجه حقل الرميلة، ليس هو الأمن، ولكنه الصيانة. وتحفز منظمة عمليات الرميلة موظفيها بالمكافآت لجعل العمال يخفضون من وقت التوقف عن العمل إلى الحد الأدنى. كما أن تأخر عمليات الصيانة ذات الصلة تقلل من إنتاج الكهرباء. وفي معرض تعليقه على أوضاع البنية التحتية للحقل، ذكر المدير العام لمنظمة عمليات الرميلة أنه يواجه ٣٠-٤٠ سنة من سوء عمليات الصيانة المتراكمة وهذا يعكس أن هذا الأمر سيكون محل تركيزه الرئيسي في عام ٢٠١١. [٢٠٧]

الراغبة في القيام بأعمال تجارية في البصرة لا تحتاج إلى إنشاء قاعدة دائمة للعمليات هناك. فبدلا من ذلك، هم يشجعون الشراكة مع الشركات العراقية المحلية، حيث أن البصرة بها عدد كبير من المهنيين المهرة في حاجة إلى العمل. وتولي لجنة استثمار البصرة (BIC) أولوية قصوى للصفقات التي تضم الشركات المحلية، ثم بعد ذلك الصفقات التي تضم عراقيين يعيشون في الخارج، ثم المشاريع التي تضم المستثمرين الأجانب.[٢٠٨] ولكن رئيس لجنة استثمار البصرة حذر من أن التنمية سوف تستغرق وقتاً.[٢٠٩]

البطالة

قدم مؤخراً النمو في قطاع النفط والغاز شيئا بسيط يذكر لتحسين أحوال الكثير من العاطلين عن العمل في البصرة. فحوالي ٣٥٪ من هؤلاء العاملين في الحكومة، مع العمال الزراعيين الذين يشكلون ٢٠٪ أخرى من القوى العاملة.[٢١٠] ويقدر المسئولين بالحكومة العراقية معدل البطالة في المحافظة ب٢٥٪، مع نسبة بطالة بين خريجي الجامعة في الآونة الأخيرة تصل إلى ٥٠٪.[٢١١] وعندما أعلنت مؤسسة تسويق النفط الحكومية عن الوظائف المتاحة، تلقوا أكثر من ٣٠,٠٠٠ من طلبات الالتحاق، ويقدر المسئولين بمجلس المحافظة أن هناك ما لا يقل عن ٥٢,٠٠٠ نسمة من السكان يبحثون عن فرصة عمل.[٢١٢]

الهيدروكربونات

في عام ٢٠٠٩، أجرى العراق سلسلتين من المناقصات لعقود الخدمات النفطية. وشاركت أكثر من ٢٠ شركة عالمية، ومنحت في النهاية ١٠ عقود. ويبين الشكل د الشركات الفائزة في الحقول الرئيسية في محيط البصرة.

وبموجب شروط عقودهم مع الحكومة العراقية، تعهدت الشركات الفائزة بزيادة الإنتاج لمعايير معينة في مقابل الأجر. وفي هذا الربع السنوي، أعلن اتحاد ايني أوكيدنتال الذي يعمل على تطوير حقل الزبير واتحاد شركة البترول الوطنية الصينية وشركة البترول البريطانية الذي يعمل على تطوير حقل الرميلة أن كلا منهما قد حقق أهداف الإنتاج الأولية. وشملت التطورات الأخيرة في البصرة في قطاع النفط والغاز ما يلي:[٢١٣]

- رفع اتحاد إكسون رويال وشل الهولندية الذي يعمل على تطوير حقل غرب القرنة المرحلة-١ هدفه في إنتاج النفط بحوالي ٢٢٪ إلى أكثر من ٢,٨ مليون برميل يوميا (MBPD) في الفترة من ست إلى سبع سنوات. ويوجد حاليا ٣٦٠ بئرا في الحقل، كما أن الخطط تطالب بحفر مزيد من ٢٠٠٠ بئر أخرى على مدى فترة العقد الممتدة إلى ٢٠ عاماً.
- ويذكر أن المشروع الروسي النرويجي الذي حفر المرحلة-٢ بغرب القرنة غير المستغلة من قبل، يخطط لحفر ٧٠ بئر أخرى في أوائل عام ٢٠١١.
- وأعلنت شركة شل الهولندية الملكية وشركة بتروناس الماليزية أنها تتوقع إنتاج ١٧٥,٠٠٠ برميل يوميا من حقل مجنون بحلول نهاية عام ٢٠١٢.
- وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، فاز مشروع مشترك بين الكويت وتركيا بالحق في تطوير سيبا، وهو حقل صغير نسبيا للغاز به احتياطي يقدر بنحو ١,٥ تريليون قدم مكعب.

وقد أعاق الدمار الذي لحق بأنبوب النفط، وأوضاع الطاقة، والبنية التحتية للنقل، على

دوريات بحارة الأسطول الملكي بالقرب من مدينة أم قصر.
(حقوق الطبع والنشر الملكية المملكة المتحدة وزارة الدفاع ٢٠٠٣)

الشكل د

حقول النفط الرئيسية والبنية التحتية في محافظة البصرة

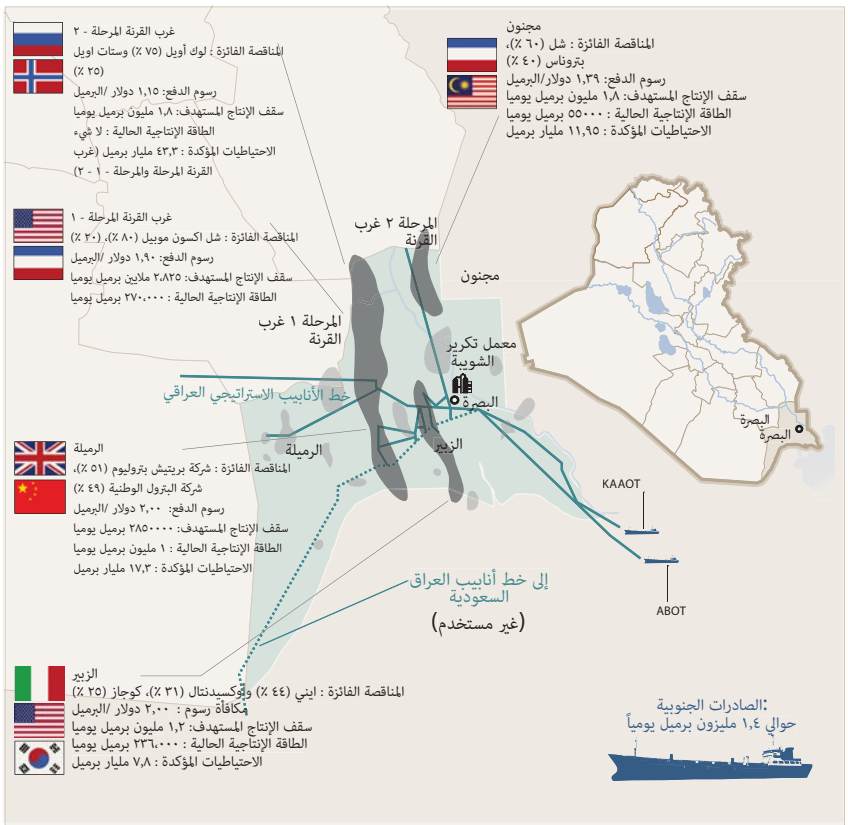

ملاحظة: محطة نفط خور العمية (KAAOT) ومحطة نفط البصرة (ABOT) هي المحطات الرئيسية في العراق النفطية البحرية، والتي يرد من خلالها الغالبية العظمى من تدفق صادرات النفط.

المصادر: CIA، "العراق: البنية التحتية للنفط"، ٢٠٠٣، www.lib.utexas.edu/maps/middle_east_and_asia/iraq_oil_2003.pdf، الوصول إليه في ٢٠١٠/٢٠/١؛ السفارة الأمريكية في بغداد، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمارالعراق الحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٠/٢٤/١؛ GOI، وزارة النفط، www.pcld-iraq.com، الوصول إليه في ٢٠١٠/٤/١؛ OSD، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمارالعراق الحصول على بيانات بتاريخ ٢٠٠٩/٢٥/٩، ٢٠٠٩/٢٤/١٢، و٢٠٠٩/٣١/١٢؛ DoE، إدارة معلومات الطاقة، تقرير العراق القطري، www.eia.doe.gov/emeu/cabs/Iraq/Oil.html، الوصول إليه في ٢٠١٠/٢٢/١؛ MEES، التقرير الأسبوعي، المجلد. ٥٣ رقم ٤١، ٢٠١٠/١١/١٠، ص. ٢؛ MEES، التقرير الأسبوعي، المجلد. ٥٣ رقم. ٤٩، ٢٠١٠/١٢/٦، ص ٢.

فترات طويلة قدرة العراق على التصدير. وفي هذا الربع السنوي، أعلنت وزارة النفط أنه تم توقيع عقود لاثنين من أربع عقود لمحطات جديدة للتوصيل للخارج. وعند الانتهاء منها، سيكون لدى الأربع محطات سيكون لها تأثير مشترك يصل لأكثر من مضاعفة القدرة الحالية على تصدير ٤ مليون برميل يوميا.[٢١٤] ووقعت وزارة النفط أيضا أول عقد لبناء خط أنابيب جديد للاتصال بنقطة محطات التوصيل الجديدة في هذا الربع .

المشاكل مع عائدات النفط

تقدم أحكام مبادرة واردة في ميزانية ٢٠١٠ العراقية لحكومات المحافظات استحقاقات مالية محددة ("عن عائدات النفط") لإنتاجها وتكريرها المواد الهيدروكربونية، لتشمل ١ دولار عن كل برميل من النفط يتم إنتاجه في محافظتهم و١ دولار عن كل برميل يتم تكريره. وفي عام ٢٠١٠، بلغت هذه الكمية نحو ٩٠٠ مليون دولار لمحافظة البصرة.[٢١٥] وذكرت حكومة المحافظة أنها تلقت حوالي ١٦٠ مليون دولار من عائدات النفط من وزارة المالية، ولكن هذا الكم من المال مرهون بالعديد من القيود على استخدامه:[٢١٦]

- فيجب أولا اعتماد المشاريع الممولة من عائدات النفط من قبل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي. وعندئذ فقط تقوم وزارة المالية بتوفير الأموال.
- لا تستخدم عائدات النفط فقط تمويل مشاريع البنية التحتية؛ ولا يمكن استخدامها لتغطية نفقات التشغيل، مثل الرواتب.
- ومن المفارقات، أن عائدات النفط تقدم للمحافظات بالدينار العراقي. وبالتالي، إذا كانت هذه المحافظة تريد الدخول في عقد مع شركة أجنبية، فيجب مشاركة البنك المركزي العراقي والمصرف التجاري في الصفقة، مما يزيد من تكاليف الصفقة وتعقيد التعامل مع الشركات الأجنبية.[٢١٧]

وفي كانون الثاني/يناير، قال أعضاء مجلس المحافظة وممثلين من مكتب المحافظ للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أنهم حددوا عدة مشاريع جديرة، لكنهم لم يستطيعوا العمل على إنجاحها بسبب الصعوبات البيروقراطية. فعلى سبيل المثال، اشترت الحكومة العراقية ١٢ مولد من جنرال إلكتريك. وأعدت حكومة محافظة البصرة الأرض الخاصة لأربعة من هذه المولدات، على وتريد استخدام ٤٥٠ مليون دولار من ميزانيتها من عائدات النفط لتركيبها. ولكن، وزارة الكهرباء (MOE) تريد تحديد المتعاقدين الذين سيقومون بعمليات التركيب. ويرى مسئولو البصرة أن هذا الخيار من حقهم ويلزم عليهم هم اتخاذه وأعربوا عن تفضيلهم لاستخدام إحدى الشركات الأمريكية، وذلك حين لاحظوا أن عدداً قليلاً من الشركات الأمريكية يريد أن يعمل هناك. وهكذا، حدثت الأزمة، ولم يتم التوصل إلى أي اتفاقات. كما أشار مسئولو البصرة أيضا للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن وزارة الكهرباء قد ترغب في تركيب هذه المولدات في النجف، على الرغم من أن للبصرة اتصال متفوق بشبكات توزيع الكهرباء والوقود.[٢١٨]

الكهرباء

أثر انقطاع التيار الكهربائي المتواصل أيضا على مناخ الاستثمار، وذلك مع نقص الكهرباء في أشهر الصيف على نطاق واسع. ففي الصيف الماضي، مع ارتفاع درجات الحرارة إلى ١٢٠ درجة فهرنهايت في البصرة، خرج السكان إلى الشوارع للإحتجاج على انقطاع التيار الكهربائي المتكرر. وفي يوم ١٩ حزيران/يونيو، أطلقت قوات الأمن العراقية النار على مظاهرة هناك، مما أسفر عن مقتل اثنين من المتظاهرين وإصابة اثنين آخرين. وبعد ذلك بيومين، وبعد احتجاجات مشابهة جنوب مدينة الناصرية، استقال على إثرها وزير الكهرباء من منصبه وحل محله وزير النفط.[٢١٩]

وسوف يزيد عدم المضي قدما في تركيب مولدات إضافية (مثل تلك التي ركبتها جنرال إلكتريك) ترفع احتمالات أن تواجه البصرة نزاعات أخرى طويلة، وصيف ساخن من انقطاع التيار الكهربائي ونقص في الطاقة الكهربائية في عام ٢٠١١، وبينما يسعى الطلب المحلي إلى الكهرباء غير المكلفة، لا تزال الكهرباء الحكومية مقتصرة على ما توفره. وفي الشتاء، يصل الطلب الكلي لحوالي ١,٣٥٠ ميجاوات (MW)، ويرتفع إلى ٢,٣٠٠ ميجاوات في الصيف، وهو يفوق العرض بعدة مئات من الميجاوات. الاحتياجات الصناعية لمنشآت النفط ومحطات المياه والمستشفيات تحتل الأسبقية على الاحتياجات السكنية. وفي مناقشاتهم مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، اعتبر مسئولو البصرة أن وزارة الكهرباء تحوّل بعض من الكهرباء المنتجة في المحافظة، مما أدى إلى تفاقم انقطاع التيار الكهربائي في الأحياء السكنية. ومع توقع تزايد النشاط الصناعي هذا العام، وليس هناك على المدى القصير زيادة في توليد الكهرباء تلوح في الأفق، فإن هناك احتمالات حدوث نقص في الكهرباء شديد يلوح في الأفق مع اقتراب فصل الصيف.[٢٢٠]

الزراعة

يتعلق بقوة العديد من السكان بالزراعة التقليدية، وخاصة زراعة النخيل.[٢٢١] ولكن قطاع الزراعة عانى على مر سنوات تحت وطأة القمع البعثي، حيث كانت الاحتياجات المحلية يتم اهمالها من قبل الحكومة المركزية السنية التي تنظر إلى البصرة كجزء من الجنوب الشيعي دائم التمرد. وعلاوة على ذلك، وبسبب إغراء الثروة النفطية، فإن أولويات التنمية الاقتصادية لحكومة المحافظة الحالية تنصب على تحديث البنية التحتية النفطية وتجديد مرافق الميناء في أم قصر، وترك التنمية الزراعية في مستوى الأولوية الثانية في أحسن الأحوال.[٢٢٢]

ولمحافظة البصرة ثلاثة أنواع من الإنتاج الزراعي:[٢٢٣]

- بساتين النخيل، والتي تنتج ما كان ينظر إليه على أنه أول أفضل محصول للتمر على مستوى العالم
- وهناك ما يقرب من ١٠,٠٠٠ مزرعة في الصحراء المحيطة بالمدينة، تزرع البندورة (الطماطم) والباذنجان والبصل وغيرهم من الخضروات
- مناطق انتاج القمح والشعير في شمال المدينة

رجل عراقي يحصد التمور، ومهي أحد المنتجات الزراعية الرئيسية في معظم مناطق البصرة. (صورة القوات الأمريكية في العراق)

وأكبر مشكلة يواجهها المزارعون في البصرة اليوم هو ما كان بعد العام ٢٠٠٣ من فتح الحدود أمام الواردات الزراعية الأرخص من إيران والصين. التحديات الكبيرة الأخرى تشمل:[٢٢٤]

- تصاعد تكلفة المواد، مثل الأغطية البلاستيكية المطلوبة لتغطية حقول الخضروات
- نقص توافر مصانع تصنيع الأغذية
- قيود الحكومة العراقية على تصدير المنتجات الزراعية

لقد عانت بساتين النخيل بشكل خاص. فوفقا لأحد المزارعين المحليين البارزين، فمنذ عدة عقود كان هناك ١١ مليون نخلة في المحافظة، تنتج التمور الشهيرة—التي يرتفع الطلب عليها في الخارج—بسبب مذاقها الغني. ومع ذلك، فقد دمرت الحرب بين إيران والعراق الكثير من هذه المحاصيل، وأثرت العقوبات بدرجة أكبر على القطاع الزراعي من زيادة صعوبة الحصول على بعض الأدوات والمواد الكيميائية. وأضرت زيادة الملوحة في مياه شط العرب أيضاً على محصول التمر، مما قلل من عدد الأصناف التي تنموا هناك من ٣٥٠ إلى نحو ١٠٠. واليوم، هناك فقط حوالي ٢,٧ مليون شجرة نخيل في البصرة.[٢٢٥] وساعد فريق إعادة إعمار محافظات العراق في البصرة على ربط مزارعي التمر في البصرة مع مزارعي التمر في ولاية كاليفورنيا حتى يتمكنوا من زيارة وتعلم تقنيات إنتاج جديدة. (يمكن أن تنتج كاليفورنيا ٥٠٠-٧٠٠ كجم من الشجرة الواحدة، في حين أن العراق ينتج في المتوسط ٥٠-١٠٠ كجم للشجرة الواحدة.)

وفي هذا الربع السنوي، شارك مسئولو البصرة في الإعداد لاحتفالية حجر الأساس للمشروع البالغة تكلفته ٣٠٠ مليون دولار والذي تموله الحكومة العراقية والمخصص لري حوالي ٦٠,٠٠٠ فدان من الأراضي الزراعية بالقرب من البصرة. وفي كانون الأول/ديسمبر، توصلت حكومة المحافظة إلى اتفاق مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (FAO) لتنفيذ العديد من مشاريع التنمية الزراعية. كما وافقت منظمة الأغذية والزراعة على تطوير مركز البحوث الزراعية في جامعة البصرة، والمساعدة في تطوير مصائد الأسماك في المحافظة.[٢٢٦]

الاستثمار

مع استقرار الوضع الأمني في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨، بدأ المستثمرين المحليين والأجانب في تخصيص الموارد للمشاريع خارج قطاع النفط. وخلال زياراتهم الأخيرة مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، لاحظ مسئولو البصرة انتشار الشركات الصينية والتركية العاملة في المحافظة، مشيرين إلى أن الوجود الإيراني هناك أكثر تركيزا على الأنشطة التجارية عبر الحدود، في حين أن الصينيين والأتراك يركزون على إنشاء وجود تجاري مستمر.[٢٢٧]

وتعمل لجنة استثمار البصرة بمثابة محطة واحدة للمستثمرين الذين يسعون إلى القيام بأعمال تجارية في المحافظة. "عليك أن تكون أكثر جرأة للقيام بأعمال تجارية في البصرة الآن." هذا البيان الذي أدلى به ممثل عن مكتب المحافظ يلخص مناخ الاستثمار الحالي في البصرة—أحد الأماكن التي يرتقب نموها وتحسنها الأمني. ويعرض الجدول أ أمثلة لبعض أنشطة الاستثمار الأجنبي الحديثة في المحافظة.

الحواجز أمام الاستثمار الأجنبي

لا تزال التركة المؤذية من التخطيط المركزي البعثي والبيروقراطي تؤثر على قدرة الأجانب على مزاولة العمل في البصرة. واعتبر عدد من المسئولين في الحكومة العراقية أن صعوبة الحصول على تأشيرة دخول، والتنفيذ العشوائي للتنظيمات، ومحدودية قدرة الحكومة المحلية على تقديم التراخيص على وجه السرعة، أدى إلى أخذ بعض المستثمرين لأموالهم بعيدا لأي مكان آخر تجنباً للبيروقراطية القائمة في البصرة. وعوّل أحد قادة الأعمال البارزين على المستوى المحلي على أن هذه الحواجز التي تعرقل الاستثمار تبدو مرعبة لا سيما على الشركات الأمريكية، مشيرا إلى أن المستثمرين الأوروبيين والآسيويين هم أكثر انتشارا في البصرة من الشركات الأمريكية.[٢٢٨]

معوقات القوانين القديمة كفاءة استخدام الأراضي

في عهد صدام كان "قانون إنتاج الهيدروكربونات" يعطي شركة نفط الجنوب الحق في منع أعمال التطوير على أي أرض يحتمل أن تؤثر في تطوير حقول النفط. وذكر ممثل من مكتب المحافظ للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن

اجتماع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مع ممثلي البصرة
اتحاد المزارعين.

شركة نفط الجنوب كانت مترددة جداً لإعطاء إذن للبناء على هذه الممتلكات، وأشار غيره من المسئولين في البصرة إلى هذا التشريع بوصفه أحد العقبات الرئيسية التي تعترض التنمية الاقتصادية وبناء المساكن الجديدة. وأكد رئيس لجنة استثمار البصرة هذه الملاحظة، مشيراً إلى أنه يحتمل أن تتأثر حوالي ٦٠٪ من الأراضي المتاحة في المحافظة بهذا القانون.

ومما يفاقم هذه المشاكل هو درجة عدم اليقين القانوني عن أي كيان في الحكومة العراقية يمكنه إصلاح قوانين استخدام الأراضي المحلية: مجلس النواب، أو حكومة المحافظة، أو وزارة النفط، أو شركة نفط الجنوب، أو مزيج من كل منهم. ويشكل واضعي اليد أيضاً مشكلة بالنسبة للشركات التي تسعى للعمل في البصرة، لأنهم يحتلون العديد من المواقع ذات القيمة العالية. وهكذا، فعلى الرغم من اهتمام المستثمرين ببناء مساكن جديدة، إلا أنهم يواجهون مشكلة تحديد الأراضي غير المثقلة بالنواحي القانونية. وقد شرح هذه المشكلة أحد المسئولين في البصرة والذي قال إن المحافظ رفض إذن من شركة نفط الجنوب لاستخدام قطعة أرض لبناء مستشفى على الرغم من أن الموضع المجاور لقطعة الأرض كان موقع لمجمع سكني لموظفي شركة نفط الجنوب.

وبالرغم من هذه المسائل القانونية، فلا يزال قطاع الإسكان مغرياً للمستثمرين الأجانب، مع سعي الشركات من الولايات المتحدة وإيران والكويت لبناء وحدات سكنية (والبنية التحتية المرتبطة بها) والتي من شأنها أن تباع فقط للمواطنين العراقيين. ولاحظ مسئولون محليون أيضاً أن المعروض من المساكن الجديدة المحدود قد أدى إلى رفع الأسعار والذي خفف من هذا التضخم بعض الشيء هي إعانات الإسكان المقدمة للعاملين في الحكومة.[٢٢٩]

الجدول أ

الاستثمارات الأجنبية الأخيرة في القطاع غير الهيدروكربوني في محافظة البصرة

البلد	القطاع	المشروع	الحالة
الولايات المتحدة	الإسكان	بناء ٢٥٠٠ وحدة سكنية (عقد بقيمة ٢٢٠ مليون دولار)	مرتبط بعقد
الولايات المتحدة (مشروع مشترك مع العراق)	الرياضة	بناء مجمع رياضي جديد، بما في ذلك اثنين من الملاعب	جاري العمل
لبنان	الإسكان	بناء ٤,٥٠٠ وحدة سكنية تقريبا (عقد بقيمة ٢٤٠ مليون دولار)	جاري العمل
رومانيا	الإسكان	بناء ٦٢٠٠ وحدة سكنية بشمال البصرة	في انتظار الموافقة النهائية من الحكومة العراقية
إيران	الإسكان	بناء ٥,٠٠٠ وحدة سكنية (عقد بقيمة ٩٣٨ مليون دولار)	في انتظار الموافقة النهائية من الحكومة العراقية
الإمارات العربية المتحدة (مشروع مشترك مع العراق)	القطاع البحري	زيادة الطاقة الاستيعابية للميناء إلى ٥٨,٠٠٠ طن سنويا	مرتبط بعقد
بلجيكا	القطاع البحري	إعادة تأهيل مرافق الميناء في أم قصر (عقد تبلغ قيمته حوالي ١٩ مليون دولار)	جاري العمل
تركيا	الرعاية الصحية	بناء مستشفى تضم ما يقرب من ٤٠٠ سرير	مرتبط بعقد
فرنسا	الكهرباء	بناء ١٥ محطة جديدة لتوزيع الطاقة	مرتبط بعقد
كوريا الجنوبية	البلاستيك	بناء مجمع للبتروكيماويات قادر على إنتاج مجموعة واسعة من اللدائن البلاستيكية (عقد تبلغ قيمته حوالي ٣ مليار دولار)	مرتبط بعقد

ملاحظة: جميع قيم الدولار تقريبية. وجميع المشاريع المذكورة عرضة للتأخير أو للتعديل أو الإلغاء.

المصدر: تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لوثائق المصادر المفتوحة باللغة العربية وباللغة الإنجليزية.

التحديات التي تواجه عمليات البناء

سيادة القانون

أحرز العديد من قضاة البصرة التقدم في إدارة قوائم الدعاوى بنحو أكثر كفاءة في الأشهر الأخيرة، مع اعتماد ٨٥ منهم من قبل مجلس القضاء الأعلى (HJC) لإصدار الحكم على ٩٨٪ من القضايا المعروضة عليهم، وذلك داخل أروقة مجمع المحاكم الذي مولته الولايات المتحدة وأكتمل منذ حوالي سنتين. ومع ذلك، اعترف القضاة الذين اجتمع بهم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق كانون الثاني/يناير أن هناك فجوة كبيرة بين إصدار أمر أو إذن اعتقال وتنفيذه من قبل الشرطة المحلية، مشيرين إلى نقص قدرة الشرطة المحلية باعتبارها أحد التحديات الرئيسية في إرساء سيادة القانون في البصرة.[٢٣٠]

وذكرت الهيئة القضائية في البصرة أن استمرار انعدام الأمن القضائي هو ما يمثل التحدي الرئيسي الآخر الذي يواجهونه يومياً. ويخصص لكل قاضي اثنين من أفراد الأمن، لكنهم يسافرون للعمل وهم عزل في سياراتهم الشخصية.[٢٣١]

ولا يزال الفساد يشكل مشكلة أيضاً في البصرة. ففي كانون الأول/ديسمبر، ذكر مسئولين في الشرطة المحلية أن ١٩٩ من الأشخاص المطلوبين بتهم الفساد الإداري أو المالي كان قد ألقي القبض عليه في البصرة خلال عام ٢٠١٠. [٢٣٢] وتجد لجنة النزاهة (COI) التابعة للحكومة العراقية عادة صعوبة في العمل في البصرة. ففي الأشهر الثمانية الأولى من ٢٠١٠، ذكرت لجنة النزاهة إثباتها لسبعة إدانات فقط في المحافظة بأكملها، أو حوالي ٢٪ من جميع الإدانات في البلاد خلال تلك الفترة.[٢٣٣]

إعادة التكوين

التواجد الائتلافي والبرامج

من ٢٠٠٣ حتي ٢٠٠٩، تولت قوات المملكة المتحدة العسكرية والمدنيين قيادة جهود تحقيق الاستقرار وإعادة الإعمار في محافظة البصرة. ومع ذلك، قلل تدهور الوضع الأمني في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ من قدرة البريطانيين على تنفيذ البرامج والمشاريع الكاملة. وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، كانت القوات البريطانية بحاجة لنشر قافلة من ناقلات الجنود المدرعة بأكملها لنقل عدد من مدربي الشرطة إلى أحد مراكز الشرطة. وتوقفت التحركات غير الأساسية غير ، وجزء كبير من برنامج إعادة الإعمار توقف في النهاية العمل عليه.[٢٣٤]

وقد أنفق ما مجموعه ٢,١٧ مليار دولار من الولايات المتحدة على مشاريع في محافظة البصرة. وحتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كان لمكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق (ISPO) ثلاثة مشاريع جارية أو أنجزت بالفعل مؤخرا ضمن مشاريع إعادة الإعمار في محافظة البصرة، وجميعها ممولة بأموال من صندوق دعم الاقتصاد وتدار من قبل سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي (USACE):[٢٣٥]

الشكل ه

مشاريع البنية التحتية الممولة من الولايات المتحدة في محافظة البصرة، حسب الفئة والصندوق

النسبة المئوية من ٢,١٧٣,٨١ مليون دولار

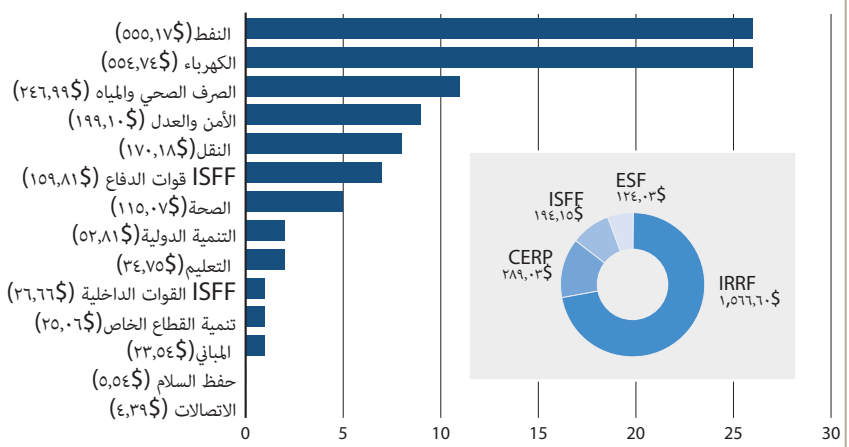

ملحوظة: الأرقام تتأثر بالتقريب.

المصدر: IRMS, المعيار العالمي, ٢٠١٠/٣/٩.

- شبكة القبلة والعاصفة للصرف الصحي—مشروع بتكلفة ١١ مليون دولار لتصميم وبناء نظام الصرف الصحي اكتمل منه ٦٤٪، ويتوقع الانتهاء من العمل في حزيران/يونيو ٢٠١١.
- شبكة العباس للصرف الصحي—عقد بقيمة ١١,٢ مليون دولار لتركيب حوالي ٢٦ كيلومترا من خطوط الصرف الصحي واثنين من محطات الضخ وهو مكتمل تقريباً.
- مجزر البصرة الحديث—مشروع بقيمة ٥,٦ مليون دولار لتصميم وبناء مبنى لذبح الماشية والغنم وقد اكتمل منه بنسبة ٩٠٪؛ ويتوقع الانتهاء في شباط/فبراير ٢٠١١. عملية تفتيش المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في ٢٠٠٩ وجدت أن هذا المشروع كان يعاني من سوء التخطيط، وأن النتائج التي تحققت حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٩ كانت لا تتفق مع الأهداف الأصلية.

ومنذ عام ٢٠٠٣، تمكن سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي من إدارة ما يزيد على ٢٨٠ من عقود إعادة الإعمار في محافظة البصرة، بما في ذلك:[٢٣٦]

- مشروع بقيمة ٥١,٥ مليون دولار، من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق (IRRF) لإعادة تأهيل نظام الصرف الصحي في البصرة
- مشروع بقيمة ٤٦ مليون دولار لإصلاح رصيف ميناء أم قصر والسور البحري، والذي تم تمويله من خلال برنامج المبيعات العسكرية الخارجية
- مشروع بقيمة ١٣,٥ مليون دولار، ممول من صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق لإعادة تأهيل محطة الكهرباء بقوة ١٣٢ كيلو فولت

ويبين الشكل ه النفقات الأمريكية حسب فئة المشروع وصندوق التمويل في محافظة البصرة منذ عام ٢٠٠٣.

رقابة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

منذ عام ٢٠٠٥، أجرى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٢٤ من التقييمات في الموقع لمشاريع إعادة الإعمار التي تمولها الولايات المتحدة في أكبر مناطق البصرة. فعلى سبيل المثال:

- مستشفى الأطفال بالبصرة. كان الهدف من المشروع هو بناء مستشفى سرطان للأطفال "بأعلى التقنيات". وزادت التكلفة الأصلية من ٥٠ مليون دولار إلى ما يقرب من ١٦٦ مليون دولار (ويشمل هذا المجموع أكثر من ١٠٠ مليون دولار من الأموال الأمريكية فضلا عن أموال الجهات المانحة الأخرى). ووجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن هناك عدة عوامل ساهمت في حدوث تأخيرات كبيرة وتجاوز التكاليف التي ابتلي بها هذا المشروع منذ بدايته، بما في ذلك الأطر الزمنية الغير واقعية للتصميم والبناء، والوضع الأمني، وعدم امتثال الحكومة العراقية لالتزاماتها. وفي أكتوبر ٢٠١٠، افتتحت المستشفى، ولكنها تخدم المرضى في إطار محدود. وفقا لمسئولين في فريق إعادة إعمار المحافظات، فقد تولت وزارة الصحة المسئولية الكاملة للحفاظ على المستشفى.[١٨٥]

- رصيف شحن وتفريغ. زاد هذا المشروع المكلف ٢,٧ مليون دولار الكفاءة التشغيلية وقدرة ميناء أم قصر، مما يسمح لسفن إضافية بالرسو في الميناء، وبالتالي زيادة كمية الواردات والصادرات التي تتدفق من خلال الميناء وتقليل الوقت اللازم لشحن وتفريغ البضائع. وخلص تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى أن بناء رصيف الشحن والتفريغ كان كافياً، بصرف النظر عن بعض الأضرار الطفيفة.

- محكمة البصرة ومبنى حماية الشهود. هذه المحكمة الإقليمية بتكلفة ١١ مليون دولار ومبنى حماية الشهود تعمل الآن وتخدم كأحد أهم المراكز القضائية في المحافظة. وود المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في التفتيش الذي أجراه في ٢٠٠٨ بعض أوجه القصور الطفيفة في البناء في سلالم البناء وخط المياه، ولكنه اعتبر بأن تشييد المبنى تمّ بصورة كافية.

ويبين الجدول ب أعمال رقابة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في مناطق البصرة. ◆

الجدول ب

رقابة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في منطقة البصرة، ٢٠٠٥—٢٠٠٩

عدد التقييم	اسم المشروع	الأموال	المتعاقد	موافقة مواصفات العقد
SIGIR PA-06-080	محطة نفط البصرة	٤٨،٢٣٩،٠٦٦ دولار (IRRF)	مشروع بارسونز العراقي المشترك	لا
SIGIR PA-08-160	مستشفى الأطفال بالبصرة	٣٧١٨٢١٦٩ $ (IRRF،CERP، وصندوق برامج إنقاذ حياة الأطفال وصحتهم)[1]	شركة بكتل الوطنية، وشركة MID Contracting للمقاولات	لا
SIGIR PA-05-028	مخطط مياه أم قصر	١٠،٥١٧،٣٠٨ دولار (IRRF)	مجموعة واشنطن الدولية	لا
SIGIR PA-08-159	بناء دار القضاء بالبصرة	٨،٧٨٠،٩٤٢ دولار (IRRF)	محلي	نعم
SIGIR PA-05-005	محطة الحكامية الفرعية	٥،٩٣٣،٩٧٣ دولار (IRRF)	بارنيبه	نعم
SIGIR PA-05-007	محطة الكفات الفرعية	٥،٩٣٣،٩٧٣ دولار (IRRF)	بارنيبه	نعم
SIGIR PA-05-008	محطة السراج	٥،٧٠٩،٢٢٥ دولار (IRRF)	بارنيبه	نعم
SIGIR PA-06-082	تدعيم محطة الكهرباء الفرعية (الموقع نفسه حتى تاريخ ٠٥-٠٠٥)	٥،٦٥٤،٠٠٠ دولار (IRRF)	بارنيبه	نعم
SIGIR PA-06-083	تدعيم محطة الكهرباء الفرعية (الموقع نفسه حتى تاريخ ٠٥-٠٠٦)	٥،٦٥٤،٠٠٠ دولار (IRRF)	بارنيبه	نعم
SIGIR PA-06-084	تدعيم محطة الكهرباء الفرعية (الموقع نفسه حتى تاريخ ٠٥-٠٠٧)	٥،٦٥٤،٠٠٠ دولار (IRRF)	بارنيبه	نعم
SIGIR PA-06-085	تدعيم محطة الكهرباء الفرعية (الموقع نفسه حتى تاريخ ٠٥-٠٠٨)	٥،٦٥٤،٠٠٠ دولار (IRRF)	بارنيبه	نعم
SIGIR PA-06-086	تدعيم محطة الكهرباء الفرعية (الموقع نفسه حتى تاريخ ٠٥-٠٠٩)	٥،٦٥٤،٠٠٠ دولار (IRRF)	بارنيبه	لا
SIGIR PA-09-189	مجزر البصرة الحديث	٥،٦٣٥،٠٠٠ دولار (ESF)	محلي	لا
SIGIR PA-05-009	محطة شط العرب الفرعية	٥،٢٩٨،٣٢٤ دولار (IRRF)	بارنيبه	نعم
SIGIR PA-06-049	مطار البصرة الدولي–المحطة والبرج	٥،٠٤٤،٩٨٨ دولار (IRRF)	شركة نانا باسيفك	لا
SIGIR PA-05-006	محطة حمدان الفرعية	٥،٠٠٠،٩٣٣ دولار (IRRF)	بارنيبه	نعم
SIGIR PA-05-027	تحديثات أمنية في ميناء أم قصر	٣،٦٩٨،٥١٥ دولار (IRRF)	محلي	نعم
SIGIR PA-08-162	رصيف شحن وتفريغ في ميناء أم قصر	٢،٧٣٤،٥٠٠ دولار (IRRF)	محلي	نعم
SIGIR PA-06-051	محطة الشرطة–صفوان–IHP ٤٠٤	٢،٥٥٠،٨٤١ دولار (IRRF)	محلي	نعم
SIGIR PA-09-169	إنشاء مبنى حماية الشهود–مركز أمن الشهود	٢،١٩٥،٢٣٥ دولار (IRRF)	See PA-٠٨-١٥٩	See PA-٠٨-١٥٩
SIGIR PA-09-190	محطة شرطة الهادي الدائمة	١،٢٧٤،٣٣٩ دولار (ISFF)	محلي	نعم
SIGIR PA-05-026	مركز العمليات والأمن	٤٠٨،٤٣٣ دولار (IRRF)	محلي	نعم
SIGIR PA-06-050	مطار البصرة الدولي–الإمدادات الجوية	٣٨٣،٠٤٣ دولار (IRRF)	شركة ريام المحدودة.	نعم
SIGIR PA-05-025	قاعدة أم قصر العسكرية–نقطة إمداد الذخيرة	٢٥٢،١٥٠ دولار (IRRF)	محلي	نعم

[1] يمثل هذا المبلغ جزء واحد من المشروع ككل، تجاوز مجموع التمويل الأمريكي ١٠٠ مليون دولار.

عمليات التطوير في العراق

النظام الإداري	٥٦
الأمن	٦٥
سيادة القانون	٧٥
الاقتصاد	٨١
الخدمات العامة	٩٤

الباب

٤

النظام الإداري

حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر،٢٠١٠ قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتخصيص ٥,٥٥ مليار دولار وقامت بإنفاق ٥,٠٧ دولار لبناء الطاقة الإنتاجية للمؤسسات الحكومية العراقية، والترويج للديمقراطية، وتقديم مساعدات إنسانية للاجئين العراقيين والمواطنين المهجرين داخليا.[٢٣٧]

تشكيل الحكومة

توصلت الكتل السياسية الرئيسية في العراق إلى اتفاق بشأن تشكيل الحكومة الجديدة في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر، ليصل إلى حد أكثر من ثمانية أشهر من المفاوضات المكثفة وعودة رئيس الوزراء نوري المالكي لمنصبه لفترة ولاية ثانية. وفي التوسع الأخير لمجلس الوزراء البالغ ٤٢ مقعد، أصبح قانون ائتلاف رئيس الوزراء يسيطر على سبعة مقاعد، كما يفعل التحالف الكردستاني. كما منحت أيضا شروط اتفاقية تشكيل الحكومة ١٠ مقاعد في مجلس الوزراء إلى كتلة رئيس الوزراء السابق إياد العلاوي العراقية، والذي فاز بمقعدين إضافيين في مجلس النواب (CoR) في انتخابات آذار/مارس ٢٠١٠، و١٢ مقعد للتحالف الوطني العراقي الشيعي المهيمن. كما أن العراقية سترأس أيضا المجلس الوطني الجديد للسياسات العليا، وهو كيان لا تزال سلطاته قيد تحديد مجلس النواب. ولإلقاء نظرة مفصلة على الحكومة العراقية الجديدة، حتى تاريخ ١٩ كانون الثاني/يناير، انظر الجزء ١.

برامج الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز الديمقراطية وتطوير المؤسسات الحكومية

وفي هذا الربع السنوي ما زالت تقوم الولايات المتحدة الأمريكية بإدارة برامج تطوير الديمقراطية والطاقة الإنتاجية المتعددة على المستوى القومي والإقليمي والمحلي. وعادة ما تقوم وزارة الخارجية (DoS) والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بإدارة البرامج، أما التمويل فيتم عن طريق صندوق دعم الاقتصاد (ESF)[٢٣٨] وللإطلاع على توزيع البرامج المختارة الجارية، انظر الجدول ٤,١.

تطوير القدرة الوطنية

وقد ذكرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أنها أنفقت أكثر من ٣٢ مليون دولار من صندوق دعم الاقتصاد في الربع السنوي الحالي لتقوية الحكومة الوطنية العراقية من خلال برنامج تنمية القدرات الوطنية (والذي يسمى تطوير).[٢٣٩]

واستمر فريق عمل تطوير يعمل مع الوزارات العراقية للصحة والبترول والكهرباء والزراعة، بالإضافة إلى المصرف التجاري العراقي، و الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية (COSQC)، وجامعة المستنصرية لتقوية المؤسسات الحكومية والعامة العراقية. على سبيل المثال، عقد فريق تطوير ورشة عمل لتطوير منهج التدريب في إدارة المناطق الصحية الأساسية المختارة، وتم تخطيط ورشة عمل مماثلة لتعليم المدربين في وزارة الصحة (MOH) في إطار تطوير مواصفات العمل للوزارة. في عام ٢٠١١، تخطط وزارة الصحة لاستخدام مواد التدريب الخاص ببرنامج تطوير بينما تبدأ في تدريب ١٠٠٠ موظف في وزارة الصحة سنويا في الإدارة العامة والصحية.[٢٤٠]

ويعقب ورشة عمل تطوير على المشتريات والعقود، قيام البنك التجاري العراقي بإدارة ورشة عمل خطاب ضمان في وزارة البترول. وفي مكان آخر قام فريق عمل تطوير بمساعدة وزارة الكهرباء (MOE) في تطوير قوالب المناقصة المتعلقة بمشروع محطات الطاقة في محافظة وسيط. كما قام أيضا فريق تطوير بمساعدة الجهاز المركزي للمقياس والسيطرة النوعية في تأسيس عمليات تفتيش مستقلة للأغذية المستوردة والسلع الأخرى لتعزيز سلامة المستهلك. وفي هذا الربع السنوي، أصبحت المستنصرية أول جامعة تقوم بتنفيذ منهج دراسات عليا عن المشتريات والإدارة المتكاملة لسلاسل التوريد باستخدام المواد المطورة الخاصة ببرنامج تطوير.[٢٤١]

وكجزء من جهودها الجارية في مساعدة وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقية (MoPDC)، قامت تطوير في الربع السنوي الحالي بالمساعدة في وضع اللمسات الأخيرة لأهداف ومؤشرات رصد تنفيذ التنمية في خطة التنمية الوطنية العراقية. (٢٠١٠-٢٠١٤) (NDP). وقد ذكرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن هذه المؤشرات سوف يتم برمجتها كوحدة في نظام التطوير الإداري (IDMS)، والذي تخطط الحكومة العراقية لاستخدامه في مراقبة مشروعات خطة التنمية الوطنية العراقية.[٢٤٢]

التكتلات السياسية الرئيسية في العراق توصلت إلى اتفاق بشأن تشكيل الحكومة الجديدة في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر.

الجدول ٤,١

أوضاع برامج تنمية القدرات التي تمولها الولايات المتحدة

البرنامج	المدة		أوضاع الصناديق (بالمليون دولار)		
	تاريخ البداية	تاريخ الانتهاء	المخصص	الملزمة	المنفقة
تطوير القدرة الوطنية (تطوير)	٢٠٠٦	متوقع لعام ٢٠١١	٣٠٩,٤	٣٠٩,٤	٢٩٦,٨
برنامج الحكم المحلي	٢٠٠٦	متوقع لعام ٢٠١١	٤٣٥,٥	٤٣٥,٥	٣٩٦,٣
برنامج العمل المجتمعي	٢٠٠٦	المتوقع لعام ٢٠١٢	٣٨٤,٣	٣٨٤,٣	٣١٩,١
المجتمع الديمقراطي والمدني	٢٠٠٦	جاري	٢٦٣,٣	٢٦٠,٦	١٦٨,٦
تطوير القدرة الوزارية	٢٠٠٦	جاري	٥٠,٠	٣٧,٧	٣٤,٥
صندوق الاستجابة السريعة لفريق إعادة إعمار المحافظات	٢٠٠٧	جاري	٢٧٦,٠	٢٧٠,٧	٢٢٣,٠
مشاريع PRT/PRDC	٢٠٠٦	جاري	٦٣٢,١	٥٨٠,٤	٥٠٥,٥

المصادر: USACE. رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١ ؛ USAID. رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ١٠/٠١/٢٠١١. NEA-I. رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠١٠ ، ٢١/١٢/٢٠١٠ ، و٠٧/٠١/٢٠١١.

تنمية الحكومة الإقليمية

كما ذكرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أنها أنفقت ٥٤ مليون دولار في الربع السنوي الحالي على المرحلة الثالثة لبرنامج نظام الحكم المحلى (LGP III), والذي يدعم مجالس المحافظات العراقية (PCs) بينما يقوموا بصياغة التشريع، وإعداد الموازنات الرأسمالية والتشغيلية، وتنفيذ المشاريع الرأسمالية.[٢٤٣] كما أفاد مسئولو المرحلة الثالثة لبرنامج نظام الحكم المحلى في عام ٢٠١٠، أن جميع المحافظات العراقية سوف تفي بالمواعيد النهائية لتقديم ميزانياتها للحكومة المركزية. لقد كان هذا هو التركيز المستمر للتدريب لبرنامج نظام الحكم المحلى. في عام ٢٠٠٩، كانت هناك محافظة واحدة فقط قادرة على أن تفي بالموعد النهائي.[٢٤٤]

في عام ٢٠١٠، قدمت جميع المحافظات العراقية ميزانياتها في المواعيد المحددة إلى الحكومة المركزية.

في الربع السنوي الحالي، ذكرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن مستشارو المرحلة الثالثة لبرنامج نظام الحكم المحلى قاموا بمساعدة مجالس المحافظات العراقية في تطوير قواعد إجرائية جديدة، وجداول زمنية تشريعية، ووثائق الاجتماعات والقرارات. وقد بدأت كل المحافظات فيما عدا ثلاثة في نشر إعلان رسمي يعلن العمل الرسمي للحكومة. كما قام أيضا مستشارو المرحلة الثالثة من برنامج نظام الحكم المحلى بتشجيع أعضاء مجلس المحافظة على تولى الجلسات العلنية وإنشاء مواقع الانترنت الحكومية لتعزيز مشاركة المواطنين، كما أنهم قاموا بمساعدة مجالس المحافظات العراقية في إنشاء استراتيجيات التنمية الوطنية بما يلاءم خطة التنمية الوطنية العراقية.[٢٤٥]

تنمية المجتمع

كما ذكرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إنفاق ٢٨ مليون دولار في الربع السنوي الحالي لبرنامج عمل المجتمع الاهلى الثالث (CAP III)، والذي يقوم بتعزيز مشاركة المواطنين في الحكومة على المستوى المحلى. هذا البرنامج أيضا يقوم بتسهيل مشاريع صندوق مارلا رزيقة لضحايا الحرب العراقية، والذي يستفيد منه العراقيين الذين تضرروا من الولايات المتحدة الأمريكية أو عمليات التحالف العسكرية في جميع أنحاء البلاد.[٢٤٦]

كما عقد برنامج عمل المجتمع الأهلي الثالث في الربع السنوي الحالي ورش عمل لأعضاء وموظفي مجالس الحي والمنطقة عن موضوعات مثل توعية المواطن، ومشاركة المواطنين، وكتابة المشروع المقترح، العلاقات الإعلامية، وحقوق المرأة. وتساعد مشروعات مارلا رزيقة العراقيين في إيجاد الخدمات الطبية، والوظائف ، والإسكان. ويركز مستشارو برنامج عمل المجتمع الاهلى الثالث على مساعدة الأرامل والأطفال وعلى توفير الأطراف الاصطناعية وغيرها من أشكال الدعم الطبي للجرحى. كما ذكرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن مشروعات مارلا رزيقة التي تصل إلى ٢٢٢، تبلغ قيمتها أكثر من ٣,١ مليون دولار، والتي يستفيد منها أكثر من ٥٧٠٠٠ عراقي في الربع السنوي الحالي.[٢٤٧]

المجتمع الديمقراطي والمدني

وذكر مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل الخاص بوزارة الخارجية استكمال اثنان من أصل تسعة مشروعات خاصة بالديمقراطية والمجتمع المدني في الربع السنوي الحالي. كما أن المشروع الجاري الأعلى قيمة هو مجهود ١٥ مليون دولار لمساعدة مجلس النواب، والبرلمان العراقي الكردستاني، والأحزاب السياسية العراقية. والهدف هو تعزيز المسئولية والشفافية من خلال تحسين الكفاءة في تمرير التشريعات ومساعدة المسئولين المنتخبين على الاستجابة لاحتياجات الناخبين. والمجهود الحالي الثاني في الترتيب من حيث القيمة هو مشروع مرحلة ما بعد الانتخابات والتي تبلغ ١٢

مليون دولار، لتقوية زعماء المقاطعات والزعماء الوطنيين المنتخبين حديثا، والأحزاب السياسية ومراكز الفكر الأكاديمية، والمؤسسات الديمقراطية على الصعيد الوطني.[٢٤٨]

وتقوم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ثلاثة برامج خاصة بالديمقراطية والمجتمع المدني، من ضمنها برنامج جديد، يسمى الوصول إلى العدالة، والذي سوف يركز على تحسين وصول السكان الضعفاء والمحرومين إلى النظام العراقي القضائي. لمعرفة المزيد عن هذا البرنامج، انظر القسم الفرعي من هذا التقرير عن سيادة القانون. ويقدم برنامج التعزيز التشريعي الدعم لمجلس النواب لتحسين الرقابة المؤسسية لعمليات الحكومة، والتنمية التشريعية، وتمثيل جمهور الناخبين. ويركز برنامج دعم الانتخابات على تقديم مساعدة تقنية طويلة المدى لهيئة العليا المستقلة للانتخابات (IHEC) لدعم صياغة قوانين الانتخاب وتسجيل الناخبين، وتصميم الاقتراع، والنشاطات الأخرى المتعلقة بالانتخاب.[٢٤٩]

تطوير القدرة الوزارية

في الربع السنوي الحالي، قام مكتب الشراكة الإستراتيجية في العراق (ISPO) بإدارة أربعة مشاريع لتنمية القدرات الوزارية، أكبرها والذي يبلغ قيمته ٥مليون دولار، برنامج لتدريب ومراقبة موظفي وزارة الكهرباء العراقية في تطوير خطة طويلة المدى لشبكة الطاقة القومية العراقية (والتي سيتم مناقشتها في القسم الفرعي الخاص بالخدمات العامة في هذا التقرير الربع سنوي). والمشروعات الأخرى تعمل مع وزارات الموارد المائية، والزراعة، والتخطيط، بالإضافة إلى مكتب نائب رئيس الوزراء لتقديم الخبرة في مجالات مثل أبحاث السياسة العامة، وأخذ عينات المياه الجوفية، وتكتيكات للمفاوضات لتقاسم المياه مع الدول المجاورة.[٢٥٠] في الربع السنوي الحالي، قام مكتب الشراكة الإستراتيجية مع العراق بتخصيص ٣٨ مليون دولار وقامت بإنفاق ٣٥ مليون دولار على هذه البرامج.[٢٥١]

إعادة أعمار المحافظات

تستخدم فرق إعادة أعمار المحافظات (PRTs) صندوق الاستجابة السريعة (QRF) لدعم مختلف مشروعات التنمية في محافظات العراق. كما أن المشروعات يتم إدارتها من خلال وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. في الربع السنوي الحالي، وافقت وزارة الخارجية على ١٨٣ مشروع تبلغ قيمتها ١٤,١ مليون دولار وأنفقت ما يقرب من ٤٥٠,٠٠٠ دولار لهذه المشروعات الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، فقد اكتمل في الربع السنوي الحالي ١٠١ مشروع لصندوق الاستجابة السريعة تقوم بإدارتها وزارة الخارجية تبلغ قيمتها ٣٠٩ مليون دولار.[٢٥٢] ولم تذكر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية مشروعات جارية لصندوق الاستجابة السريعة.[٢٥٣]

تستخدم فرق إعادة أعمار المحافظات أيضا لجنة إعادة أعمار وتنمية المحافظات (PRDC) لتمويل العديد من مشروعات المياه والصرف الصحي، ومشروعات إعادة تأهيل المدارس، ومشروعات إعادة الاعمار الأخرى. في الربع السنوي الحالي، استكملت فرق إعادة أعمار المحافظات ١٦ مشروع من مشروعات لجنة إعادة أعمار وتنمية المحافظات وتبلغ قيمتها أكثر من ٣٥,٥ مليون دولار، كما أن هناك ٥٥ مشروع آخر للجنة إعادة أعمار وتنمية المحافظات تبلغ قيمتها حوالي ١١١,٩ مليون دولار كان يجرى العمل بها في نهاية الربع السنوي.[٢٥٤]

إحراز التقدم نحو اعتماد المحافظات على نفسها

منذ عام ٢٠٠٦، ذكرت فرق إعادة أعمار المحافظات الأمريكية رصدهم لاستخدام الطاقة الإنتاجية للحكومة الإقليمية لأداة في بادئ الأمر أطلق عليها نموذج نضوج القدرة (CMM) ثم بعد ذلك استخدمت التقييم الربع سنوي لنموذج النضوج (MMQA). وفى هذا الربع السنوي، بدأ مكتب شئون المحافظات (OPA) في استخدام نموذج مختلف، وهو يسمى خارطة الطريق للاستقرار والتنمية (SDR)، لتوفير "تحليل الرأي العام الذي يقيس احتمالية تعرض احد المحافظات لاضطرابات مدنية واسعة النطاق" في حالة حادثة "عود ثقاب" على حد تعبير مكتب شئون المحافظات. وتهدف خارطة الطريق للاستقرار والتنمية بتطويرها خصيصا من أجل مكتب شئون المحافظات، أن تقوم بقياس مدى تعرض كل محافظة لاضطرابات مدنية وعد استقرار وذلك عن طريق تحليل اقتراع الرأي العام.[٢٥٥] في السنة المالية ٢٠١١، تم تخصيص ٢,٥ مليون دولار لصالح خارطة الطريق للاستقرار والتنمية وتم إنفاق ٦٢٥,٠٠٠ دولار.[٢٥٦]

تستخدم خارطة الطريق للاستقرار والتنمية في قياس حساسية كل محافظة بالنسبة للاضطرابات الأهلية وعدم الاستقرار.

وتتضمن الفئات التي قامت بتقديرها خارطة الطريق للاستقرار والتنمية: الخدمات الأساسية، وفاعلية الحكومة، والفاعلية السياسية، والتنمية الاقتصادية، وسيادة القانون. وقد تم ضبط ٣٥ مقياس لتحديد الرضا العام في كل فئة.[٢٥٧] وللحصول على نظرة عامة للتصنيفات المجمعة في خارطة الطريق للاستقرار والتنمية للفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، انظر الشكل رقم٤,١.

الخدمات الأساسية

وفقا لخارطة الطريق للاستقرار والتنمية، فان عدم الكفاية المتصورة للخدمات الأساسية- مثل الماء، والمجارى، والكهرباء- هي المصدر الأكبر لعدم الاستقرار المحتمل في العراق. وقد حصلت جميع المحافظات ماعدا واحدة فقط تقييم "غير مستقرة على الإطلاق" في عدد كافي من القياسات لان

الشكل ٤,١

خارطة طريق تقدم الاستقرار، ٢٠١٠/١٠-٢٠١٠/١٢

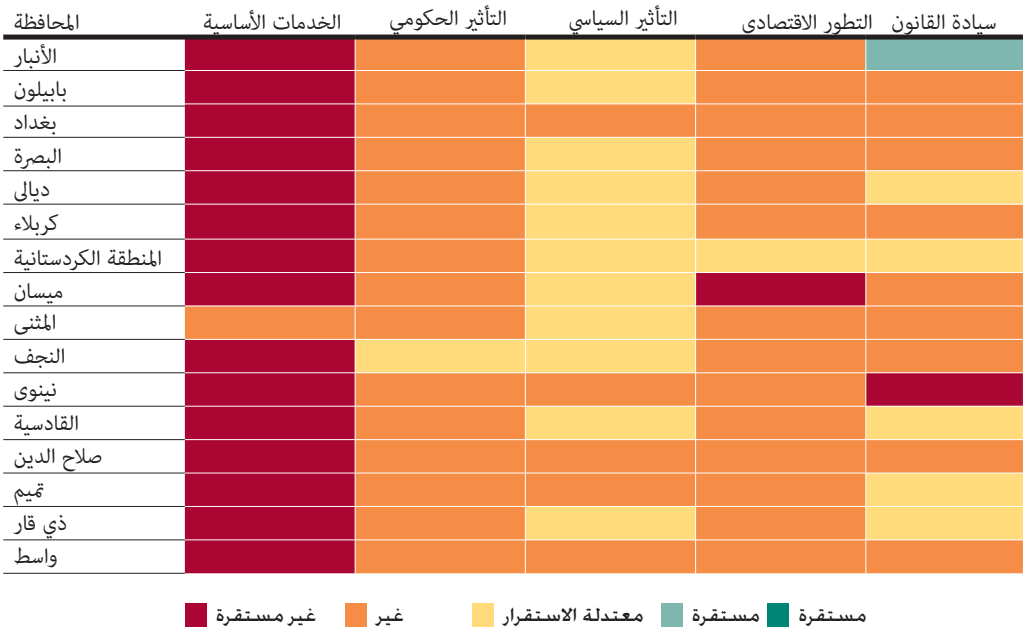

المصدر: السفارة الأمريكية في بغداد. ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمارالعراق الحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/١/٤.

تحصل على التقييم العام "غير مستقرة على الإطلاق" في فئة الخدمات الأساسية. وحصلت تسعة محافظات على تقييم "غير مستقرة على الإطلاق" في كل قياسات الخدمات الأساسية. ولم يكن العامل الأكثر أهمية في الاستطلاع العراقي الحالة الحقيقية للخدمات الأساسية وإنما كان نقص التحسين الملموس في حالتهم.[٢٥٨]

عدم كفاية الخدمات الأساسية الملموسة هي أكبر مصدر محتمل يتسبب في عدم الاستقرار في العراق.

الفاعلية الحكومية والسياسية

جمعت السفارة الأمريكية في بغداد تحليل البيانات لكل من فئات فاعلية الحكومة والفاعلية السياسية في تقريرها. وقد أشارت خارطة الطريق للاستقرار والتنمية إلى إدراك تناحر سياسي متزايد بين أعضاء مجلس المحافظة، فضلا عن ظهور تكتلات سياسية تحديا لسلطة الحاكم. ومع ذلك، فان الاختلافات السياسية تم اعتبارها من غير المرجح إطلاقها لشرارة انتفاضة عامة كبرى. وعلى الرغم من التقييمات المنخفضة للعراقيين للقيادة الوطنية والمحلية الخاصة بهم، وقاموا بإعطاء تصنيف مرتفع لعملية الانتخابات، وحصلت كل المحافظات البالغ عددها ١٨ تقديرات "مستقرة" أو "مستقرة جدا" في فئة تسمى "تسوية الخلافات بالطرق السلمية." وذكر مكتب شئون المحافظات انه بينما ما تزال الخلافات الطائفية قائمة، فليس من المحتمل كثيرا أن يكونوا سبب في اندلاع أعمال عنف على نطاق واسع مقارنة بالأعوام الماضية.[٢٥٩]

التنمية الاقتصادية

كان يُنظر إلى البطالة على أنها العامل الأكثر أهمية في احتمالية زعزعة الاستقرار في فئة التنمية الاقتصادية، وان الافتقار إلى الثقة في البنوك كان يُنظر إليه على انه عامل محتمل لحدوث عدم استقرار مدني واسع النطاق. وتضمنت المخاوف الرئيسة نقص السيولة المصرفية والانهيار الوشيك لبنك "الورقة" اكبر بنك خاص في العراق. وقد ذكرت عدة فرق لإعادة أعمار المحافظات انتعاش تجارى في السلع الاستهلاكية وطفرة في البناء. ويظل تامين إيجارات الأراضي عائق رئيسي أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، ومازالت تشكل قدرات الماء والري تحدى مستمر.[٢٦٠]

سيادة القانون

وبينما تجد خارطة الطريق للاستقرار والتنمية أن مفهوم الفساد منتشر على نطاق واسع في العراق، مما ينتج عنه فقد تباينت النتائج بشأن ما إذا كان الفساد يمكن يكون

شرارة اندلاع الاضطرابات في محافظات مختلفة. وفي فئة سيادة القانون، ذكر العراقيون أن شاغلهم الأكبر إزاء حالات المسجونين في المرافق الإصلاحية العراقية. وفي جميع المحافظات الـ١٨، كان التقييم الذي توصل إليه هذا المقياس هو "غير مستقر على الإطلاق" مشيرا إلى الكثير من الإحباط العام المكبوت الذي يمكن أن يؤدي إلى اندلاع الاضطرابات إذا حدثت حالة رفيعة المستوى من سوء معاملة سجين.[٢٦١]

المشردين داخلياً واللاجئين

تقدر المفوضية العليا للاجئين التابعة للم المتحدة (UNHCR) انه مازال هناك ١,٥ مليون عراقي مهجرين داخل العراق، وانه اعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ تم تسجيل ١٩٧٩٩٦ لاجئ عراقي في الدول المجاورة. والرقم الحقيقي للاجئين العراقيين في المنطقة ما زال غير معروف، ولكن من الممكن أن يكون اكبر بكثير: وتقدر البلدان المضيفة المجاورة انه يوجد ما يصل إلى ١,٨ مليون لاجئ في هذه البلدان.[٢٦٢] لنظرة عامة على التحركات الرئيسية لهؤلاء المهجرين، انظر الشكل ٤,٢.

وقد ذُكر فقدان المنازل بسبب وضع اليد أو العنف والوصول ضعيف المستوى إلى الخدمات الأساسية على انه الأسباب التي من اجلها يفضل الأشخاص المهجرون (IDPs) أن يظلوا مهجرين. ومع ذلك، بينما يعيش الأغلبية من الأشخاص المهجرين في منازل مستأجرة، فان هناك حوالي ٥٠٠,٠٠٠ منهم يعيشون في مستوطنات عشوائية مؤقتة أو في مباني عامة.[٢٦٣] وهناك ما يقدر ب٢٠٠,٠٠٠ من هذا المجموع يعيش في أكثر من ١٢٠ مستوطنة في أنحاء بغداد.[٢٦٤] ويعاني الأشخاص المهجرون في المستوطنات من شدة الاكتظاظ وعدم كفاية المأوى، وقلة الحصول على المياه والخدمات الأساسية الأخرى.[٢٦٥] ووفقا لتقرير مكتب المحاسبة الحكومية (GAO) والذي نشر في الربع السنوي الحالي، ذكر موظفي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة أن الاندماج في مجتمعات اللجوء ما زالت خيار لأولئك الذين يخشون من انتقام أعضاء الطوائف الدينية المعارضة في أماكن معيشتهم الأصلية. وقد تقوم العوامل الأخرى والتي تتضمن التحولات الديموجرافية وطول الوقت الذي يقضونه في أماكن نزوحهم بإقناع الأشخاص المهجرين بالبقاء في المجتمعات المضيفة.[٢٦٦]

بينما عاد عشرات الآلاف إلى أماكن نشأتهم، فان تدفق المهجرين إلى منازلهم- والذي كان قياسه ٩,٥٠٠ إلى ١٥,٠٠٠ شهريا قبل انتخابات آذار/مارس ٢٠١٠ في العراق- انخفض إلى حوالي ٧,٥٠٠ شهريا.[٢٦٧] وما زال عدد هؤلاء المهجرين اكبر بكثير من عدد الأشخاص الذين عادوا.

إمرأتين عراقيتين تقفان خارج منزلهم المؤقت في مستوطنة عشوائية. (صورة المفوضية العليا لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة)

ورد أن العراقيين يشعرون بالقلق إزاء أوضاع السجناء في المؤسسات الإصلاحية العراقية.

الشكل ٤,٢

التحركات الرئيسية للعراقيين النازحين،٢٠٠٦-٢٠٠٨/٩

المصدر: تقرير المساءلة الحكومية GAO-11-124، "المهجرين العراقيين: الاستراتيجية الدولية المتكاملة اللازمة لإعادة إدماج اللاجئين في العراق المهجرين داخليا والعائدين،" ٠٢/١٢/٢٠١٠، ص ٧.

وكان يذهب الأغلبية من العائدين إلى محافظتي بغداد وديالى.[٢٦٨] ووفقا لبيانات حكومة العراق (GOI) فانه قد عاد أشخاص مهجرون أكثر من اللاجئين إلى منازلهم: من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ كان ٢٢٪ من ١١٢,٢٥٠ عائد يعتبروا من اللاجئين، أما البقية فقد كانوا أشخاص مهجرين.[٢٦٩] العديد من الذين عادوا ندموا على قرارهم: أن الدراسة التي أجرتها المفوضية العليا للاجئين

الشكل ٤,٣

عودة المهجرين داخليا واللاجئين، حسب المحافظة، ٢٠٠٩/١٠–٢٠١٠/٩

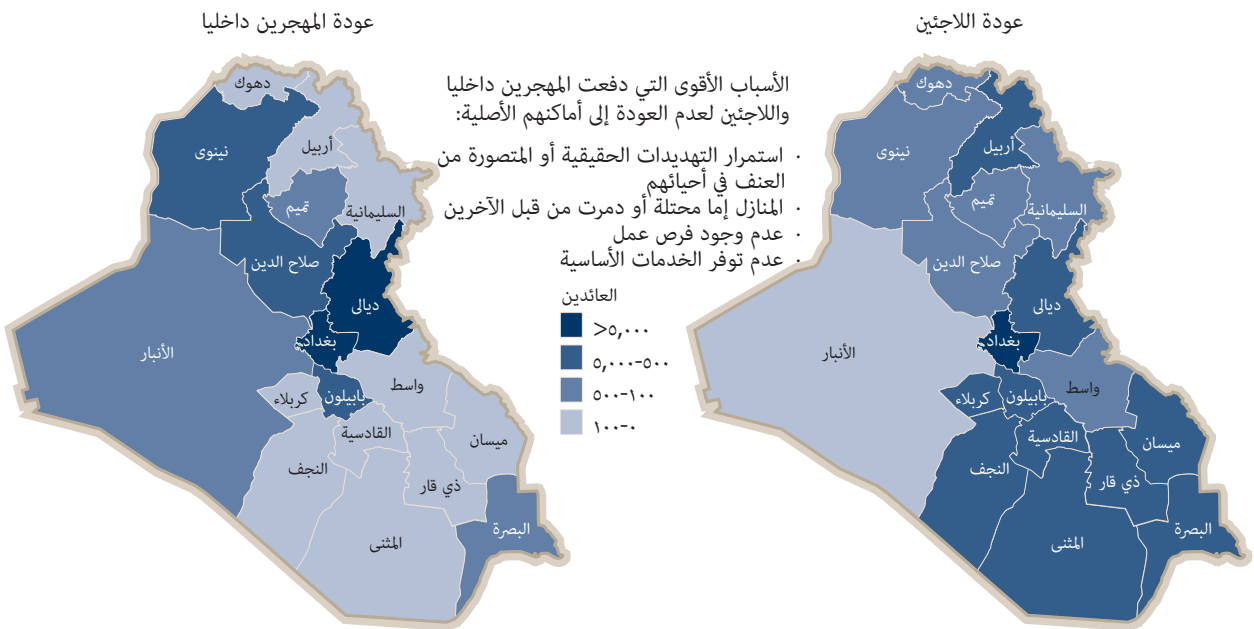

المصدر: UNHCR, "التحديثات الإحصائية الشهرية عن العودة—أيلول/سبتمبر ٢٠١٠," ٢٠١٠/٩.

عدد من تبقى من المشردين يفوق بكثير عدد أولئك الذين عادوا.

التابعة للأمم المتحدة على ٢,٣٥٣ عراقي وهم الذين عادوا إلى اثنان من أحياء بغداد، وجدت أن ٦١٪ منهم قد ندم على العودة إلى منزله، واستشهد ٦٠٪ منهم بالمخاوف الأمنية كسبب لذلك.[٢٧٠] لرؤية عامة لعودة المهجرين واللاجئين إلى أماكنهم الأصلية، انظر الشكل ٤,٣.

دعم الولايات المتحدة للاجئين والمهجرين

في السنة المالية ٢٠١٠، قدمت وزارة الخارجية أكثر من ٣١٠ مليون دولار في شكل مساعدات إنسانية إلى اللاجئين العراقيين، وضحايا النزاعات. وفي داخل العراق، يتضمن هذا ٧,١ مليون دولار مساهمة في برنامج الغذاء العالمي، و١٧ مليون دولار للمنظمة الدولية للهجرة، و٢٩,٣ مليون دولار للمنظمات الدولية الأخرى. كما انه يتضمن أيضا ٢٠٤,٥ مليون دولار مساهمة للإغاثة الإقليمية للعراق التابعة للمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة.[٢٧١] كما أن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تقوم بتمويل برامج لدعم المهجرين واللاجئين، معلنة عن ٢٠ مليون دولار تم توفيرها في السنة المالية ٢٠١٠ لدعم المهجرون من خلال برنامج عمل المجتمع الاهلى الثالث و الشركاء المنفذون.[٢٧٢]

مكتب الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعمل التابع لوزارة الخارجية

يقوم مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل بتمويل برنامج يقدمه تحالف هارتلاند لتوفير خدمات الصحة النفسية والعقلية للمهجرين في مخيم كالاوا بمحافظة السليمانية. وقد ذكرت السفارة الأمريكية ببغداد أن ٦٥٪ من أولئك الذين حصلوا على مساعدة من هارتلاند هم ناجون من التعذيب والنسبة المتبقية ٣٥٪ تتضمن ضحايا صدمة الحرب، والعنف بين الجنسين، والاتجار بالبشر. كما يعمل تحالف هارتلاند أيضا مع المهجرين في مخيم بختيارى في محافظة ديالى لتوفير الخدمات الطبية وخدمات الصحة النفسية.[٢٧٣] للحصول على معلومات عن النشاطات الأخرى التي يديرها تحالف هارتلاند، انظر الجزء الفرعي الخاص بسيادة القانون في هذا التقرير الربع سنوي.

مكتب السكان واللاجئين والمهجرين التابع لوزارة الخارجية
يقوم مكتب السكان واللاجئين والمهجرين (PRM) بدعم العودة وإعادة الاندماج الطوعية للمهجرين عن طريق مساعدتهم للبحث عن مسكن، ووظيفة، ووصول إلى الخدمات العامة. ويعمل منسقو اللاجئين في مكتب السكان واللاجئين والمهجرين مع القادة العراقيين لمساعدتهم في تخصيص ارض للاجئين والمهجرين ولتقديم الدعم لكل من الفريقين المشردين من خلال المنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة (WFP). وتركز المنظمة الدولية للهجرة على الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لإعادة اندماج العائدين ومجتمعاتهم المضيفة باستخدام منح عينية ومساعدات للأعمال التجارية. ويقوم برنامج الغذاء العالمي بتشغيل برنامج النقد مقابل العمل والذي يهدف إلى إعادة تأهيل البنية التحتية للمجتمع وتوفير فرص عمل فورية لنحو ١٢٠٠٠ من الأسر الأكثر ضعفا في محافظات ديالى وبغداد. ولم يقم مكتب السكان واللاجئين والمهجرين بتخصيص موارد مالية جديدة للسنة المالية ٢٠١١ للنشاطات في العراق، بدلا من ذلك يقوم الشركاء الرئيسيين، ومن ضمنهم المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة وبرنامج الغذاء العالمي باستخدام موارد مالية تم تخصيصها في نهاية السنة المالية ٢٠١٠ لتنفيذ البرمجة.[٢٧٤]

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/ مكتب مساعدة الكوارث الأجنبية
حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٠ كان قد خصص مكتب مساعدة الكوارث الأجنبية (OFDA) التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أكثر من ٤٢٥,٥٤ مليون دولار وانفق ٤٠٥,٤٠ مليون دولار لتوفير الدعم في حالات الطوارئ لتحسين الظروف المعيشية الخاصة بالمهجرين واللاجئين، و النسب السكانية الضعيفة الأخرى في العراق.[٢٧٥] كما يقوم أيضا مكتب مساعدة الكوارث الأجنبية بالتنسيق مع المنظمات الحكومية، والمنظمات الغير حكومية، ووكالات الأمم المتحدة لمساعدة الأشخاص المهجرين للعودة إلى مناطق الأصلية، والاندماج في مناطق التهجير أو إعادة الاستقرار في موقع ثالث. كما يقوم أيضا مكتب مساعدة الكوارث الأجنبية بدعم مراكز مساعدة العائدين (الحكومة العراقية) في العراق لتسهيل العودة الأمنية والطوعية للمهجرين واللاجئين. وفي هذا الربع السنوي يضمن مكتب مساعدة الكوارث الأجنبية استمرار إنشاء وإعادة تأهيل الملاجئ في ١٢ من أصل ١٨ محافظة من محافظات العراق. في السنة المالية ٢٠١٠، وفر مكتب مساعدة الكوارث الأجنبية أكثر من ٤٥ مليون دولار في شكل مساعدات إنسانية إلى النسب السكانية الضعيفة في العراق، ومنهم المهجرون.[٢٧٦]

في الربع السنوي الحالي خصص مكتب مساعدة الكوارث الأجنبية مبلغ اضافي يبلغ ٤,٣ مليون دولار للمنظمة الدولية للهجرة.[٢٧٧]

دعم الحكومة العراقية للاجئين والمهجرين

وفقا لتقرير مكتب المساءلة الحكومية الذي نشر في الربع السنوي الحالي، لا تظهر الحكومة العراقية ملتزمة إزاء معالجة قضايا التشرد أو إزاء العمل مع الأردن وسوريا لإعادة توطين اللاجئين العراقيين المقيمين في تلك البلدان.[٢٧٨] ومع ذلك فقد أعلنت السفارة الأمريكية بالعراق أن المسئولين الامريكين يحثون الحكومة العراقية على زيادة التزامها بمساعدة المهجرين والعمل مع الدول المجاورة لمساعدة اللاجئين العراقيين.[٢٧٩] وذكر مسئولي المنظمة الدولية للهجرة أن العديد من اللاجئين السنيين سيختارون عدم العودة إلى الوطن حتى يحدث تقدم اكبر تجاه المصالحة الوطنية بين الجماعات الدينية والعرقية العراقية.[٢٨٠] وفي دراسة عام ٢٠٠٨، يمثل السنة ٥٦٪ من اللاجئين البالغين حوالي ٣١١،٠٠٠ مقيمين في البلدان المجاورة، ومسجلين لدى المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة. وفي داخل العراق، ينعكس الموقف: أما الشيعة يمثلون الأغلبية من ١,٣ مليون مهجرين داخليا في تقييم شباط/فبراير ٢٠١٠، الذي قامت به المنظمة الدولية للهجرة.[٢٨١] للحصول على توزيع للمهجرين واللاجئين العراقيين تبعا للانتماء الديني، انظر الشكل ٤,٤.

سيختار كثير من اللاجئين السنة عدم العودة إلى ديارهم حتى يتم إحراز مزيد من التقدم نحو المصالحة الوطنية.

يستمر منسقو اللاجئين التابعين للسفارة الأمريكية ببغداد في مشاركة لجنة التنفيذ والمتابعة للمصالحة الوطنية التابعة للحكومة العراقية لحثها وحث وزارة التهجير والهجرة (MoDM) على مساعدة المهجرون الذين يريدون أن يظلوا في منطقة بغداد.[٢٨٢]

وتضمنت ميزانية ٢٠١٠ للعراق مبلغ ١٩٥,٢ مليون دولار لصالح وزارة التهجير والهجرة من مجموع ٧٢,٣ مليار دولار- زيادة كبيرة في تخصيص الميزانية لصالح وزارة التهجير والهجرة خلال عام ٢٠٠٩، ولكن اقل مما تم تخصيصه في عام ٢٠٠٨. [٢٨٣] للحصول على نظرة عامة لميزانية الحكومة العراقية لصالح المهجرين واللاجئين، انظر الجدول ٤,٢.

مبادرة ديالى
في الربع السنوي الحالى، ذكرت السفارة الأمريكية أن مبادرة ديالى التي أنشاها الأمر التنفيذي للحكومة العراقية في تموز/ يوليو ٢٠٠٩ للمساعدة في عودة وإعادة اندماج المهجرون واللاجئين، لم تؤدى إلى زيادة كبيرة في عودة المهجرين إلى مقاطعة ديالا. اعتبار من الربع السنوي الحالي، كان المشروع لا يزال في "مرحلة مبكرة" من التنفيذ، والخطط الأولية لا

الجدول ٤,٢

وزارة التهجير والهجرة وإجمالي مجموع ميزانية الحكومة العراقية والنفقات، ٢٠٠٨–٢٠١٠

بملايين الدولارات

		٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠
الحساب		الميزانية	النفقات	الميزانية	النفقات	الميزانية
التشغيل	التعويضات	---	---	٤,٩٠	٤,٤٠	٧,١٠
	السلع والخدمات	---	---	٣,٣٠	١,٧٠	٣,٤٠
	الاستحقاقات الاجتماعية	---	---	٤٠,٧٠	٥٢,٢٠	١٧٠,٩٠
	المجموع	٢٢٧,٦٠	٢٨٣,٤٠	٤٩,٠٠	٥٨,٣٠	١٨١,٤٠
الاستثمار		٢,٥٠	١,٩٠	٦,٧٠	٠,٥٠	١٣,٧٠
مجموع وزارة التهجير والهجرة		٢٣٠,١٠	١٨٥,٢٠	٥٥,٦٠	٥٨,٨٠	١٩٥,٢٠
إجمالي الحكومة العراقية		٧٢,١٨١,٤٠	٥٦,٠٦٤,٣٠	٥٨,٦١٥,١٠	٣٦,٨٨٢,٧٠	٧٢,٣٣٢,٠٠

المصدر: تقرير مكتب المساءلة الحكومية GAO ١١-١٢٤. "العراقيين المهجرين: يلزم تطبيق استراتيجية متكاملة دولية لإعادة إدماج اللاجئين في العراق المشردين داخليا والعائدين منهم." ٢/١٢/٢٠١٠، ص ٣٥.

الشكل ٤,٤

الانتماءات الدينية للمهجرين داخليا واللاجئين

الانتماءات الدينية للمهجرين داخليا في العراق حتى تاريخ ٢٠١٠/٢

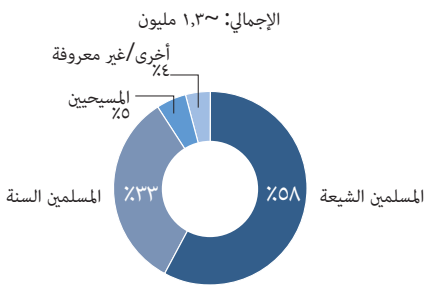

الانتماءات الدينية للاجئين المسجلين حتى نهاية آخر عام ٢٠٠٨

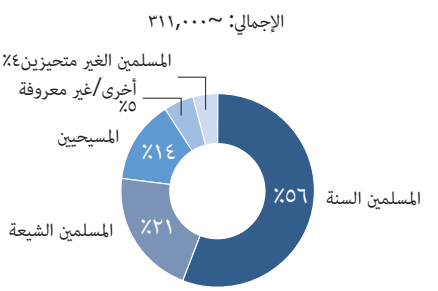

ملاحظة : تم تقييم ٢٢١٩٨٣ عائلة مهجرة داخلياً.

المصدر : تقرير المساءلة الحكومية، GAO-11-124، "العراقيين المهجرين: الاستراتيجية الدولية المتكاملة اللازمة لإعادة إدماج اللاجئين في العراق والمشردين داخليا واللاجئين العائدين،" ٢/١٢/٢٠١٠، ص ٩-١٠.

أكبر التحديات التي لا تزال باقية تتمثل في انعدام فرص العمل في القطاع الزراعي بسبب تلف البنية التحتية للري والحرب والآثار المترتبة على عدة سنوات من الجفاف.

تزال جارية لتوسيع المبادرة لبغداد.[٢٨٤] ويظل التحدي الأكبر هو نقص فرص العمل في القطاع الزراعي بسبب البنية الأساسية للري التي دمرتها الحرب وآثار الجفاف لعدة سنوات.[٢٨٥] وبعد نجاح مساعدة ٥٠٠ من الأسر العائدة في ديالا، يعمل البرنامج على الإعداد للتوصل لعودة ١١,٦٨٢ من الأسر في محافظتي ديالا وبغداد.[٢٨٦] ذكرت الحكومة العراقية أن هناك أكثر من ١٤,٨٠٠ عائلة عادت إلى ديالا بعد تنفيذ المبادرة وتراجع العنف في المحافظة.[٢٨٧]

الدعم الدولي للاجئين والمهجرين

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، تم إصدار تقرير مكتب المساءلة الحكومية عن العراقيين المهجرين ينتقد المجتمع الدولي بسبب فشله في خلق منهج منسق لإعادة إدماج العراقيين المهجرين، ويتهم حكومة الولايات المتحدة والمفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة بالخطأ لإهمالهم إعلان إستراتيجيتهم الخاصة.[٢٨٨] ويلقى التقرير الكثير من اللوم على نقص خطط الاندماج بخصوص القيود المفروضة على وزارة التهجير والهجرة من الحكومة العراقية، ولكنها تلاحظ أن نقص تركيز الإستراتيجية الدولية قد قام من وجهة نظر مكتب المساءلة الحكومية بعرقلة جهود تقييم احتياجات المهجرين واللاجئين. وعلى وجه التحديد، ويذكر التقرير ثلاثة قضايا مهمة:[٢٨٩]

- وهناك عدم فاعلية محتملة لمراكز المساعدة المتعددة والوحدات المتنقلة التي يقوم بتشغيلها كيانات مختلفة تهدف إلى مساعدة العائدين. هناك العديد من الوكالات التي تعمل لإيجاد المأوى والعمل، والخدمات الأساسية

للمهجرين واللاجئين، ولكن ليس هناك طريقة متسقة لقياس نجاحهم مقابل الأهداف الدولية لإعادة الاندماج.

- كان يتم تصنيف أو اعتبار أهداف ونتائج الجهود الدبلوماسية الأمريكية والمساعدات المادية المقدمة من خلال الشركاء المنفذين معلومات حساسة ولا يتم توفيرها للعامة.
- ولم تنجح الحكومة العراقية في الالتزام بتشجيع العودة وإعادة الاندماج وفقا للمنظمات الدولية ومسئولي الولايات المتحدة. تصدر وزارة التهجير والهجرة سياسة قومية للتهجير ولكنها تفتقر إلى السلطة لقيادة الجهود الوزارية، مما ينتج عنه تحديات بيروقراطية يواجهها العائدون في أثناء محاولتهم استعادة الممتلكات أو الحصول على رواتب الحكومة.

ويقترح التقرير أن المنهج الأكثر فاعلية قد يكون دمج السياسات والبرامج في إستراتيجية واحدة شاملة بقيادة عراقية والتي تتضمن أهداف واضحة ومُتفق عليها. وكان رد وزارة الخارجية الأمريكية على التقرير الإشارة إلى أن هناك عوامل عديدة أثرت على المساعدات الأمريكية للمهجرين واللاجئين، بما في ذلك الأوضاع الأمنية في العراق، الأمر الذي أعاق التنقل وجعل من الصعب رصد البرامج. كما أشارت وزارة الخارجية الأمريكية أيضا إلى أن حكومة الولايات المتحدة لم تشجع العراقيين مسبقا على العودة إلى أماكنهم الأصلية، ولكنها بدلا من ذلك قامت بدعم العودة الطوعية وإعادة الاندماج. كما أشارت وزارة الخارجية الأمريكية أيضا إلى أنها قد قامت بحث الحكومة العراقية بشكل مستمر على زيادة مشاركتها في قضايا المهجرين واللاجئين. أما عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فقد اتفقت في ردها على التقرير مع توصيات مكتب المحاسبة الحكومية، مع ملاحظة أنها قد عملت مع مكتب السكان واللاجئين والمهجرين وآخرين على نسخة غير مصنفة من إستراتيجية المهجرين واللاجئين للولايات المتحدة.[٢٩٠]

إن نقص إستراتيجية دولية مركزة قد أدى، من وجهة نظر مكتب المساءلة الحكومية، إلى عرقلة جهود تقييم احتياجات اللاجئين والمهجرين.

إعادة توطين اللاجئين في الولايات المتحدة

هناك أكثر من ٥٨,٨٠٠ لاجئ عراقي وحاملي تأشيرة الهجرة الخاصة (SIV) قد أعيد توطينهم في الولايات المتحدة في الفترة بين ١تشرين الأول/أكتوبر،٢٠٠٧ و٣١ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٠، من ضمنهم ٥٤,٥٥١ لاجئ وعلى الأقل ٤,٢٦٣ من حاملي تأشيرة الهجرة الخاصة (تقوم وزارة الخارجية الأمريكية بمتابعة حاملي تأشيرة الهجرة الخاصة الذين يتم إعادة توطينهم من خلال مكتب السكان واللاجئين والمهجرين فقط). تم إعادة توطين الغالبية العظمى من اللاجئين في كاليفورنيا، وتكساس، وميتشجان، والينوى، وأريزونا، بينما الغالبية من حاملي تأشيرة الهجرة الخاصة استقروا في تكساس، وكاليفورنيا، وفيرجينيا، وواشنطون، وتينيسي.[٢٩١] ◆

الأمن

حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر،٢٠١٠ كان قد انتشر حوالي ٤٩,٧٠٠ من القوات الأمريكية في العراق.[٢٩٢] تحت عملية الفجر الجديد، والتي بدأت في ٣١ آب/أغسطس، ٢٠١٠ وكانت مهمة القوات الأمريكية في العراق (USF-I) هي إرشاد وتدريب ومساعدة وإعداد قوات الأمن العراقية (ISF). وبناء على طلب الحكومة العراقية، قد تقوم القوات الأمريكية في العراق بقيادة عمليات مكافحة إرهاب مشتركة وتقوم بتقديم أشكال الدعم الأمني الأخرى. كما تقوم أيضا القوات الأمريكية في العراق بحماية المدنيين العاملين مع الأمم المتحدة والبعثة الأمريكية في العراق لبناء قدرة مدنية في أنحاء المحافظات.[٢٩٣]

وفي ١٥ كانون الثاني/يناير، ٢٠١٠، اسقط جندي عراقي واحد على الأقل جنديين أمريكيين بالرصاص في مركز التدريب في العراق. وقد قُتل جندي أمريكي ثالث في حادثة منفصلة في نفس اليوم- الأكثر دموية بالنسبة للقوات الأمريكية منذ تموز/يوليو ٢٠١٠.[٢٩٤]

لا يزال العراق مسرحا لهجمات أعداد كبيرة من الإصابات العشوائية والهجمات الموجهة المتكررة على المسئولين الحكوميين وأفراد الأمن والأقليات الدينية.

مستويات العنف الأخيرة

وذكرت القوات الأمريكية في العراق الخطر المستمر للعنف من عدد من المجموعات الإرهابية الغير معروفة في أرجاء العراق. وما زالت تمثل منظمة القاعدة في العراق (AQI) تهديد خطير، ولكن ذكرت القوات الأمريكية في العراق أن قدرات المجموعة تدهورت كنتيجة لاستهداف الأمريكيين والعراقيين لعملياتها.[٢٩٥]

وفي عام ٢٠١٠، حينما انخفض عدد القوات الأمريكية إلى النصف منذ مستويات ٢٠٠٩، فان عدد الحوادث الأمنية انخفضت بنسبة تصل إلى أكثر من ٢٠٪.[٢٩٦] وحتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ كانت النسبة العامة للعنف في العراق ٩٠٪ اقل من الذروة التي شهدها عام ٢٠٠٧. في العام الماضي، كان متوسط عدد الأحداث الأمنية اليومية على الصعيد الوطني أقل من ٢٥—مما يجعل عام ٢٠١٠ أقل الأعوام عنفا منذ بدء العمليات الأمريكية في عام ٢٠٠٣ (انظر الشكل ٤,٥).[٢٩٧] ومع ذلك تظل العراق مسرحًا للهجمات الشامل العشوائية والهجمات المستهدفة المتكررة على مسئولي الحكومة، أفراد الأمن، والأقليات الدينية. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت منظمة القاعدة في العراق أكبر هجمة شاملة في الربع السنوي الحالي، حيث فجرت ١٦ قنبلة قتلت ٧٠ شخص وجرحت ٢٥٠ على الأقل في بغداد.[٢٩٨] للحصول على تحديث المؤشرات الأمنية انظر الشكل ٤,٦.

أطلقت القوات الجوية العراقية صاروخ هيلفاير من مركبة سيسنا القتالية AC-٢٠٨ أثناء مهمة تدريبية بالقرب من بغداد يوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. (صورة القوات الأمريكية في العراق)

الهجمات على الأقليات المسيحية

ذكرت الحكومة العراقية، انه في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، عام ٢٠١٠، قُتل ما يقرب من ٥٠ عضو من أعضاء كنيسة سيدة النجاة في بغداد، وجُرح نحو ٧٥، بعد هجوم مجموعة أمامية من منظمة

الشكل ٤,٥

متوسط الحوادث الأمنية في اليوم، حسب الربع السنوي، ٢٠٠٤/١-٢٠١٠/١٢

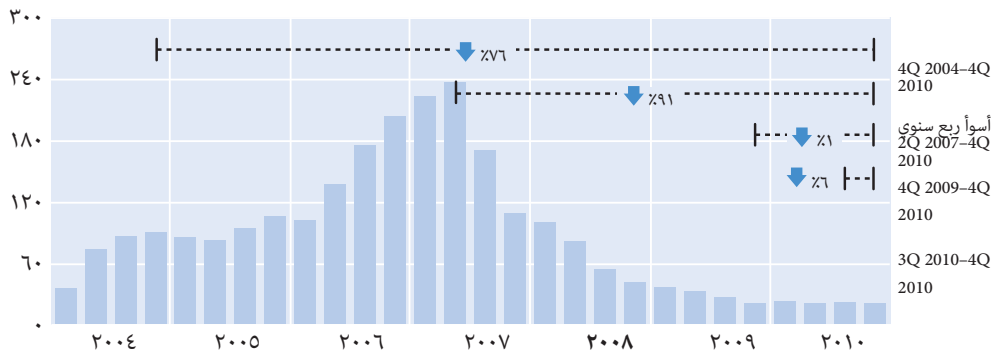

المصدر: USF-I, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ٢٠١١/٤/١.

الشكل ٤,٦

الأحداث الأمنية والضحايا في العراق، ٢٠٠٤/١-٢٠١٠/١٢

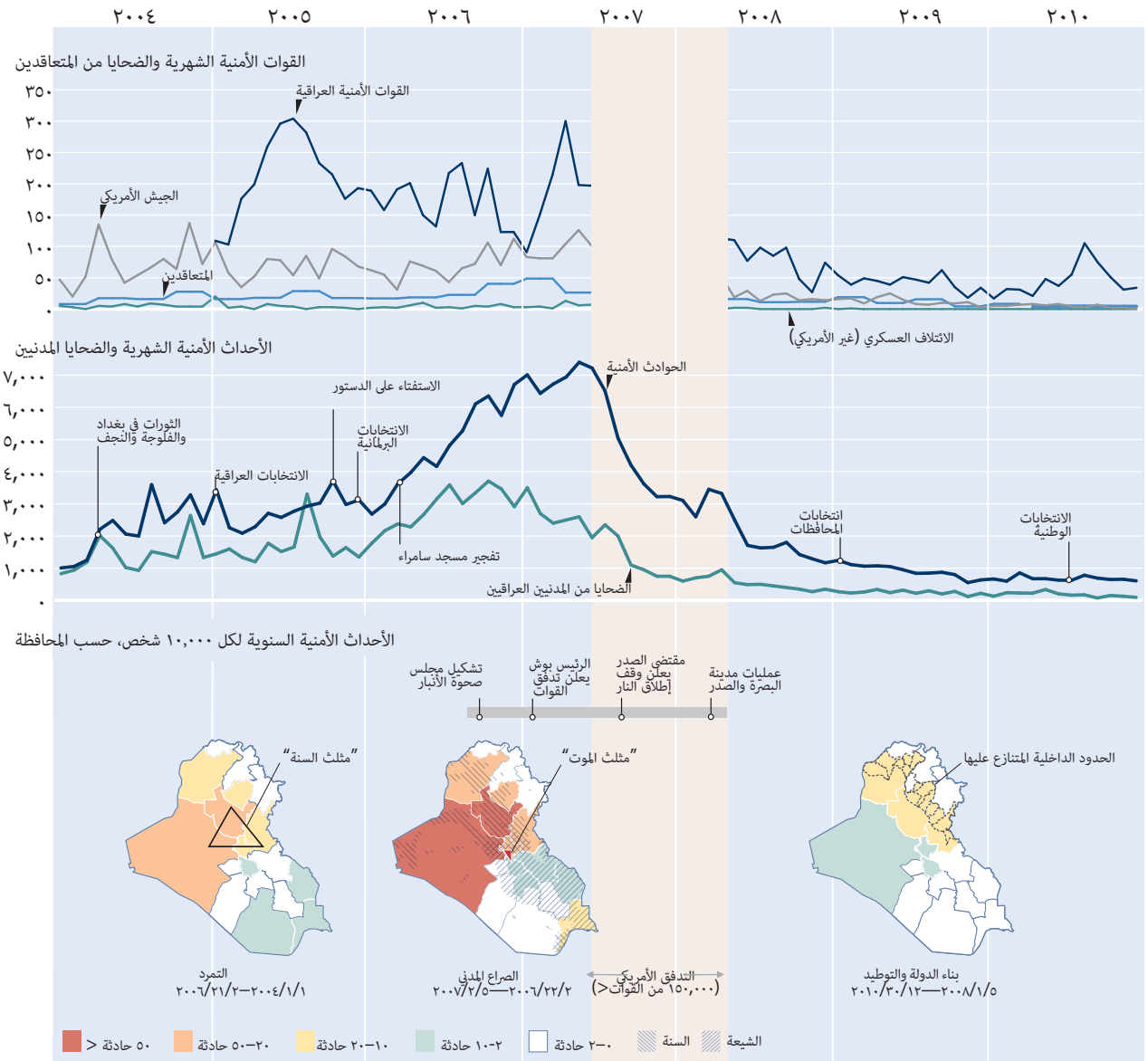

ملاحظة : لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام قد تتأثر بالتقريب. "تدفق الولايات المتحدة" يدل على الفترة التي تم فيها دفع ما لا يقل عن ١٥٠،٠٠٠ من القوات الامريكية في العراق. بيانات ضحايا قوات الأمن الداخلية لبيانات الوفيات التي وقعت قبل ٤/١/٢٠٠٥ غير متوفرة.

المصادر : وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠٠٦/٢-٢٠٠٩/٩ ؛ وزارة العمل، ردا على طلب استدعاء البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٥/١١/٢٠٠٩ ، ٠٥/٠١/٢٠١٠ ، ١٢/٠٤/٢٠١٠ ، ٠٧/٠٧/٢٠١٠ ، ٠٧/١٠/٢٠١٠ ، ١٤/٠١/٢٠١١ و؛ معهد بروكينغز ، ومؤشر العراق ، ٣٠/١٢/٢٠١٠ ، الصفحتان ١٢ و ١٤ ؛ تقارير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ربع سنوية ونصف السنوية للكونغرس الولايات المتحدة ، ٤ / ٢٠٠٩ ، ١٠ / ٢٠٠٩ ، و١ / ٢٠١٠ ، الحكومة العراقية، ردا على طلب استدعاء البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢١/١٢/٢٠٠٩ ؛ جامعة جنوب فلوريدا ، الأول ، ردا على طلب استدعاء البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/١/٢٠١١.

البيانات المعدلة عن الحوادث الأمنية

اعتمد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على السلطات العسكرية الأمريكية (في القيادة المركزية الأميركية (CENTCOM)، والقوات الأمريكية في العراق، وكيانات القوات المتعددة الجنسيات السابقة) للحصول على بيانات الحوادث الأمنية الواردة في التقارير ربع السنوية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. قدمت القيادة المركزية الأمريكية في شباط/فبراير ٢٠١٠، للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مجموعة كاملة تغطس الأحداث الأمنية من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، وذلك لأن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لم يكن لديه المجموعة الكاملة من البيانات في ذلك الوقت. وجاءت مجموعة البيانات من القوات متعددة الجنسيات (MNC-I)، وكانت متفقة مع البيانات السابقة المقدمة من القوات المتعددة الجنسيات حول الحوادث الأمنية خلال النصف الأول من ٢٠٠٩.

وخلال إعداد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لتقريره ربع السنوي في نيسان/أبريل ٢٠١٠، تلقى مجموعة أخرى من البيانات من القوات الأمريكية في العراق، والتي تغطي الفترة من ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، وحتى ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠. وعلى أرض الواقع، بدت مجموعة هذه البيانات الأكثر حداثة متعارضة مع أقدم مجموعة لأنها أظهرت المزيد من الحوادث بشكل ملحوظ في الفترة من نيسان/أبريل إلى حزيران/يونيو ٢٠٠٩. وشكك المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في دقة البيانات، وأخبر بأن هذا هو كل ما يمكن توفيره. ويعكس إطار "الحوادث الشهرية" في الشكل ٢,١١ في الشكل ٤,٧

تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ربع السنوي نيسان/أبريل ٢٠١٠ انقطاع البيانات ويبدو من الواضح أن البيانات جاءت من مصدرين مختلفين. وعرض المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق نفس البيانات التاريخية مستكملة بالتحديثات من القوات الأمريكية في العراق في تقريره ربع السنوي في تموز/يوليو وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، اتصلت القوات الأمريكية في العراق بالمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وطعنت في دقة بيانات الحوادث الأمنية المعروضة في تقرير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ربع السنوي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وبعد مراجعة البيانات الأساسية، أقرت القوات الأمريكية في العراق بأن الرسوم البيانية التي أعدها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تعكس بأمانة البيانات التي قدمتها القوات الأمريكية في العراق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق—ولكن هذه البيانات كانت هي غير الصحيحة. وذكرت القوات الأمريكية في العراق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أنها "عن غير قصد قدمت ملف بيانات غير صحيحة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ عند الرد على طلب البيانات ربع السنوي."[٢٩٩] ووفقا للقوات الأمريكية في العراق، فإن البيانات الخاطئة تعكس "حوادث كما هي (قبل تحليلها) عبر عدة فئات، والتي لا تستوف غالبيتها معايير التحليل الأولية لتفادي التكرار المطلوبة حتى يتم تسجيلها كحوادث أمنية".[٣٠٠]

وتلقى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق البيانات المنقحة من القوات الأمريكية في العراق في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. الشكل ٤,٧ يقارن البيانات "غير الصحيحة" القديمة مع البيانات الجديدة "الصحيحة". واعترفت القوات الأمريكية في العراق بأن، "في حين يصور الرسم البياني البيانات المقدمة، فإنه لا يمثل البيانات الشهرية المسجلة رسميا عن الحوادث الأمنية."[٣٠١] وتظهر مجموعة البيانات الجديدة حوادث أمنية أكثر من تم الإبلاغ عنها سابقا في الفترة من منتصف ٢٠٠٦ إلى منتصف ٢٠٠٧. ووفقا للقوات الأمريكية في العراق، فقد تم إيضاح أن هذا الفارق مشروح عن طريق إدراج المعلومات المقدمة من قبل الدولة المضيفة التي ذكرت في وزارة الدفاع (DoD) لشبكة تبادل بيانات المعلومات المجمعة (CIDNE) منذ آب/أغسطس ٢٠٠٦. كما تنحرف البيانات الجديدة أيضا بشكل كبير عن مجموعة البيانات القديمة التي تبدأ في نيسان/أبريل ٢٠٠٩. ومن نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وحتى آب/أغسطس ٢٠١٠، تظهر البيانات المعدلة انخفاضا بنسبة ٥٠٪ في مجموع الحوادث الأمنية نسبة إلى البيانات المقدمة من قبل القوات الأمريكية في العراق في السابق. وإذا كانت البيانات الجديدة دقيقة، فإن كل الحوادث الأمنية التي تلقاها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من القوات الأمريكية في العراق في ٢٠١٠—وليس مجرد البيانات التي تلقاها في أيلول/سبتمبر—كانت غير دقيقة.

وجميع الأشكال التوضيحية للحوادث الأمنية الواردة في هذا التقرير كانون الثاني/يناير ٢٠١١ تستخدم البيانات الجديدة، وهي البيانات المصححة التي قدمتها القوات الأمريكية في العراق في في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

مقارنة بين بيانات الأحداث الأمنية القديمة والتي تم تنقيحها، ٢٠٠٤–٢٠١٠

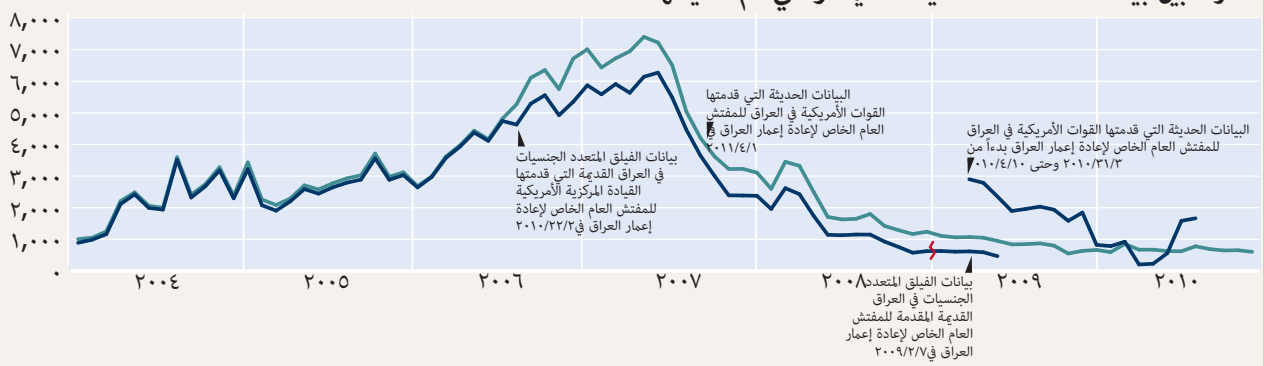

المصادر: MNC-I, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمارالعراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠٠٩/٢/٧؛ CENTCOM, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمارالعراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٠/٢٢/٢؛ USF-I, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمارالعراق الحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠١٠/٣١/٣, ٢٠١٠/١/٤, ٢٠١٠/١/٧, ٢٠١٠/٤/١٠, و ٢٠١١/٤/١.

القاعدة في العراق على الكنيسة وتم احتجاز رهائن من المصلين لعدة ساعات. وقد فجر المهاجمون أحزمة ناسفة إطلاق النار على الشرطة العراقية (IP) ردا منهم على اقتحام الأخيرة للمبنى، مما أسفر عن قتل العديد من الرهائن وسبعة من ضباط الشرطة. وقد قتل خمسة من المهاجمين وتم احتجاز ثمانية.[٣٠٢] بعد عشرة أيام، أدى انفجار قنبلة في الصباح الباكر وهجمات مدافع على منازل المسيحيين في بغداد إلى قتل ثلاثة أفراد على الأقل وجرح ٢٦. وبالتالي أعلنت إدارة التهجير والهجرة العراقية في محافظة داهوك أنها استقبلت أكثر من ٨٠ عائلة مسيحية فروا من بغداد والموصل.[٣٠٣]

يتفقد مسئولين من الحكومة العراقية ومن الكنيسة الأضرار بعد هجوم ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، في كنيسة سيدة الخلاص في بغداد. (صورة عنكاوا)

إزالة الألغام الأرضية

في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، عام٢٠١٠، دعت العراق المساعدة الدولية إلى إزالة ما يقرب من ٢٠ مليون لغم أرضي في جميع أنحاء البلاد. وقد أعلنت الأمم المتحدة أن العراق ملوثة بشدة بالمتفجرات من مخلفات الحرب والألغام الأرضية، وغيرها من الذخائر.[٣٠٤] خلال الأعوام ١٩٩١-٢٠٠٨، ما يقرب من ٨٠٠٠ عراقي، من بينهم ٢٠٠٠ طفل، لقوا مصرعهم أو تشوهوا من جراء الألغام والقنابل العنقودية، وفقا لأرقام الأمم المتحدة.[٣٠٥] وقد لاحظت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق (UNAMI) أن الألغام الأرضية تضر ١,٦ مليون عراقي، وأن ٩٠٪ من الألغام تقع في الأراضي الزراعية. وقد أكد المالكي رئيس الوزراء أن المشكلة تضاعفت بسبب نقص خرائط الألغام في المنطقة، وقام بطل المساعدة من المجتمع الدولي.[٣٠٦]

قوات الأمن العراقية

واعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٠ كان ما يقرب من ٨٠٠,٠٠٠ فرد من قوات الأمن يؤدى الخدمة في وزارة الدفاع العراقية (MOD)، ووزارة الداخلية العراقية (MOI) والقوات الوطنية العراقية لمكافحة الإرهاب.[٣٠٧] للتوزيع من حيث الوزارة، انظر الجدول ٤,٣.

وقد ذكرت البعثة الأمريكية للنصح والتدريب في العراق (ITAM) التابعة للقوات الأمريكية في العراق، انه يجرى في الربع السنوي الحالي تطوير القيادة العراقية للعمليات المشتركة لدعم انتقال مسئولية الأمن الداخلي إلى مكونات الشرطة العراقية.[٣٠٨] كما ذكرت أيضا القوات الأمريكية في العراق التقدم الذي حدث في دمج قوات الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان التي تعمل تحت غطاء وزارة الدفاع العراقية.[٣٠٩] وقد انتهى تمويل الولايات المتحدة لجزء من برنامج دمج قوات الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان في كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٠.[٣١٠]

على الرغم من هذه التحسينات فقد ذكرت القوات الأمريكية في العراق أن الولايات المتحدة تواجه خيار القيام باستثمارات إضافية لملء ثغرات أساسية قدرات قوات الأمن العراقية أو قبول مخاطرة التقصير في قدرتها على تأمين كامل العراق من التهديدات الداخلية والخارجية عند رحيل قوات الولايات المتحدة وفقا للاتفاقية الأمنية."[٣١١] بالإضافة إلى النقص في القدرات اللوجيستية التي يظهرها مكتب المفتش العام لدى وزارة الدفاع (DoD OIG) في الربع السنوي الحالي، وذكرت البعثة الأمريكية للنصح والتدريب في العراق أن الفساد داخل قوات الأمن العراقية قد عرقل التنمية وقاد إلى عدم كفاءة في تخصيص الموارد المالية والبشرية، بالإضافة إلى غياب عملية التخطيط وفقا للمتطلبات للحفاظ على امن البنية التحتية والمعدات.[٣١٢]

دعت العراق المساعدة الدولية إلى إزالة ما يقرب من ٢٠ مليون لغم أرضي في جميع أنحاء البلاد.

وضع وزارة الدفاع العراقية

الجدول ٤,٣
قوات الأمن العراقية. بتاريخ ٢٠١٠/٣٠/٩

الخدمة		الأفراد المعينين
وزارة الدفاع العراقية	الجيش العراقي (IA)	٢٠٦,٠٠٠
	التدريب والدعم	٤٧,٠٠٠
	القوات الجوية	٥,٠٠٠
	البحرية	٣,٥٠٠
	إجمالي وزارة الدفاع العراقية	٢٦١,٥٠٠
وزارة الداخلية[أ]	الشرطة العراقية	٣٠٣,٠٠٠
	الشرطة العراقية الاخادية	٤٥,٠٠٠
	حرس الحدود	٦٠,٠٠٠
	شرطة النفط	٣٠,٠٠٠
	خدمات حماية المرافق (FPS)	٩٦,٠٠٠
	إجمالي وزارة الداخلية العراقية	٥٣٤,٠٠٠
قوات مكافحة الإرهاب		٤,١٢٠
الإجمالي		٧٩٩,٦٢٠

ملحوظة: الأرقام متأثرة بالتقريب.
[أ] البيانات المحددة تبيّن بيانات رواتب الموظفين: وهي لا تمثّل إجمالي من هم في الخدمة حالياً.

المصدر: GOI, MOI IG، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات ١٥/١/٢٠١١.

ذكرت القوات الأمريكية في العراق أن قوات الأمن العراقية تُعتبر الآن قادرة على مكافحة التمرد (COIN) أن وجود المدربين العراقيين المؤهلين ضروري للحفاظ على وجود قوات مكافحة التمرد التابعة للجيش العراقي في مكانها.[٣١٣] كما ذكرت البعثة الأمريكية للنصح والتدريب في العراق أن هناك أكثر من ١٩١,٠٠٠ فرد في الجيش العراقي قد تم إيفادهم في ١٣ فرقة مشاة خفيفة و١ فرقة ميكانيكية. وقد تخرج أكثر من ٥٤,٨٠٠ جندي في الجيش العراقي من برامج التدريب الأولية والمتخصصة خلال عام ٢٠١٠.[٣١٤] ويستمر التدريب في مدارس المعدات الميكانيكية والمتخصصة في برنامج زمني بالتنسيق مع برنامج تحديث معدات الجيش العراقي.[٣١٥]

وتقود وزارة الدفاع العراقية تدريب الجيش العراقي في ٢٠ موقع، والذي يتم توفيره لنطاق من الدورات التدريبية الفردية والجماعية وتدريب القادة. ويركز التدريب الحالي على إعداد الجيش العراقي لعمليات الاستقرار والدفاع الخارجي. وقد انتقل الآن مفهوم "تدريب المدرب" من القوات الأمريكية في العراق إلى وزارة الدفاع العراقية، ويقال أن إيفاد مدربين عراقيين على المستوى الادارى قد شارف على الانتهاء.[٣١٦]

موقف وزارة الداخلية العراقية

وفقا لتقييمات وزارة الدفاع الأمريكية، فان كل من قوات امن وزارة الداخلية العراقية ووزارة الدفاع العراقية قد يكونوا متأخرين في الوصول إلى القدرة الأساسية القياسية (MEC)- وهو المعيار الذي يحدد" إمكانية الوزارات الأمنية العراقية، والمؤسسات، والقوات توفير الأمن الداخلي وامتلاك قدرات تأسيسية للدفاع ضد التهديدات الخارجية.[٣١٧] ومن بين قوات وزارة الداخلية العراقية المتعددة، يتم حاليا تقييم الشرطة الاتحادية (FP) وشرطة البترول فقط لتكون قادرة من الناحية التشغيلية. ويتم تقييم الشرطة العراقية، وإدارة تقوية الحدود (DBE)، وخدمات ميناء الدخول على أساس امتلاك القدرة على تحسين المهارات الأساسية والتقنية. ومع ذلك فمن المتوقع أن تحتوى كل قوات امن وزارة الداخلية العراقية على فجوات في التمويل، والإدارة، والرقابة، والبنية التحتية اللوجيستية خلال الوقت الذي تنسحب فيه القوات الأمريكية في العراق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.[٣١٨]

وفقا لتقديرات وزارة الدفاع، فإن لاقوات الأمنية لدى كلا من وزارة الداخلية والعراقية ووزارة الدفاع العراقية وراء تحقيق الحد الأدنى من القدرة الأساسية.

واعتبارا من ٣١ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٠ تم تدريب أكثر من ٧٠٨,٦٠٠ موظف من خلال مراكز وزارة الداخلية العراقية بشكل اساسى في هذه المكونات الثلاثة:[٣١٩]

- ٤٥٩,٢٦٨ موظف في الشرطة العراقية
- ١٠٤,٨٣٤ موظف في الشرطة الاتحادية
- ٦٥,٥٤١ موظف في إدارة تقوية الحدود

ويتم عقد تدريب وزارة الداخلية العراقية في ٣٦ مركز تدريب نشط, ٢٨ منها يدعمها مستشارو الشرطة المدنية الأمريكية.[٣٢٠]

نائب المفتش العام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يجتمع مع الجنرال محمد. قائد قوات الأمن العراقية في البصرة. في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

ويركز التدريب الحالي على- بالإضافة إلى مهمة كبيرة لمرة واحدة لتدريب ودمج خدمة حماية المرافق (FPS) (مشروحة أدناه) - قوات شرطة مدربة تدريب مهني، تعمل بما فيه الكفاية وقادرة على قمع التمرد، مما يخلق بيئة من الأمن الداخلي، وتطبيق سيادة القانون.[٣٢١] وقد ذكرت البعثة الأمريكية للنصح والتدريب في العراق انه يتم حاليا تحليل كم عدد المستشارون الاضافى الضروري لدعم ٢٧٣ سلطات الائتلاف الوطني التي تعمل حاليا في العراق، وكيف سيتم تعيينهم ونشرهم.[٣٢٢]

حالة انتقال خدمة حماية المرافق

إن خطة انتقال أفراد خدمة حماية المرافق إلى خدمة الشرطة العراقية قد تطورت ببطء منذ عام ٢٠٠٨.[٣٢٣] وفي تشرين الثاني/ نوفمبر أعلن وزير الداخلية أنه وافق على تمويل وزارة الداخلية العراقية لتدريب حوالي ٧٦,٠٠٠ من أفراد خدمة حماية المرافق ليكونوا ضباط شرطة في عام ٢٠١١.[٣٢٤] وبموجب اتفاقية الانتقال، فان جميع مقاولي خدمة حماية المرافق يصبحون من الشرطة العراقية في أواخر شهر كانون الثاني/يناير أو مطلع شباط/ فبراير ٢٠١١. وسيؤدى هذا التغيير في الحالة إلى حل اختلالات الدفع التي حدثت مع موظفي خدمة حماية المرافق في وزارة الصناعة وبلدية بغداد (أمانات).[٣٢٥]

وحاليا تضم خدمة حماية المرافق حوالي ٩١,٦٥٠ موظف. من بين هؤلاء، يوجد حوالي ١٧,٣٣٠ شرطة خدمة حماية المرافق بدوام كامل، وحوالي ٧٤,٣٢٠ مقاولين وزارة الداخلية العراقية. ومن الناحية التاريخية، فان المقاولين قد كسبوا نصف مكسب موظفي خدمة حماية المرافق بدوام كامل بينما يواجهون نفس الصعوبات والأخطار. وبالإضافة إلى ذلك فان المقاولين لا يتوفر لديهم بطاقات الهوية الخاصة بوزارة الداخلية العراقية، والتي ترخص لهم حمل السلاح. وفى الماضي، قامت قوات التحالف وضباط الشرطة العراقية بمصادرة أسلحة بعض مقاول وزارة الداخلية العراقية وذلك لعدم حملهم لبطاقات الهوية المذكورة. ومن المتوقع حل هذه المشاكل عندما يصبح المقاولون ضباط في الشرطة العراقية في أوائل ٢٠١١.[٣٢٦]

وسيتم استخدام اثني عشر أكاديمية تدريب تابعة لوزارة الداخلية العراقية في جميع أنحاء العراق لقيادة تدريب خدمة حماية المرافق. وتدعو الخطة إلى ١١ دورة تدريب، تمتد عدة أشهر، مع ٦,٧٠٠ مقاول لتدريبهم في كل دورة مكونة من أربعة أسابيع. وسيستغرق انجاز هذا حوالي ١٨ شهر. وسوف يقوم المنهج بدمج عناصر كل من تدريب التجنيد الاساسى ومنهج خدمة حماية المرافق.[٣٢٧]

وذكرت البعثة الأمريكية للنصح والتدريب في العراق أن النفقات البالغ قيمتها ١٠ مليون دولار الخاصة بصندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) والمخصصة لبناء مرفق تدريب تابع لخدمة حماية المرافق هي الآن محل سؤال بسبب "التقدم الغير كافي" والذي حدث لهذا المشروع.[٣٢٨]

برنامج الكلاب البوليسية

برنامج الكلاب البوليسية مثال على البرامج التدريبية المتخصصة الأخيرة. في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠١٠، قامت المدرسة العراقية لبرنامج الكلاب البوليسية ومدربيها بالتصديق على ٢٦ مدرب كلاب الكشف عن المتفجرات، ١٤ من مساعدي الطبيب البيطري، و٣ أطباء بيطريين في كلية الشرطة ببغداد. ويتطلب التوثيق كمدرب كلاب الكشف عن المتفجرات من رجل الشرطة أن يستكمل برنامج لمدة ٤٥ يوم مع مدربين الكلاب الرئيسيين. وكان تخرج تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، هو تخرج رابع مجموعة من مدربي الكلاب الذين يقومون باستكمال البرنامج التدريبي، والذي قام بتخريج مجموع ١٦٤ فريق كشف عن المتفجرات. وسوف يعود الخريجين إلى محافظاتهم حيث سيعملون كفرق كشف عن المتفجرات، وسيقومون بأداء خدمتهم في نقاط التفتيش الأمنية.[٣٢٩]

منظمة أبناء العراق

لم يكن هناك تغيير في عدد العاملين في منظمة أبناء العراق (SOI) الذين انتقلوا إلى قوات الأمن العراقية أو الوزارات الغير أمنية منذ الربع السنوي السابق. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر لعام ٢٠٠٨، تم تعيين ٨,٧٤٨ من أعضاء منظمة أبناء العراق في قوات الأمن العراقية وتم تعيين أكثر من ٣٠,٠٠٠ في الوزارات الغير أمنية.[٣٣٠] و لا تملك القوات الأمريكية في العراق اى معلومات عن عدد منظمة أبناء العراق الملتحقين ببرامج التدريب المهنية والتعليمية. والى الدرجة التي تتواجد بها مثل هذه البرامج، فان الحكومة العراقية تقوم بإدارتها.[٣٣١]

دفع رواتب منظمة أبناء العراق

قامت الحكومة العراقية بوفير أكثر من ٢٧٠ مليون دولار لتقوم بدفع رواتب منظمة أبناء العراق في عام ٢٠٠٩ وتعهدت بما يساوى هذا المبلغ لمرتبات ٢٠١٠. [٣٣٢] ووفقا للقوات الأمريكية في العراق، فان مسودة ميزانية ٢٠١١ تتضمن التمويل لزيادة مرتبات منظمة أبناء العراق لتصل إلى ٣٠٠ دولار في الشهر لكل الأعضاء في كل أنحاء البلاد. وتتراوح المرتبات الحالية وفقا للمحافظة من ١٣٠ إلى ٣٠٠ دولار في الشهر. وقد ذكرت وزارة المالية أن نفس الكمية قد تم تضمينها في عرض الميزانية لعام ٢٠١١ المقدم لمجلس النواب.[٣٣٣]

الكلاب العسكرية الأمريكية والمدرب مرسلين كجزء من فريق الكشف عن المتفجرات في بغداد. (صورة القوات الأمريكية في العراق)

ويتواصل الإبلاغ عن الشكاوى حول البرنامج. ومع ذلك فان مكتب نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج (DDR) التابع للحكومة العراقية قد أبلغ عن التحسينات في دفع مرتبات أعضاء منظمة أبناء العراق.[٣٣٤]

- وقد تخلفت مرتبات شهر آب/أغسطس عن البرنامج الزمني وتم دفعها مع دفع مصروفات شهر أيلول/سبتمبر.
- وفى بعض المناطق، فان مرتبات شهر تشرين الأول/أكتوبر المستحقة للدفع في يوم ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، لم يتم استكمالها حتى نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر.
- وفى الانبار وتميم، تراجعت المرتبات بشكل كبير عن البرنامج الزمني وكلا من مرتبات شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر تم دفعها معا.
- وقد تم استكمال مرتبات شهر تشرين الثاني/نوفمبر في الوقت المحدد وذلك في خمسة من أصل تسعة محافظات حيث تعمل منظمة أبناء العراق. أما المحافظات المتبقية فقد تم الانتهاء منها في ١٨ كانون الأول/ديسمبر.
- ولم يتم استحقاق مرتبات شهر كانون الأول/ديسمبر حتى يوم ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. ومع ذلك فان الحكومة العراقية

من الناحية التاريخية، كسب المتعاقدين نصف مكسب موظفي خدمة حماية المرافق بدوام كامل بينما يواجهون نفس الصعوبات والأخطار.

قامت بالتسريع من الجداول الزمنية للدفع. وقامت منظمة أبناء العراق في بعض المحافظات بدفع شهر كانون الأول/ديسمبر في نفس الوقت الذي تم فيه توزيع مرتبات تشرين الثاني/نوفمبر. وقد تم دفعها كلها بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر، اى أسبوعين مبكرا عن تاريخ استحقاق الدفع في كانون الثاني/يناير.

حتى تاريخ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، كان قد قُتل ٣٨٧ عضو من منظمة أبناء العراق في ٦٦٣ هجمة. تبدو الهجمات على منظمة أبناء العراق وكأنها أكثر استهدافًا في عام ٢٠١٠.

ويلخص الجدول ٤,٤ أداء الحكومة العراقية لدفع المرتبات منذ أيار/مايو ٢٠١٠، عندما تم تأسيس عملية دفع مبسطة.

الجدول ٤,٤

تم تدفع مرتبات أبناء العراق في وقتها منذ ٥/٢٠١٠

المحافظة	أيار/مايو	حزيران/يونيو	تموز/يوليو	آب/	أيلول/سبتمبر	تشرين الأول/أكتوبر	تشرين الثاني/نوفمبر	كانون الأول/ديسمبر
الأنبار			X		X		X	X
بابل					X	X	X	X
بغداد					X			X
ديالى			X		X			X
تميم					X		X	X
نينوى	X		X		X	X		X
القادسية					X	X	X	X
صلاح الدين			X		X	X		X
واسط					X	X	X	X

ملاحظة: تعتبر المدفوعات مدفوعة في الوقت في حال تسليمها حتى يوم ١٤ من الشهر المقبل.

المصدر: USF-I. ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١/٤/٢٠١١.

الجدول ٤,٥

هجمات وقتل لأعضاء أبناء العراق في أثناء عملهم، ١٠/٢٠٠٨-١١/٢٠١٠

فترة الوقت	عدد الهجمات	حصيلة القتلى
تشرين الأول/أكتوبر–كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨	١١٩	٧٨
كانون الثاني/يناير–آذار/مارس ٢٠٠٩	١٣٧	٤٠
نيسان/أبريل–حزيران/يونيو ٢٠٠٩	١١٢	٥٦
تموز/يوليو–أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩	٧١	٣٢
تشرين الأول/أكتوبر–كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩	٥٢	٤٠
كانون الثاني/يناير–آذار/مارس ٢٠١٠	٢٨	١١
نيسان/أبريل–حزيران/يونيو ٢٠١٠	٦٩	٣٤
تموز/يوليو–أيلول/سبتمبر ٢٠١٠	٤١	٧٩
تشرين الأول/أكتوبر–تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠	٣٤	١٧
الإجمالي	٦٦٣	٣٨٧

المصدر: USF-I. ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١/٤/٢٠١١.

الهجمات على منظمة أبناء العراق

افترض أعضاء منظمة أبناء العراق خطر شخصي كبير خلال فترة البرنامج التدريبي واستمر الخطر حتى بعد الفترة عالية المستوى من الصعود. وحتى تاريخ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، كان قد قُتل ٣٨٧ عضو من منظمة أبناء العراق في ٦٦٣ هجمة. وتبدو الهجمات على منظمة أبناء العراق وكأنها أكثر استهدافًا في عام ٢٠١٠. وعلى الرغم من أن عدد إجمالي الهجمات في عام ٢٠٠٩ كان أكثر بنسبة ١١٦٪ منه في عام ٢٠١٠، فان عدد أفراد منظمة أبناء العراق الذي قتل في ٢٠١٠ كان اقل بما يبلغ ١٦٪ فقط من العدد المذكور لإفراد منظمة أبناء العراق الذين قتلوا في عام ٢٠٠٩. علاوة على ذلك، فان المقارنة لا تتضمن هؤلاء الذين قتلوا خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.[٣٣٥] للحصول على عدد أفراد منظمة أبناء العراق الذين قتلوا والهجمات المرتبطة بهم، انظر الجدول ٤,٥.

تدقيق المفتش العام لإعادة إعمار العراق لبرنامج منظمة أبناء العراق

صدر المفتش العام لإعادة إعمار العراق في الربع السنوي الحالي تدقيق لبرنامج منظمة أبناء العراق. أنفقت القوات المتعددة الجنسيات في العراق على البرنامج حوالي ٣٧٠ مليون دولار من الموارد المالية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد للسنة المالية ٢٠٠٧ والسنة المالية ٢٠٠٩. وقد وجد مدققى المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن عدم كفاية بيانات البرنامج قابلة للقياس الكمي، بالإضافة إلى عدم القدرة على فصل الآثار الممكنة لمنظمة أبناء العراق من اى عوامل أخرى، أدت إلى منع المفتش العام لإعادة إعمار العراق من وضع استنتاجات حول مساهمة البرنامج في خفض العنف في العراق. أن قادة ومسئولي القوات المتعددة الجنسيات في العراق الذين تحدثوا مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق قد أعلنوا أنهم يعتقدون أن منظمة أبناء العراق كانت عامل هام في تراجع العنف وقدموا عدد من الأمثلة القصصية لدعم آراؤهم. وبصورة شاملة، فقد وجد المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن القوات المتعددة الجنسيات في العراق قد مارست ضوابط مالية ضعيفة على مدفوعاتها النقدية لمنظمة أبناء العراق. ووجد المفتش العام لإعادة إعمار العراق أن هذه المدفوعات كانت تقدم إلى قادة منظمة أبناء العراق بدلا من الأعضاء الفرديين لمنظمة أبناء العراق. ومنذ فرض الرقابة الكاملة على برنامج منظمة أبناء العراق في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، فان الحكومة العراقية قد واجهت صعوبات في إدارة البرنامج ودمج أعضاء منظمة أبناء العراق في الوزارات العراقية. وقد وعدت الحكومة العراقية بتوظيف ٩٥,١٢٠ من أعضاء منظمة أبناء العراق، ولكنها قدمت العروض إلى ٣٩,٢٢٤ فقط. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها لم تقدم اى وظيفة منذ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٩.

خطط المساعدة في القطاع الأمني لعام ٢٠١١

تستمر القوات الأمريكية في العراق في تعزيز وإعداد وتدريب أفراد قوات الأمن العراقية في وزارة الدفاع العراقية ووزارة الداخلية العراقية بالهدف المعلن الخاص بالتأكد من تحقيق معايير القدرة الأساسية القياسية على الأقل.[٣٣٦] في تشرين الثاني/نوفمبر حذرت دورية مكتب المفتش العام لدى وزارة الدفاع من "الموعد النهائي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ والذي يلوح في الأفق لا يسمح سوى بالقليل من الوقت لتطوير الخدمات اللوجستية القابلة للتطبيق والقدرة الصناعية التي يمكن أن تحقق وتعزز الحد الأدنى من مستويات الاستعداد المادي لقوات الأمن العراقية." ويحذر البرنامج من الفشل في فعل هذا " من الممكن أن ينتج عنه دوامة هبوط للاستعداد التنفيذي الذي من الممكن أن يعرض امن واستقرار العراق للخطر."[٣٣٧] وعلاوة على ذلك، فقد ذكرت وزارة الدفاع الأمريكية أن القدرات الأساسية قد لا تكون في مكانها قبل انتقال المسئولية عن تدريب الشرطة إلى مكتب شئون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (INL). في آب/أغسطس، ذكرت وزارة الدفاع الأمريكية أنه سيكون هناك ثغرات دائمة في قدرة الشرطة- لن يشملها مهمة مكتب شئون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون (وزارة الخارجية الأمريكية) لتدريب الشرطة- "إذا لم تقم الشرطة العراقية بانجاز القدرة الأساسية القياسية قبل أن يتولى مكتب شئون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون (وزارة الخارجية الأمريكية) المهمة بشكل مستقل."[٣٣٨]

نقاط الضعف في القدرات اللوجستية لدى وزارة الدفاع العراقية ووزارة الداخلية العراقية

ووفقا للقوات الأمريكية في العراق، فان القدرة اللوجيستية والاكتفاء الذاتي للجيش العراقي هي احد المجالات التي تبدو وكأنها تفتقر إلى معيار القدرة الأساسية القياسية عندما يتم إعادة انتشار القوات الأمريكية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.[٣٣٩] وعلى الرغم من أن الأوامر والقواعد الخاصة بالدعم الوجيستى والاكتفاء الذاتي في مكانها إلى حد كبير فان صيانة المعدات التي تمولها صندوق قوات الأمن العراقية والبنية التحتية وإدارة الموارد لتنفيذ مهمة وزارة الدفاع العراقية ما زالت تشكل مشكلة.[٣٤٠] وتتضمن ملاحظات مكتب المفتش العام لدى وزارة الدفاع النقص الملحوظ للنظام اللوجيستى لوزارة الدفاع العراقية:[٣٤١]

- إدارة المستودع في القيادة المشتركة لإصلاح قطع الغيار في تاجى
- توفر قطع الغيار الحساسة
- حوافز نظام توريد الوقود وزارة الدفاع العراقية لإصلاح المركبات
- ورشة عمل القاعدة المشتركة في مستودع التاجى الوطني
- الدعم الوجيستى لأقسام الجيش العراقي
- برنامج إدارة الأصول العراقية و مخزون في متناول اليد لإصلاح قطع الغيار في ورش العمل متوسطة الحجم

وتضمنت ملاحظات مكتب المفتش العام لدى وزارة الدفاع الحديثة للنقص الملحوظ في نظام وزارة الداخلية العراقية اللوجيستى:[٣٤٢]

- إصلاح قطع الغيار لقافلة مركبات وزارة الداخلية العراقية والشرطة العراقية
- لواء الشرطة الاتحادية للاكتفاء الذاتي
- الموارد الطبية في الكتيبة الطبية للشرطة الاتحادية
- سلامة الذخائر في مقار الشرطة الاتحادية

تمويل السنة المالية ٢٠١٠ والسنة المالية ٢٠١١ لبرامج الولايات المتحدة الأمنية

حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر،٢٠١٠ كان ما يزال متوفرا ما يقرب من ٤٣٧ مليون دولار (٤٤٪) في الاعتمادات التكميلية للسنة المالية ٢٠١٠ لصالح صندوق قوات الأمن العراقية ليتم تخصيصها للمشروعات الجديدة، هذه التمويلات تنتهي صلاحيتها في ٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠١٠. وظل أكثر من ٧١٣ مليون دولار (٧١٪) لم يتم إنفاقها.[٣٤٣] وتتضمن خطة إنفاق صندوق قوات الأمن العراقية للسنة المالية ٢٠١٠ مشاريع وزارة الدفاع العراقية للاكتفاء الذاتي، تحديث إدارة سلسلة التوريد، ودعم علوم الحياة والزراعة (LIFE) لبرنامج المشتريات العسكرية الأجنبية الذي تعده الشعبة الميكانيكية التاسعة العراقية (FMS). تم التعهد بمعظم تمويل صندوق قوات الأمن العراقية للتدريب كما تقوم القوات الأمريكية في العراق بالإعداد لنقل مسئولية برنامج تدريب الشرطة لمكتب شئون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون (وزارة الخارجية الأمريكية) في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١. [٣٤٤] لحصول على تفاصيل النقل، انظر الباب ٣ من هذا التقرير ربع السنوي.

أن مساعدة السنة المالية ٢٠١١ لقطاع الأمن العراقي غير مؤكدة بسبب أن الكونجرس لم يكمل بعد بحثه في مخصصات السنة المالية ٢٠١١ للإدارة بخصوص طلب ٢ مليار دولار لصالح صندوق قوات الأمن العراقية و٣١٥ مليون دولار لصالح الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون (INCLE). وبدلا من ذلك، فقد وافق الكونجرس على أربع قوانين مخصصات مستمرة لتمويل العمليات الحكومية للسنة المالية ٢٠١١، وكان آخرها (القانون العام ١١١-٣٢٢) والتي تقدم التمويل خلال ٤ آذار/مارس ٢٠١١. القانون يقدم:[٣٤٥]

- حوالي ٣٨٦ مليون دولار لصندوق قوات الأمن العراقية، اقل قليلا من مبلغ الفترة المطابقة التي تم تقديمها في السنة المالية ٢٠١٠ واقل بشكل ملحوظ مما تم طلبه للسنة المالية ٢٠١١
- حوالي ٢٩٦ مليون دولار للصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون، وهو نفس مبلغ التمويل للفترة

ذكرت وزارة الدفاع أن القدرات الأساسية التي قد لا تكون في مكانها قبل نقل مسئولية تدريب الشرطة إلى مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية.

المطابقة التي تم تقديمها في السنة المالية ٢٠١٠ ولكن اكبر بشكل ملحوظ مما تم طلبه للسنة المالية ٢٠١١

ووفقا للقوات الأمريكية في العراق، فان خطة إنفاق صندوق قوات الأمن العراقية للسنة المالية ٢٠١١ ليست متاحة ولن يتم تطويرها حتى يتم تحديد مبالغ التمويل النهائية. ولكن ذكرت القوات الأمريكية في العراق أن الولايات المتحدة "تواجه خيار عمل استثمارات إضافية لملئ الفجوات الأساسية في قدرات قوات الأمن العراقية أو تقبل مخاطرة التقصير في قدرتهم على التامين الكامل للعراق من التهديدات الخارجية والداخلية" وذلك بحلول انسحاب القوات الأمريكية المقرر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. و خطة الإنفاق التي تتمحور حول طلب مخصصات الإدارة للسنة المالية والذي يبلغ ٢,٠ مليار دولار كانت قد قامت بتخصيص ٨٠٪ من التمويل المتوقع لنشاطات وزارة الدفاع العراقية، وتتضمن ٨٤٩ مليون للاكتفاء الذاتي و٦١٩ مليون للمعدات.[٣٤٦] قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠١١ (القانون العام ١١١-٣٨٣)، والذي قام الرئيس بتوقيع إلى قانون في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، يفوض ما يصل إلى ١,٥ مليار دولار في مخصصات السنة المالية ٢٠١١ إلى صندوق قوات الأمن العراقية.[٣٤٧] ولا يتضح ما إذا كانت ستقوم القوات الأمريكية في العراق بتخصيص نفس الأولوية للاكتفاء الذاتي والمعدات الخاصة بوزارة الدفاع العراقية، إذا وافق الكونغرس في النهاية على أقل مما تم طلبه.

كان مكتب شئون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون (وزارة الخارجية الأمريكية) غير قادر على تزويد المفتش العام لإعادة إعمار العراق بخطة إنفاق لتمويل السنة المالية ٢٠١١ الخاصة بها على أساس أن الموافقات لم تستكمل بعد. وقد طلب مكتب شئون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون (وزارة الخارجية الأمريكية) حوالي ٣١٥ مليون دولار، و٢٩٥ (٩٤٪) مما تم التخطيط له لتغطية نفقات برنامج تطوير الشرطة (PDP) لمدة حوالي ثلاثة أشهر.[٣٤٨] للحصول على تفصيلات أكثر على برنامج تطوير الشرطة الذي خطط له ومكتب شئون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون (وزارة الخارجية الأمريكية)، انظر الباب ٣.

> ذكرت القوات الأمريكية في العراق أن الولايات المتحدة "تواجه خيار عمل استثمارات إضافية لملئ الفجوات الأساسية في قدرات قوات الأمن العراقية أو تقبل مخاطرة التقصير في قدرتهم على التأمين الكامل للعراق من التهديدات الخارجية والداخلية."

المشتريات العسكرية الأجنبية

لقد تم تسهيل تحديث قوات الأمن العراقية من خلال برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية. وحاليا، التزمت الحكومة العراقية ب٣٥٥ اتفاقية لبرنامج المشتريات العسكرية الأجنبية للحصول على أدوات دفاع وخدمات تقوم حكومة الولايات المتحدة بعرضها للبيع. وحتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قامت الحكومة العراقية بتخصيص ٧٢٪ من مبلغ ٨,٣ مليار دولار لبرنامج المشتريات العسكرية الأجنبية. كما قامت الحكومة العراقية بتخصيص ٦٣,٩٪ من مبلغ ١,٩٧ مليار دولار في المعدات والمشاريع التي تم توصيلها بالفعل أو تخضع لعملية توصيلها الآن.[٣٤٩] وتتضمن الأمثلة على نشاط هذا الربع السنوي:

- وحتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، تم توصيل ٦٣ من أصل ١٤٠ دبابة M1A1 بتكلفة تقريبية تبلغ ٣,٦ مليون دولار للدبابة.[٣٥٠] ومن المتوقع أن تصل الشحنة الأخيرة إلى العراق في آب/أغسطس ٢٠١١.[٣٥١]
- وقد تم إنتاج ثماني مركبات M88A2 تصليح أعطال ونقلت إلى العراق، مع قيمة تقدر بمبلغ ٢٩,٦ مليون دولار.[٣٥٢]
- وقد تم وضع تدريب المشغل والمعيل الخاصة بـM1A1s و M88A2s تحت البرنامج الجديد لأدوات التدريب في العقد والمقرر لهم هو ١ شباط/ فبراير ٢٠١١. ويتضمن التدريب للفوجين (٧٠ طاقم دبابة) حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر،٢٠١١ ومن المقرر حاليا لتدريب معيل الدبابة حتى ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠١٢. وتتراوح التكلفة الكلية لحزمة التدريب ما بين ٣٤,٢ مليون دولار.[٣٥٣]
- وهذا العقد الساري لمدة سنة يقدم الدعم للوجيستيات المتعاقد (٣٥ مليون دولار، تقديريا) من المقرر أن تبدأ في ١ شباط/ فبراير،٢٠١١.[٣٥٤]
- وقد وافقت مديرية طيران الجيش العراقي على توصيل طائرتي هليكوبتر Mi-17E جديدتين. هذا التوصيل، الذي تم التنسيق له مع بعثة المساعدة الأمنية للعراق التابعة للقوات الأمريكية في العراق، قام بزيادة المخزون الكلى للمديرية من هذه الطائرات الروسية الصنع إلى ثمانية. وسوف تستخدم طائرات الهليكوبتر في إجراء مكافحة الإرهاب، والنقل الجوي والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، وغيرها من المهام.[٣٥٥]

مشاريع البناء التي تمولها الولايات المتحدة الأمريكية

وقد ذكر سلاح الهندسة في الجيش الامريكى (USACE) انه قد استكمل ٣٣ مشروع بناء أمنى، وتبلغ قيمتهم المجتمعة ٦٢,٤ مليون دولار، في الربع السنوي الحالى. وقد استخدمت أربعة من هذه المشاريع ما يصل إلى ١,٧ مليون دولار في تمويلات الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون، وثلاثة من هذه المشروعات الخاصة بالصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون كانت من اجل التحديثات الأمنية في المحاكم.[٣٥٦]

أما في المشروعات ٢٩ الأخرى المكتملة فقد تم تمويلها بمبلغ ٦٠,٨ مليون دولار من صندوق قوات الأمن العراقية وتضمنت ثلاثة عند مخيم التاجى في بغداد. في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أكملت فرقة منطقة الخليج (GRD) التابعة لسلاح الهندسة في الجيش الأمريكي، بناء مرفقي تخزين متماثلين في القيادة المشتركة لقطع الغيار بمخيم التاجى. والمرافق التي تم بناؤها باستخدام ٦,٣ مليون دولار من صندوق قوات الأمن العراقية، ستقوم بعملها كموقع تخزين رئيسي لقطع غيار مركبات

الجيش العراقي.[٣٥٧] وقد قام المفتش العام لإعادة إعمار العراق بتدقيق مراحل سابقة من مشروع تاجى، بما فيها التزام الحكومة العراقية بالمصادر لفريق العمل وتعزيز العمليات اللوجستية المعقدة في مرافق.[٣٥٨]

وحتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر،٢٠١٠، كان لدى سلاح الهندسة في الجيش الأمريكي ٨٢ مشروع إنشاء أمنى يجرى العمل بهم مع قيمة مجتمعة لهم ٢٩٥,٤ مليون دولار. والتمويلات كلها تقريبا تأتى من صندوق قوات الأمن العراقية. والمشروع الأكبر قيمة والتي تبلغ ٤٦,١ مليون دولار لبناء مجمع لواء شرطة الاكتفاء الوطني في بغداد.[٣٥٩]

كما انه تقوم أيضا فرقة منطقة الخليج بتحويل المقار العسكرية السابقة العراقية في بغداد إلى الأكاديمية الدولية العراقية الجديدة (IIA). وقد تم تصميم الأكاديمية لتوفير الفصول وورش العمل في الحوار الاستراتيجي والتطوير المهني، واللغة الانجليزية لقادة الحكومة العراقية رفيعي المستوى وذوى المستوى التنفيذي. والمشروع الإنشائي الذي يبلغ تكلفته ١٣,٤ مليون دولار ويقوم صندوق قوات الأمن العراقية بتمويله من المقرر له أن ينتهي في صيف ٢٠١١. كما يقوم سلاح الهندسة في الجيش الأمريكي بترميم ١٠ مباني وإنشاء مبنيين جديدين في حرم الجامعة.[٣٦٠]

وفى الربع السنوي الحالي، أطلق المفتش العام لإعادة إعمار العراق تقرير ليعالج المدى الذي كانت قد أعدته الحكومة العراقية للحفاظ على وتشغيل الأكاديمية الدولية العراقية بعد أن يكتمل البناء. وقد وجد المفتش العام لإعادة اعمار العراق أن الحكومة العراقية لم تقم باى التزام لتمويل عملية الأكاديمية الدولية العراقية بعد افتتاحها المخطط له وان الجيش الأمريكي لم يقم بشكل كاف بمعالجة احتياجات الاكتفاء الذاتي مع الحكومة العراقية في المشروع الخاص بها لتنظيم المداولات. وبالإضافة إلى ذلك، تخطط وزارة الدفاع الأمريكية لفرش وإعداد المرفق بتكلفة إضافية تبلغ ١٢ مليون دولار. ويوصى المفتش العام لإعادة إعمار العراق بان يقوم قائد قيادة المنطقة المركزية للقوات المسلحة الأمريكية بتوجيه قائد القوات الأمريكية في العراق بعدم اتخاذ اى إجراء بشان شراء أثاث أو معدات للأكاديمية الدولية العراقية، وإبلاغ الحكومة العراقية أنها مسئولية الحكومة العراقية لتقوم بهذا.[٣٦١] ◆

مرافق تخزين عمليات مستودع التخزين الرئيسي في مخيم تاجى. الذي اكتمل في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. (صورة سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي)

وتقوم فرقة منطقة الخليج بترميم المقار العسكرية العراقية السابقة وتقوم بتحويلها إلى الأكاديمية الدولية العراقية المستقبلية.
(صورة سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي)

وجد المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق أن الحكومة العراقية لم تقم بأي التزام لتمويل عملية الأكاديمية الدولية العراقية بعد افتتاحها المخطط له وأن الجيش الأمريكي لم يقم بشكل كاف بمعالجة احتياجات الاكتفاء الذاتي.

سيادة القانون

وحتى تاريخ يوم ٣١ من شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كانت قد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتخصيص مبلغ ١,٩٧ مليار دولار وأنفقت مبلغ ١,٦٧ مليار دولار لتطوير سيادة القانون، بما فيها الامتثال لحقوق الإنسان في العراق.[٣٦٢] ووفقا لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد فان برامج تحسين نظام العدالة—والذي يركز على زيادة الأمن القضائي، ومعالجة القضايا الجنائية بشكل أكثر كفاءة، وتحسين مراقبة واستيعاب مرافق الاعتقال—تظل جزء مركزي من جهود الولايات المتحدة في الحصول على عراق موحدة، وديمقراطية، واتحادية تكون في حالة سلام مع جيرانها وتتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية.[٣٦٣]

وفى هذا الربع السنوي، استمر مكتب منسق حكم القانون (RoLC) مع فرق إعادة أعمار المحافظات، ومكتب شئون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون (وزارة الخارجية الأمريكية) في العمل مع وزارات متعددة من ضمنها وزارة الداخلية العراقية و مجلس القضاء الأعلى (HJC)، لتحسين ظروف الأمن للقضاة والإسراع في عملية إصدار بطاقات الأسلحة للقضاة وتفاصيلهم الأمنية الوقائية. وبمساعدة ممثلين من البرنامج الدولي للمساعدة في التدريب على التحقيقات الجنائية (ICITAP) والخاص بوزارة العدل، والقوات الأمريكية في العراق، استمر أيضا منسق حكم القانون في تضمين نظم تدريبية في مرافق الاعتقال الخاصة بوزارة العدل العراقية (MOJ) وعمل زيارات منتظمة لمرافق الاعتقال الخاصة بوزارة الداخلية العراقية لتقييم الظروف ومراقبة أعضاء فريق العمل.[٣٦٤]

بعض المحاكم الجنائية لا تزال مثقلة بالمعتقلين في انتظار الحكم.

في ٣-٤ تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠١٠، عقد منسق حكم القانون مؤتمر سيادة القانون الإقليمية في سفارة الولايات المتحدة في بغداد. وقد التقى حوالي ١٠٠ ضابط عسكري ومدني لتبادل الدروس التي تعلموها ولتقييم أفضل طريقة لتعزيز التقدم وسحب الوجود العسكري في العراق. وقد استعرض المؤتمر الولايات المتحدة الأمريكية والالتزامات الدولية مع المؤسسات القضائية الخاصة بالحكومة العراقية والتي يتم التخطيط لان تحدث بعد رحيل القوات الأمريكية المحدد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.[٣٦٥]

في هذا الربع السنوي، منحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عقد جديد لبرنامج يسمى الوصول إلى العدالة، ممهدًا الطريق للعمل مع الشركاء العراقيين لتطوير منهج يهدف إلى:[٣٦٦]

- تطوير العمليات الحكومية والإجراءات لتوفير فرصة أفضل للنسب الضعيفة من السكان للوصول إلى الخدمات الحكومية والمعالجات القانونية
- ويقوم بتعزيز المعرفة العامة لمسئوليات وحقوق المواطنين والإصلاحات بموجب القانون العراقي
- وزيادة الاختصاص وتوفر المهنيين القانونيين وشركاء المجتمع المدني للمساعدة في مساعدة العراقيين الضعفاء والمحرومين

النظام القضائي العراقي

نظام المحكمة العراقية

في هذا الربع السنوي، استمر منسق حكم القانون ومكتب شئون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون (وزارة الخارجية الأمريكية) في مساعدة الحكومة العراقية في تحديث نظامها القضائي، متضمنا المساعدة في تامين مرافق المحكمة وتحديث ممارستها الادارية.[٣٦٧] وعلى الرغم من هذه المساعدة، فان بعض المحاكم الجنائية ما زالت مثقلة بمعتقلي ما قبل المحاكمة. على سبيل المثال، في الفترة ما بين الأول من تموز/يوليو و٣٠ أيلول/سبتمبر، ٢٠١٠، فقد ذكر مجلس القضاء الأعلى أن أول محكمة التحقيق الجنائي في وسط الكرخ قد استكملت ٩٥٠ فقط من أصل ٣٦٧٧ قضية تلقتها، مما يجعلها تصل إلى نسبة استكمال قضايا تصل إلى ٢٦٪ تاركة قضايا متراكمة تصل إلى ٢,٧٢٧ قضية في مرحلة التحقيق. ومع ذلك، فخلال نفس الفترة، ذكر مجلس القضاء الأعلى أن محكمة التحقيق الجنائي بالانبار قد استكملت ما يقرب من ٩٠٪ من القضايا التي تنظر أمامها. ذكر منسق حكم القانون أيضا أن محكمة التميز الاتحادية قد خفضت العدد المتراكم لديها من القضايا في عام ٢٠١٠. وعلى الرغم من الفرق المبهم في نسب استكمال القضايا بين محاكم التحقيق الجنائية ما زال موجودا، فان منسق حكم القانون ذكر أن متوسط استكمال القضايا لمحاكم التحقيق في أنحاء العراق قد تحسنت بشكل مستمر وهى حاليا تصل إلى ما يقرب من ٧٥٪.[٣٦٨]

وتستمر محكمة الرصافة والتي تقع بالقرب من مركز احتجاز الرصافة في بغداد، في استكمال عدد قضايا مكافحة الإرهاب. أما المحامى العام للقضاء العسكري الامريكى في الولايات والمتحدة- فرقة عمل القانون والنظام العراقي (LAOTF) كان يعمل مع السلطة القضائية لإيجاد طرق

أكثر كفاءة لإدارة جلسات التحقيق الأولية والإسراع من القضايا للمحاكمة. وقد ذكر مجلس القضاء الأعلى أن القضاة في محكمة الرصافة قد استمعوا إلى ما يقرب من ١٤٨٨ قضية وانهوا ٧٤٨ قضية في الفترة بين الأول من تموز/يوليو و٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.[٣٦٩]

مبادرات مكتب شئون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون (وزارة الخارجية الأمريكية) للإصلاح القضائي

في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، قدم مكتب شئون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون (وزارة الخارجية الأمريكية) منح للقدرة الاستيعابية لمبنى الحكمة الادارية إلى المركز القومي لحاكم الدولة وإدارة البيانات إلى معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، فقد قام مكتب شئون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون (وزارة الخارجية الأمريكية) بالتوقيع على اتفاقية مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) للمساعدة في تقوية المهام الادارية الأساسية الخاصة بمجلس القضاء الأعلى على المستوى القومي والمستوى الإقليمي حتى عام ٢٠١٢.[٣٧٠]

وذكر مكتب شئون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون (وزارة الخارجية الأمريكية) أن برنامج التمويل الخاص به في السنة المالية ٢٠١١ سوف تدعم البرامج التي بدأت مؤخرا والتي توفر الخبراء التقنيين لتقديم المشورة بشان الإصلاح القانوني، وامن المحكمة، والمسائل الادارية والتنظيمية الأخرى. كما يخطط أيضا ومكتب شئون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون (وزارة الخارجية الأمريكية) للاستمرار في تمويل مستشارين سيادة القانون الذين يعملون في سفارة الولايات المتحدة الأمريكية وفي فرق إعادة أعمار المحافظات.[٣٧١]

تحديث مجلس القضاء الأعلى

وفي لقاء مع المفتش العام لإعادة إعمار العراق في هذا الربع السنوي، قدم رئيس المحكمة العليا مدحت المحمود تحديث لانجازات مجلس القضاء الأعلى وقال انه ما زالت هناك العديد من التحديات تواجه مجلس القضاء الأعلى:[٣٧٢]

- **وقد انشأ مجلس القضاء الأعلى مكاتب تحقيق لكل القضاة.** وقال مدحت أن العراق تعود إلى "الحياة الطبيعية"، وانه يجب على الدولة أن تلاحظ القوانين التي تنص على أن التحقيق يكون من اختصاص السلطة القضائية وليس الشرطة. ومع ذلك بسبب نقص قضاة التحقيق، فان الشرطة كانت تقوم بملء الفراغ (وفي الظروف الحرجة تقوم أيضا القوات العسكرية بالمساعدة فيما اسماه مدحت "المناطق الساخنة"). وقد بدأ مجلس القضاء الأعلى في بناء قدرات تحقيق المحاكم المتعددة للبدء في تناول حالات أكثر من القضايا. وذكر مدحت أن عدد قضاة التحقيق من الممكن أن يزيد وإنهم سوف يحصلوا على تدريب في الطب الشرعي والمسائل التقنية الأخرى.
- **ويظل الاهتمام الأكبر لمدحت منصبا على الأمان للقضاة.** في كانون الثاني/يناير تم مهاجمة اثنان من القضاة، وتوفى آخر. ويوجد حاليا ٥٢٣٠ رجل امن يقوم بتغطية كل المحاكم وقضاة العراق البالغ عددهم ١٢٦٠ قاضى. وقد رفض مجلس الوزراء (COM) طلب ميزانية مجلس القضاء الأعلى لعام ٢٠١١ لتمويل ٤٠٠٠ رجل امن اضافى وان مجلس القضاء الأعلى ما زال بدون سيارات مصفحة أو أسلحة.
- **أن قانون الحكومة العراقية الخاص بفرض التقاعد في سن ٦٣ مشكلة خطيرة.** وفقا لمدحت، هناك اقتراح تشريعي بجعل القضاة يظلون في منصبهم حتى سن ٧٠، مما سيسمح للعراق بان تستبقى أكثر موظفيها خبرة وتساعد في إزالة التراكم الكبير للقضايا. وحتى يتم تمرير ذلك الإجراء، يجب عليه أن يقدم الطلبات إلى رئيس العراق على أساس كل قاضى على حدة للحصول على إعفاء يسمح للقضاة المنتظمين بأداء عملهم حتى سن ٦٥ وأعضاء محكمة النقض إلى سن ٦٨ سنة.

نائب المفتش العام للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يجتمع مع رئيس عدل البصرة السيد حكمت. في البصرة، العراق، في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

في كانون الثاني/يناير تم مهاجمة اثنان من القضاة، وتوفى آخر.

مكافحة الفساد

دعم الولايات المتحدة لمؤسسات مكافحة الإرهاب العراقية ومنذ عام ٢٠٠٣ قدم مسئولي الولايات المتحدة مساعدة كبيرة للوكالات العراقية لمكافحة الإرهاب- هيئة النزاهة (COI)، المفتشين العموميين للوزارات (IGs)، و مجلس التدقيق الأعلى. وفى مكتب شئون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون الدولي (وزارة الخارجية الأمريكية) بالسفارة، يشرف مكتب منسق مكافحة الفساد (ACCO) على مبادرات

مكافحة الفساد في العراق. وقد ذكر أن تقدم الحكومة العراقية تجاه انجاز أهدافها في مكافحة الفساد كان بطيء، ومازالت المخاوف الأمنية، والشكوك القانونية، والقدرات المؤسسية المتخلفة تعوق جهود الحكومة العراقية في مكافحة الفساد.[٣٧٣]

وقد كان يقوم مستشارو البرنامج الدولي للمساعدة في التدريب على التحقيقات الجنائية بتقديم التدريب على التحقيق إلى موظفي هيئة النزاهة منذ عام ٢٠٠٤ من خلال التمويل الذي يقدمه مكتب شئون المخدرات الدولية وفرض تطبيق القانون (وزارة الخارجية الأمريكية) واتفاقية الوكالات بين وزارة الخارجية الأمريكية وزارة العدل الأمريكية.[٣٧٤] وفى قمة البرنامج في عام ٢٠٠٧، تم تكريس ١٥ مستشار من مستشاري البرنامج الدولي للمساعدة في التدريب على التحقيقات الجنائية لهذه المهمة.[٣٧٥] وحتى تاريخ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ تم تعيين ثلاثة من مستشاري البرنامج الدولي للمساعدة في التدريب على التحقيقات الجنائية في هيئة النزاهة لإدارة النشاطات في ثلاثة مناطق حتى ختام البرنامج المقرر له تاريخ ٣٠ حزيران/يونيو،٢٠١١:[٣٧٦]

- وبناء القدرات الإدارية الخاصة بمديرين ومشرفين هيئة النزاهة من خلال التوجيه النشط
- مما يتيح لهيئة النزاهة التطوير والتنفيذ الكامل لإستراتيجية تدريب شامل وطني مستديم
- وتحسين الكفاءة التشغيلية الحالية لهيئة النزاهة

مع الدعم المقدم من فريق دعم المعلومات العسكرية (MIST) بسفارة الولايات المتحدة، كما يقوم أيضا البرنامج الدولي للمساعدة في التدريب على التحقيقات الجنائية ومكتب تنسيق مكافحة الفساد بمساعدة هيئة النزاهة في توفير ٣٠٠٠٠ مجلة لمكافحة الفساد للتوزيع على أطفال المدارس العراقية في هذا الربع السنوي.[٣٧٧]

كان لوزارة الدفاع أكبر عدد من الموظفين محالين لقضاة التحقيق.

الإستراتيجية القومية لمكافحة الفساد

في هذا الربع السنوي تقوم وزارات الزراعة، والتعليم، والثقافة، بالإضافة إلى مجلس الوزراء، بإدارة ورش عمل تهدف إلى تنفيذ أحكام الإستراتيجية القومية لمكافحة الفساد (NACS) للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٤، والتي أصدرتها الحكومة العراقية في مارس ٢٠١٠. وحتى نهاية عام ٢٠١٠ كان قد امتثل معظم وزراء الحكومة العراقية إلى متطلبات أحكام الإستراتيجية القومية لمكافحة الفساد لاستكمال وتقديم خططهم الفردية لمكافحة الفساد إلى هيئة النزاهة لمراجعتها.[٣٧٨]

واحدة من ٣٠،٠٠٠ مجلة من مجلات مكافحة الفساد للأطفال الصادرة عن لجنة النزاهة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لاستخدامها في تثقيف أطفال المدارس العراقية.

تحقيقات هيئة النزاهة

عند الانتهاء من اى تحقيق، يتطلب القانون العراقي أن تقوم هيئة النزاهة بتقديم النتائج التي توصلت إليها إلى قاضى التحقيق ليقوم بالفصل فيها. وحتى تاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر حولت هيئة النزاهة أكثر من ٢٠٠٠ متهم إلى المحاكم في عام ٢٠١٠، متورطين في ادعاءات بالفساد يصل مجموعها إلى حوالي ٣٨٠ مليون دولار. أن وزارة الدفاع العراقية بها العدد الأكبر من الموظفين الذين تم إحالتهم إلى قضاة التحقيق، يليها في الترتيب وزارة الداخلية العراقية، ووزارة البلديات والأشغال العامة.[٣٧٩]

كما ذكرت أيضا هيئة النزاهة أن التحقيق أدى إلى ٤٨١ إدانة بين الأول من كانون الثاني/يناير و٣٠ أيلول/سبتمبر،٢٠١٠، من ضمنها إدانات ل٥٠ من موظفي الحكومة العراقية الذين يشغلون منصب مدير عام أو أعلى من ذلك. من بين الذين تمت إدانتهم، كان هناك ٣٩٪ أدينوا بالتزوير (عادة ما تكون شهادات دراسية) و٢٦٪ أدينوا بتدمير ملكية حكومية، و٢٠٪ بالاختلاس.[٣٨٠]

أسئلة قيادة هيئة النزاهة

بموجب القانون العراقي فان مكتب مفوض هيئة النزاهة لديه كل الصلاحيات في توجيه والتحكم في كل عمليات هيئة النزاهة،[٣٨١] ويحتمل اشتراك المفوض في كل تحقيق فساد في

العراق. وقد قام المالكى رئيس الوزراء بتعيين القاضي الذي يشغل المنصب حاليا وهو القاضي رحيم العجيلى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. ومع ذلك، لم يقم مجلس النواب (الحكومة العراقية) بتأكيد تعيينه، وبهذا يعمل فقط بقدرة مؤقتة ويكون عرضة لاستبداله تحت حرية تصرف رئيس الوزراء.[٣٨٢] وبسبب سلطته الحقيقية -والمستترة-، يكون منصب مفوض هيئة النزاهة تعيين هام للحكومة الجديدة.

إقرار الذمة المالية

بموجب أمر السلطة الائتلافية المؤقتة رقم٥٥، والذي يستمر في حكم نشاطات هيئة النزاهة، ويجب على كل موظفين الحكومة العراقية ذوى الرتب المتوسطة والعليا أن يقوموا بتقديم نماذج إقرار الذمة المالية سنويا مع هيئة النزاهة.[٣٨٣] في ٥ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٠ ذكرت هيئة النزاهة أن ٧٦٪ من أعضاء مجلس النواب السابق (ما قبل انتخابات ٧ آذار/ مارس) قد قاموا بتقديم نماذج اقرارت الذمة المالية المناسبة. وتتضمن النتائج المالية الأخرى الملحوظة للعام ٢٠١٠: [٣٨٤]

- ١٠٠٪ نسبة الاستجابة لما يصل إلى ٣٤ من أصل ٥٦ وكالة تقوم بتوظيف الموظف المتضرر
- ١٠٠٪ نسبة الاستجابة لمجلس الوزراء
- ٩٢٪ نسبة الاستجابة لما يصل إلى ٢٤ رئيس وكالة مستقل (غير وزاري)
- ٥٦٪ (١٠ من أصل ١٨) نسبة الاستجابة لحكام المحافظات
- ١٨٪ معدل الاستجابة للأفراد أكثر من ٣٤٠٠ أثرت في وزارة الداخلية

مفتشي العموم

في هذا الربع السنوي، استمر المفتشين العامين للوزارات بالعراق في فحص دعاوى الفساد في داخل وزاراتهم. وفى تشرين الأول/أكتوبر ابلغ المفتش العام لإعادة إعمار العراق عن التحقيق في شراء وزارة الداخلية العراقية لكاشفات قنابل غير فعالة من شركة بريطانية تم إلغائها بموجب احتجاج المادة ١٣٦(ب) من قانون الإجراءات الجنائية العراقية، والذي يسمح للوزير بوقف التحقيقات القضائية إلى نشاطات عمل الموظفين العاملين في هذه الوزارة. وفى هذا الربع السنوي أعلن المفتش العام بوزارة الداخلية العراقية عن نيته في إدارة تحقيق مشترك مع السلطات الأوروبية عن الظروف المحيطة باكتساب هذه الأجهزة. ووفقا للمفتش العام بوزارة الداخلية العراقية، فان ٧٥٪ من العقد ذهب إلى العمولات التي تلقاها موظفي الحكومة العراقية.[٣٨٥]

وفى تحقيق آخر هام، أعلن المفتش العام لوزارة الكهرباء العراقية أن مكتبه قد صادر عدد من ناقلات الوقود وهى تقوم بتوصيل وقود الديزل إلى محطات الطاقة الخاصة بوزارة الكهرباء العراقية في جنوب بغداد. تم مصادرة

المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يلتقي مع مسئولين من الأكاديمية العراقية الجديدة لمكافحة الفساد في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

لما له من سلطة فعلية— وكامنة—فإن منصب مفوض لجنة النزاهة سيكون موعد مهم للحكومة الجديدة.

ناقلات الوقود لأنها تحتوى على ثلث كمية الوقود فقط التي تم طلبها بموجب العقد ولم يفي الوقود الموجود بداخلها بالمواصفات المطلوبة. وقد أعرب المفتش العام لوزارة الكهرباء العراقية عن شكوكه في احتمال ارتكاب جريمة، ويتم الآن إجراء تحقيق في أصول تلك المؤامرة المزعومة.[٣٨٦]

كما يظل أيضا موظفي المفتش العام أيضا مستهدفين من العنف. في بداية كانون الأول/ديسمبر، قتل احد أعضاء مكتب المفتش العام لوزارة الإسكان في شمال بغداد على يد قناص غير معروف والذي استخدام سلاح مزود بكاتم صوت.[٣٨٧]

هناك مسائل أخرى هامة للتحقيق

في أواخر آب/أغسطس ٢٠١٠، أعلن مسئولي الميناء العراقي بشكل غير صحيح عن وجود اثنان من حاويات الشحن "مهجورتين" في جنوب العراق محملتان بما يصل إلى ٨٠٨٠ جهاز كمبيوتر محمول تملكهم الحكومة الأمريكية وقد تم بيعهم في المزاد بعد فترة قصيرة. وعندما علمت السفارة الأمريكية في بغداد أن أجهزة الكمبيوتر المحمول تم بيعها، طلبت إعادتهم فورا، وبمساعدة رئيس الوزراء المالكى تم إعادة ٤٠٢٠ كمبيوتر محمول إلى وصاية الحكومة الأمريكية. ولكن وفقا إلى منسق حكم القانون، ظل ٤٠٦٠ كمبيوتر محمول مفقود.

ولتسهيل سير تحقيق هيئة النزاهة في هذه المسالة, وفى ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر٢٠١٠، سمحت السفارة لخمسة من الموظفين الامريكين من الذين كانوا على صلة بموظفي الميناء العراقي قبل موعد المزاد ليدلوا بشهاداتهم في صورة مكتوبة إلى هيئة النزاهة. ومع ذلك فان محقق هيئة النزاهة، قد حذر من أنه لا يزال ينتظر مسئولي الميناء ليوافقوا على التحقيق، حيث أن حالات الفساد قد تكون توقفت بواسطة مجلس الوزراء عملا بالمادة ١٣٦(ب) من قانون الإجراءات الجنائية العراقي.[٣٨٨]

كما ابلغ مسئولي الولايات المتحدة والحكومة العراقية عن العديد من التطورات الهامة في مسائل مكافحة الفساد الأخرى في هذا الربع السنوي:

- وقد بدأ مجلس الوزراء في عملية تشكيل لجنة داخل الوزارات للتحقيق في تزوير الدبلومة والشهادات في الحكومة العراقية. وقد ذكرت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أنها كانت قد قامت بكشف أكثر من ٧,٠٠٠ شهادة دبلومه مزورة، على الرغم من أنها لم توضح إلى أي مدى قام العراقيين باستخدام هذه الدبلومات للحصول على وظيفة حكومية.[٣٨٩]
- وقد ذكر نائب محافظ محافظة بغداد عن حوالي ٢٩٠٠٠ حالة من تزوير المنافع العامة الواضحة. وعندما طُلب تقديم دليل على أحقيتهم في الحصول على منافع عامة، لم يستطع سوى ٧٥٠ من ٢٩,٠٠٠ تقديم الدليل.[٣٩٠]
- كما ذكر مجلس محافظة النجف حالة تتعلق بدعوى فساد في إنشاء مشروعي مياه المجارى اللذان قامت بتنفيذهما وزارة البلديات والأشغال العامة، واللذان يبلغ قيمتهما حوالي ٨٦ مليون دولار.[٣٩١]
- وقد صادرت وحدات الشرطة المسئولة عن تامين مرافق النفط ستة من ناقلات الشحن تستخدم في تهريب النفط في الجزء الجنوبي من البلاد.[٣٩٢]
- بدأت هيئة النزاهة في العمل على ٣٥٠ قضية تتعلق بدعاوى مسئولين ديالا بتلقي رواتب الحكومية مضاعفة.[٣٩٣]

عندما طُلب تقديم دليل على أحقيتهم في الحصول على منافع عامة، لم يستطع سوى 750 من 29.000 تقديم الدليل.

افتتاح أكاديمية مكافحة الإرهاب

بعد أكثر من خمس سنوات من التأجيل، تم افتتاح الأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد في بغداد في ٩ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٠. أن المهمة الرئيسية للأكاديمية هي تدريب موظفي الحكومة العراقية والصحفيين العراقيين في أفضل ممارسات مكافحة الإرهاب. ويكون مفوض هيئة النزاهة مسئولا عن إدارة الأكاديمية الجديدة، تحت رعاية مجلس الوزراء.[٣٩٤]

وتتلقى الأكاديمية المساعدة التقنية والدعم في تصميم وتنفيذ منهجها من الأكاديمية الدولية لمكافحة الإرهاب (IACA) برعاية الأمم المتحدة في استراليا. واعتبارا من منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، وافقت رسميا أكثر من ٥٠ دولة من بينها العراق على أن تشارك الأكاديمية الدولية لمكافحة الإرهاب.[٣٩٥]

- في تدريب موحد لمكافحة الإرهاب ودعم الأبحاث
- التدريب في كل بلد على حدة ودعم الأبحاث
- برامج درجة جامعية متعددة التخصصات (تبدأ منتصف-٢٠١١)
- منصات للحوار والتواصل (مثل تجمعات الخريجين، والمناسبات الخاصة، ومؤتمرات لمكافحة الفساد)
- نشاطات خلية تفكير (بيت خبرة) لمكافحة الفساد

مبادرات مكافحة غسيل الأموال

ومنذ ٢٠٠٥، قام مسئولي سفارة الولايات المتحدة بمساعدة الحكومة العراقية في إنشاء بروتوكولات حديثة لمكافحة غسيل الأموال والتي تتفق مع المقاييس المقبولة دوليا. وقد قاد الملحق المالي- بالاشتراك مع أفراد من دائرة الإيرادات الداخلية في إدارة التحقيقات الجنائية- هذه الجهود، والتي تركز على تطوير قدرة البنك المركزي العراقي (CBI) لردع وكشف، ومنع غسل الأموال. وفى تموز/يوليو ٢٠١٠، بدأت وزارة الخزانة الأمريكية في العمل مع البنك المركزي العراقي لمساعدته في إنشاء مكتب الإبلاغ عن غسيل الأموال، وهى عملية مستمرة الآن.[٣٩٦]

حقوق الإنسان

حماية الأقليات الدينية

كما يتضح من الهجوم على كنيسة سيدة النجاة السريانية الكاثوليكية في بغداد في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، فان المسلحين ما زالوا يستهدفون الأقليات الدينية، مما يتسبب في أن يترك العديد منهم منزله طلبه للجوء في اى مكان آخر. وفى هذا الربع السنوي، ذكرت السفارة الأمريكية في بغداد أنها كانت قد قامت بإنشاء فريق عمل جديد، يركز على حقوق الأقليات يقوده مساعد رئيس البعثة لتقديم المساعدة الانتقال بيتر بودى، تركز على حقوق الأقليات. كما اجتمع مسئولون آخرون فى السفارة بشكل منفصل مع رئيس ديوان الوقف المسيحي بشان الكيفية التي يمكن بها للوكالة زيادة المساعدة التى تقدمها الى المجتمع المسيحي واجتمعوا مع نائب وزير المهجرين والمهاجرين فيما يتعلق بالخدمات للمسيحين النازحين.[٣٩٧]

كما ذكرت وزارة الخارجية أن مكتب الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعمل (DRL) الخاص بها يخطط لتمويل مؤسسة العراق مشروع التعاون بين الأديان. وجهود الخمسة عشر شهرا تهدف إلى تعميق المعرفة العامة والترويج لحوار حول الميراث الديني وتعزيز الحرية الدينية، والتعاون بين الأديان والثقة والاحترام المتبادل بين الجماعات الدينية.[٣٩٨]

محاربة العنف ضد المرأة

فى هذا الربع السنوي، ذكرت وزارة الخارجية أن تحالف هارتلاند- منظمة غير حكومية (NGO) تتلقى دعم من مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل لمساعدة الناجين من التعذيب- استمر في تقديم الخدمات القانونية والاجتماعية والطبية والصحة العقلية إلى الأطفال والكبار

ضحايا العنف القائم على نوع الجنس وعائلاتهم. تم تقديم هذه الخدمات من خلال شركاء التنفيذ المحليين بدعم ومشاركة من جانب موظفي التحالف هارتلاند.[٣٩٩]

برامج الحماية المضادة للعنف القائم على نوع الجنس تتم في بغداد وكركوك والبصرة والسليمانية وأربيل، ودهوك. كما يتم تقديم التمثيل القانوني والدعم الاجتماعي إلى ضحايا العنف القائم على نوع الجنس الذين يريدون توجيه اتهامات جنائية ضد مرتكبي هذه الأعمال والذين يرغبون في رفع دعاوى في محاكم الأحوال الشخصية. معظم القضايا التي تم رفعها في محاكم الأحوال الشخصية في جميع أنحاء العراق هي طلبات للحصول على الطلاق بناء على دعاوى من العنف المنزلي، مع حالات ذات صلة من أجل النفقة وحضانة الأطفال. ويقدم المحامين الاستشارات القانونية، وتقييم القضايا، والتمثيل الكامل للقضايا، بينما يتوسط الأخصائيون الاجتماعيون مع العائلات لدعم إعادة الاندماج. كما يتم فحص النساء والفتيات في مراكز الاعتقال أو مراكز الشرطة في جميع محافظات العراق، ويوفر تحالف هارتلاند الأطباء في جميع المواقع ما عدا بغداد، فضلا عن أماكن لإيواء السكان في إقليم كردستان.[٤٠٠]

وقد قام تحالف هارتلاند بتوثيق العنف المؤسسي ضد النساء والفتيات وأعلن انه سينشر قريبا تقريره عن تجارب النساء والفتيات في نظام العدالة الجنائية ومحاكم الأحوال الشخصية. من المتوقع أن يشمل التقرير توصيات لإجراء إصلاحات قانونية وسياسية تهدف إلى تحسين وصول المرأة إلى النظام القضائي العراقي.[٤٠١]

كما يقدم تحالف هارتلاند الخدمات القانونية والاجتماعية لضحايا الاتجار بالجنس في إقليم كردستان وبغداد والبصرة. ومعظم الخدمات القانونية تتضمن تمثيل دفاع جنائي للنساء والفتيات المتهمات بالدعارة. كما يقوم تحالف هارتلاند وشريكه بإجراء التدريب وتقديم العروض إلى المسئولين عن إنفاذ القانون، ومقدمي الخدمات، الجمهور لزيادة الوعي وتشجيع زيادة مقاضاة المتاجرين بشكل غير قانوني (المهربين). في الآونة الأخيرة، عقد تحالف هارتلاند وبرنامج جامعة جونز هوبكنز في مجال الحماية ورشة عمل لأول مرة لدعم حكومة إقليم كردستان في صياغة تشريعات لمكافحة الاتجار الغير قانوني (التهريب). ووفقا لمنسق حكم القانون، كانت الجامعة فعالة في العمل مع مسئولي الحكومة في بغداد لتخطيط تشريع مماثل.[٤٠٢]

مساعدة أرامل الحرب

ويستمر مكتب وزارة الخارجية لقضايا المرأة العالمية (S/GWI)، بالتعاون مع مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، في مساعدة النساء العراقيات من خلال مبادرة الديمقراطية للمرأة العراقية وبرنامج أمانة لجنة الأرامل الذي تم نشره حديثا. وبموجب البرنامج الجديد، يعمل مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل ومكتب وزارة الخارجية لقضايا المرأة العالمية مع شركاء منظمة غير حكومية لتوفير الدعم المباشر والتدريب للأرامل العراقيات، والسيدات المعيلات للأسرة، وغيرهم من النساء الضعيفات في العراق في مجالات حقوق الإنسان، ومحو الأمية وتنظيم المشاريع، والمهارات المهنية. أن الهدف هو تمكين الأرامل العراقيات المحرومات من الحصول على مجموعات من المهارات اللازمة ليصبحن مكتفين ذاتيا من الناحية الاقتصادية، وزيادة استقلالهن وتنويع مصادر أرزاقهم، والمساهمة في التنمية الاقتصادية في العراق.[٤٠٣] ◆

يهدف مشروع التعاون بين الأديان إلى تعميق المعرفة العامة وتشجيع الحوار حول تراث العراق الديني المتنوع.

الاقتصاد

مع وجود الحكومة في مكانها، وتقوية الاستثمار الخاص في النفط،[٤٠٤] والنمو حاد الذي يتوقعه صندوق النقد الدولي (IMF)،[٤٠٥] يوجد سبب لنكون متفائلين بحذر عن الاحتمالات المستقبلية الاقتصادية للعراق لعام ٢٠١١. ومع ذلك، فان الفساد ما يزال موجودا بدرجة عالية، وظروف العمل التجاري صعبة،[٤٠٦] وقدرة الحكومة الجديدة على معالجة القضايا الحساسة التي تؤثر في الاقتصاد لم تُختبر إلى حد كبير. وقد قام رئيس لجنة استثمار البصرة حيدر فضل بوضع التحدي في المنظور عندما اخبر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بالتالي: "إننا لا نستطيع أن نقفز فقط من النموذج السوفيتي إلى السوق الحرة". فهناك العديد من الخطوات للوصول لذلك."[٤٠٧]

"لا نستطيع القفز مرة واحدة من النموذج السوفياتي للسوق الحرة. هناك العديد من الخطوات للوصول لذلك."

التوجهات والتطورات الاقتصادية الهامة

ويظل الاقتصاد العراقي معتمدا بدرجة كبيرة على قطاعه الخاص بالنفط و سيظل هكذا في المستقبل المتوقع. ونظرا للغموض الذي يحيط بأسواق الطاقة العالمية، فإن الأداء الاقتصادي للعراق أكثر عرضة لتقلبات أسعار النفط والطلب العالمي أكثر من أي دولة أخرى مصدرة للنفط في الشرق الأوسط أو شمال أفريقيا.[٤٠٨] ويظهر مدى من هذا التعرض في الشكل ٤,٨.

وفي الربع السنوي الحالي, تلقت الحكومة العراقية ١٣,٣٣ مليار دولار من عائدات تصدير النفط، اى أكثر من الربع السنوي الماضي بما يساوى ١,٩٦ مليون دولار. وبلغ مجموع عائدات لعام ٢٠١٠ ٤٨,٨٣ مليار- اى بزيادة تبلغ ١١,٨١ مليار عن عام ٢٠٠٩، و٩٢٠ مليون دولار أكثر من ٤٧,٩١ مليار دولار تم توقعها في ميزانية ٢٠١٠ الخاصة بالحكومة العراقية. ويمثل هذا الدخل من النفط حوالي ٩٠٪ من كل الإيرادات الحكومية، وثلثي الميزانية الاتحادية لعام ٢٠١٠ للحكومة العراقية، و٥٨٪ من الناتج الإجمالي المحلى العراقي (GDP).[٤٠٩] (الخدمات، والتصنيع، والزراعة، كل ذلك يساهم في الثلث المتبقي.)

للحصول على نظرة مفصلة على الصلة ما بين النفط، والسعر، وعائدات الحكومة العراقية، والناتج الإجمالي المحلى العراقي، انظر الشكل ٤,٩.

التضخم

بعد هبوط العراق بدرجة كبيرة في خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠ ثم الثبات خلال الربع السنوي الثالث، فان نسبة التضخم الأساسي السنوي العراقية ارتفعت إلى أكثر من ٣٪ خلال الربع السنوي الأخير. وحتى تاريخ تشرين الثاني/نوفمبر، كان متاحا الشكل السنوي الشهري، كان التضخم الأساسي ٣,٠٧٪ أكثر من النقطة المئوية الكاملة فوق ١,٩٪ المسجلة لمعظم الربع السنوي السابق.[٤١٠] وكان التضخم العام هامشيا أقل عند نسبة ٣,٠٥٪.[٤١١] وما زالت الزيادة تترك يتوقع معدل التضخم العراقي أقل من المعدل المتوقع لبلدان أخرى في المنطقة لعام ٢٠١٠.[٤١٢] ومن المتوقع أن يرتفع التضخم العراقي إلى حوالي ٥٪ في ٢٠١١ حيث تنتعش أسعار السلع العالمية وتقوم المحاصيل الضعيفة برفع تكلفة الطعام.[٤١٣] وتتماشى الزيادة مع الزيادات المتوقعة في الأسعار العالمية بنحو ٥٪ على السلع غير النفطية والمواد الغذائية والمواد الخام الصناعية.[٤١٤]

أما بالنسبة للعام الثاني على التوالي، فقد حافظ البنك المركزي العراقي على سعر صرف غير رسمي بمبلغ ١,١٧٠ دينار عراقي مقابل دولار أمريكي واحد. من المتوقع أن

الشكل ٤,٨

اعتماد الاقتصاد على النفط من بين الدول المختارة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ، ٢٠١٠

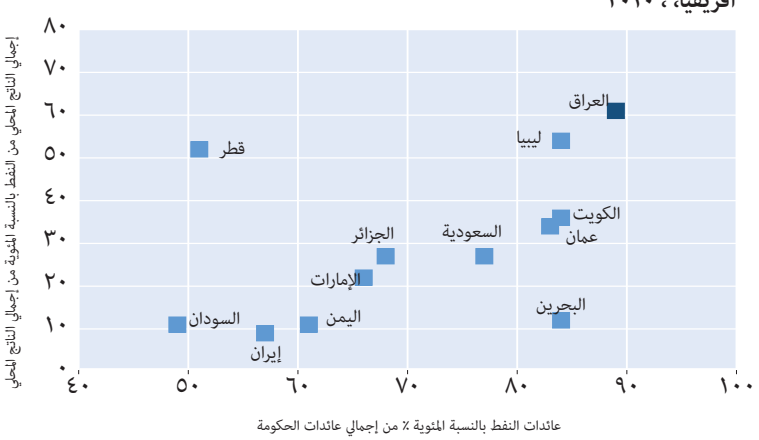

المصدر: IMF, توقعات الاقتصاد الاقليمية: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ٢٠١٠/١٠, ص ١٥.

الشكل ٤,٩

الاقتصاد العراقي، ٢٠٠٤–٢٠١٠

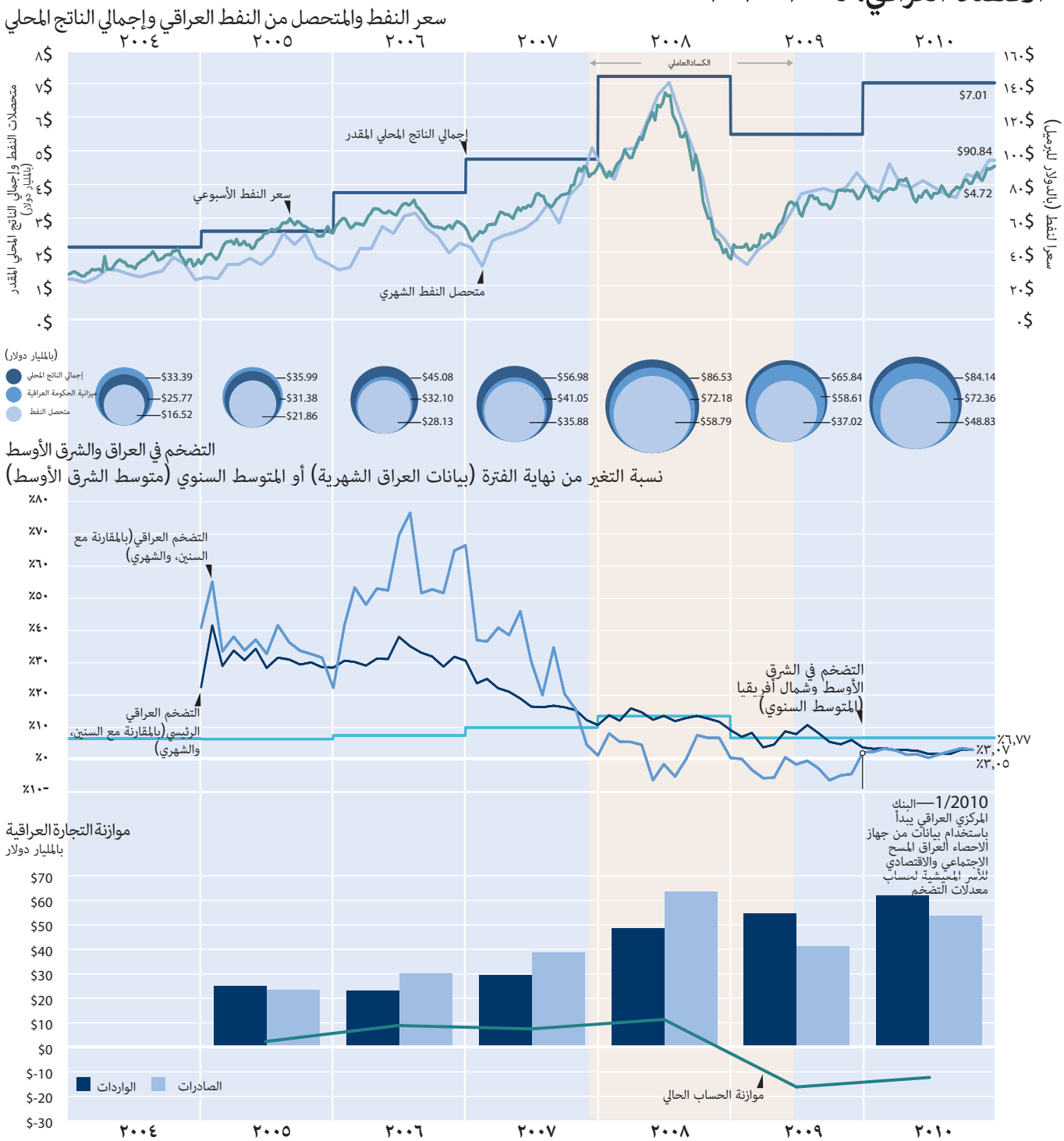

ملاحظة : لم يتم تدقيق البيانات. الأرقام قد تتأثر بالتقريب. يمثل السعر اليومي للنفط العراقي ويكلي سعر العائد الصافي الأسبوعي لكركوك في خليج الولايات المتحدة. جميع قيم الدولار بالأسعار الحالية. أرقام الناتج المحلي الإجمالي من ٢٠٠٩-٢٠١٠ هي تقديرات.

المصادر: الخزانةالأمريكية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمارالعراق الحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١٠/٨/٦, ٢٠١٠/١٣/٧, ٢٠١٠/١٣/٢٠١٠, و٢٠١١/١٤/١; IMF, الاستطلاعات المالية والاقتصادية العالمية: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية، ٢٠١٠/١٠, www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2010/02/weodata/index.aspx, الوصول إليه في ٢٠١١/١٤/١, والتوقعات الاقتصادية الحالية: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، ٢٠٠٩/١٠, pp. ٥٥–٥٧, and ٢٠١٠/١٠, pp. ٦٨–٧٠; EIA, "سعر العائد الصافي الأسبوعي لكركوك في خليج الولايات المتحدة," www.eia.gov/dnav/pet/hist/LeafHandler.ashx?n=PET&s=WEPCKIRK&f=W, الوصول إليه في ٢٠١١/١٤/١; GOI, CBI, "المؤشرات المالية الرئيسية," ٢٠١٠/٢٩/١٢, www.cbi.iq/documents/key_financial.xls, الوصول إليه في ٢٠١١/١٢/١.

تستمر هذه السياسة على الأقل خلال عام ٢٠١١.[٤١٥] ومع ذلك، فان أي انكماش في أسعار النفط أو أي نكسة سياسية كبيرة بما يكفى لتسبب تآكل الثقة قد تتطلب من البنك المركزي العراقي أن يدعم هذه النسبة بواسطة استغلال احتياطي النقد الاجنبى الكبير للبلاد في شراء الدينار.[٤١٦]

النمو

ونقلا عن إنتاج وتصدير النفط الأقل من المتوقع، فان صندوق النقد الدولي في تشرين الأول/أكتوبر يقوم بتخفيض تقديره لنمو الناتج الإجمالي المحلى الحقيقي العراقي لعام ٢٠١٠ بأكثر من النصف من ٧,٣٪ إلى ٢,٦٪.[٤١٧] ومع ذلك، فانه من المتوقع أن تقوم الوتيرة المتسارعة للاستثمار الأجنبي المباشر الجديد في مجالات النفط العراقية بتعزيز النشاطات الاقتصادية العامة المتعلقة بالنفط إلى الدرجة التي كان قد رفع إليها صندوق النقد الدولي توقعاته السابقة بالنسبة لنمو الناتج الإجمالي المحلى في عام ٢٠١١ من ٧,٩٪ إلى ١١,٥٪، وفى عام ٢٠١٢ من ٧,٦٪ إلى ١١٪.[٤١٨]

وعلى الرغم من التصريحات في الربع السنوي الحالي عن مشاريع البناء الكبرى الجديدة،[٤١٩] ما يزال تقدير نمو الناتج الإجمالي المحلى الحقيقي الغير متعلق بالنفط لعام ٢٠١١ بدون تغيير عند حوالي ٤,٥٪.[٤٢٠] وذلك لأن قطاع النفط لا يوفر سوى جزء صغير من الوظائف في العراق، حتى أن نمو الناتج المحلي الإجمالي المكون من رقمين يبدو انه من غير المرجح أن يخفض كثيرا في معدل البطالة الحالية المرتفعة أو استيعاب أعداد كبيرة من الشباب العراقيين الذين يدخلون سوق العمل سنويا.[٤٢١] والرقم البطالة الأخيرة المذكورة من قبل المنظمة المركزية للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات التابعة للحكومة العراقية —١٥,٣٪— هو من عام ٢٠٠٨.[٤٢٢] وعلاوة على ذلك، فإن التوقعات بالنسبة للقطاع الزراعي، أحد أكبر مصادر تشغيل العمالة في البلاد، لا يزال غير مؤكد بعد سنتين من سقوط الأمطار الذي كان أقل من المتوسط.[٤٢٣]

حتى مع نمو الناتج المحلي الإجمالي برقمين زيادة. إلا أنه يبدو من غير المرجح أن يحدث هذا تقليلا في معدل البطالة الحالية المرتفعة.

مناخ الاستثمار

اتخذت الحكومة العراقية خطوات في الربع السنوي الحالي لتحسين مناخ الاستثمار للاقتصاد العراقي:

- وقد قام مجلس القضاء الأعلى العراقي بإنشاء محكمة خاصة في بغداد لتقوم بالفصل في النزاعات المتعلقة بالمستثمرين الأجانب. ووفقا للمتحدث باسم مجلس القضاء الأعلى، فان الهدف الرئيسي للمحكمة هو حماية رأس مال الاستثمار الأجنبي "لدفع عملية

المفتش العام نائب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يتحدث في إجتماع المجلس الدولي للمشورة والرقابة في العراق في جنيف. يوم ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

الاستثمار إلى الأمام مع إعادة إعمار العراق." وقد تم التخطيط لإنشاء فروع إضافية من المحكمة في البصرة والموصل.[٤٢٤]

- في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر، قام رئيس الوزراء المالكى بتوقيع حكم قضائي لضمان ملكية المستثمرين للأراضي لصالح مشاريع الإسكان بدون دفع مبلغ مقدم في مقابل أن تحصل الدولة على نسبة محددة من الوحدات التي تم بناؤها. كما يوفر الحكم القضائي أيضا تأجير وتخصيص الأرض للعديد من المشاريع الاستثمارية التجارية الأخرى، بما فيها تلك التي في الزراعة والسياحة والصناعة.[٤٢٥]

ومع ذلك، ما تزال العراق مكان صعب للقيام بالأعمال التجارية. وفى تصنيفه الأخير لسهولة القيام بالعمل التجاري، قام المصرف العالمي بتصنيف العراق في المرتبة رقم ١٦٦ من أصل ١٨٣ دولة. في قياس سهولة بدء عمل تجارى، كان تصنيف العراق التاسعة من أسفل.[٤٢٦] قام مؤشر مدركات الفساد للشفافية الدولية بتصنيف العراق الرابعة في ترتيب الدول الأكثر فسادا في العالم والأكثر فسادا في منطقة الشرق الأوسط.[٤٢٧]

الفصل VII عقوبات

في يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر، قام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSC) بإعادة العراق إلى الموقف القانوني والدولي الذي كانت عليه قبل غزو الكويت عام ١٩٩٠ بواسطة تمرير ثلاث قرارات لتغلق معظم وصايات الفصل VII.

- **إنهاء العقوبات التجارية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.** وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (UNSCR) ١٩٥٧ ينهى العقوبات التجارية التي تم وضعها لعزل حكومة صدام حسين سياسيا ومنعها من تطوير أسلحة الدمار الشامل (WMD).[٤٢٨] والعقوبات في إحدى النقاط تقوم بمنع استيراد كل

المنتجات تقريبا فيما عدا الأغذية والأدوية، بما في ذلك المواد الكيميائية والمواد الأخرى المستخدمة في الصناعة والإنتاج الزراعي، بالإضافة إلى اى مواد نووية- مثل تلك المستخدمة في الإغراض الطبية.[٤٢٩] وبينما كان رفع العقوبات الأخيرة كان تصريح سياسي إلى حد كبير إلا انه يسمح للعراق بتطوير برنامج طاقة نووية مدني سلمى.[٤٣٠]

- **حماية إيرادات النفط العراقية.** أما قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لعام ١٩٥٦ يقدم تمديد نهائي حتى ٣٠ حزيران / يونيو، ٢٠١١ لحماية إيرادات النفط العراقية من الدائنين الدوليين الذين ما زالوا يبحثون عن تعويض لأعمال العراق خلال فترة حكم صدام.[٤٣١] وقد بلغ عبء الديون الدولية من تلك الحقبة أكثر من ١٢٠ مليار دولار في نهاية عام ٢٠٠٤.[٤٣٢] ولكنها في الآونة الأخيرة قدرت بنحو ٤٦ مليار دولار -٨٧ مليار دولار.[٤٣٣] وسوف يتم حل صندوق تنمية العراق (DFI) والذي كان يعمل كغطاء حماية لإيرادات النفط العراقية بالإضافة إلى الهيئة الدولية الاستشارية والرقابية للعراق (IAMB)، والذي يتحمل مسئوليات الإشراف على صندوق تنمية العراق منذ أن تم إنشاؤه بواسطة الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٣.[٤٣٤] من المتوقع أن تقوم لجنة الخبراء الماليين (COFE) التي يرأسها رئيس مجلس التدقيق الأعلى العراقي بإدارة خلافة صندوق تنمية العراق.[٤٣٥] وفي اجتماع المجلس الدولي للمشورة والرقابة في العراق في ٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ قدم المفتش العام الخاص لإعادة اعمار العراق تحديث لنتائج الأربعة تدقيقات الخاصة بصندوق تنمية العراق الذي تم القيام به خلال ٢٠٠٩ و٢٠١٠. وقد وجد المدققون أن هناك أكثر من ٢٠٠ مليون دولار في شكل موارد مالية تم ضبطها أو اكتسابها من الممكن أن تبقى في الحسابات المتعددة التابعة لصندوق تنمية العراق.[٤٣٦]
- **برنامج النفط مقابل الغذاء.** قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لعام ١٩٥٨ ينهى كل النشاطات المرتبطة ببرنامج النفط مقابل الغذاء، والذي تم تشغيله خلال الفترة من ١٩٩٦-٢٠٠٣ وسمح للحكومة العراقية باستخدام إيرادات النفط لشراء الأغذية والأدوية. وعقب تمرير هذا القرار، كان سيتم نقل المتبقي من تمويلات برنامج النفط مقابل الغذاء إلى صندوق تنمية العراق، أقل مبلغ يصل إلى ١٥١ مليون دولار، والذي تم الاحتفاظ به لدفع المصروفات وتوفير التعويض.[٤٣٧]

سيتم حل صندوق تنمية العراق (DFI)، والذي كانت بمثابة مأوى لحماية عائدات النفط العراقي.

وتظل جوانب علاقات العراق بالكويت معرضة لشروط الفصل VII بما في ذلك الالتزام باستمرار دفع قيمة الإصلاحات بالكويت:[٤٣٨]

النفط والغاز

إنتاج النفط الخام وتنمية الحقول

ويبلغ متوسط إنتاج النفط الخام في الربع السنوي الحالي ٢,٤٠ مليون برميل في اليوم، بزيادة عن الربع السنوي السابق تبلغ ٣٪، ولكنها اقل بما

الشكل ٤,١٠

منتجات وصادرات النفط الخام، حسب الشهر، ٢٠٠٣/١٠-٢٠١٠/١٢

مليون برميل يوميا

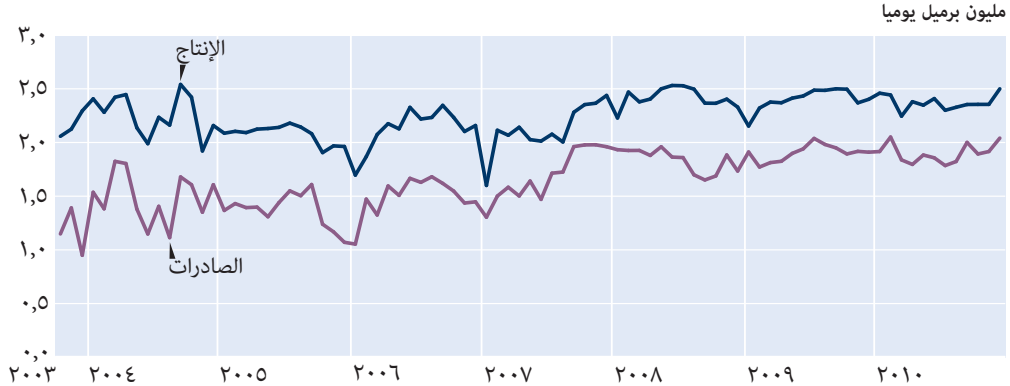

المصادر: NEA-I, ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ, ٢٠١٠/٦/٤, ٢٠١٠/٧/٦, و ٢٠١١/١/١١.

الشكل ٤,١١

إنتاج النفط المخطط له من قبل الحكومة العراقية ووكالة الطاقة الدولية، حسب العام، ٢٠٠٩-٢٠٣٠

مليون برميل يومياً

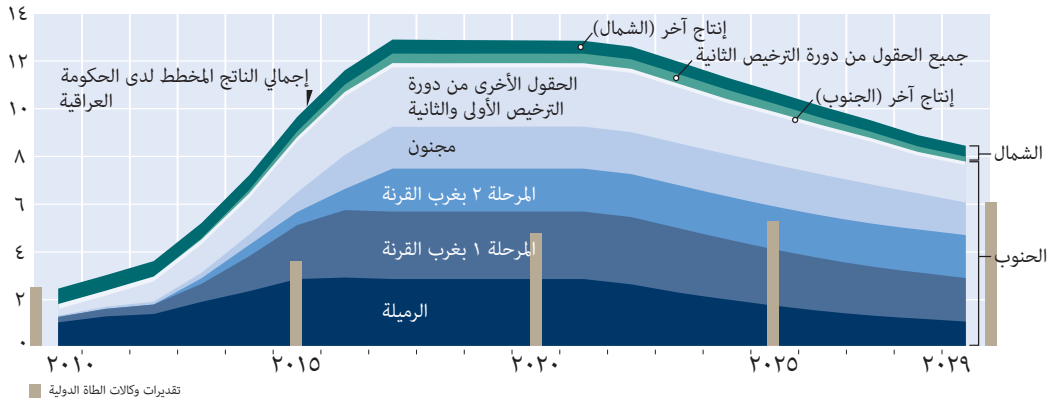

المصدر: الحكومة العراقية، وزارة النفط في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٠/١١/٨.

يساوى ١٪ من نفس الربع السنوي لعام ٢٠٠٩.[٤٣٩] للحصول على مستويات إنتاج النفط الخام والتصدير منذ عام ٢٠٠٣، انظر الشكل ٤,١٠.

وتقدم الحكومة العراقية تحليل مفصل في الربع السنوي الحالي عن كيفية توقعها لتحقيق هدفها الطموح لإنتاج ١٢ مليون برميل في اليوم بحلول عام ٢٠١٧، اى حوالي خمسة أضعاف مستوى الإنتاج الحالي. ومن المتوقع لثلاثة حقول نفط جنوبية- الرميلة وغرب القرنة، ومجنون- أن تقوم بإنتاج ٩,٢٤ مليون برميل في اليوم أو أكثر من ثلاثة أرباع المجموع.[٤٤٠] وفي تشرين الثاني/نوفمبر توقعت وزارة النفط أن يصل الإنتاج إلى ٣,٢٦ مليون برميل في اليوم بحلول نهاية عام ٢٠١١.[٤٤١]

خبراء من الخارج يميلون إلى الموافقة على أن قدرة العراق على الإنتاج كبيرة. ولكن يرون هدف الحكومة العراقية بتشكك.

كما يميل الخبراء الخارجيين للموافقة على أن قدرة العراق على الإنتاج كبيرة، ولكنهم ينظرون إلى هدف الحكومة العراقية بتشكك.[٤٤٢] ولا يتطلب فقط تحقيق هدف الإنتاج الرسمي استثمار كبير- والذي قدره البعض ليصل إلى ١٥٠ مليار دولار أو أكثر[٤٤٣]—ولكن أيضا التغلب على تحديات السياسة، والتحديات اللوجيستية، والنقل، والبنية التحتية.[٤٤٤] وقد توصل تقرير عام ٢٠٠٧ الذي أعدته شركة فوستر ويلر الهندسية الأمريكية إلى أن مستويات التآكل المفرطة في خطوط الأنابيب الرئيسية وضعتهم في خطر الفشل.[٤٤٥]

وفي توقعات الطاقة العالمية ٢٠١٠ والتي أصدرتها وكالة الطاقة الدولية في كانون الأول/ديسمبر توقعت أن الأمر سيستغرق حتى عام ٢٠٣٠ ليزيد إنتاج النفط العراقي عن ٦ مليون برميل في اليوم- فقط نصف هدف الحكومة العراقية لعام ٢٠١٧ لتحقيق ١٢ مليون برميل في اليوم.[٤٤٦] ومع ذلك، فقد لاحظت انه حتى هذه الزيادة الأكثر تواضعا تشكل حصة كبيرة من الارتفاعات المتوقعة في إنتاج الأوبك (منظّمة الدول المصدرة للبترول (OPEC)، خلال ربع القرن المقبل، وتمكن العراق من التساوي مع إنتاج إيران من النفط في وقت ما خلال الخمس سنوات المقبلة.[٤٤٧] للحصول على توزيع توقعات الحكومة العراقية والمقارنة بين تقديرات وكالة الطاقة الدولية، انظر الشكل ٤,١١.

وتستر شركات النفط العالمية الكبرى في زيادة العمليات في حقول النفط العراقية الجنوبية في الربع السنوي الحالي:

- ففي الرميلة، ذكرت شركة بي بي للنفط البريطانية (BP) وشركة البترول الوطنية الصينية، أنهم قد قاموا في كانون الثاني/يناير بزيادة إنتاج إلى أكثر من ١٠ ٪ فوق نسبة معدل الإنتاج الأولى لما يصل إلى ١,٠٦٦ مليون برميل في اليوم تم الاتفاق عليها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وقد ذكرت شركة بي بي للنفط البريطانية انه تم الآن تعبئة ٢٠ منصة جديدة في الحقل وتم حفر ٤١ بئر في ٢٠١٠.[٤٤٨] وقد اشتركت شركتي النفط الدوليتين مع شركة نفط الجنوب العراقية لتكوين كيان جديد، منظمة عمليات الرميلة (ROO). تقوم شركة النفط البريطانية بتوفير التدريب، والمراقبين، والنظم، والخبرة إلى منظمة عمليات الرميلة.[٤٤٩]
- وفي حقل الزبير، ذكر الكونسورتيوم الذي يقوده شركة اينى أن متوسط معدلات الإنتاج ٢٣٦,٠٠٠ برميل في اليوم (BPD) حيث انه يعمل باتجاه هدف

واحدة من ٢٠ منصة من المنصات الجديدة التي تعمل الآن في حقل نفط الرميلة. (صورةشركة النفط البريطانية)

طويل المدى للوصول إلى ١,٢ مليون برميل في اليوم. وتمثل نسبة الإنتاج الحالي زيادة تساوى ٢٩٪ من حجم البداية الأولية التي تساوى ١٨٣,٠٠٠ برميل في اليوم.[٤٥٠]

- وللمرحلة الأولى من غرب القرنة، التزم كل من اكسون موبايل و شركة شل الهولندية الملكية برفع الإنتاجية بما يصل إلى ٥٠٠,٠٠٠ برميل إضافي في اليوم بواسطة استغلال خزانات إضافية في الحقل. والهدف الجديد في غرب القرنة هو زيادة الإنتاجية الحالية من ٢٤٤,٠٠٠ برميل في اليوم إلى ٢,٨٢٥مليون برميل في اليوم في خلال ستة سنوات.[٤٥١]
- وفى حقل المجنون أعلن كل من شل وبتروناس في تشرين الثاني/نوفمبر أنهم قاموا بتوقيع عقد مع هاليبورتون وشركتين أخريين لإنشاء مخيم عمليات وحفر ١٥ بئر على الأقل.[٤٥٢]

وفى شمال العراق، أعلنت لجنة نفط نينوى في نوفمبر أن الإنتاج في حقل نفط باتنة قد استأنف العمل لأول مرة في ٢٠ عاما.[٤٥٣]

في وسط هذا النشاط المتزايد، وقد تم اتصال فريق دعم شركة النفط العالمية لوكالات الحكومة الأمريكية والتي نشا في آب/أغسطس ٢٠١٠ مع شركات النفط العالمية (بغض النظر عن الدولة أو الإقليم) لمساعدتهم على التعامل مع التحديات الإدارية، اللوجيستية والبيروقراطية لعملياتهم.[٤٥٤]

صادرات النفط الخام وزيادة القدرة

في الربع السنوي الحالي كان متوسط صادرات النفط ١,٩٥ مليون برميل في اليوم، لتصل إلى ٤٪ من الربع السنوي السابق و٢٪ أعلى من نفس الربع السنوي في عام ٢٠٠٩. [٤٥٥] ومن الممكن أن تحصل صادرات النفط على دفعة فورية تصل إلى ١٥٠,٠٠٠ برميل في اليوم إذا كان يمكن حل نزاع الحكومة العراقية مع حكومة إقليم كردستان قريبا بشأن صادرات النفط المتوقفة من إقليم كردستان في عام ٢٠٠٩. [٤٥٦]

وقد أعلن نائب رئيس الوزراء العراقي حسين الشهرستاني الذي تولى حقيبة النفط في الحكومة السابقة، في كانون الأول/ديسمبر أنه قد تم توقيع عقود بناء اثنين من أربع محطات منصات عائمة بحرية جديدة (SPM) في الخليج الفارسي جنوب البصرة.[٤٥٧] وتشير التقييمات المستقلة إلى أن من المرجح أن تكتل أول محطتين، بالإضافة إلى خطوط الأنابيب التي تمر تحت البحر الجديدة ذات القياس ٤٨ بوصة إلى محطة نفط البصرة (ABOT) بحلول أوائل عام ٢٠١٢، تليها الثالثة في أواخر عام ٢٠١٢. ويقدر استكمال الرابع في الفترة بين منتصف ٢٠١٣ ووقت ما من عام ٢٠١٥. [٤٥٨] من الممكن أن يقوم استكمال الأنابيب وجميع محطات المنصة العائمة البحرية بمضاعفة قدرات التصدير إلى ما بين ٤ مليون برميل في اليوم و٤,٥ مليون برميل في اليوم.[٤٥٩] ويجرى العمل في مشروع لبناء ٣٥ وحدة تخزين نفط جديدة في جنوب العراق. ستحل هذه الخزانات محل ٦٦ خزان نفط في منطقة الفاو كان قد تم تدميرهم خلال حرب إيران والعراق.[٤٦٠]

عملية تركيب نظام عدادات النفط الشامل خارج الجدول الزمني لها.

قياس النفط

تأخر تركيب نظام قياس النفط شامل عن الجدول الزمني المقرر له، وبناء على طلب المجلس الدولي للمشورة والرقابة في العراق، فقد قامت شركة برايس ووترهاوس كوبرز (بى دبليو سى) (PWC) بتوسيع نطاق العمل الخاص بالتدقيق المؤقت لعام ٢٠١٠ لصندوق تنمية العراق ليتضمن مراجعة للبرنامج.[٤٦١] أن قياس تدفق النفط الخام من المصدر إلى نقطة النهاية يسمح للسلطات بتعقب حجم النفط وأيضا تنبيههم إلى أى عملية شفط غير قانونية. وقد كان دائما كل من سرعة وجودة تركيب متر النفط من القضايا التي يهتم بها المجلس الدولي للمشورة والرقابة في العراق. وجد المدققون الخارجيون التابعين للمجلس الدولي للمشورة والرقابة في العراق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨— تقريبا بعد أربع سنوات من توصيتها الأولى لنظام قياس النفط لكل حقول النفط، ومحطات النفط، والمصافي— انه لم يتم تركيب إلا ثلث القياسات المخطط لها فقط.[٤٦٢]

وفى تشرين الثاني/نوفمبر، قامت الحكومة العراقية بتزويد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بمعلومات توضح أنها بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر،٢٠١٠ استكملت

الجدول ٤,٦

تنفيذ خطة تركيب عدادات النفط

	الشركة	إجمالي الخطة	مخططة في ٣٠/٠٩/٢٠١٠	نفذت في ٣٠/٠٩/٢٠١٠	النسبة المئوية للتنفيذ
الشركات المصدرة	شركة نفط الجنوب	١٣٧	١٦	٤٣	٢٦٩٪
	شركة نفط ميسان	٦٥	١٢	٢٩	٢٤٢٪
	شركة النفط الشمالية	١٨٨	٧٦	٨٦	١١٣٪
الموزعين	شركة مصافي ميدلاند	٥٩٢	١٠٧	١٨٧	١٧٥٪
	شركة غاز الشمال	٦٩	٢٨	٣٩	١٣٩٪
	شركة أنابيب النفط	٤١٠	٤٠٢	٣٦٥	٩١٪
	شركة مصافي الشمال	٢٣٩	٢٣٩	١٩٥	٨٢٪
	شركة تعبئة الغاز	٤٩	٣٤	٢٥	٧٤٪
	شركة غاز الجنوب	٢٠	٨	٣	٣٨٪
	شركة مصافي الجنوب	١٣٧	٦٧	٢٤	٣٦٪
	شركة توزيع المنتجات النفطية	٢,٩٩٢	٢,٣١٣	٦٩٥	٣٠٪
الإجمالي		٤,٨٩٨	٣,٣٠٢	١,٦٩١	٥١٪

المصدر: مجلس الأمن. S/٢٠١٠/٥١٧. "مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ من البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن." ٠٢/١١/٢٠١٠.

العمل على ٥١٪ من ٣,٣٠٢ متر التي كان من المخطط تركيبها في هذا الموعد (انظر الجدول ٤,٦). وقد ذكرت أيضا أن العمل كان مستمرا على نظام لقياس النفط الخام الذي يتم تصديره من محطة نفط البصرة. وقد تم استكمال نظام يضم ١٢ متر في محطة نفط خور العماية[٤٦٣] وتدعو خطة قياس الحكومة العراقية إلى مجموع ٤,٨٩٨ متر.[٤٦٤] وذكرت شركة بي دبليو سي انه ليس كل الأمتار التي تم تركيبها تم استخدامها على النحو المقصود. للتنفيذ الكامل للمخطط الزمني للتركيب بحلول نهاية ٢٠١١، أوصت شركة بي دبليو سي بتعيين طرف مؤهل تقنيا ومستقل للتحقق من استكمال، وفاعلية، وكفاءة الخطة بمجرد أن يتم تنفيذها بشكل كامل.[٤٦٥]

قامت وزارة النفط بتوقيع عقود تمهيدية لتطوير اثنان من ثلاثة حقول غاز طبيعي غير مصاحب للنفط تم تقديمها في مزايدة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر.

معامل التكرير ومنتجات البترول

ارتفع بشكل كبير في الربع السنوي الحالي الإنتاج المحلى للجازولين، ووقود الديزل، والكيروسين، وغاز البترول المُسيَل (LPG)، بالإضافة إلى المورد الكلى لكل من هذه المنتجات البترولية بالمقارنة مع نفس الربع السنوي في عام ٢٠٠٩. و لتلبية الطلب المتزايد، لا تزال العراق تستورد البنزين وغاز البترول المُسيَل- ولكن للمرة الأولى منذ أكثر من عام، انقضت ثلاثة أشهر دون استيراد لاى وقود ديزل. وما زالت العراق أيضا مكتفية ذاتيا في إنتاج الكيروسين خلال الربع السنوي. وقد ارتفعت إنتاجية المصفاة بنسبة ٢٧٪ في الربع السنوي الحالي، والجازولين بنسبة ٣٧٪, والكيروسين بنسبة ٢٦٪, وغاز البترول المُسيَل بنسبة ١٧٪ بالمقارنة بنفس الربع السنوي لعام ٢٠٠٩. وقد تم استيراد ما يقرب من ربع موارد البلاد من الجازولين في الربع السنوي الحالي، بانخفاض من ٣٢٪ خلال نفس الفترة من عام ٢٠٠٩. [٤٦٦] وتخطط العراق لإنشاء أربع مصافي جديدة تابعة للحكومة العراقية، والتي من الممكن أن تضاعف تقريبا من سعة المصفاة الموجودة.[٤٦٧]

الغاز الطبيعي

وفقا لوزارة النفط، أن متوسط إنتاج الغاز الطبيعي المصاحب يصل إلى ١,٤١٣ مليون قدم مكعب (MCF) في اليوم خلال ١١ شهرا الأولى من عام ٢٠١٠، وقد اندلعت ٥١٪ من هذه الكمية.[٤٦٨]

في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت وزارة النفط بتوقيع عقود تمهيدية لتطوير اثنان من ثلاثة حقول غاز طبيعي غير مصاحب للنفط تم تقديمها في مزايدة ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وقد تم توقيع عقد واحد مع الكونسورتيوم الذي يجمع شركة تيباو التركية، وشركة الطاقة الكويتية (KEC)، والمؤسسة الكورية للغاز (Kogas) لتطوير حقل غاز المنصورية في شرق العرق.[٤٦٩] وتم توقيع الاتفاق الثاني مع شركة تيباو التركية وشركة الطاقة الكويتية لتشغيل حقل غاز سيبا الأصغر في جنوب العراق.[٤٧٠] وقد تم تأجيل استكمال العقد الثالث لتطوير حقل عكاس في غرب محافظة الانبار وسط تقارير عن مقاومة محلية لشروط العقد.[٤٧١] وعكاس هي أكبر الحقول الثلاثة،[٤٧٢] والتي اختبرت جميعا

احتياطيات تبلغ ٧,٦ تريليون قدم مكعب- أقل بقليل من ٧٪ من إجمالي احتياطيات الغاز في العراق من ١١٢ تريليون قدم مكعب.[٤٧٣] من الممكن أن تتطلب الصفقات الثلاثة موافقة من مجلس الوزراء العراقي قبل أن يتم تنفيذها.[٤٧٤] من المتوقع أن يتم استهلاك معظم الغاز الطبيعي العراقي محليا في محطات توليد الكهرباء التي تم تصميمها لاستخدام الغاز بمجرد أن تستعد البنية التحتية لتشغيل وتوصيل الغاز.

الهجمات على البنية التحتية للنفط والغاز

يظل امن الأنابيب تحدى، ومع ذلك فان عدد الهجمات اليومية قد تراجع إلى حد كبير حيث يتزايد تعاون الحكومة مع السكان المحليين. وقد أثبتت مناطق استبعاد خط الأنابيب أنها مفيدة فقط في المناطق البعيدة مثل تلك التي تقع بين كركوك وبيجى. مع ذلك، فان مسئولي الحكومة العراقية ذكروا أن تلك المناطق الأمنية في المناطق الآهلة بالسكان كانت اقل فاعلية - على سبيل المثال، جنوب بغداد، حيث يعيش، ويعمل السكان المحليين ويقوموا بعبور خطوط الأنابيب عند نقاط عديدة. عموما، أن شبكة الأنابيب في جنوب العراق آمنة، في كل من المناطق العامرة بالسكان وتلك الخالية، بينما المناطق شمال بيجى والقريبة من الحدود التركية تعتبر أنها "ساخنة."[٤٧٥]

التنمية الوطنية والحد من الفقر

يعكس مشروع ميزانية عام ٢٠١١ والذي يبلغ ٧٩,٥ والذي وافق عليه مجلس الوزراء وتم إرساله إلى مجلس النواب في أواخر كانون الأول/ديسمبر تأثير كل من خطة التنمية الوطنية العراقية (٢٠١٠-٢٠١٤) (NDP) والإستراتيجية الوطنية لمدة خمس سنوات للحد من الفقر. وتدعو الميزانية لخلق ١٧٢,٠٠٠ فرصة عمل—تكون بشكل رئيسي في القطاعات الغير نفطية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم—وتعالج أهداف الحد من الفقر، بما في ذلك الإسكان.[٤٧٦]

تمويل التنمية الجديدة

ى عام ٢٠١٠، أطلقت وزارة المالية (MOF) أكثر من ٢٥٠ مليون دولار في الموارد المالية لمشروع البترودولار لمحافظة البصرة (١٦٠ مليون دولار) وكركوك (١٠٠ مليون دولار).[٤٧٧] وقد تم تخصيص الموارد المالية بموجب شروط قانون ميزانية العراق، والذي يمنح المحافظات ما يصل إلى ١ دولار لكل برميل نفط خام يتم إنتاجه أو تكريره ومقابل ١٥٠ متر مكعب من الغاز الطبيعي المستخرج. وقد أدت القيود الموضوعة على إنفاق هذه الموارد المالية إلى التأجيلات في بدء هذه المشروعات،[٤٧٨]— على سبيل المثال يجب أن يتم إنفاقهم في مشروعات بنية تحتية تم الموافقة عليها أولا من وزارة التخطيط.

الحد من الفقر

إستراتيجية الحد من الفقر والتي استكملتها وزارة التخطيط والتعاون التنموي في أواخر ٢٠٠٩، تحدد ستة مناطق لأولوية الاستثمار لتعكس ثلاثة عقود من الانخفاض في المؤشرات الاجتماعية العراقية وتقلل عدد الأشخاص الذين يعانون من الفقر بنسبة ٣٠٪- من حوالي ٧ مليون من العراقيين الذين يبلغ عددهم أكثر من ٣٠ مليون إلى حوالي ٥ مليون بحلول عام ٢٠١٤. تتضمن الإستراتيجية خطوات لزيادة الدخل للفقراء العاملين، وتحسين الرعاية الصحية، ورفع نوعية التعليم وتحقيق التعليم الابتدائي شبه عالمي، خفض معدلات الأمية إلى النصف، والاستعاضة عن المساكن القديمة دون المستوى المطلوب.[٤٧٩] تدعو الإستراتيجية أيضا إلى خفض الفجوة بين الجنسين في الفرصة. وكان بعض ٨٧٪ من النساء العراقيات خارج قوة العمل في ٢٠٠٧.[٤٨٠]

وتعكس أجندة العراق للحد من الفقر الانخفاض الاجتماعي الاقتصادي للبلاد عبر العقود الزمنية الثلاثة الأخيرة. وفقا لأرقام البنك العالمي، انخفض الناتج الإجمالي المحلى لكل فرد بحوالي ٦٠٠ دولار (١٦٪) بين ١٩٨٠ و٢٠٠٨ (انظر الشكل ٤,١٢).[٤٨١] كما انخفضت أيضا بشكل حاد إنتاجية المحاصيل كنتيجة لضعف

عموما، أن شبكة الأنابيب في جنوب العراق آمنة، بينما المناطق شمال بيجى والقريبة من الحدود التركية تعتبر "ساخنة."

الشكل ٤,١٢

التغير في الناتج الإجمالي المحلى لكل فرد في الدول المحددة، ١٩٨٠–٢٠٠٨

بالدولار الأمريكي

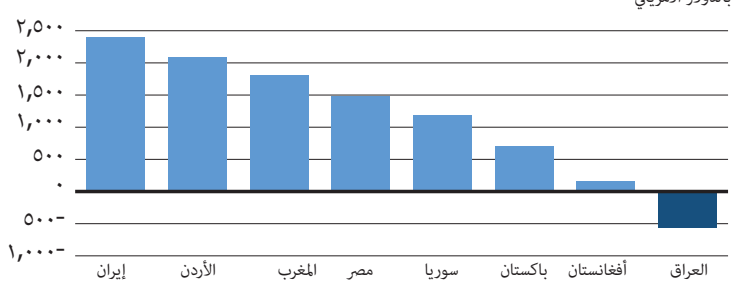

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات بنك البيانات للتطوير العالمي، http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators، الوصول إليه في ٢٠١٠/١٢/٣٠.

الشكل ٤,١٣

تغيرات التوقعات الحياتية في الدول المحددة، ١٩٨٠-٢٠٠٦

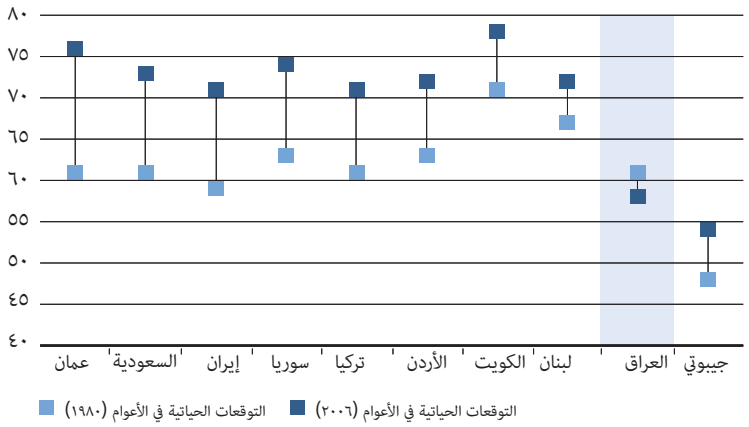

المصدر: البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ٢٠٠٨ (إصدار القرص المضغوط) كما ورد لدى الحكومة العراقية، اللجنة العليا لاستراتيجية الحد من الفقر، البنك الدولي ، إدارة الشرق الاوسط، "تقرير بيانات الفقر في العراق،" المجلد. ١ : النتائج الرئيسية، ٣ / ٢٠١٠، ص ٤١.

الشكل ٤,١٤

الإنفاق العام عل سلامة الشبكات بالنسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠٠٨

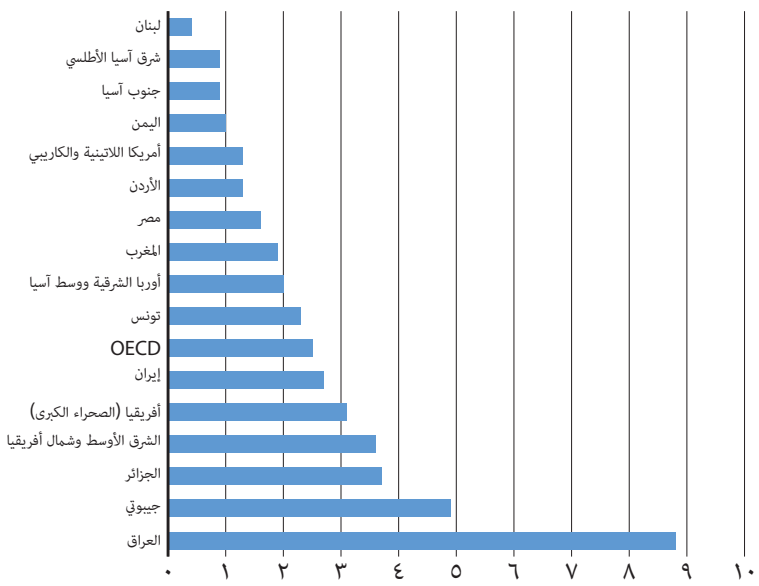

ملاحظة : البيانات عن العراق من تحديث وزارة المالية وبيت الحكمة لتعكس الانفاق لعام ٢٠٠٨.

المصدر : Weigand وGrosh، ورقة مناقشة الحماية الاجتماعية رقم ٠٨١٧، البنك الدولي: واشنطن العاصمة ، ٢٠٠٨ كما ورد لدى الحكومة العراقية، اللجنة العليا لاستراتيجية الحد من الفقر، والبنك الدولي، إدارة الشرق الاوسط، "تقرير بيانات الفقر في العراق،" المجلد. ١ : النتائج الرئيسية، ٣/٢٠١٠، ص ٥٢.

الاستثمار، والإهمال، والجفاف.[٤٨٢] في عام ١٩٨٠، كان توقع الحياة للعراق مماثل تقريبا للبلدان المجاورة لها، ولكن في عام ٢٠٠٦، من بين الدول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كان توقع الحياة لجيبوتي فقط أقل (الشكل ٤,١٣).[٤٨٣] وفي عام ١٩٨٠، كان معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في العراق، ما يقرب من ١٠٠٪، كانت أعلى دولة في المنطقة. واليوم، بنسبة أقل من ٧٥٪، هي من ضمن الدول الأقل.[٤٨٤]

وتدعو كل من إستراتيجية الحد من الفقر وخطة التنمية الوطنية العراقية لاشتراك القطاع الخاص بشكل اكبر في الاقتصاد لخلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية في القطاعات الغير نفطية. إذا تم تحقيق ذلك، فان كل من الهدفين من الممكن أن يساعدوا الحكومة على الحد من الإنفاق على شبكات الأمان الاجتماعي التي يتم تشكيلها اليوم بالأكبر إلى حد بعيد في الشرق الأوسط.[٤٨٥] ويدعو مشروع ميزانية ٢٠١١ يدعو إلى إنفاق ١٠,٢ مليار دولار على الرعاية الاجتماعية.[٤٨٦] ويحصل حوالي ٩٩٪ من السكان حاليا على شكل من أشكال الدعم الحكومي.[٤٨٧] وأظهرت بيانات البنك الدولي التي تدعم إستراتيجية الحد من الفقر أنه في عام ٢٠٠٨ بلغت تلك التحويلات بلغت ٨,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[٤٨٨] يوضح الشكل ٤,١٤ المقارنة بين الإنفاق على شبكة الأمان في العراق وبين الدول والأقاليم، أو مجموعات الدول الأخرى.

كما تدعو أيضا إستراتيجية الحد من الفقر إلى استثمار جديد كبير في الزراعة والإسكان. وفد توصلت نتائج المسح الاقتصادي الاجتماعي الأسرى العراقي (IHSES) للأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ أنه في المتوسط، ٣٩٪ من سكان الريف العراقيين كانوا يعيشون تحت خط الفقر، بالمقارنة بنسبة ١٦٪ بين نظرائهم في المناطق الحضرية.[٤٨٩] ومن بين الفقراء العاملين في البلاد، ٢٩٪ منهم يعملون بالزراعة.[٤٩٠] ويخصص مشروع ميزانية ٢٠١١ ١٩٢ مليون دولار لوزارة الزراعة لإنفاق رأس المال— ١٠٪ أكثر من العام السابق. إذا تمت الموافقة على المشروع، فان وزارة الإسكان والتعمير من الممكن أن تحصل على تمويلات في عام ٢٠١١—أقل بقليل من ا مليار دولار،[٤٩١] لمعالجة النقص في المنازل في البلاد. وتقترح خطة التنمية الوطنية العراقية انه من الممكن أن يوجد ما يصل إلى ٣,٥ مليون مسكن دون المستوى في الدولة.[٤٩٢] وكما تمت مناقشته أدناه، تم توقيع سلسلة من العقود السكنية الرئيسية في الآونة الأخيرة.

تنمية القطاع الخاص في مجالات غير الهيدروكربون

الإسكان والإنشاء

وفي الربع السنوي الحالي منح مسئولي البلدية والمحافظة عقود لبناء آلاف المساكن للأسر متوسطة الدخل ومنخفضة الدخل في مناطق بغداد والبصرة.[٤٩٣] وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قامت لجنة استثمار البصرة بمنح ثلاثة عقود تبلغ قيمتها ما يقرب من ١,٤ مليار دولار لشركات هندسية إيرانية ولبنانية وأمريكية لبناء ١٢,٠٠٠ وحدة سكنية.[٤٩٤] وقد دعت الحلول العالمية الدولية ومقرها ماريلاند والتي يقال أن الجزء الخاص بها من المشروع يساوى ٢٢٠ مليون دولار، إلى إنشاء ٢,٥٠٠ شقة ومنزل مستقل على قطعة أرض مساحتها ٢٠٠ فدان بالقرب من البصرة.[٤٩٥] وقد منحت حكومة بلدية بغداد عقد لمدة أربع سنوات، بقيمة ١١,٣ مليار دولار لكونسورتيوم مكون من شركات المقاولات التركية لبناء ٧٥,٠٠٠ وحدة سكنية في مدينة الصدر.[٤٩٦]

وتتنبأ الحكومة العراقية بأن الدولة تحتاج إلى بناء ٢,٥ مليون وحدة سكنية بحلول عام ٢٠١٥.[٤٩٧] ومن المتوقع أن تقوم مشاريع البنية التحتية التي تمولها الحكومة بالإضافة إلى الإنفاق الذي تقوم به شركات النفط العالمية والمستثمرين الآخرين من القطاع الخاص، بدعم نمو أكبر لنشاط البناء.

وقد أصدرت حكومة إقليم كردستان ترخيص خلال الربع السنوي الرابع من عام ٢٠١٠ لبناء ١,١ مليار مصهر ومصنع للصلب في محافظة السليمانية.[٤٩٨] وبما أن الإنشاء يرتفع، أعلن منتج الاسمنت الفرنسي لافارج اس ايه، والذي يقوم بإنتاج ٢٥٪ من اسمنت العراق عن خطط لزيادة إنتاجه السنوي في العراق بمقدار ٢ مليون طن على مدار العامين القادمين.[٤٩٩]

الخدمات

أعلنت كلا من شركة المحاسبة العالمية ديلويت توش توهماتسو المحدودة وشركة مارش لإدارة المخاطر والتي مقرها نيو يورك عن قرارات لإنشاء وجود في العراق.[٥٠٠] فقد قالت ديلويت أنها سوف تفتتح مكتب في بغداد خلال الربع السنوي الأول من عام ٢٠١١ وسوف تعمل مع عملاء بشكل رئيسي في صناعة النفط والغاز.[٥٠١] وتخطط مارش للشراكة مع وسيط التأمين الوحيد المرخص في العراق—شركة (انكلو آراب انشورنس بروكرز) شركة السماسرة الانجلو عرب للتأمين—لتقديم التامين، وإدارة المخاطر، وخدمات تولى المطالبات للعملاء الذين يعملون في صناعات الطاقة، والكهرباء والطيران.[٥٠٢]

افتتحت الشركة الإدارية لفنادق روتانا فندق بسعة ٢٠١ غرفة في أربيل هذا الربع السنوي. (صورة الشركة الإدارية لفنادق روتانا)

الزراعة

إن إحياء القطاع الزراعي من أولويات خطة التنمية الوطنية العراقية بالإضافة إلى كونها خطوة أساسية باتجاه هدف الحكومة العراقية المعلن بتوسيع اقتصادها للتقليل من الاعتماد على النفط. كما أن الزراعة مهمة جدا من الناحية السياسية لأنها تمثل حوالي خمس عمالة العراق.[٥٠٣] ومازالت تقوم الظروف الزراعية المعاكسة والتي منها العواصف الترابية، وتضائل نسب المياه في دجلة و الفرات، وتدهور نظام الري، بخفض حجم الغلة الزراعية وبالتالي انخفاض مستويات الدخل في المناطق الريفية.[٥٠٤] وكاستثناء لهذه الصورة الكبيرة، فقد فاقت نسبة حصد المحاصيل في العراق من القمح كل التوقعات في ربيع عام ٢٠١٠. والمحاصيل التي تبلغ ٢,٦ مليون طن متري، تقترب من ضعف المحاصيل التي أصابها الجفاف من العامين السابقين.[٥٠٥] على الرغم من ذلك، فإن عملية زراعة المحاصيل مؤخرا هذا الشتاء في منطقة مخفضة أدى إلى انخفاض التوقعات بالنسبة للمحاصيل التي سيتم حصدها خلال ربيع ٢٠١١.[٥٠٦] وفي خلال عام ٢٠١٠ استمرت العراق في ممارستها لعملية استيراد كميات كبيرة من القمح.[٥٠٧]

وتقوم الحكومة العراقية بمحادثات مع كل من تركيا وسوريا في محاولة لضمان أن مشاريع استخدام المياه في تلك البلاد يسمح بتدفق مياه النهر في المناطق الزراعية العراقية الرئيسية.[٥٠٨] وتعتبر الزراعة هي الغالبية العظمى من إجمالي استهلاك المياه في العراق، حيث تستهلك حوالي ٩٢٪ من المياه العذبة في الري وإنتاج الغذاء.[٥٠٩] وبينما قامت الأمطار المفضلة في أواخر الخريف بتحسين ظروف النمو في أجزاء من الشمال بما في ذلك محافظات نينوى ودهوك وجزء كبير من إقليم كردستان، لكن مازالت مناطق وسط وجنوب

تتوقع الحكومة العراقية أن البلاد تحتاج لبناء ٢,٥ مليون وحدة سكنية بحلول عام ٢٠١٥.

يجري تدريب الدفيئة ضمن برنامج إنماء الأعمال الزراعية الذي جربه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. صورة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

بيعت أول شحنة من التمور العراقية على مدار عقدين في لندن في أيلول/سبتمبر.

العراق تعاني من نقصان المياه وغيرها من ظروف الفقر المتنامي.[٥١٠]

و للمساعدة في تحسين المحاصيل الزراعية، حصلت وزارة الزراعة في تشرين الثاني/نوفمبر على موافقة من السيد رئيس الوزراء المالكى لبدء استخدام ٧٠ مليون دولار في تحسينات مجال الري.[٥١١] وفي تطور آخر قام كل من جامعة ولاية اوريجون ووزارة التعليم العالي و مؤسسة خاصة مقرها في اوريجون على مذكرة تفاهم (MOU) تضمنت برنامج مدته خمس سنوات لتطوير الزراعة المستديمة وزراعة الأراضي الجافة.[٥١٢] وفي البصرة، وضع مسئولي المقاطعة حجر الأساس في مشروع قناة شط العرب الذي تكلف ٣٠٠ مليون دولار والذي سيساعد في ري ٦٠,٠٠٠ فدان من الأراضي الزراعية في المقاطعة.[٥١٣] على الرغم من وصول شركات النفط لتطوير حقول النفط حول البصرة إلا أن مسئولي الحكومة المحلية هناك يرون أن مشاريع الزراعة- وفرص العمل التي ستجلبها- ستكون مفتاح انتعاش الاقتصاد في المنطقة.[٥١٤]

البرامج الزراعية التي تمولها الولايات المتحدة

إن برنامج الأعمال الزراعية "إنماء" التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية اقترب من نهاية دورة التمويل. أن إجمالي مبلغ ١٤٤,٨ مليون دولار وهى تكلفة المشروع قام بتخصيصها صندوق دعم الاقتصاد، وما زال هناك مبلغ ٢٠,٨ مليون دولار باقية مخصصة للنفقات.[٥١٥] وفي هذا الربع السنوي تضمنت نشاطات برنامج إنماء برامج التدريب على إجراءات الري و التقنيات المتقدمة و الأساسية للدفيئة (المشتل). وقد اشترك حوالي ٢,٠٠٠ مواطن عراقي في التدريب.[٥١٦] في خطوة كبرى في صناعة التمر في العراق، تم بيع أول شحنة تمر عراقي منذ حوالي عقدين في لندن شهر أيلول/سبتمبر. وعملية البيع تبعت مؤتمر استضافه برنامج إنماء في أوائل هذا العام من لأحياء الصادرات.[٥١٧] ففي السبعينات أنتجت العراق أكثر من نصف إنتاج العالم من التمر لكن الصادرات انخفضت تماما بعد حرب الخليج عام ١٩٩١. [٥١٨] وفى الربع السنوي الحالي، عقد برنامج إنماء اجتماعا قام بالتركيز على تطوير المؤسسة لجمع وتوزيع بيانات التسويق المفيدة على المنتجين.[٥١٩]

وبعد عدم تلقى أى عطاءات في الربع السنوي الحالي، ألغت الوكالة الدولية للتنمية الدولية مشترياتها للدخل الزراعي والريفي الجديد مع برنامج بيئة مستدامة (ارتفاع الزيادة). أن الوكالة الدولية للتنمية الدولية مشتركة حاليا في استشارات مع الحكومة العراقية عن الخطوات المقبلة الممكنة، والتي تتضمن أيضا تصميم المشتريات في قطاع الزراعة ولكن لم يتم التخطيط لاى مشتريات محددة.[٥٢٠] وقد طبلت خدمات الزراعة الأجنبية في وزارة الزراعة الأمريكية حوالي ٥ مليون دولار أمريكي للسنة المالية ٢٠١١ للبرامج الداعمة لوزارة الزراعة وأربع وزارات فيدرالية أخرى وهيئات خاصة.[٥٢١]

تطوير القطاع المالي

قبل أن تتقلد الحكومة الجديدة منصبها استبعد وزير المالية أى نوع من الخصخصة للبنوك التي تديرها الدولة في غضون الأربع سنوات القادمة، معلنا أن تلك الخطوة سيكون لها اثر سلبي على الاقتصاد العراقي. وبدلا من ذلك سيكون التركيز منصبا على إعادة هيكلة البنوك بهدف جعلهم متنافسين بشكل اكبر في الاقتصاد العالمي.[٥٢٢] والقرار كان قد تبع نشر صندوق النقد الدولي للمراجعة الأولى لاتفاقية ترتيبات القروض الاحتياطية والتي بلغت ٣,٦ مليار دولار والتي حاكمت جهود الحكومة العراقية لتشكيل جهودها لإصلاح مشاكل البنكين الذين تملكهما الدولة.[٥٢٣]

أن الافتقار إلى التطور في إعادة هيكلة بنوك الرشيد و الرافدان وهما اكبر مؤسستان للإقراض في الدولة، جاء في تقييم بصورة ايجابية على خلاف ذلك لأداء العراق في الترتيبات التمويلية الاحتياطية للبنك الدولي. صنف صندوق النقد الدولي أداء الحكومة العراقية على أنه "مرضى بشكل كبير".[٥٢٤] وفى خطاب نوايا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ تم إرساله إلى صندوق النقد الدولي قام وزير المالية العراقي في ذلك الوقت باقر جابر الزبيدى ومحافظ البنك المركزي (CBI) سنان الشبيبى تعهدوا بإنشاء ومراقبة وحدة تسوية البنك (BRU) لإكمال إعادة الهيكلة بحلول حزيران/يونيو ٢٠١١. ستقوم وحدة

مساعد رئيس البعثة لتقديم المساعدة للعملية الانتقالية بيتر دبليو بودي يقص الشريط لافتتاح فرع بنك الرافدين المملوك للدولة في المقدادية، العراق، يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. (صورة القوات الأمريكية في العراق)

تسوية البنك بالتعامل مع الخصوم الخارجيين وشطب القروض المتعثرة للشركات التي تملكها الدولة واقتراح سبل للتعامل مع غيرها من الحسابات المتبقية التي لا يمكن توفيقها وتحديث عناصر الميزانية التي تقومها العملات الأجنبية لتعكس قيمها الجارية. من الممكن أن تضم الوحدة موظفين من كل البنوك ومن البنك المركزي العراقي ووزارة المالية وديون الرقابة المالية وخبراء من ارنست أن يونج، شركة المحاسبة و الاستشارات الدولية التي ساعدت وزارة المالية في إعادة الهيكلة الخارجية للعراق.[٥٢٥]

وقد كلف البنك المركزي بنوك الدولة الخاصة برفع قيمة رؤوس أموالها خمسة مرات إلى ٢٥٠ مليار دينار (ما يعادل ٢١٤ مليون دولار). أكد ممثل البنك المركزي أن تلك الخطوة مطلوبة لتعزيز البنوك من أجل مساعدتهم للوصول لنمو المتوقع للخدمات المالية للشركات المشاركة في عمليات إعادة الإعمار الكبرى ومشاريع تطوير النفط.[٥٢٦]

وقدمت مؤسسة الاستثمار الخاص عبر البحار (OPIC) التمويل لبرنامج واحد عام ٢٠١٠—بقيمة ٩٠ مليون دولار لمؤسسة الإسكان التعاوني (CHF) لتمويل القروض الصغيرة و المشروعات المتوسطة.[٥٢٧] (ويشترك المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بالتدقيق في برنامج الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) و الذي يشمل نشاطات مؤسسة الإسكان التعاوني (USAID.) وتم إلى حد كبير تمويل أكبر برنامج للاوبيك منذ بداية العمل في العراق عام ٢٠٠٥ . كما انه في عام ٢٠١٠ قام الأوبك بتوفير ٢١٢,٠٠٠ دولار لتغطية المخاطرة السياسية للجنة الإنقاذ الدولية لنشاطاتها الإنسانية و خدماتها.[٥٢٨]

تم إنشاء شركة خدمات مالية عراقية وأمريكية في الربع السنوي الحالي. قامت شركة الأعمال المصرفية الأمريكية تايلور ديجونك بمشاركة بنك الاستثمار العراقي فينيكس كابيتال شركة مساهمة محدودة وهى شركة تابعة لشركة مقرها ولاية ديلاوير وهى أنشئت فقط لمساعدة إعادة إعمار العراق.[٥٢٩] سيتم افتتاح الشراكة بواشنطن وبغداد مع التخطيط لمكاتب إضافية البصرة وأربيل. تتوقع الشراكة أن تتخصص في قطاع الطاقة و العمل مع عملاء القطاع العام و الخاص العالمي و العراقي في العديد من المجالات من ضمنها المشروع المالي، وعمليات الدمج و التملك والاستثمار المباشر.[٥٣٠]

التجارة

بحلول ٣١ ديسمبر ٢٠١٠ قام برنامج النمو الاقتصادي المحلى التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) (والذي أطلق عليه اسم "تجارة") بصرف ٧٤,٩ مليون دولار من أصل ١١٧,٨ دولار من اجل مهمة زيادة القطاع الخاص للموارد المالية و الأعمال المتوسطة.[٥٣١] ومنذ أن بدا في عام حققت صناعة ٢٠٠٣ حققت صناعة التمويل الأصغر أكثر من ٢٤٠،٠٠٠ قروض صغيرة بقيمة صرف إجمالية ٥٥٨ مليون دولار. وحتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ سيطر أكثر من ٧٢,٠٠٠ عميل على حافظة قروض بارزة بحوالي ١٣٠ مليون دولار.[٥٣٢] تم صرف أكثر بقليل من ١ مليون دولار في عام ٢٠١٠ لتقليل التحذيرات الإدارية وتعزيز العمل الكلى ومناخ الاستثمار في العراق. وقد عرض فريق العاملين بالبرنامج بعض التوصيات على وزراء الحكومة العراقية حول التطوير السياسي و الإصلاح التنظيمي.[٥٣٣] أكدت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن برنامج تجارة قد حقق أهدافه الخاصة التي تم الاتفاق عليها في حزيران/يونيو ٢٠١٠ لتعزيز صناعة التمويل الأصغر بما في ذلك إنشاء شركة التمويل الأصغر العراقية وتطوير نظام الإقراض ليصل لحد يفوق ١٠٠ مليون دولار.[٥٣٤]

كلف البنك المركزي العراقي أن تقووم البنوك الخاصة في البلد برفع رؤوس أموالها القابضة لخمسة أضعاف.

التنمية التجارية

الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

التجارة العالمية لبرنامج "تجارة" ومشروع الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ينتظر الحكومة الجديدة ليبدأ

العمل قبل تحديد ما إذا كان سيتم تقديم الدعم للحكومة العراقية للانضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO). [٥٣٥] وبعد تعليقات وزير العمل ووزير الشئون الاجتماعية في آب/أغسطس ٢٠١٠ تضاعفت الشكوك حول اهتمام الحكومة العراقية بعضوية منظمة التجارة العالمية (WTO) ومنذ ذلك الحين قام وزير التجارة بعدة تصريحات لدعم مشروع الانضمام. ومع ذلك، فوفقا للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) فقد أدى منهجه إلى "احتراس أكثر لنسبة التقدم" من أجل الإنضمام. [٥٣٦] في الفترة ما بين الأول من نيسان/ابريل عام ٢٠٠٨ و ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، تم صرف أكثر من ٦,٥ مليون دولار من الموارد المالية الخاصة ببرنامج "تجارة" لإعداد العراق لعضوية منظمة التجارة العالمية. [٥٣٧]

تطوير التجارة الأمريكية العراقية

قامت شركة جنرال موتورز (GM) بتحويل العراق إلى سوق تجارى ناجح خلال عام ٢٠١٠ وقامت ببيع أكثر من ١٩،٠٠٠ سيارة خلال هذا العام لتصل لزيادة ٥٢٪ أكثر من ١٢،٤٩٤ سيارة باعتها في عام ٢٠٠٩. وفي الربع السنوي الحالي، قامت صناعة السيارات وحدها ببيع أكثر من ٨,٠٠٠ سيارة وهذا الرقم أكبر من ضعف الرقم الذي باعته شركة جنرال موتورز في العراق عام ٢٠٠٩. [٥٣٨] تقوم الآن شركة جنرال موتورز والتي تبيع موديلات مثل كاديلاك، شيفروليه، وجى ام سى في المنطقة باعتبار العراق واحدة من أكبر سوقين في منطقة الشرق الأوسط . (السوق الأخرى هي المملكة العربية السعودية.) [٥٣٩] وقد استأنفت شركة جنرال موتورز المبيعات في العراق في أواخر عام ٢٠٠٣ و حديثا في ٢٠٠٧ وسجلت معدل سنوي للمبيعات أقل من ١,٥٠٠ سيارة (لاحظ الشكل ٤,١٥). [٥٤٠]

تنظر جنرال موتورز إلى العراق حالياً كواحدة من أكبر سوقين لها في منطقة الشرق الأوسط.

لم يصدر بنك الولايات المتحدة للتصدير و الاستيراد أي ديون أو قروض أو شهادات ضمان أو بوالص تامين

الشكل ٤,١٥

مركبات جنرال موتورز التي تم بيعها في العراق، ٢٠٠٧-٢٠١٠

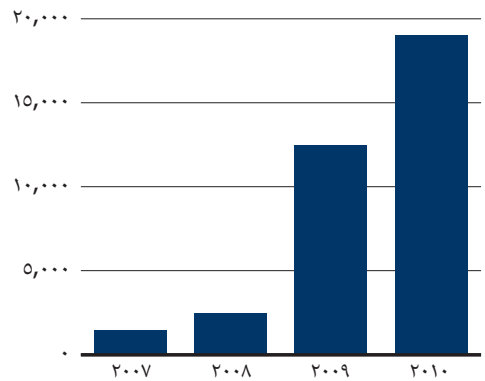

المصدر: جنرال موتورز، بما يتوافق مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١/١٧.

للعمليات في الفترة بين ٢٢ تموز/يوليو ٢٠١٠ عندما بدأت لأول مرة بالعراق وحتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ . ومع ذلك ، شارك البنك في نشاطات تطوير العمل في الربع السنوي الحالي، بالإضافة إلى عمل ندوة في بلتيمور شهر تشرين الأول/أكتوبر بعنوان "العراق مفتوح للعمل التجاري" برعاية الخدمات التجارية للولايات المتحدة. [٥٤١]

تم تحديد الجدول الزمني للمهمة التجارية التي تقوم برعايتها الغرفة التجارية بالولايات المتحدة إلى تشرين الثاني/نوفمبر ثم تم تعديلها إلى شباط/فبراير وهذا ما قد يحدث في اى وقت من صيف عام ٢٠١١. وقد أكدت الغرفة على السبب الوحيد وراء التأخير الأخير وهو للسماح بوقت اكبر لنقل مسئوليات الولايات المتحدة في العراق من وزارة الدفاع الأمريكية إلى وزارة الخارجية الأمريكية لأداء مهمتها. [٥٤٢] ◆

الخدمات العامة

قام العراقيون باستعراض ظروف الخدمات الأساسية- مثل الطاقة الكهربية، مياه الشرب النظيفة، الصرف الصحي، وجمع القمامة- وتعتبر هذه المشاكل هي الأكثر إلحاحا. وعلى الرغم من التحسينات التي من الممكن التحقق منها والتي وقعت على مدار السبع سنوات الماضية، أظهرت احدث بيانات لاستطلاع الرأي أن الجمهور مقتنع بأن الخدمات العامة تزداد سوءا ولا تتحسن.[٥٤٣] وتصريحات مسئولي الحكومة العراقية تعكس هذه المخاوف.

الكهرباء

اعتبارا من يوم ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ كانت الولايات المتحدة خصصت مبلغ ٥,٠٦ مليار دولار وأنفقت حوالي ٤,٩٦ مليار دولار لتحسين توليد ونقل وتوزيع الكهرباء العراقية.[٥٤٤] كانت العراق مع مساعدات الولايات المتحدة والمساعدات الأوروبية قادرة على زيادة معدل الدعم السنوي للطاقة الكهربائية على الشبكة الوطنية بنسبة الثلثين منذ ٢٠٠٤ إلى ٢٠١٠. ومع ذلك فخلال تلك الفترة نفسها، تضاعف الطلب المقدر، مما أدى إلى نقصان مستمر.

لمعالجة القضايا التي تواجه قطاع الطاقة بالعراق — بما في ذلك تزايد الطلب المتوقع ثلاث أضعافه على مدى العشرين عاما المقبلة—وقد قامت وزارة الكهرباء وبارسونس برينكرهوف بإعداد خطة الكهرباء الرئيسية لتوسيع نطاق مد الكهرباء بالعراق . وقد اعتزموا الإعلان عن الخطة في مؤتمر بإسطنبول في يومي ١ و٢ من شهر شباط/فبراير. قام مكتب الشراكة الإستراتيجية مع العراق بضخ ٥ ملايين دولار في الصندوق الوزاري لتنمية القدرات لدعم هذا الجهد.[٥٤٥]

العرض والطلب

وقد بلغت إمدادات الكهرباء للشبكة بالعراق في الربع السنوي الحالي حوالي ١٥٢,١٤٥ ميجا وات في الساعة (MWh) في اليوم أو ما يبلغ ٦,٣٣٩ ميجا وات (MW). وكما هو مبين في الشكل ٤,١٦، كانت هذه زيادة قدرها ٣٨٧ ميجاوات أو ٧٪، من نفس الربع السنوي في عام ٢٠٠٩— مطابقة تقريبا لمعدل نمو القدرة الإنتاجية في محطة الطاقة العملية في خلال هذه الفترة التي تبلغ عاما واحدا—لكنه منخفض بمقدار ٣٪ بالمقارنة الإمدادات التي سجلت رقم مرتفع هو ٦,٥٤٠ ميجاوات. وقد نتج هذا الانخفاض مبدئيا عن الربع السنوي السابق بسبب اثنان من العوامل. الأول، مرة أخرى يؤدى عدم كفاية تدفق المياه من الأنهار في العراق إلى انخفاض متوسط الناتج من محطات الطاقة الكهرومائية. الثاني: كما هي الحال خلال الفترة من تشرين/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر من كل عام خرجت العديد من وحدات التوليد من الخدمة وذلك بسبب الصيانة الروتينية.[٥٤٦]

كما يتماشى مع النمط المعتاد سنويا، ففي الربع السنوي الحالي كان الطلب المقدر على الكهرباء اقل من الربع السنوي الأخير، وكان متوسط الطلب المقدر ٢٢٤,٦٢٠ ميجاوات في اليوم الواحد أو ما يعادل ٩,٣٥٩ ميجاوات- منخفضة بنسبة ٢٦٪ عن الربع السنوي الماضي ولكن تزيد بنسبة ١٢٪ عن الربع السنوي ذاته في العام الماضي. وصل الدعم إلى نسبة ٦٨٪ من الطلب المقدر في الربع السنوي الحالي مقارنة بنسبة ٥٢٪ في الربع السنوي الربع الأخير و ٧١٪ خلال نفس الربع السنوي من العام الماضي.[٥٤٧]

التصور العام لدى عامة الناس عن الخدمات الأساسية هو أنها تزداد سوءا، وليس للأفضل.

الشكل ٤,١٦

إمدادات الكهرباء وتقديرات الطلب، حسب الربع السنوي، ٢٠٠٩/١٠–٢٠١٠/١٢

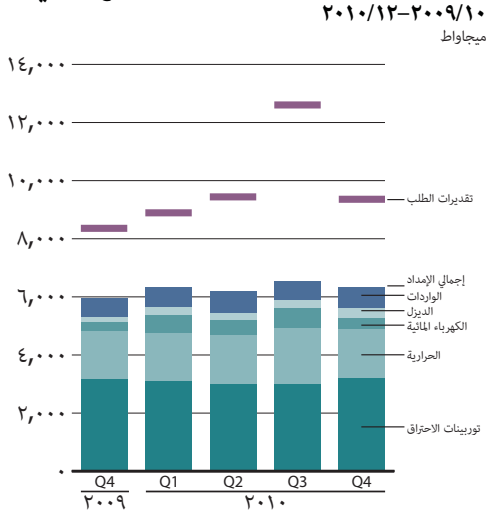

المصادر: ITAO/ESD، تقارير أداء الكهرباء اليومية، ٢٠٠٩/١٠/١–٢٠١٠/١٢/٣١.

الشكل ٤,١٧

متوسط إمدادات الكهرباء للشبكة، حسب المصدر والعام، ٢٠٠٤-٢٠١٠

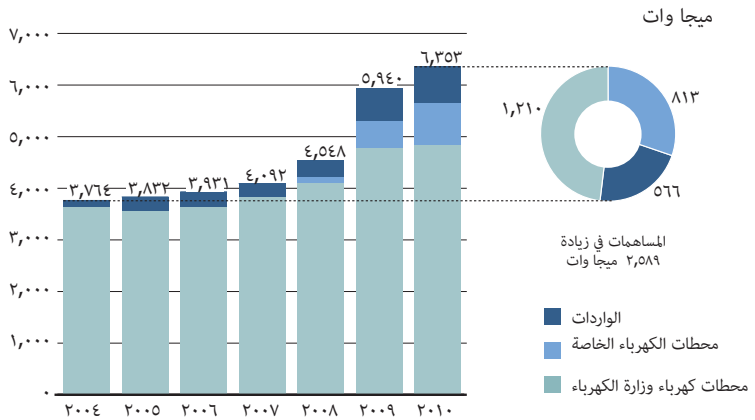

المصادر: DoS، تقرير حالة العراق،١٠/٢٠٠٦/ ،٢٥الشريحة١١؛ ITAO/ESD تقارير الأداء اليومية عن أوضاع الكهرباء، ٢٠٠٦/١/٦-٢٠١٠/٣١/١٢.

تزايد الاعتماد على الطاقة المشتراة

وقد ارتفع متوسط إمدادات العراق السنوية من الكهرباء من ٣,٧٦٤ ميجاوات في عام ٢٠٠٤ إلى ٦,٣٥٣ ميجاوات في عام ٢٠١٠. كما هو مبين في الشكل ٤,١٧ يتم الحصول على أقل من نصف هذه الزيادة والتي تبلغ ٢,٥٨٩ ميجاوات من محطات الطاقة التابعة لوزارة الكهرباء العراقية. وعلى الرغم من أن هذه المصانع مازالت توفر الجزء الأكبر من الطاقة إلى الشبكة، فقد انخفضت مساهمتها في إجمالي الإمدادات من حوالي ٩٦٪ في عام ٢٠٠٤ إلى ٧٦٪ في عام ٢٠١٠.[٥٤٨] أما الجزء المتبقي من الزيادة في الإمدادات تلك الفترة فقد نشأ من المحطات التي اشترتها مقابل تلك التي تنتجها وزارة الكهرباء العراقية:

- **ارتفعت واردات الكهرباء بنسبة ٥٦٦ ميجاوات على مدى السنوات الست الماضية. في عام ٢٠١٠، شكلت الواردات (معظمها من إيران) حوالي ١١٪ من مجموع الدعم.**[٥٤٩]
- كما تمثل **محطات توليد الكهرباء المملوكة للقطاع الخاص** في العراق نسبة نمو ٨١٣ ميجاوات المتبقية في الدعم منذ عام ٢٠٠٤. لم تكن أي من هذه المحطات متاحة للتشغيل حتى عام ٢٠٠٨، عندما تم بناء أحد محطتين توربين المملوكة قبل شركة الاستثمار الجماعي العالمي، وهي المنتج المستقل للكهرباء (IPP)ومقرها في الأردن، وتعمل في منطقة كردستان.[٥٥٠] في عام ٢٠١٠، بدأت الشركتان المولدتان للطاقة المملوكتان لشركة كارتيت التركية بإنتاج الكهرباء في البصرة. وقد أصبح ثاني هذه المشروعات يعمل في الربع السنوي الحالي. معا، قدمت هذه المصانع الأربعة المملوكة للقطاع الخاص ١٣٪ من مجموع إمدادات الكهرباء في العراق إلى الشبكة في ٢٠١٠. كما أنهم قدموا ١٧٪ في الشهر الأخير من نفس العام.[٥٥١]

قدمت هذه المصانع الأربعة المملوكة للقطاع الخاص ١٣٪ من مجموع إمدادات الكهرباء في العراق إلى الشبكة في ٢٠١٠.

ومن المتوقع استمرار الاتجاه إلى تزايد الاعتماد على الكهرباء من المحطات المملوكة للقطاع الخاص والمحطات العاملة. قامت الشركة العالمية ببناء محطة طاقة جديدة بقوة ٥٠٠ ميجاوات في دهوك ومن المتوقع أن تكتمل مرحلة التشغيل التام بحلول منتصف عام ٢٠١١ . ويتزامن وجود شركتان من أصل أربعة بطاقة ١٢٥ ميجاوات مع الشبكة في كانون الأول/ديسمبر وكانون الثاني/يناير. تقوم الشركة العالمية أيضا بتوسيع نطاق قدرة مصنعها في السليمانية بنسبة ٢٥٠ ميجاوات ومصنعها في اربيل بمقدار ٥٠٠ ميجاوات. عندما يتم الانتهاء من بناء وتوسيع هذه المشاريع، ستصل القدرة المجمعة لتلك المحطات المملوكة للقطاع الخاص في منطقة كردستان إلى ٢,٢٥٠ ميجاوات. تستخدم جميع الشركات توربينات الحرق من شركة جنرال إلكتريك (GE).[٥٥٢]

تمضى وزارة الكهرباء العراقية قدما في سبيل عمل خطط لمستثمرين من القطاع الخاص لبناء وتشغيل وصيانة محطات توليد الكهرباء باستخدام بعض التوربينات التي اشترتها من شركة جنرال إلكتريك في إطار (صفقة ميجا). وفي يوم ١٨ من كانون الأول/ديسمبر قامت وزارة الكهرباء العراقية جنبا إلى جنب مع شركة الاستثمار العراقية بعقد مؤتمر في بغداد لتعلن تفاصيل أربعة مشاريع من هذا القبيل. وكانت العروض مقدمة من قبل مقدمي العطاءات بمرحلة ما قبل التأهيل في شباط/فبراير. سيكون هناك لكل ثلاثة من المواقع المقترحة مثل السماوة ، الديوانية ، العمارة أربع وحدات توليد طاقة بمقدار ١٢٥ ميجاوات. سيكون للموقع الرابع ، شط البصرة مقدار ١٠ من تلك الوحدات. معا، فإن هذه المحطات المولدة للكهرباء قد تضيف ٢,٧٥٠ ميجاوات من القدرة الاسمية إلى الشبكة الوطنية.[٥٥٣]

من المقرر بدء تشغيل محطة كهرباء دهوك الجديدة المملوكة للقطاع الخاص بطاقة ٥٠٠ ميغاواط والتي تعمل بالغاز بحلول منتصف عام ٢٠١١. (صورة الشركة العالمية)

مشاريع الهندسة و المشتريات و الإنشاء

إن عقود مشاريع الهندسة والمشتريات والإنشاء لتابعة لوزارة الكهرباء للموقعين المضمنين في صفقة جنرال موتورز ميجا—الخيرات في كربلاء والقدس في بغداد—في انتظار موافقة مجلس الوزراء. الموقع الثالث في مشاريع الهندسة والمشتريات والإنشاء، في صفقة جنرال إلكتريك ميجا القائمة بعملية مزايدة، في القيرية في نينوى، أحيل مرة أخرى إلى مجلس الوزراء للحصول على تصريح للترسية على العرض الثاني الأقل. سيكون لتلك المحطات قيمة ٢,٥٠٠ ميجاوات من أصل القدرة العليا . ومؤخرا هذا العام، قامت وزارة الكهرباء العراقية بتقديم خطط لطلب عروض لثلاثة مواقع إضافية لشركات جنرال إلكتريك لعقد الصفقات الكبرى: الحيدرية في كربلاء (٥٠٠ ميجاوات)، النجيبية في البصرة (٥٠٠ ميجاوات) وحقل عكاس في الانبار (٢٥٠ ميجاوات).[٥٤٤]

لقد تم تأجيل مشروعات متعاقد هندسة ومشتريات وإنشاءات والتي سوف تستخدم توربينات من هذه الصفقة الضخمة مع شركة سيمنز في انتظار موافقة مجلس الوزراء بزيادة في نطاق الخدمات التي ستقدمها شركة سيمنز.[٥٥٥]

وتم الآن تمويل خطابات الاعتماد بالكامل لعقود متعاقد هندسة ومشتريات وانشاءات لمواقع جنرال إلكتريك الثلاثة "المسار السريع". تقع هذه المواقع في التاجية (١٨٠ ميجاوات) الحلة (٢٥٠ ميجاوات) وكربلاء (٢٥٠ ميجاوات). وفقا لسفارة الولايات المتحدة ببغداد، لن يتم استكمال أي من تلك المحطات قبل منتصف عام ٢٠١٢.[٥٥٦]

التخطيط على المدى البعيد

التزمت وزارة الكهرباء العراقية بإضافة أكثر من ١٢,٠٠٠ ميجاوات من قدرات التوليد الجديدة في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥، مع معظم هذه القدرات الإنتاجية الناجمة عن شركة جنرال إلكتريك وسيمنز للعروض الضخمة . يوضح الشكل ٤,١٨ توقيت التعديلات المخططة الحالية. وفقا للخطة الرئيسية لتوليد الطاقة في العراق ، إذا كان تكليف هذه المحطات يحدث في الموعد المحدد، سيكون للعراق القدرة الكافية (مع الاحتياطات الكافية لتلبية الطلب المتوقع بحلول عام ٢٠١٣ أو ٢٠١٤). سيتطلب تنفيذ هذه الخطط استثمار حوالي ٢٦ مليار دولار . التأكد من أن تلك المحطات ستكون قادرة على الوفاء بوعدها سيتطلب تطور موازى لإمدادات الوقود و المزيد من الاستثمارات بما يباع حوالي ٤ مليارات دولار لتطوير البنية التحتية للنقل و التوزيع وربط المحطات بالموقع.[٥٥٧]

بعد عام ٢٠١٥، من المتوقع أن يتواصل ارتفاع الطلب على الكهرباء لمواصلة الارتفاع في النمو الاقتصادي، لذا فإن إنتاج المحطات القائمة الحالية سيستمر في التلاشي نظرا لتقدم العمر بهم. لتلبية احتياجات العراق من الكهرباء على المدى الطويل، فإن خطة الكهرباء الرئيسية بالعراق تقدر أن هناك ٢٩ مليار دولار إضافية ستحتاج أن يتم استثمارها في مجال توليد الطاقة في الفترة من ٢٠١٦ إلى ٢٠٣٠. إذا لم يتم بناء محطات توليد طاقة أكثر من المتواجدة حاليا، من المتوقع أن تزداد الفجوة بين العرض والطلب في عام ٢٠١٧.[٥٥٨]

الشكل ٤,١٨

إضافات قدرات محطات الكهرباء التابعة لوزارة الكهرباء المخطط لها في الوقت الحالي، ٢٠١٠-٢٠١٥

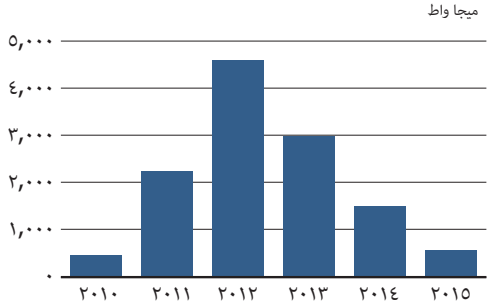

ملحوظة: لا تتضمن القدرات المضافة في المنطقة الكردستانية.

المصدر: وزارة الكهرباء وشركة باراسون مجلس العمل، الخطة الرئيسية لكهرباء العراق، التقرير النهائي، المجلد ١، الملخص التنفيذي، ٢٠١٠/١٢، ص ٢٢.

أنواع محطات توليد الطاقة و الوقود

كما هو موضح بالشكل ٤,١٦، هناك أربعة أنواع من مولدات الطاقة بالعراق تتغذى حاليا على الشبكة العراقية: الحرارية، وتوربينات الاحتراق، وزيت الديزل، والطاقة الكهرومائية. وهم يولدون الطاقة أما عن طريق حرق النفط الخام و المنتجات المكررة أو الغاز الطبيعي أو عن طريق تسخير الطاقة الحركية لتدفق المياه.[٥٥٩] ووفقا للمخطط الرئيسي للطاقة في العراق، هناك ما يقرب من ثلاث أرباع (من حيث محتوى الطاقة) من الوقود المحترق في محطات توليد الطاقة التابعة لوزارة الكهرباء العراقية في عام ٢٠٠٩، حيث تتألف من النفط الخام و المنتجات المكررة (الشكل ٤,١٩). وقد قامت الخطة بالملاحظات التالية:[٥٦٠]

- أن استخدام النفط الخام في توليد الطاقة هو شيء مكلف جدا للاقتصاد العراقي من حيث دخل التصدير المفقود.
- أن وقود الديزل يعتبر وقود بدائي، ولم تنتج المصافي في العراق ما يكفى لتلبية الاحتياجات المحلية وبالتالي احتاجوا للواردات .
- وتعتبر كمية الوقود المحترق حوالي نصف الدعم المتوافر.
- من الممكن أن يتضاعف استخدام الغاز الطبيعي إذا تم الحصول علي الغاز المحترق حاليا وتجهيزه وتوصيله إلى محطات توليد الطاقة.

التزمت وزارة الكهرباء العراقية بإضافة أكثر من ١٢٠٠٠ ميجاوات من قدرة التوليد الجديدة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥.

الشكل ٤,١٩

الوقود المستخدم في محطات كهرباء وزارة الكهرباء، 2009

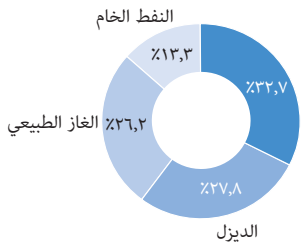

ملحوظة: النسبة المئوية مقدرة بناء على كمية الطاقة الناتجة عن الوقود.

المصدر: وزارة الكهرباء وشركة باراسون مجلس العمل، الخطة الرئيسية لكهرباء العراق، التقرير النهائي، المجلد ١، الملخص التنفيذي، ٢٠١٠/١٢، ص ١١.

محطات الطاقة التى تعمل بحرق الغاز:

الخيار المفضل

العراق الآن له الحرية في إضافة المنشآت النووية إلى مزيج محطات توليد الكهرباء لديه.

ويلخص المخطط الرئيسي للطاقة الكهربية في العراق الغاز الطبيعي بأنه هو (خيار الوقود الاقتصادي) وتوصى اللجنة بأنه من الممكن تحويل وحدات توليد الطاقة الموجودة والمخططة حاليا يمكن أن يتم تحويلها إلى غاز طبيعي في أقرب وقت عملي ممكن. على المدى الطويل ، تدعو الخطة لبناء محطات تعمل بالغاز بنظام الدورة المركبة والتي تجمع بين احتراق توربينات المراجل مع النفايات الحرارية ، وبالتالي فهى أكثر كفاءة من محطات التوربينات الحارقة المتوافرة الآن . لا تنصح الخطة أبدا ببناء محطات حرارية إضافية لأنه "ليس الحل الأقل كلفة".[٥٦١]

الطاقة النووية: الخيار المتجدد

أي خطط سابقة قد تكون امتلكتها العراق حاليا لإضافة الطاقة النووية إلى مزيج وحدات التوليد التي تلاشت في حزيران/يونيو ١٩٨١ عندما قامت الطائرات الإسرائيلية بمهاجمة وقصف المفاعل النووي اوسيراك بالتويثة قرب بغداد. وادعت اسرائيل أن هذا المفاعل الذي تم بناءه بمساعدة من فرنسا سيقوم بصناعة أسلحة نووية.[٥٦٢] وبعد عشر سنوات، بعد حرب الخليج الأولى، قيد قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٦٨٧ ورقم ٧٠٧ قدرة العراق على المشاركة في إنتاج أسلحة نووية مدنية.[٥٦٣]

بعد صدور قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٩٥٧، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، تم رفع معظم هذه القيود وأصبح من حق العراق الآن إضافة مرافق نووية لمجموعة محطات الطاقة التي تملكها.[٥٦٤] وأوضح شاهرستانى نائب رئيس الوزراء الذي يحمل دكتوراه في الكيمياء النووية وكان القائم بأعمال وزير الكهرباء عندما مرر قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٩٥٧، انه يؤيد "برنامج نووي سلمى بالتنسيق مع السلطات المعنية".[٥٦٥] وسابقا في عام ٢٠١٠ صرح السفير الفرنسي بالعراق باستعداد بلاده على مساعدة العراق لعمل برنامج نووي جديد.[٥٦٦]

تم استكمال معظم الأعمال في خطط الطاقة الكهربية العراقية قبل تمرير قرار مجلس الأمن رقم ١٩٥٧ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. بناءا على الوثائق التي قام المفتش العام لإعادة اعمار العراق، فان الخطة لم تضع في الاعتبار خيار الطاقة النووية .

المشاريع التي تمولها الولايات المتحدة الأمريكية المكتملة أخيراً والجارية

أكد سلاح الهندسة في الجيش الامريكى أنه قد أتم بناء مشروعان للكهرباء، تبلغ قيمتهما مجتمعين ٤,١ مليون دولار في الربع السنوي الحالي. قام صندوق الدعم الاقتصادي بتمويلهما معا. كان المشروع الأكبر بقيمة ٢,٩ مليون دولار لإنشاء محطة كهرباء فرعية في ميسان و الآخر كان مشروع بقيمة ١,٢ مليون دولار لتوفير عمليات التشغيل و الصيانة وتقديم خدمات لثلاث محطات فرعية وأسلاك توصيل في دهوك.[٥٦٧]

وحتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ قام سلاح الهندسة بالجيش الامريكى بتشغيل ١٦ محطة للطاقة الكهربية بقيمة ١١٦,٠ مليون دولار. ,ما زال يحصل اكبر مشروعان على قيمة ٤٨,٢ مليون دولار لبناء محطات الفارابى وجميلة فى مدينة الصدر والمشروع الذي تبلغ قيمته ٢٩,٣ مليون دولار لبناء محطات الكهرباء فى رمادى . هذه كانت اخر مشاريع سلاح الهندسة بالجيش الامريكى الكهربية والتي يقوم بتمويلها صندوق إغاثة وإعادة اعمار العراق. تُمول ١٤ مشروعا الجارية الأخرى عن طريق صندوق الدعم الاقتصادي تتضمن مشروع قيمته ٨,٠ مليون دولار لإمداد مشروع قطع غيار ومعدات الطوارئ لمحطة غاز المسيب في بابليون ومشروع آخر يبلغ قيمته ٦,٨ مليون لإمداد الأدوات للمحطات الفرعية في الديالى.[٥٦٨]

وفقا للقوات الأمريكية في العراق، تم الانتهاء من ٣٨ مشروع كهربائي ممول مع اعتمادات السنة المالية ٢٠١٠ لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد حتى تاريخ ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بقيمة ٩,٥ مليون دولار. ما زال العمل مستمرا في بداية هذا الربع السنوي في ٣٦ مشروع إضافي بتكلفة إجمالية وصلت ١٣,٣ مليون دولار تم تمويلها من اعتمادات السنة المالية ٢٠١٠ لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد. تم تقييم خمسة من المشاريع القائمة بأكثر من ٥٠٠,٠٠٠ دولار وتتراوح بين ٥٢٣,٩٤٨ إلى ٧٤٨,٨٤٧ دولار. كان هناك ثلاثة مشاريع لتصميم وتركيب واختبار خطوط التغذية فى القادسية وهما لصيانة محطات الكهرباء فى الوسيط.[٥٦٩]

الطلاب يحضرون دروسا حول تشغيل وصيانة محطات معالجة المياه في مركز التدريب أمانات ببغداد. (صورة سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي)

المياه والصرف الصحي

حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر، قامت الولايات المتحدة بتخصيص ٢,٦٥ مليار دولار وإنفاق ٢,٥٧ مليار دولار لإعادة تأهيل المياه و الصرف الصحي في العراق.[٥٧٠]

وفقا للمعلومات فيما بين الوكالات ووحدة التحليل التابعة للأمم المتحدة، ربما تجد الحكومة العراقية صعوبات للوصول لهدف التطوير الألفي لتوفير ٩١٪ من الأسر العراقية إمكانية الحصول على مياه الشرب النظيفة بحلول عام ٢٠١٥.[٥٧١] ومازالت الدولة تعاني من نقص في المياه بسبب أعوام الجفاف فضلا عن سوء الإدارة و الإهمال في المياه والمرافق الصحية العامة.[٥٧٢] ووفقا لوثائق الأمم المتحدة، تم إدارة الطبقات الصخرية المائية في العراق للحد الأدنى، وأصبح على البلاد أن تعتمد بشكل كبير على هطول الإمطار التي تقع خارج حدودها مما أدى إلى تفاقم الخلافات مع تركيا وسوريا على الموارد المائية. إن الدرجات المائية في البحيرات و الخزانات وفي دجلة و الفرات تقلصت بشكل وصفته الأمم المتحدة "بالخطير." وكانت النتيجة حدوث نقص في الحصول على المياه و الصرف الصحي: وتقدر منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم والثقافة (اليونسكو) أن هناك أكثر من ٧,٦ مليون عراقي (حوالي ٢٥٪من إجمالي السكان) يفتقرون إلى مياه الشرب النظيفة.[٥٧٣]

لمعالجة هذا النقص قامت كلا من الولايات المتحدة و الأمم المتحدة وكل من يعمل مع الوزارات العراقية بإعادة تأهيل البنية التحتية وتعزيز جودة وكمية المياه التي تصل للمناطق السكنية المحرومة من الخدمات. وفي الربع السنوي الحالي، أطلقت منظمة اليونسكو دراسة علمية للمياه الجوفية في العراق لتحسين قدرة الحكومة العراقية على معالجة ندرة المياه.[٥٧٤] أعلنت الحكومة العراقية إن المرحلة الأولى من الدراسة ستكتمل في آذار/مارس ٢٠١١.[٥٧٥]

مشاريع المياه التي تمولها الولايات المتحدة الأمريكية المكتملة أخيراً والجارية

أفاد سلاح الهندسة في الجيش الامريكي انه أنجز ١٢ مشروع مائي في الربع السنوي الحالي بلغت تكلفتها ١١٦,٤ مليون دولار.[٥٧٦] من بينهم ما يلي من مشاريع عالية القيمة:

- **مصرف الفرات الشرقية.** كان من المقرر في الأصل إن يكتمل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وتم الانتهاء من مشروع بقيمة ٣٨,٥ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ويهدف المشروع إلى تعزيز قدرات الري في العراق عن طريق استصلاح أكثر من ٥٨,٠٠٠ هكتار (١٤٣,٠٠٠ فدان) من الأراضي الزراعية وإزالة الفائض من المياه المالحة من أكثر من ٤٠٠,٠٠٠ هكتار (٩٩٠,٠٠٠ فدان) من الأرض المروية.[٥٧٧]
- **نظام الصرف الصحي في الفالوجة.** نظرا إلى تكلفة البناء التي بلغت ٢٩,٦ مليون دولار، يعتبر هذا المشروع "العمود الفقري" لنظام معالجة مياه الصرف بالفالوجة. بداية من عام ٢٠٠٦، كان بناء النظام معرضا للتأجيل المتكرر نظرا للتصميم المعقد ونقصان العمالة الماهرة المتاحة و القضايا الأمنية. وقد كان المقرر من قبل الإتمام في نيسان/ابريل ٢٠١٠ بعد الإعلان عن خطط مصغرة وقد تم الانتهاء من المشروع نهائيا في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. لمعرفة نتائج تفتيش المفتش العام لإعادة شئون إعمار العراق للمشروع في عام ٢٠٠٨ قم بزيارة الرابط التالي www.sigir.mil.[٥٧٨]
- **مشروع مشكاب لإمدادات المياه.** هذا المشروع البالغ تكلفته ٢٣,١ مليون دولار لبناء واستكمال محطة معالجة المياه بمحافظة النجف يوم ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وقد تم تصميم المرافق لضخ مياه شرب نقية إلى حوالي ٢٠٠,٠٠٠ من السكان ببلدة مسخاب و المناطق الريفية المحيطة.[٥٧٩]

وبحلول نهاية الربع السنوي الحالي، كان سلاح الهندسة في الجيش الأمريكي قد استكمل ١٨ مشروع لضخ المياه الجارية بقيمة إجمالية ٣٧,٨ مليون دولار. وكان اكبر مشروعان تم دعمهم من قبل صندوق الدعم الاقتصادي:

- **مصرف القبلة وشبكة العاصفة. تكلف هذا المشروع ١١,١ مليون دولار لتصميم وبناء شبكة الصرف الصحي ونظام جمع مياه العواصف بما في ذلك أنابيب الضخ ومحطات القوة وغرف التفتيش والخلجان و الوصلات المنزلية الفردية في محافظة البصرة و من المتوقع أن يكتمل في حزيران/مايو ٢٠١١.** [٥٨٠]
- **التوصيلات المنزلية بمنطقة الفالوجة . من المتوقع لهذا المشروع التي بلغت كلفته ٤,٦ مليون دولار لتوصيل**

يقدر اليونسكو أن أكثر من ٧,٦ مليون من العراقيين يفتقرون إلى المياه الصالحة للشرب.

٩,٣٠٠ منزل بنظام معالجة المياه وسيستكمل في آذار/مارس ٢٠١١. [٥٨١]

تتوقع إدارة سلاح الهندسة في الجيش الأمريكي أن يتم استكمال كل المشروعات الخاصة بالمياه بحلول تموز/يوليو ٢٠١١ في الوقت الذي توفر فيه تدريب التشغيل والصيانة لمهندسي معالجة المياه بما في ذلك فصلين دراسيين للتشغيل و الصيانة في مركز أمانات للتدريب في بغداد.[٥٨٢]

وفقا للقوات الأمريكية للعراق تم دعم ١٣٨ مشروع للمياه و الصرف الصحي تموله اعتمادات السنة المالية ٢٠١٠ لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد وقد استكملت حتى تاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ بقيمة ١١,١ مليون دولار. كان هناك ١١٨ مشروع اضافي تكلف تمويلهم الاجمالي ٢٨,٩ مليون دولار من اعتمادات السنة المالية ٢٠١٠ لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد ولا تزال مستمرة مع بداية الربع السنوي الحالي. بلغت قيمة سبعة من المشاريع الحالية أكثر من ٥٠٠,٠٠٠ دولار وتتراوح ما بين ٦٥٠,٠٠٠ دولار إلى ٩٩٨,٥٢٠ دولار . وكان أكبر مشروع هو بناء نظام معالجة مياه الصرف الصحي لبحيرة الحبانية في محافظة الأنبار. هناك ١٣ مشروع اضافي يجرى العمل بهم ويتوقع أن تفوق تكلفتهم ٤٠٠,٠٠٠ دولار.[٥٨٣]

النقل والاتصالات

حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، خصصت الولايات المتحدة ١,١٤ مليار دولار، وأنفقت ١,٠٧ مليار دولار لإعادة تأهيل وسائل النقل في العراق وقطاع الاتصالات.[٥٨٤]

وفقا للقوات الأمريكية في العراق، تم الانتهاء من عدد ٥٧ مشروع نقل تمولها اعتمادات السنة المالية ٢٠١٠ لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد في يوم ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وتبلغ قيمتها أكثر من ٨,١ مليون دولار. ما زال يجرى العمل في ٤١ مشروع اضافي ووصلت التكلفة الإجمالية لهم حوالي ٨,٦ مليون دولار من اعتمادات السنة المالية ٢٠١٠ لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد للقائد بحلول بداية الربع السنوي. وهناك ثمانية من المشاريع الجارية وصلت تكلفة كل منها ٤٠٠,٠٠٠ دولار وربما أكثر.[٥٨٥]

الموانئ

أكدت قيادة سلاح الهندسة في الجيش الامريكي بالعراق اكتمال إنشاء مرافق دعم الرصيف في أم قصر والسور البحري—بقيمة ٤٦ مليون دولار كجزء من مبلغ ٥٣ مليون دولار، وهو المشروع الذي تموله الحكومة العراقية ويتضمن توزيع مصادر المياه و البنية التحتية وعمل الشوارع وإضاءة الميناء العراقي—في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.[٥٨٦] وفي بداية الربع السنوي، كان أكبر مشروع نقل جارى تموله اعتمادات السنة المالية ٢٠١٠ لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد هو مشروع يبلغ قيمته ٤٩٨,٠٠٠ دولار لدعم وتركيب ١٠ عوامات بحرية في ميناء أم قصر.[٥٨٧]

وذكرت السفارة الأميركية في بغداد في هذا الربع السنوي أن قوة المهمة المشتركة الأمريكية بين الوكالات (JIATF) قد أتمت دورتها التدريبية الأولى (التي وضعتها الولايات المتحدة لخفر السواحل) لضباط أمن الموانئ والمرافق. بالإضافة إلى ذلك، استكمل مكتب الولايات المتحدة للجمارك وحماية الحدود تقييما للوضع الأمني وحركة الحاويات في ميناء أم قصر، واجتمعت قوة المهمة المشتركة الأمريكية بين الوكالات مع المسئولين العراقيين لمناقشة إزالة أكثر من ٢٠٠٠ حاوية مهجورة من ميناء أم قصر.[٥٨٨]

السكك الحديدية

وذكر سلاح الهندسة في الجيش الامريكي في العراق أن المرحلة الثانية من التدريب تستمر للعمال العراقيين الذين يقومون بتشغيل والحفاظ على شبكة اتصالات الميكروويف الرقمية اللاسلكية التي تبلغ قيمتها ٤٨,١ مليون دولار شبكة اتصالات ميكروويف رقمية راديو، والتي تستخدم لتشغيل خدمة السكك الحديدية في العراق. المرحلة الأولى من التدريب، وهو مشروع قيمته ٨٢٦,٠٠٠ دولار، وانتهى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وبدأت المرحلة الثانية، الممولة بمبلغ ٣,٧١ مليون دولار، في آب/أغسطس ٢٠١٠، ومن المقرر أن تستمر حتى نيسان/أبريل ٢٠١١. وفي هذا الربع السنوي، قام قسم النقل الأمريكي المركزي بالعمل مع شركة الجمهورية العراقية للطرق و المتدربين لتصحيح المشاكل التقنية لبداية عملية صنع أقسام عملية.[٥٨٩]

يتوقع سلاح الهندسة بالجيش الأمريكي أن يستكمل جميع مشاريع المياه عن بحلول تموز/يوليو ٢٠١١.

رائد بالجيش معين بفريق إعادة إعمار المحافظات بالصرة يتفقد حاويات الشحن خلال زيارة لميناء أم قصر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. (صورة الجيش الأمريكي)

المطارات

أكدت السفارة الأمريكية بالعراق أن عملية انتقال الرقابة على النقل الجوى إلى هيئة الطيران المدني العراقي (ICAA) التى تم إلغائها فى هذا الربع السنوي بسبب المشاكل التقنية التي من المتوقع حلها بنهاية الربع السنوي الحالي. وتقوم هيئة الطيران المدني العراقي بالتحكم فى الطيران بالفعل فوق ارتفاع ١٥,٠٠٠ قدم فى شمال البلاد ومن المتوقع أن يكون هناك عدد كافي من المراقبين فى شباط/فبراير ٢٠١١ للتحكم فى الطيران المدني على ارتفاع ١٥,٠٠٠ قدم فى جنوب العراق. وفى هذا الربع السنوي، أرسلت هيئة الطيران المدني العراقي ٢٧ طالب مراقب عراقي لأكاديمية بان أم فى ميامى بولاية فلوريدا. وقد تخرج عشرة من الطلاب فى كانون الأول/ديسمبر واستمروا ايضا فى التدريب العملي فى المنطقة المركزية ببغداد . والسبعة عشر طالب المتبقين من المتوقع أن يتم تخرجهم فى فبراير ٢٠١١. وقد حصلت هيئة الطيران المدني العراقي على موافقة على تعيين ٥٠ مراقب إضافي.[٥٩٠] أن عملية التحكم فى الطيران فى كل الاتجاهات تمر بمرحلة انتقالية إلى هيئة الطيران المدني العراقي فى عدة أوقات مختلفة خلال عام ٢٠١١ كخطوة لتحسين قدرات الاتصالات والملاحة، وقدرات المراقبة العراقية.[٥٩١]

أكدت السفارة أن هيئة الطيران المدني العراقي تقوم بخطوات ايجابية نحو استيفاءها لمقاييس المنظمة الدولية للطيران المدني (ICAO)، لكن هناك بعض التحسينات التي تحتاجها على المستوى المحلى والمستوى الوطني, للوصول بالطيران العراقي لمقاييس الطيران العالمية. فى الربع السنوي الحالي، قامت وزارة النقل (MOT) بالموافقة على وإرسال خطة وطنية لأمن الطيران إلى رئيس البعثة الدبلوماسية وهى مطلب اساسى من منظمة الايكاو (منظمة الطيران المدني الدولي). وتقوم الآن هيئة الطيران المدني بتشغيل اللجنة الوطنية لأمن الطيران ولجنة امن المطار الدولي بالعراق، يجرى العمل لإنشاء لجان مماثلة فى المطارات المدنية الأخرى فى العراق. بالإضافة إلى ذلك، طلبت هيئة الطيران المدني العراقي اثنان من المدققين تقوم منظمة الطيران المدني الدولي الإيكاو بتوجيههم بشأن سلامة المطارات والأمن—وهى عملية دائما ما تستغرق عام أو عامين للانتهاء.[٥٩٢]

استعادت العراق الحق فى التصويت فى الربع السنوي الحالي فى أعمال منظمة الطيران الدولي للمرة الأولى منذ الغزو العراقي عام ١٩٩٠ للكويت.[٥٩٣] كانت العراق عضوا فى منظمة منظمة الطيران المدني الدولي الإيكاو لكنها توقفت عن المشاركة بعد غزو الكويت.[٥٩٤]

أعلنت وزارة التجارة العراقية أنها وقعت اتفاقات مع قطر وعمان وهولندا لبدأ رحلات تجارية.[٥٩٥] كما وافقت وزارة التجارة على بدء شركة طيران النصرفى تسيير رحلات تجارية بين العراق والسويد و ألمانيا وبريطانيا.[٥٩٦] خطط

ظابط حركة متقاعد من إدارة الطيران الاتحادية والمتعاقد مع هيئة الطيران المدني العراقية يوجه المشورة لضابط حركة الطيران الجوية العراقية في مطار بغداد الدولي. (صورة القوات الجوية الأمريكية)

كل من الطيران النمساوي و شركة لوفتهانزا لبدء العمليات فى مطار بغداد الدولي الصيف الماضي لكن تم تعليق هذه الخطط فى الربع الحالي للوصول لمشاورات عن الأمن وإجراءات النقل الجوى والمناولة الأرضية. تخطط شركة الطيران النمساوي لتحديد ما إذا كانت ستبدأ عملياتها أم لا فى كانون الثاني/يناير. لا يوجد هناك ميعاد لبدء عمل لوفتهانزا. وفى الوقت نفسه أصبحت فرنسا أصبحت اخر دولة أوروبية تخطط لرحلات تجارية للعراق وتحمل شركة ايجل ازور الفرنسية للطيران شخصيات هامة لبغداد يوم ٣١ تشرين/أكتوبر ٢٠١٠.[٥٩٧]

من المقرر انتقال السيطرة على المجال الجوي في جميع الارتفاعات إلى هيئة الطيران المدني العراقية في أوقات مختلفة طوال عام ٢٠١١.

الاتصالات السلكية واللاسلكية

يقدر الآن موعد إتمام البناء فى بورصة أل مأمون بقيمة ١٨,٣ مليون دولار و الاتصالات السلكية و الاسلكية فى مركز بغداد ليكون يوم ٣١ آذار/مارس ٢٠١١. وكان تاريخ الانتهاء الاصلى المتوقع هو كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، لكن عانى المشروع من مشاكل التخريب و التعاقد وتم إعادته فى ٢٠٠٩. وذكر سلاح الهندسة في الجيش الأمريكي أنه بحلول ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠, سيكون قد انتهى ٧٤٪ من المشروع الذي يموله صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق.[٥٩٨]

استعاد العراق الحق في التصويت في هذا الربع في أعمال منظمة الطيران المدني الدولية للمرة الاولى منذ الغزو العراقي للكويت في ١٩٩٠.

الرعاية الصحية

مشاريع الرعاية الصحية التي تدعمها الولايات المتحدة
واصل سلاح الهندسة فى الجيش الأمريكى فى العراق الإشراف على ثلاث مشاريع رعاية صحية تمولها اموال الدعم للطوارئ بتكلفة إجمالية وصلت إلى ٢٤,٢ مليون دولار: مستشفى ميسان الجراحي، جناح الجراحة بمستشفى بعقوبة العام ورفع مستوى المرافق فى مركز ابن سينا لأمراض القلب.[٥٩٩]

مستشفى ميسان الجراحي

يستمر التقدم البطيء لبناء مستشفى ميسان الجراحي، لقد عانى المشروع الذي تكلف ١٢,٦ مليون دولار من العديد من المشاكل والعراقيل منذ بداية إنشاء المرفق المكون من ٨٠ سرير فى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. وقد ذكرت السفارة الأمريكية ببغداد أن المتعاقد يتبع جدول زمني وأن سلاح الهندسة فى الجيش الامريكى ومكتب الشراكة الاقتصادية سيحسنان أداء المتعاقد.[٦٠٠] بالنسبة لقيادة سلاح الهندسة فى الجيش الأمريكى، تم جدولة المشروع ليستكمل فى حزيران/يونيو ٢٠١١.[٦٠١]

الجناح الجراحي ببعقوبة

أفاد سلاح الهندسة فى الجيش الأمريكي أن الجناح الجراحي الذي تم إنشاءه ببعقوبة و الذي تم إنفاق ٥ مليون دولار فى بناءه سيكتمل الربع السنوي الحالي ولكن السفارة الأمريكية فى بغداد ذكرت أن شبكة خدمات المرافق الأساسية لم يتم بناءها بعد وان سلاح الهندسة فى الجيش الامريكى ومكتب الشراكة الاقتصادية مع العراق كانا يعملان مع وزارة الكهرباء و الصحة العراقية لحل الموقف.[٦٠٢]

مستشفى ابن سينا

وكان العمل فى مستشفى ابن سينا التي تكلفت ٣,٦ مليون دولار فى الموصل قد توقف بسبب فشل المصرف بنقل ٣٤٥,٠٠٠ دولار المرسلة من قبل سلاح الهندسة فى الجيش الامريكى للمتعاقد ، نقلا عن قضايا السيولة المصرفية . ونتيجة لذلك ، لا يمكن للمتعاقد أن يدفع للمساعدين والعمال والداعمين . وفقا للسفارة، والقيادة العسكرية وفريق إعادة الإعمار بنينوى ومكتب الإدارة المالية و القوات الأمريكية بالعراق والملحق المالي فإن على هؤلاء حل المشكلة.[٦٠٣]

مستشفى الأطفال بالبصرة

تم افتتاح مستشفى البصرة للأطفال التي كانت تكلفتها ١٦٥ مليون دولار فى تشرين/أكتوبر ٢٠١٠، وكانت تتعامل

مستشفى ميسان الجراحي على النحو الذي كان عليه في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. (صورة سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي)

مع المرضى فى هذا الربع ، وهناك جهود جارية لإكمال تركيب المعدات التي تبرعت بها شركة الأمل للمستشفى.[٦٠٤] بعد خمس سنوات من إعلان افتتاح المستشفى، تم تعديل المشروع ليقدم خدمات طب الأورام. على الرغم من أنه تم الانتهاء من التشييد وتقديم الخدمات الأساسية الطبية للأطفال وتبعد خدمات الأورام عدة أشهر بعيدا "، على حد قول مساعد رئيس البعثة بيتر بودى.[٦٠٥]

برنامج تحسين الصحة بمساعدة أمريكية

دعمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمبلغ ٥ مليون دولار لتعزيز برنامج الصحة فى العراق ويهدف إلى المساعدة على تصميم وزارة الصحة وتقييم الوعي العام العراقي من القضايا الصحية مثل سوء التغذية و السمنة عند الأطفال . ذكرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن تكاليف المشروع بلغت ٩٥٨,٠٠٠ دولار فى هذا الربع السنوى. قدر للبرنامج أن ينتهى بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ وتم مد هذه الفترة إلى ١٥ نيسان/إبريل ٢٠١١.[٦٠٦]

التعليم

بعد تكوين ورشة عمل فى إقليم كردستان ، بدأ خبراء التعليم من ١١ محافظة عراقية باستعراض قطاع التعليم بالعراق ، بمناسبة الخطوة الأولى الفعلية التي يأملون فيها أنها تؤدى إلى تجديد العملية التعليمية للعراق . هذا المجهود هو جزء من المبادرة التي أطلقتها اليونسكو و صندوق الأمم المتحدة للطفولة لعمل منتدى وتوفير الخدمات الأساسية ومن ضمنها التعليم.[٦٠٧]

المشاريع التعليمية التى تمولها الولايات المتحدة

أفاد سلاح الهندسة فى الجيش الأمريكي انه حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ قد أكمل ١,١٦٦ مشروع فى قطاع التعليم بما فى ذلك ثلاثة مشاريع أخرى: بناء كلية الهندسة

بجامعة الكوفة بمبلغ ٣,٥ مليون دولار، ومدرستان ب ١٢ فصل دراسي، قيمة كل مشروع وحده ١ مليون دولار.[٦٠٨] تم بناء الثلاث مشاريع بدعم من صندوق دعم الاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، أفاد سلاح الهندسة فى الجيش الامريكى بالعراق أن هناك ٢٠ مشروع جارى لإعادة تأهيل المدارس كما أفادت ايضا السفارة الأمريكية ببغداد بوجود ٢٦ مشروع تعليمي جاري.[٦٠٩]

ووفقا للقوات الأمريكية بالعراق، فقد تم الانتهاء من ٢٤٢ مشروع تعليم ممولة من إعتمادات السنة المالية ٢٠١٠ لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد حتى تاريخ ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠ بتكلفة قدرها ١٨,٢ مليون دولار. كان هناك ١٢٥ مشروع اضافى بتمويل بلغ اجمالى ١٨,٣ مليون دولار من اعتمادات السنة المالية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد ٢٠١٠ ولا تزال العملية فى بداية هذا الربع. وقد بلغت ثماني من هذه المشاريع قيمة ٤٠٠,٠٠٠ دولار أو أكثر، وأكبرها هو مشروع لبناء مركز للتدريب والمؤتمرات بالمحافظات في محافظة ميسان والذي بلغ قيمته ٤٩٩,٩٩٠ دولار.[٦١٠]

مشاريع تعليمية أخرى

أصبحت ولاية اوريجون اول ولاية أمريكية توقع على مذكرة متصلة بالتعليم وتتفاهم مع مسئولى الحكومة العراقية.

أتمت إدارة سلاح الهندسة فى الجيش الامريكى تسليم الكتب المدرسية للطلاب فى مدرسة ابتدائية قرب الناجى بالعراق. (صورة سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي)

للحصول على معلومات إضافية عن هذا المشروع، انظر القسم الاقتصادى لهذا التقرير.[٦١١]

وفي هذا الربع السنوي تم اختيار ١٠٠ من أعضاء هيئة التدريس العراقية للمشاركة فى دورات تدريبية فى الولايات المتحدة الأمريكية فى محاولة لمساعدة الطلاب العراقيين الذين يرغبون فى مواصلة دراساتهم العليا بالخارج.[٦١٢] كما أعلنت وزارة التعليم العالي العراقية عن خطط لبناء ١٥ جامعة جديدة خلال السنوات القليلة القادمة والتي تم الموافقة على بناء ثمانية منها لاستيعاب التزايد السكاني.[٦١٣] ◆

بدأ خبراء التعليم باستعراض قطاع التعليم بالعراق، لتكون تلك هي الخطوة الأولى الفعلية التي يأملون فيها أن تؤدى إلى تجديد العملية التعليمية بالعراق.

الباب ٥

رقابة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٠٤

مبادرة عمليات التدقيق الجنائية/التحقيقات التعاونية ١١٧

تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١١٨

تقييمات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٢٩

الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٣٠

الموقع الإلكتروني للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٣١

التحديثات التشريعية ١٣٢

عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

منذ آذار/مارس ٢٠٠٤، أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٨٢ تقرير. من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، إلى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق خمسة تقارير تدقيق تعالج مجموعة واسعة من قضايا إعادة الإعمار. وهي تشمل:

- تقرير حول الشواغل المتعلقة بدعم الحكومة العراقية للأكاديمية الدولية العراقية
- تقرير عن حالة أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١ المخصصة لإغاثة وإعادة إعمار العراق
- تقرير يتناول المخاوف حول فقدان البيانات الإلكترونية من نظام الصرف القابل للانتشار
- تقرير لمعالجة عجز وزارة الدفاع في التوفيق بين بيانات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد
- تقرير عن إدارة برنامج أبناء العراق

للحصول على قائمة بمنتجات التدقيق هذه، انظر الجدول ٥,١.

لدى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في الوقت الحالي ١٨ عملية تدقيق جارية، ويتوقع من أن تبدأ عمليات تدقيق أخرى خلال هذا الربع السنوي. يقوم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتنفيذ أعمال التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الحكومية المتعارف عليها.

الجدول ٥,١

نواتج عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق منذ ٢٠١٠/١٠/٣١

رقم التقرير	عنوان التقرير	تاريخ الإصدار
11-007	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١: تقرير عن الأموال المخصصة والمنفقة والملغاة	٢٠١١/١
11-008	التقرير المرحلي: الإجراءات اللازمة لتحديد بيانات نظام الصرف القابل للانتشار الناقصة	٢٠١١/١
11-009	دعم الحكومة العراقية للأكاديمية الدولية العراقية	٢٠١١/١
11-010	برنامج أبناء العراق: النتائج غير مؤكدة والضوابط المالية ضعيفة	٢٠١١/١
11-012	التزامات برنامج الاستجابة الطارئة القائد غير مؤكدة	٢٠١١/١

عمليات التدقيق التي أتمها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في هذا الربع السنوي

صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١: تقرير عن الأموال المخصصة والمنفقة والملغاة (SIGIR 11-007)

مقدمة

في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، القانون العام (P.L.) ١٠٨-١١ خصص ٢,٤٨ مليار دولار إلى الرئيس لتقديم المساعدة الإنسانية وإعادة التأهيل وإعادة الإعمار في العراق، وهي التي يشار إليها بصندوق إغاثة وإعادة إعادة إعمار العراق ١ (IRRF ١). وخصص مكتب الإدارة والموازنة (OMB) الجزء الأكبر من هذه الأموال للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، ووزارة الدفاع (DoD)/والجيش الأمريكي، وزارة الخارجية (DoS)، ووزارة الخزانة الأمريكية (Treasury). وكانت الأموال متاحة للالتزامات الجديدة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وكانت ضمن الحسابات المنتهية الصلاحية لمدة السنوات الخمس المقبلة، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وبينما كانت الأموال في الحسابات منتهية الصلاحية، كانت الأموال متاحة فقط لإجراء تعديلات شرعية على الالتزامات التي يتم تحملها خلال هذه الفترة، ولم تكن متاحة لالتزامات جديدة. وحتى تاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، كان الحساب قد تم إغلاقه، والأموال المتبقية لم تكن متاحة لأي غرض من الأغراض.

وأعد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقارير بها عن حالة الأموال المتعددة المستخدمة لإغاثة وإعادة إعمار العراق. ويهدف هذا التقرير إلى معالجة أوضاع صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١، بما في ذلك المبالغ المخصصة للمنظمات الحكومية الأمريكية، والتي تم الالتزام بها خلال فترة توافرها، والمعدلة خلال السنوات الخمس التي كانت الأموال فيها في الحسابات منتهية الصلاحية، والتي ألغيت عندما تم إغلاق الحساب.

النتائج

خلال السنوات المالية (FYs) ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤، وزّع مكتب الإدارة والموازنة تقريبا كل مبلغ ٢,٤٨ مليار دولار المخصصة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١. كما وزّع مكتب الإدارة والموازنة ٢,٢٥ مليار دولار لتغطية الالتزامات الجديدة، بحيث يذهب معظمهم إلى ثلاث منظمات: تلقت

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ١,٦٢ مليار دولار؛ ووزارة الدفاع/والجيش الأمريكي ٥١٨ مليون دولار، وتلقت وزارة الخارجية ١٠١ مليون دولار. القانون العام ١٠٨-١١ حدد أيضا أن الأموال كان يلزم استخدامها لتسديد الحسابات التي تديرها بالكامل كلا من وزارة الخارجية، وزارة الخزانة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على الالتزامات المتعلقة التي تتحملها قبل سن هذا التشريع. وزّع مكتب الإدارة والموازنة ٢٣٩ مليون دولار للوفاء بهذه الالتزامات التي تم الالتزام بها في السابق: ذهبت ٢١٢ مليون دولار ل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والتي ردت في وقت لاحق ١٠ ملايين دولار لمكتب الإدارة والموازنة، وتلقت وزارة الخارجية نحو ٢٥ مليون دولار كتعويض عن الالتزامات السابقة. هذا التقرير لا يتناول حالة الأموال التي قدمها مكتب الإدارة والموازنة لهذه الالتزامات التي تمّ تحملها في السابق.

واعتبارا من تاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، كانت تقارير المنظمات حول تنفيذ الميزانية والموارد المالية تظهر أن تقريبا هناك ٢,٢٥ مليار دولار تم الالتزام بها، ولم يتم الالتزام بمبلغ ٢٥٧,٠٠٠ دولار فقط. في العامين الأولين من فترة الخمس سنوات لانتهاء الصلاحية، تم الغاء الالتزام بمبلغ بنحو ٢٨ مليون دولار وإعادة الالتزام بها في مشاريع أخرى، وهي تمثل تقريبا كل من الأموال التي ألغي الالتزام بها وأعيد في مشاريع أخرى خلال فترة الأموال منتهية الصلاحية. وزارة الدفاع/جيش الولايات المتحدة ألغى الالتزام/أعاد الالتزام بمعظم الأموال—ألغى الالتزام بمبلغ ١٤,٥٢ مليون دولار في السنة المالية ٢٠٠٥ وأعيد الالتزام بمبلغ ١٠,٦٦ مليون دولار في السنة التي المالية نفسها والباقي في السنة المالية ٢٠٠٦—ولكن هذه الأموال لا تزال تمثل أقل من ٣٪ من دخلها ٥١٨,٢٨ مليون دولار من الأموال المقسمة.

وأغلق حساب صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١، وألغيت الأموال من تاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، مع رد ١٨,٤٦ مليون دولار إلى صندوق الخزانة العامة. وقد أعيدت معظم الأموال من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (١٤,١٣ مليون دولار)، ووزارة الخارجية (٣,٥٣ مليون دولار). واعتبارا من ذلك التاريخ، كان للوكالة حوالي ٢,٠٨ مليون دولار من الالتزامات التي تحملتها بموجب صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١ والتي سيتم دفعها من الأموال المتاحة الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن لدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية رصيد نقدي سلبي في حسابها حتى تاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، ونتيجة لذلك، لم يتم غلق حسابها ولكن تم تعديله في السنة المالية ٢٠١٠. وقال مسئولو الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن الرصيد النقدي السلبي وقع بسبب إدخال خاطئ في الدفاتر اليومية. وقالوا بأن الحاجة للتعديل بدأت في السنة المالية ٢٠٠٦ وستم الانتهاء من هذه التعديلات للحساب في أوائل السنة المالية ٢٠١١.

وقد أنفقت المنظمات أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١ في إطار ١٤ برامج للإغاثة وإعادة الإعمار. وكان للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية سبعة برامج، وكان برنامجها الخاص "باستعادة البنية التحتية الاقتصادية الهامة" هو الأكبر—مع نفقات بلغت ١,١٢ مليار دولار. وقد أستخدمت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١ في المقام الأول للمساعدة في (١) إعادة بناء الطرق والموانئ في العراق، (٢) تيسير النقل للمساعدة الإنسانية، و (٣) استعادة إمدادات الطاقة إلى المنشئات الصحية والتعليمية وإمدادات المياه. وزارة الدفاع/جيش الولايات المتحدة كان له ثلاثة برامج: واستخدم أكبر اثنين منهم ٤٦٤,٩٦ مليون دولار للمساعدة في استعادة قطاعات الكهرباء والنفط في العراق.

وكانت أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١ توزع بسرعة بواسطة مكتب الإدارة والموازنة، وكانت المنظمات التي تتلقى أموالا تتحرك بسرعة لتحديد الالتزامات بهذه الأموال. ومع انتقال الأموال من كونها متاحة للالتزامات، إلى أموال منتهية الصلاحية، ومن ثم إلى أموال ملغاة وحساب مغلق، فلم يتم تحديد قضايا هامة تتعلق بتوزيع أموال صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١ والالتزام بها، وإنفاقها، وإلغاءها.

التوصيات

هذا التقرير لا يتضمن توصيات.

تعليقات الإدارة ورد عمليات التدقيق

حيث أنّهذا التقرير لا يتضمن أي توصيات، فلم تطالب الوكالات المسئولة، ولم تقم بتقديم تعليقات.

التقرير المرحلي: الإجراءات اللازمة لتحديد بيانات نظام الصرف القابل للانتشار الناقصة (SIGIR 11-008)

مقدمة

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أعلن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تدقيق بيانات مخصصات والتزامات وإنفاقات وزارة الدفاع (DoD) المتعلقة بمشاريع الإغاثة وإعادة الإعمار في العراق (المشروع ٩٠٠٥). ويجري المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق هذا التحليل للوفاء بالتفويض الممنوح له للقيام بالتدقيق الجنائي على جميع أموال إعادة إعمار العراق. وأثناء عملية جمع البيانات، قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بالتوفيق بين البيانات المالية في نظام الصرف القابل للانتشار (DDS)،

والذي تم تطويره في عام ٢٠٠٥ ليكون بمثابة الموضع الأوحد، وبين نظام الصرف التكتيكي للوحدات العسكرية المنتشرة مع اعتمادات الكونغرس وبيانات الأنظمة المالية لوزارة الدفاع الأخرى ووجد أن بعض بيانات نظام الصرف القابل للانتشار مفقودة. وتعتبر البيانات المفقودة مصدر قلق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لأن هناك حاجة إلى البيانات لإكمال تفويض المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للقيام بالتدقيق الجنائي، وقد أظهرت أعمال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في التدقيق الجنائي وجود مشاكل كبيرة مع الضوابط المطبقة على برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)—وخاصة في ما يتعلق بالإنفاق النقدي للأموال، والتي تبدو أنها تمثل جزء كبير من البيانات المفقودة. بالإضافة إلى ذلك، فمن المحتمل أن تحتوي البيانات المفقودة أيضا على معلومات تحقيق الشخصية (PII) للأفراد العسكريين ويمكن أن تشتمل أيضاً على معلومات سرية. ويعالج هذا التقرير المرحلي مخاوف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق المتعلقة بالبيانات المفقودة من نظام الصرف القابل للانتشار ويسعى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في طلب مساعدة وزارة الدفاع الأمريكية في استرداد البيانات.

النتائج

وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن بعض بيانات نظام الصرف القابل للانتشار كانت مفقودة وأن بعض البيانات المفقودة قد تحتوي على معلومات تحقيق الشخصية ومعلومات سرية، وأن فقدان البيانات قد يشير إلى وجود خرق متعمد للضوابط الداخلية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد. وفي أوائل عام ٢٠١٠ قال مسئولو مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية (DFAS) وقيادة الإدارة المالية للجيش للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن المفتش العام (IG) لوزارة الدفاع قد قد سبق وأعلمهم بالوضع. ووفقا لمسئولي الإدارة المالية للجيش، فإن البيانات المفقودة—في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ إلى آذار/مارس ٢٠٠٧ في موضع واحد والبيانات المفقودة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٦ في موقع آخر—فقدت بسبب عطل في جهاز الكمبيوتر، ولأن بعض المستخدمين من نظام الصرف القابل للانتشار لم يتبعوا الإجراءات المناسبة. فعلى سبيل المثال، عند استخدام وحدة نقل البيانات بشكل مناسب من أحد أجهزة الكمبيوتر التي وصلت إلى أقصى قدرة لها في استخدام القرص الصلب إلى جهاز كمبيوتر آخر، إلا أن القرص الصلب للكمبيوتر الثاني تعطل في أثناء ذلك. وفي حالة أخرى، تم نقل وحدات البيانات الخاصة بهم إلى أقراص ولكن تم إحضار البيانات عند مغادرتهم العراق وفقدت بعد ذلك الأقراص. وقد أوصى المفتش العام لوزارة الدفاع بتوصيات لمعالجة هذه المشكلة،[٦١٤] وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، تم استحداث إجراءات جديدة لتحكم مناولة وتخزين بيانات نظام الصرف القابل للانتشار.

ووجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن البيانات المفقودة قد تتضمن كمية كبيرة من معاملات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. ويعتبر موظفي وزارة الدفاع في العراق هم المسؤولون عن التعامل مع المال، وإنشاء السجلات الورقية، وإدخال المعاملات في نظام الصرف القابل للانتشار لتسجيل المدفوعات؛ وبالتالي يزداد خطر تواطؤ موظفي وزارة الدفاع في أعمال إجرامية لأنه يتم التعامل مع كامل عملية الصرف على المستوى المحلي. وحتى الآن، أسفرت تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عن ستة إدانات لموظفي وزارة الدفاع تنطوي على أنشطة مدفوعات تتعلق ببرنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

وقد خلصت مراجعة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لبيانات نظام الصرف القابل للانتشار أنها تشتمل على أسماء الأفراد العسكريين والمدنيين المسئولين عن تسديد المدفوعات من أموال إعادة إعمار العراق. وتتطلب توجيهات وزارة الدفاع حول حماية المعلومات الشخصية (آب/أغسطس ٢٠٠٦) أن يتم تقييم تأثير فقدان أو الكشف غير المصرح به لمعلومات تحقيق الشخصية وحمايتها وفقا لذلك. ولم تقم قيادة الإدارة المالية للجيش بتقييم ظروف الخرق لتحديد ما إذا كان يلزم إخطار الموظفين المتأثرين بذلك. وعلاوة على ذلك، وفي ٢٠٠٩، ذكر المفتش العام لوزارة الدفاع الأمريكية أن موظفي وزارة الدفاع قد أدخلوا معلومات سرية إلى نظام الصرف القابل للانتشار،[٦١٥] ولذلك فمن الممكن أن تشتمل البيانات المفقودة التي حددها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على معلومات سرية، مثل أسماء مصادر استخباراتية، والتي يمكن أن تعرض المصادر وشركائهم لمخاطر كبيرة.

التوصيات

أوصى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق جيش الولايات المتحدة (الإدارة المالية ومراقب الحسابات) أن تقوم بتوجيه قيادة الإدارة المالية للجيش بما يلي:

١. إعادة تكوين جميع المعاملات المفقودة باستخدام سجلات مصلحة المالية والمحاسبة الدفاعية المتاحة وتقديم هذه المعلومات للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.
٢. استعراض المعاملات التي تم إعادة تكوينها لتحديد ما إذا كانت تتضمن أي معلومات تحقيق الشخصية وأي معلومات سرية واتخاذ الإجراءات المناسبة وفقا للقانون الفيدرالي والتوجيهات المعمول بها.

أحد ثلاثة مباني للفصول الدراسية في الأكاديمية الدولية العراقية. (صورة القوات الأمريكية في العراق/البعثة التدريبية والاستشارية للعراق/وزارة الدفاع العراقية)

تعليقات الإدارة ورد عمليات التدقيق

ووردت تعليقات الإدارة في التقرير النهائي، والذي يوجد في موقع المفتش العام لإعادة إعمار العراق على الانترنت. www.sigir.mil.

دعم الحكومة العراقية للأكاديمية الدولية العراقية (SIGIR 11-009)

مقدمة

في أوائل العام ٢٠٠٩، ناقشت القيادة الانتقالية الأمنية المتعددة الجنسيات في العراق[٦١٦]، وسفارة الولايات المتحدة في بغداد، وحكومة العراق (GOI) الحاجة إلى أكاديمية التدريب على اللغة الإنجليزية لتعزيز مواقع تدريس الإنجليزية بوزارة الدفاع العراقية (MOD) ووزارة الداخلية العراقية ولوضع مناهج موحدة. وفي ذلك الوقت، كانت التكلفة المقدرة بأكثر من ٢٠ مليون دولار. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، وسّع الجيش الأمريكي من رؤيته إلى للأكاديمية إلى معهد إقليمي تعليمي مماثل لمركز جورج مارشال في ألمانيا.[٦١٧] وسوف تقدم مبادرة التوسيع التي يطلق عليها الآن الأكاديمية الدولية العراقية (IIA) التعليم في مجال الدراسات الأمنية مثل العلاقات الدولية، والإدارة العامة، واللغة الإنجليزية الأكاديمية والمستوى التنفيذي منها. ويتم تمويل المشروع المقدر بنحو ٢٦ مليون دولار من قبل صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF) ويدار هذا الجزء من قبل البعثة التدريبية والاستشارية للعراق التابعة للقوات الأمريكية في العراق (USF-I) والمعينة لمساعدة وزارة الدفاع العراقية (ITAM-MOD). ومنح عقد البناء في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، بقيمة ١١,٧١٠,٠٠٠ دولار، وثلاث تعديلات على العقود زادت التكاليف إلى ١٣,٤٣٧,٨٢٢ دولار. وحتى تاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، كان قد تم إنفاق ٣,٢٤ مليون دولار، وأنجز ما يقدر ب ٢٤٪ من العمل. وتقدر تكلفة المرحلة الثانية من المشروع لتوفير الأثاث وتجهيز المنشأة بنحو ١٢ مليون دولار، ولكن لم يتم طلب أي تمويل بعد، ولم يتم مناقشة متطلبات الأثاث والمعدات مع حكومة العراق (GOI). وقد أجري المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق هذه المراجعة لتحديد مدى موافقة الحكومة العراقية على دعم وتشغيل الأكاديمية العراقية الدولية بعد إنتهاء فيلق مهندسي الجيش الأمريكي، وقطاع منطقة الخليج، من اكتمال تجديد وتشييد مبنى الأكاديمية العراقية الدولية.

النتائج

وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن الحكومة العراقية ليس لديها خطة لتمويل تشغيل الأكاديمية الدولية العراقية بعد افتتاحها في أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وأن الجيش الأمريكي لم يعالج بشكل كاف مع الحكومة العراقية الحاجة إلى قيام الحكومة العراقية بدعم وتشغيل الأكاديمية الدولية العراقية في مداولات تخطيط مشاريعها.

وللتوضيح، فقد ذكر الثلاثة مسئولين في وزارة الدفاع العراقية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الذين جرى مقابلتهم أنهم قد ناقشوا مفهوم الأكاديمية الدولية العراقية مع مسئولين أمريكيين واتفقوا على أن الحكومة العراقية بحاجة إلى مثل هذه المؤسسة التعليمية. ومع ذلك، أبلغوا المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن البعثة التدريبية والاستشارية للعراق التابعة لوزارة الدفاع العراقية لم تثر مسألة الدعم المالي العراقي معهم و، كما صرح أحد المسئولين، افترض ببساطة أن الولايات المتحدة ستمول عملية تشغيل الأكاديمية الدولية العراقية لعام واحد على الأقل. بالإضافة إلى ذلك، فقد قدم المسئولون العراقيون أسباب أخرى عن أسباب بقاء تمويل الأكاديمية الدولية العراقية غير مؤكد. وذكر أحد المسئولين أنه كان يعلم أن العراقيين يجب أن يتحملوا مسئولية الأكاديمية الدولية العراقية ولكنها لم تتلق بيانات التكلفة اللازمة من الجيش الأمريكي في ما يخص أمورا مثل عدد وأنواع الكليات اللازمة لتحديد تكاليف التشغيل والصيانة والدعم. وقال أيضا إن الحكومة العراقية لم تخص وزارة لتكون مسئولة عن الأكاديمية الدولية العراقية وأنه من غير المرجح أن تقوم أي وزارة بمضاعفة جهودها وطلب التمويل على ميزانيتها حتى تقوم الحكومة العراقية بعمل ذلك.

ناقشت وثائق تخطيط البعثة التدريبية والاستشارية للعراق التابعة لوزارة الدفاع العراقية رؤيتها حول الأكاديمية الدولية العراقية ولكنها لم تتطرق إلى تكاليف التشغيل

والدعم المستقبلية، أو الحاجة إلى الحصول على تعهد من الحكومة العراقية. وأخبر مسئولو البعثة التدريبية والاستشارية للعراق التابعة لوزارة الدفاع العراقية المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن جهودها للحصول على تعهد بدعم مالي حتى الآن لم تكلل بالنجاح. وخلال مطابقة المذكرات والرسائل من البعثة التدريبية والاستشارية للعراق التابعة لوزارة الدفاع العراقية مع وزارة الدفاع العراقية والحكومة العراقية بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ لم تتم مناقشة أي من الحالات التي أثارت فيها البعثة التدريبية والاستشارية للعراق التابعة لوزارة الدفاع العراقية مسألة مسئوليات الحكومة العراقية في المستقبل عن الأكاديمية الدولية العراقية. وقال مسئولو البعثة التدريبية والاستشارية للعراق التابعة لوزارة الدفاع العراقية أنهم يدركون أن عدم التزام الحكومة العراقية بتمويل الأكاديمية الدولية العراقية يعد مشكلة وأنه كان ينبغي معالجة هذه المسألة في وقت سابق، لكنهم يحاولون تدارك الأمر في هذا الوقت. بالإضافة إلى ذلك، فقد ذكروا بأن التأخير لسبعة أشهر في تشكيل حكومة جديدة قد أعاق جهودهم في الحصول على دعم الحكومة العراقية لأن الحكومة العراقية لم تكن قد حددت أي الوزارات ستكون مسئولة. وذكر مسئولو البعثة التدريبية والاستشارية للعراق التابعة لوزارة الدفاع العراقية أنهم سيواصلون العمل مع نظرائهم من الحكومة العراقية من أجل حل هذه المشكلة.

التوصيات

يوصي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن تقوم القيادة، والقيادة المركزية الأمريكية، بتوجيه القيادة العامة والقوات الأمريكية في العراق بعدم اتخاذ أي إجراء آخر لشراء أثاث ومعدات للأكاديمية الدولية العراقية، وأن تبلغ الحكومة العراقية بأنّ هذا الأمر يقع ضمن مسئوليتها.

الدروس المستفادة

مع تحسّن قدرة العراق على كونها دولة ذات سيادة، يجب أن يتم توقيع الاتفاق المكتوب الثنائي بين الولايات المتحدة والعراق مسبقا في كل ما يخص مشاريع المساعدة الإنمائية لضمان عدم تبديد أموال الولايات المتحدة.

تعليقات الإدارة ورد عمليات التدقيق

ووردت تعليقات الإدارة في التقرير النهائي، والذي يوجد في موقع المفتش العام لإعادة إعمار العراق على الانترنت. www.sigir.mil

برنامج أبناء العراق: النتائج غير مؤكدة والضوابط المالية ضعيفة
(SIGIR 11-010)

مقدمة

في حزيران/يونيو ٢٠٠٧، بدأت القوات متعددة الجنسيات في العراق (MNC-I) في استخدام أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) لتوظيف المتمردين السابقين ومؤيديهم لحراسة نقاط التفتيش، والمباني، والأجزاء الرئيسية من الأحياء في العراق. وهو يعرف ببرنامج أبناء العراق (SOI)، وكان للجهود التي يقوم بها الفضل في المساعدة علة الحد من مستويات العنف العامة في العراق. وخلال فترة البرنامج، أنفقت القوات متعددة الجنسيات ما يقرب من ٣٧٠ مليون دولار مستمدة من أموال السنة المالية ٢٠٠٧-٢٠٠٩ لتمويل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. وقد حددت التقارير السابقة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الضعف في إدارة أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

والأهداف التي يذكرها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لبرنامج أبناء العراق هي لتحديد (١) مساهمة البرنامج في الحد من العنف في العراق، (٢) فعالية ضوابط الإدارة المالية المتبعة، و (٣) وضع جهود الحكومة العراقية لدمج أفراد أبناء العراق في الوزارات العراقية.

النتائج

لعدم كفاية بيانات البرنامج التي يمكن قياسها إلى جانب عدم القدرة على فصل تأثير أبناء العراق عن العوامل الأخرى، لم يتمكّن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التوصّل إلى من إعداد استنتاجات تجريبية موثوق بها حول مساهمة البرنامج في خفض العنف في العراق والذي بدأ في أواخر صيف عام ٢٠٠٧. ذكر مسئولو القوات متعددة الجنسيات في العراق (MNF-I) والقادة الذين تحدثوا مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أنهم يعتقدون أن برنامج أبناء العراق كان عاملا مهما في الحد من العنف، وقدموا عددا من الأمثلة القصصية التي تدعم آرائهم. ومع ذلك، فإنه ليس من الممكن التوصل إلى استنتاجات أكثر تحديدا حول آثار البرنامج. وعلى وجه التحديد، لم تكن هناك خطة شاملة لبرنامج أبناء العراق ذات أهداف محددة أو مقاييس أو معالم يمكن من خلالها قياس مدى تأثير الجهود على المستوى الفردي أو الجماعي. إضافة إلى ذلك، لم تكن هناك متطلبات من القادة لتوثيق ما تقوم مجموعات أبناء العراق بإنجازه أو لأية منظمة أخرى لتقييم أثر البرامج الشامل في الأمور مثل التقليل من هجمات المسلحين. ونظرا لعدم وجود معلومات مفصلة عن آثار برنامج أبناء العراق وحقيقة العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر في مستويات العنف في العراق

الشكل ٥,١

أعداد أبناء العراق من ٢٠٠٧/٦–٢٠٠٩/٢

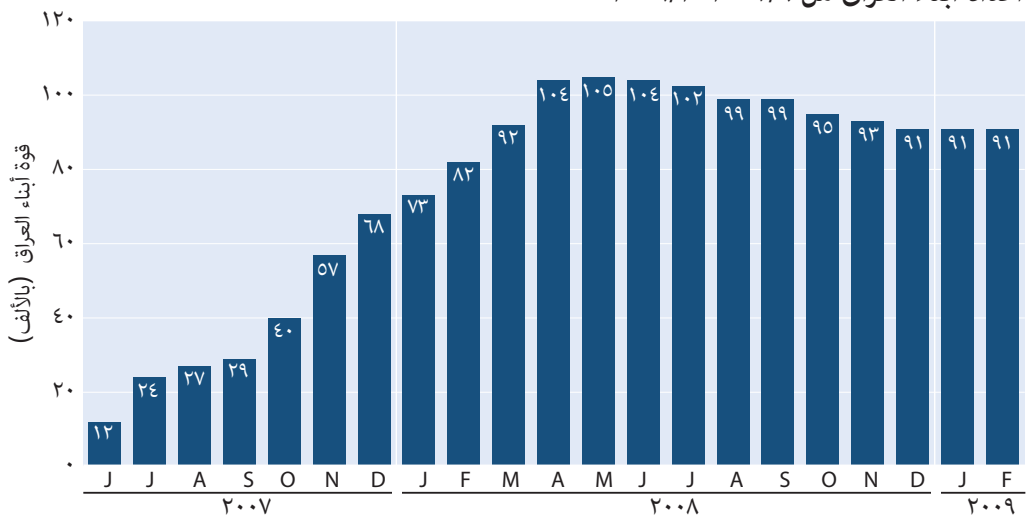

ملاحظة : حتى آب/أغسطس ٢٠٠٨، كان هناك نحو ٧٧٩ فرد في اتفاقات أبناء العراق لتغطية ما يقرب من ١٠٠,٠٠٠ من أبناء العراق أكثر من ٩ محافظات في العراق. وكان هناك ٩٥,١٢٠ أبناء العراق مسجلين على أن يتم تحويلهم الى الحكومة العراقية.

المصدر: القوات الأمريكية في العراق، عرض أرقام أبناء العراق الشهري.

خلال نفس الفترة الزمنية، مثل تدفق أعداد كبيرة من القوات الأمريكية الإضافية خلال مرحلة التخبط، لم يتمكن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من رسم استنتاجات تجريبية موثوقة مدعومة حول المدى الكامل لمساهمات برنامج أبناء العراق في هذا المجال.

للوقوف على جدول زمني لعضوية برنامج أبناء العراق من العام ٢٠٠٧ حتي ٢٠٠٩، انظر الشكل ٥,١.

وعلاوة على ذلك، كشف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عن أنّ القوات متعددة الجنسيات في العراق اتّبعت ضوابط مالية ضعيفة فيما يخص المدفوعات النقدية لأبناء العراق. ووجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن المدفوعات كثيراً ما كانت تقدم مباشرة لقائد أبناء العراق بدلاً من أعضاء أبناء العراق على المستوى الفردي. وبالإضافة إلى ذلك، وفي بعض الملفات، يقوم وكيل الدفع ببساطة بتكرار دفع نفس القدر من المال كل شهر من دون تحديد عدد أعضاء أبناء العراق الذين يعملون فعلاً في هذا الشهر وعدد الساعات التي عملوا خلالها بشكل ظاهر خلال الشهر. فعلى سبيل المثال، لمشروع يستمر لمدة أربعة أشهر تقدر تكلفته بمبلغ ٣٣١,٢٠٠ دولار، قام وكيل الدفع ببساطة بتقديم مبلغ ٨٢,٨٠٠ دولار شهريا تلقائيا أي ما مجموعه ٣٣١,٢٠٠ دولار. وفي الحالات القليلة التي كانت المدفوعات تقدم إلى أعضاء أبناء العراق بشكل فردي، كانت المدفوعات عادة ما تكون أقل مما كان مقدراً. فعلى سبيل المثال، في ملف مشروع واحد، كان هناك ٥٤٥ من أعضاء أبناء العراق في السجل الرسمي، ولكن ٤٥٤ منهم هم فقط من وقعوا على جدول الأجور وأخذوا رواتبهم. وهذا قلل التكاليف الفعلية بنسبة ١٧٪ من ما يقدر بمبلغ ٦٢,٨٨٤ دولار إلى ٥٢,٣٨٤ دولار. وعلاوة على ذلك، كانت الوثائق الرئيسية للرقابة المالية بما في ذلك الرقابة النقدية، والإيصالات، وقسائم البيع والشراء مفقودة عادة من ملفات المشروع.

ومنذ تولي السيطرة الكاملة على برنامج أبناء العراق في نيسان/أبريل ٢٠٠٩، واجهت الحكومة العراقية صعوبات في إدارة البرنامج، تمثّلت في دفع أجور أبناء العراق بشكل صحيح، وإدماج أعضاء أبناء العراق في الوزارات العراقية. ووعدت الحكومة العراقية بتوظيف ٩٥,١٢٠ من أعضاء أبناء العراق، ولكن حتى الآن لم تقدم عروض لغير ٣٩,٢٢٤ فقط. بالإضافة إلى ذلك، لم تقدم أي وظيفة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وقد دفعت الحكومة العراقية لأعضاء أبناء العراق في الوقت المحدد فقط في ٤٢٪ من المرات التي دفعت لهم فيها. ووفقا لما أوردته القوات الأمريكية في العراق، كان التصور الخاص بالوعود الكاذبة واللامبالاة التي تتعامل بها

الحكومة العراقية قد أدى إلى إضمحلال الثقة العامة، وعزز فقدان أبناء العراق للثقة في الحكومة العراقية، وزيادة الخوف من نفوذ المتمردين على أعضاء أبناء العراق. وفي حين أن الحكومة العراقية قد أحرزت تقدما خلال الفترة التي لم تتمكن من تشكيل الحكومة فيها، فإن مثل هذه المشاكل تثير تساؤلات حول ما إذا كانت الحكومة العراقية قادرة على المحافظة على المصالحة مع أبناء العراق.

التوصيات

يوصي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن يقوم وزير الدفاع بتوجيه وكيل وزارة الدفاع (مراقب الحسابات) لمراجعة توجيهات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لتشمل التوجيه حول متى ينبغي أن تدار المشاريع ذات الصلة كبرنامج ذا أهداف محددة واضحة، مع تنفيذ اللوائح والمعايير لتقييم النتائج.

تعليقات الإدارة ورد عمليات التدقيق

ووردت تعليقات الإدارة في التقرير النهائي، والذي يوجد في موقع المفتش العام لإعادة إعمار العراق على الانترنت. www.sigir.mil.

التزامات برنامج الاستجابة الطارئة القائد غير مؤكدة (SIGIR 11-012)

مقدمة

أوردت تقارير مكتب ميزانية الجيش (ABO) التي، منذ عام ٢٠٠٣، أنه قد خصص نحو ٣,٨٩ مليار دولار لمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP) في العراق. ووفقا لنظام المال والسلاح (MAAWS)، ودليل سياسات وإجراءات القوات الأمريكية في العراق (USF-I) التي توجه تنفيذ البرنامج وتحدد الأهداف لتمويل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، فإن هناك اثنين من نظم المعلومات تتبع بيانات المسار الثاني بيانات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد: متتبع مشروع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، والذي هو أداة لإدارة الموارد التي تحدد وضع كل مشروع من مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، ونظام الجيش المالي القياسي (STANFINS)، والذي يحدد التزامات وإنفاقات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. والهدف من هذه المراجعة هو تحديد إلى أي مدى قد تم الالتزام بالأموال المخصصة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد وتصفيتها، وكيف استخدمت هذه الأموال.

النتائج

حتى تاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، أفادت تقارير مكتب ميزانية الجيش أنه تم تخصيص ٣,٨٩٠,٧٠٩,٠٠٠ لمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. ومن هذا المبلغ، تم الالتزام بمبلغ ٣,٦٧٥,٣٢٣,١٥٢ دولار (٩٤,٥٪). من هذا المبلغ الملتزم به، تم صرف ٣,٥٦٠,٣٥٦,٠٤٠ دولار (٩٦,٩٪)، و١١٤,٩٦٧,٢٢٢ دولار (٣٪) لم يتم تصفيتها بعد. وتتفق بيانات الصرف التي قدمها مكتب ميزانية الجيش مع بيانات الصرف التي قدمتها القوات الأمريكية في العراق. وعلاوة على ذلك، أجرى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مراجعة جنائية للمدفوعات الالكترونية الخاصة بوزارة الدفاع لأموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد ليبحث عن الحالات الشاذة، والتي تناولها بعد ذلك بمراجعة إضافية. وركزت الاختبارات التي قام بها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على تحديد الشذوذ في قسائم العقد التي تم دفعها. ولم يكشف اختبار المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عن قضايا هامة.

ولا تتفق مخصصات أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد التي ذكرت القوات الأمريكية في العراق أنها استلمتها مع الكمية التي ذكر مكتب ميزانية الجيش أنه قدمها. ووفقا للقوات الأمريكية في العراق، فقد تلقت القوات مخصصات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد بإجمالي قيمة ٤,٥٥٨,٠٠٠,٠٠٠ دولار، في حين يذكر مكتب ميزانية الجيش أن المخصصات هي ٣,٨٩٠,٧٠٩,٨٢٩ دولار—باختلاف بحوالي ٦٦٧,٢٩٠,١٧١ دولار. ووقع الاختلاف في السنوات المالية ٢٠٠٨، و٢٠٠٩، و٢٠١٠. ففي السنة المالية ٢٠٠٨، ذكرت القوات الأمريكية في العراق أنها تلقت مخصصات بإجمالي ١,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار، في حين أن تقارير مكتب ميزانية الجيش يشير إلى مخصصات بقيمة ٩٩٥,٩٠٩,٠٠٠ دولار؛ وفي السنة المالية ٢٠٠٩، ذكرت القوات الأمريكية في العراق أنها تلقت مخصصات بإجمالي ٧٤٧,٠٠٠,٠٠٠ دولار، في حين ذكر مكتب ميزانية الجيش أن المخصصات بقيمة ٣٣٩,٠٥٠,٠٠٠ دولار. وأخيرا، وفي ٢٠١٠، فإن تقرير مكتب ميزانية الجيش يظهر مخصصات بقيمة ٢٣٩,٨٥٠,٨٢٩ $دولار، في حين أن القوات الأمريكية في العراق تذكر حوالي ٢٤٥,٠٠٠,٠٠٠ دولار، أي بفارق حوالي ٥ ملايين دولار.

وطلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الوثائق الداعمة من القوات الأمريكية في العراق عن أعلى المخصصات التي ذكرتها، ولكن القوات الأمريكية في العراق لم تكن قادرة على توفيرها. وحتى تاريخ ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠، ذكر كلاً من مكتب ميزانية الجيش و القوات الأمريكية في العراق أن التزامات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد هي ٣,٦٧٥,٣٢٣,١٥٢ دولار. ومع ذلك، حصل كلا منهما على بيانات الالتزام من نظام الجيش المالي القياسي.

وقد أثارت العديد من تقارير المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق السابقة تساؤلات حول ما إذا كان نظام الجيش المالي القياسي يحتوي على كافة الالتزامات الخاصة ببرنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

وللأسباب التي ذكرناها أعلاه، لم يتمكن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من تطوير بيانات موثوقة عن الكم الذي أنفقته القوات الأمريكية في العراق لفئات معينة من مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. وقدمت القوات الأمريكية في العراق معلومات عن الطريقة التي استخدمت بها تمويل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، مثل استخدامها في اتخاذ تدابير وقائية والمياه والصرف الصحي. ومع ذلك، فإن الفئة الأكبر من الانفاق هي "لا توجد قائمة بالفئات محددة"، والتي تمثل ٢١٪ من مجموع تمويل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. ووفقا لمسئولي القوات الأمريكية في العراق، فإن هذه الفئات تستخدم عندما لا تحدد الوحدات فئة لمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد الخاصة بهم.

التوصيات

هذاالتقرير لا يتضمن توصيات.

تعليقات الإدارة ورد عمليات التدقيق

حيث أنّ هذا التقرير لا يتضمن أي توصيات، فلم تطالب الوكالات المسئولة، بتقديم تعليقات.

عمليات التدقيق الجارية والمخطط لها

ويجري المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عمليات التدقيق والتي تقيّم الأداء الاقتصادي والكفاءة والفعالية ونتائج برامج إعادة إعمار العراق، وفي كثير من الأحيان، يتم ذلك مع التركيز على مدى كفاية الرقابة الداخلية واحتمالية وجود التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال. وهذا يشمل سلسلة من عمليات التدقيق المركّزة على العقود الرئيسية الخاصة بإعادة إعمار العراق، والتي سوف تدعم استجابة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لتوجهات الكونغرس حول "التدقيق الجنائي" لإنفاق الولايات المتحدة المرتبط بإعادة إعمار العراق. بالإضافة إلى ذلك، فقد أجرى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقييمات وسوف يستمر في إجراء تقييمات متعمقة عن المنح لتشمل ما هو معقول ومسموح به ويمكن توزيعه من التكاليف. وسوف يراقب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عن كثب أيضاً ويستعرض أنشطة إعادة الإعمار نظرا لانخفاض وجود وزارة الدفاع وتزايد مسؤوليات وزارة الخارجية الإدارية عن إعادة الإعمار.

عمليات التدقيق الجارية

يعمل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حالياً على هذه التدقيقات:

- المشروع ١١٠٥: التدقيق في استخدام وزارة الدفاع للأموال العراقية المخصصة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد العراقي
- المشروع ١١٠٤: التدقيق في وضع توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق المقدمة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
- المشروع ١١٠٣: التدقيق في وضع توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق المقدمة لوزارة الخارجية
- المشروع ١١٠٢: التدقيق في وضع توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق المقدمة لوزارة الدفاع
- المشروع ١١٠١: التدقيق في استخدام الأموال المخصّصة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق للسنة المالية ٢٠١١
- المشروع ١٠٢١: التدقيق لوضع صناديق الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وفرض إنفاذ القانون المخصصة لإعادة إعمار العراق
- المشروع ١٠٢٠: تدقيق لإدارة وزارات العدل والخارجية لأنشطة سيادة القانون في العراق
- المشروع ١٠١٩: التدقيق في أوضاع الرقابة على الشركات الأمنية الخاصة في العراق
- المشروع ١٠١٨: تدقيق نتائج وتكلفة وإدارة مشروع محطة معالجة الصرف الصحي بالفلوجة
- المشروع ١٠١٧: التدقيق في خطط وعمليات سلاح الهندسة في الجيش الأمريكي المهندسين لنقل مشاريع إعادة الإعمار الحالية للحكومة العراقية
- المشروع ١٠١٥: التدقيق في الرقابة على صندوق الاستجابة السريعة
- المشروع ١٠١٤b: التدقيق في وضع الأموال المخصصة لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ٢
- المشروع ١٠١٣: تدقيق الإتفاقات التعاونية الممنوحة لمؤسسة الإسكان التعاوني الدولي
- المشروع ١٠٠٩: تدقيق عقد التخزين وخدمات التوزيع في أبو غريب وميناء أم قصر
- المشروع ١٠٠٨: تدقيق أوضاع عقود جهاز الأمن الداخلي لمسرح العمليات الواسعة (TWISS) التابع لوزارة الدفاع
- المشاريع ٩٠٠٥، و٩٠١٢، و٩٠١٣: تدقيق الاعتمادات والالتزامات وبيانات معاملات النفقات ذات الصلة بإغاثة وإعادة إعمار العاق التابع لوزارة الدفاع، ووزارة الخارجية والوكالة الأميركية للتنمية الدولية

عمليات التدقيق المخطط لها

ترتبط عمليات التدقيق التي يخطط لها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بثلاثة أهداف رئيسية وهي الواردة في خطته الإستراتيجية لعمليات التدقيق:

- تحسين ممارسات الأعمال والمساءلة في إدارة العقود والمنح المرتبطة بإعادة إعمار العراق
- تقييم وتعزيز الاقتصاد والكفاءة والفعالية للبرامج والعمليات التي تهدف إلى تسهيل إعادة إعمار العراق
- توفير القيادة المستقلة والموضوعية والتوصيات بشأن السياسات الرامية إلى معالجة أوجه القصور في جهود إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار في العراق

تعترف الخطة الإستراتيجية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بالطلب التشريعي الخاص باستكمال تقرير التدقيق الجنائي على جميع المبالغ المعتمدة أو المتوفّرة لإعادة إعمار العراق. وكجزء من هذا الجهد، فقد أكمل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٢٠ عملية تدقيق مركّزة على التدقيق على معاملات العقود والمنح مع النتائج، والتكاليف والرقابة والمرتبطة بعقود إعادة الإعمار الرئيسية في العراق، فضلا عن نقاط الضعف المتمثلة في التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال. بالإضافة إلى ذلك، أجرى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عمليتي تدقيق على المنح والتي بدت في النتائج سواء كانت التكاليف المحددة معقولة ومسموح بها وموزعة وفقا للوائح الفيدرالية. وقد حدد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من بين هذه التكاليف المشكوك فيها. ما يجري التدقيق في العقود والمنح المشابهة، وهناك عمليات تدقيق أخرى مخطط لها.

وفي المستقبل، سوف يركز المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق على العقود التي يمولها صندوق قوات الأمن العراقية وصندوق دعم الاقتصاد. وبالإضافة إلى ذلك، فسوف يستمر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في معالجة القضايا ذات الصلة بتقليص حجم وجود وزارة الدفاع في العراق والعمل على نقل أنشطة إعادة الإعمار إلى وزارة الخارجية.

عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق: ٢٠٠٣-٢٠١٠

منذ عام ٢٠٠٣، قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بنشر ١٨٢ تقرير تدقيق لمعالجة كم كبير من المواضيع، مثل الإشراف على عقود إعادة الإعمار والبرامج المحددة، فضلا عن التكاليف والرقابة على الشركات الأمنية الخاصة. وطيلة فترة ولايته، حدد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أوجه القصور في إدارة العقود وأنشطة إعادة الإعمار؛ وقدم توصيات لتحسين الاقتصاد وكفاءة عمليات الولايات المتحدة وجعل الأنشطة التي تتم أقل عرضة للاحتيال، والإهدار، وإساءة الإستعمال؛ وتقديم الدروس المستفادة لاستخدامها في مساعي عمليات إعادة الإعمار الأخرى.

وعلاوة على ذلك، قدم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٤٤٤ من التوصيات لتحسين أنشطة إعادة الإعمار في العراق، وقد وافقت الإدارة بالفعل ونفذت ١٢٣ منها. وتناقش هذه التوصيات بتفصيل أكثر في الباب التالي.

ويمكن أن يعزى جزء كبير من نتائج التدقيق التي يجريها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إلى تواجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في العراق. وقد مكن هذا الوجود المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من تقديم عمليات التدقيق في وقت وقوعها—والتي غالبا ما تبدأ وتكتمل في غضون ستة أشهر—والتي تعالج قضايا إعادة الإعمار الهامة. كما مكنت أنشطة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التدقيقية في البلد تمكين من القيام بالاتصالات وجها لوجه وتكوين علاقة مع مسئولي كلاً من وزارة الدفاع (DoD)، ووزارة الخارجية (DoS)، وحكومة العراق (GOI)، والذين قاموا بتقديم المعرفة المتعمقة والتاريخية حول برنامج إعادة الإعمار في البلاد.

وقد عمل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بشكل استباقي مع سفراء الولايات المتحدة السابقين والحاليين والقادة العموميين، لتقديم الأفكار حول القضايا التي تحتاج إلى معالجة. فعلى سبيل المثال، وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩، حدد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للقائد العام وسفير الولايات المتحدة المناطق التي هي بحاجة للتعامل معها لضمان الانتقال السلس مع انتقال إدارة الإعمار من وزارة الدفاع لوزارة الخارجية، وذلك مع تقليل حجم التواجد الأمريكي وزيادة قدرة وزارات الحكومة العراقية.

القضايا الرئيسية التي تعالجها تقارير التدقيق

حدد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، في إطار عمله، القضايا الكبيرة والمتكررة التي كانت الأسباب الرئيسية التي تسهم في حدوث أوجه القصور الملحوظة في بنيان عمليات التدقيق التي يجريها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. ولتوضيح ذلك، ففي تمّوز/يوليو ٢٠٠٨، أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تقرير تدقيق والذي ناقش أربع قضايا مستمرة تؤثر على إدارة أنشطة إعادة الإعمار في العراق. وهم:

- الحاجة إلى فهم أفضل للمشاكل المرتبطة بتنفيذ برامج إعادة الإعمار في بيئة غير مستقرة أمنياً. (على سبيل المثال،

القضايا الأمنية وتكاليفها لم تكن تؤخذ في الحسبان في كثير من الأحيان بشكل كاف عند تصميم وتنفيذ أنشطة إعادة الإعمار وتقدير التكاليف.)

- أثر عدم وجود هيكل إداري متكامل لتقديم خطوات واضحة لسلطة تنسيق البرامج وتنفيذها الناجح للمشاريع. (عدم وجود مثل هذه النوع من وحدة الأمر أدى إلى الحالات التي تكون فيها حكومة الولايات المتحدة غير قادرة على تحديد المدى الكامل لجميع أنشطة الوكالات في قضية واحدة، مثل مكافحة الفساد أو تنمية القدرات.)
- أهمية التوقع باحتياجات التوظيف وتخفيض معدل إعادة تنظيم الموظفين
- تقدير مدى أهمية العمل بشكل وثيق مع الحكومات المضيفة في تحقيق نجاح طويل الأمد لاستثمارات الولايات المتحدة في مشاريع إعادة الإعمار

بالإضافة إلى ذلك، أشارت تقارير تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للعقود المواضع التي يتعين فيها تحسين إدارة العقود لتوفير اقتصاد أفضل وكفاءة وجعل العقد أقل عرضة لعمليات التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال.

توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من أجل تحسين إدارة أنشطة إعادة الإعمار

قدم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق توصيات للتعامل مع هذه المشاكل الإدارية. وفي عدد من الحالات، عالجت توصية واحدة أكثر من قضية واحدة من القضايا المذكورة أعلاه. ولتوضيح ذلك، فقد قدم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق:

- أكثر من ١٧٥ من التوصيات لتحسين إدارة البرامج، بما في ذلك الحاجة إلى تعيين موظفين بالمكاتب على نحو كاف والحد من عملية إعادة تنظيم الموظفين
- أكثر من ٧٠ توصية لتحسين التنسيق بين الوكالات والتعاون وتبادل أفضل للمعلومات
- أكثر من ١٨٥ من التوصيات لتحسين الرقابة على العقود والمتعاقدين لتشجيع الاقتصاد والكفاءة وتقليل احتمالات التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال
- أكثر من ١٧٥ من التوصيات لتحسين المساءلة وضعف الرقابة الداخلية. (وتشمل هذه العيوب مثل عدم كفاية مراجعة فواتير المتعاقد، وعدم كفاية الرقابة على المتعاقد، وفقدان أو عدم اكتمال وثائق إجراءات العقد، وعدم كفاية الموظفين.)
- أكثر من ٣٥ من التوصيات للعمل بشكل وثيق مع الحكومة العراقية في مجالات مثل تصميم ونقل المشاريع لتحسين احتمالات تولي الحكومة العراقية دعم المرافق والبرامج التي تمولها الولايات المتحدة بحيث لا تضيع جهود الولايات المتحدة

بالإضافة إلى ذلك، فقد قدم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق توصيات لتحسين الإدارة والكفاءة والنتائج—من البرامج الكبيرة ومرتفعة التكلفة والتي ستستمر حتى مع تراجع جهود إعادة الإعمار الأمريكية في العراق:

- أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١١ تقرير وقدم ٢٤ من التوصيات لمعالجة الحاجة إلى تحسين إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP). وهذا البرنامج يخول القادة الميدانيين للولايات المتحدة في استخدام أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للاستجابة للإغاثة العاجلة الإنسانية، ومتطلبات إعادة الإعمار التي تساعد على الفور السكان الأصليين وتحقق آثاراً أكثر تركيزا. وفي هذا الربع السنوي، أكمل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق استعراض برنامج أبناء العراق الذي يموله برنامج الاستجابة الطارئة للقائد وخلص إلى أنه بسبب عدم كفاية البيانات، لم يكن من الممكن أن يحدد بالضبط ما حققه البرنامج بالفعل. ووصف تقرير آخر لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد عدم قدرة وزارة الدفاع في التوفيق بين البيانات على مستويات التزامات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، فضلا عن المعلومات الناقصة حول استخدامات أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.
- وقد أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أكثر من ٢٧ من التقارير التي تناولت، بدرجات متفاوتة، جهود الولايات المتحدة لتطوير أداء قوات الأمن العراقية (ISF). وهذا الجهد يأخذ أهمية متزايدة، حيث يتضاءل الوجود العسكري الأمريكي والآن تم تصنيف الوكالة الرئيسية التي أنشئت لتنفيذ هذا الهدف—القيادة الانتقالية الأمنية المتعددة الجنسيات في العراق (MNSTC-I)—في القوات الأمريكية في العراق (USF-I). وحتى الآن، قدم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق خمس توصيات فيما يتعلق بتنمية القدرات الوزارية، والإشراف على الأسلحة المقدمة إلى قوات الأمن العراقية، ونقل الأصول، واستخدام أموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، وجهود مكافحة الفساد، وغيرها من المواضيع، بما في ذلك النقل والإمداد، ومسؤوليات الصيانة، وتدريب أفراد قوات الأمن. وفي هذا الربع السنوي، ذكر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن الجهود الأمريكية لبناء وإنشاء الأكاديمية الدولية العراقية عرضة للضياع لأن الحكومة العراقية لم توافق على تمويل ودعم تشغيلها.

وفي بعض الحالات، لا تستجيب الوكالات لتوصيات التقرير في الوقت المناسب. فعلى سبيل المثال، في تقرير التدقيق الذي أصدره المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في تموز/يوليو ٢٠١٠ حول "خطط المحافظة على برنامج إعادة إعمار العراق وسجلات العقد اللازم تحسينها" (SIGIR 10-021)، قدم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق توصيات لكلا من وزير الدفاع والخارجية، ومدير الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، وبعض منظمات وزارة الدفاع في العراق لتحسين إدارتها لسجلات توثيق جهود إعادة الإعمار التي تقوم بها الولايات المتحدة. ولم يستجب كلا من وزير الدفاع والخارجية والقائد العام والقوات الأمريكية في العراق للتوصيات في الوقت المطلوب. وفي نهاية المطاف، رد مكتب شئون الشرق الأدنى التابع لوزارة الخارجية، في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بالنيابة عن وزير الخارجية واتفق مع التوصيات. وقدم المكتب التدابير المحددة التي سيتخذها لمعالجة توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ليقوم بتعيين مكتب يتولى مسئولية الحفاظ على السجلات، ولتنفيذ تلك الخطوات التي تم سردها في التوصية، وتقديم التوجيهات التفصيلية للسفارة. ولم يقدم مكتب وزير الدفاع رده بعد على توصية المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، على النحو المطلوب من قبل التعميم الخاص بمكتب الادارة والموازنة A-50 (OMB).

بالإضافة إلى ذلك، فقد أوصى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق القيادة العامة، والقوات الأمريكية في العراق، أن تباشر وضع خطط للحفاظ على سجلات قوات الأمن العراقية وسجلات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد بوسائل مثل وضع إجراءات تشغيل قياسية. وقد وجه المفتش العام للقوات الأمريكية في العراق القيادة المركزية الأمريكية نحو الرد، وهو ما فعلته، ولكنها فعلت ذلك بعد يوم من صدور تقرير التدقيق. وردت القوات الأمريكية في العراق بأنها لا تتفق مع التوصية لأنها قد أصدرت توجيهات بشأن الحفاظ على سجلات إعادة الإعمار قبيل نشر تقرير التدقيق. وفي هذه الحالة، يوصي المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق القوات الأمريكية في العراق بإصدار التوجيهات ولكن خلص إلى أن التوجيه لا يفي تماماً بالقصد من التوصية لوضع خطة تضمن حفظ جميع السجلات الحالية والتاريخية. وعلاوة على ذلك، تواصل تدقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الكشف عن المشاكل في صيانة وتخزين هذه السجلات الحيوية من قبل القوات الأمريكية في العراق، وأنه كان هناك القليل من الجهد لتحديد موقع السجلات المفقودة—خصوصا ما فقد من المشاريع التي يمولها برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. لذلك، يحتفظ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بالتوصية قائمة حتى تثبت القوات الأمريكية في العراق أنها قد حسنت إدارتها للسجلات ونظام الحفظ.

وقد أعلن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مؤخراً تقييما للإجراءات والتي اتخذتها كلا من وزارة الدفاع، ووزارة الخارجية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، أو تخطط لاتخاذها، في تنفيذ التوصيات القائمة والإبلاغ بهذه الإجراءات إلى الكونغرس كما هو مطلوب تبعا لتعميم مكتب الإدارة والموازنة A-٥٠ وقانون المفتش العام لعام ١٩٧٨، بصيغته المعدّلة.

الآثار المالية لعمليات التدقيق التي يجريها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

كان لعميات التدقيق التي يجريها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق آثار مالية، كما هو مبين في الجدول ٥,٢. من خلال تدقيقاته، تمكن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من تحديد ما يلي:

- الأموال التي يمكن استخدامها على نحو أفضل (بمعنى أنه يمكن استخدام الأموال بكفاءة أكبر إذا اتخذت الإدارة إجراء مثل تخفيض النفقات أو إعادة الالتزام بالأموال في برنامج معين أو عملية)
- المدفوعات التي يشك فيها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق والتي أوصى الوكالة باستعادتها (لأن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق قرر أن المدفوعات كانت إما غير معتمدة بشكل كاف في الوثائق أو تبدو غير مسموح بها أو غير مقبولة أو غير موزعة وفقا للوائح و/أو غيرها من الاتفاقات التي تنظم إنفاق الأموال)
- الأموال التي تم حفظها (لأن الوكالة قيد الاستعراض وافقت على توصيات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأن تستخدم الأموال بشكل أفضل من قبل الإدارة أو يتم استرداد الأموال التي كانت تنفق بشكل غير لائق من قبل المتعاقد، أو من حصل على المنحة، أو أي منظمة أخرى تتلقى تمويل الولايات المتحدة)

وقد حدد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ما مجموعه ٥٨٦,٦٢ مليون دولار يمكن استخدامها بكفاءة وفعالية أكبر إذا ما استخدمت في أماكن أخرى. فعلى سبيل المثال، حدد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في هذا الربع السنوي ١٢ مليون دولار يخطط لاستخدامها في فأثاث وتجهيز الأكاديمية الدولية العراقية والتي يمكن إنفاقها بشكل أفضل في مكان آخر لأن الحكومة العراقية لم تقدم تعهداً بتمويل تشغيل وصيانة الأكاديمية.

كما شك المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أيضا في ١١٢,٦٣ مليون دولار في المدفوعات للمتعاقدين والحاصلين على المنح بموجب عقود رد التكاليف أو اتفاقيات المنح لأن التكاليف المطلوبة التي لا يتم دعمها بوثائق كافية، مثل

الجدول ٥,٢

الآثار المالية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
بملايين الدولارات

الإنجازات	هذا الربع	التراكمية
الأموال التي توضع للاستخدام الأفضل[أ]	١٢,٠٠	٥٨٦,٦٢
التكاليف المشكوك فيها[ب]	٠,٠٠	١١٢,٦٣
ما تم توفيره واسترداده	٠,٠٠	٦١٠,٦١

أ قانون المفتش العام لعام ١٩٧٨، § ٥. (و) يقول ما يلي:
(٤) مصطلح "توصية بأن توضع الأموال للاستخدام الأفضل" يعني التوصية من قِبل المكتب بأنّ الأموال يمكن أن تستخدم بشكل أكثر كفاءة إذا قامت إدارة المؤسسة باتخاذ إجراءات لتنفيذ واستكمال التوصية، بما في ذلك--
(أ) الحد من النفقات؛
(ب) تخفيض الأموال المبرر من البرامج أو العمليات؛
(ج) الانسحاب من تكاليف دعم الفائدة على القروض أو ضمانات القروض أو التأمين أو السندات؛
(د) التكاليف التي لم تتكبدتها بتنفيذ التحسينات الموصى بها ذات الصلة بعمليات الإنشاء أو المتعاقد أو الحاصل على المنحة؛
(ه) تجنب النفقات غير الضرورية المشار إليها في المراجعات الممنوحة سلفاً والخاصة بالعقد أو اتفاقيات المنح؛ أو
(و) أي وفورات أخرى يتم ذكرها على وجه التحديد.

ب قانون المفتش العام لعام ١٩٧٨، § ٥. (و) يقول ما يلي:
(١) مصطلح "التكاليف المشكوك فيها" تعني التكاليف يشك فيها المكتب بسبب--
(أ) انتهاك مزعوم للحكم القانوني واللوائح والعقود وأحكام اتفاق المنح أو أحكام الاتفاق التعاوني، أو أي اتفاق آخر أو وثيقة تنظيم صرف الأموال؛
(ب) العثور على ما يدل أنه في وقت القيام بعملية التدقيق، لم تكن مثل هذه التكاليف مدعومة بالوثائق الكافية؛ أو
(ج) العثور علي ما يدل أنّ إنفاق الأموال لتحقيق الغرض المقصود غير ضروري أو غير معقول؛
(٢) مصطلح "التكلفة غير المدعومة" يعني أن التكلفة محل شك من قبل المكتب، لأن المكتب وجد أنه في وقت التدقيق، لم يتم دعم التكلفة بالوثائق الكافية.

المصدر: تحليل تقارير التدقيق والتوصيات الصادرة عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١.

الإيصالات أو الفواتير؛ لا يسمح بها طبقا للوائح الحكومية؛ أو لأنها غير معقولة أبداً؛ أو لأنها غير موزعة إلى المشروع. فعلى سبيل المثال، وجد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن المستفيد من منحة بناء الديمقراطية التابعة لوزارة الخارجية لم يتبع اللوائح الحكومية التي تتطلب بأن يحصل على موافقة الوكالة قبل شراء ما يقرب من ٧٠٠,٠٠٠ من سيارات الأمن، وبالتالي شكك المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في التكلفة.

وحتى ٣١ كانون الأول/يناير ٢٠١١، وافقت إدارة الوكالة مع بعض نتائج تدقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق وتوصياته، مما أدى إلى نحو ٦١٠,٦١ مليون دولار من الأموال التي تم توفيرها واستردادها. فعلى سبيل المثال، تم توفير إصدار ٢٣ مليون دولار من الأموال من التوصيات بشأن تحسين مراقبة مخزون المعدات التي تم شراؤها لمراكز الرعاية الصحية الأولية، وتوفير ٩٤ مليون دولار من خلال تحسين إجراءات مراجعة فاتورة متعاقد في برنامج تدريب الشرطة العراقية.

الجدول ٥,٣ يوضح قوائم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في تأثير تقارير التدقيق المالية وقيمة الإنجازات المالية. ◆

الجدول ٥,٣

تقارير الآثار المالية للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

بملايين الدولارات

رقم التقرير	عنوان التقرير	الأموال المستخدمة بشكل أفضل	التكاليف المشكوك فيها[أ]	التكاليف غير المدعومة	الدولارات التي تم توفيرها & استردادها
٠٠٣-٠٤	العمليات المتقدمة لمركز التوجيه الفيدرالي في فندق هيلتون الكويت	١٨,٢٠			١٨,٢٠
٠١١-٠٤	تدقيق المساءلة والضوابط على الأصول المادية لسلطة الائتلاف المؤقتة في بغداد	١٩,٧٠			١٩,٧٠
٠١٣-٠٤	عمليات تعاقد سلطة الائتلاف المؤقتة المؤدية إلى والمشتملة على منح العقد		٥,١٩	٥,١٩	
٠٠٨-٠٥	إدارة العقود الممولة من قبل صندوق تنمية العراق		٠,٠٤		٠,٠٤
٠١٥-٠٥	إدارة منح برنامج الاستجابة الإقليمية السريعة في جنوب وسط العراق		٢,٧٠	٢,٧٠	٠,٠٥
٠١٦-٠٥	إدارة العقود والمنح المستخدمة في بناء وتشغيل أكاديمية شرطة بابل	١,٣٠			١,٣٠
٠١٧-٠٥	عملية رسوم المنح للمتعاقدين المشاركين في إعادة إعمار العراق	٧,٨٠			
٠٢٠-٠٥	إدارة المنح والعقود والمشتريات الصغيرة المستخدمة لإعادة تأهيل مكتبة كربلاء		٠,١٥		٠,١٥
٠٢٣-٠٥	إدارة عقود برنامج الاستجابة الإقليمية السريعة في جنوب وسط العراق		٠,٥٧		٠,٥٧
٠٠٩-٠٦	استعراض برامج درع قوات المهام	١٢,٨٠			١٢,٨٠
٠١٠-٠٦	استعراض توفيق القيادة الانتقالية الأمنية المتعددة الجنسيات في العراق لأموال الأصول المصادرة من القوات المسلحة العراقية	١,٥١	٣,٤٦	٣,٤٦	٤,٩٧
٠١٦-٠٦	تقرير التدقيق المرحلي حول استعراض المعدات التي تم شراؤها لمراكز الرعاية الصحية الأولية مع شركة Parsons العالمية للخدمات. رقم العقد ٠٠٠٦-D-٠٤-W٩١٤NS	٢٣,٣٠			٢٣,٣
٠٢٩-٠٦	مراجعة شركة دينكورب انترناشيونال المحدودة. برقم العقد S LMAQM-٠٤-C-٠٠٣٠. وأمر المهمة ٠٣٣٨. لدعم برنامج تدريب الشرطة العراقية		٥,٤٦		٥,٤٦
٠٠٧-٠٧	وضع جهود حكومة الولايات المتحدة في مكافحة الفساد في العراق	٣,٨٠			
٠١٨-٠٨	عقد مراجعة الناخ والتكلفة والإشراف على إعادة إعمار قطاع المياه مع شركة فلور أميك المحدودة		٠,٥٧		
٠٠٣-٠٩	مراجعة التكلفة والناخ والإشراف على عقود برنامج الحكم المحلي مع معهد البحوث المثلثية		٠,١٩		٠,١٩
٠٠٤-٠٩	إلغاء مشروع إعادة إعمار العراق يمثل مجموعة من الإجراءات	١٦,٦٢			
٠٠٨-١٠	الضعف طويل الأمد في إشراف وزارة الخارجية على عقد شركة دينكورب DynCorp لدعم برنامج تدريب الشرطة العراقية	٤٤٨,٤٩	٩٣,٥٣		٥١٨,١١
٠١٠-١٠	عقد وزارة الخارجية لدراسة نظام إدارة إعادة إعمار العراق	٥,٠٠			٥,٠٠
٠١٣-١٠	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد: قدمت المشاريع في مطار بغداد بعض الفوائد. ولكن حدثت مشاكل إدارية وإهدار	١٦,١٠			
٠٢٢-١٠	تحسين الرقابة اللازمة لمنح وزارة الخارجية للمعهد الجمهوري الدولي		٠,٦٩		٠,٦٩
٠٠١-١١	دعم التكاليف الأمنية والآثار المترتبة على نقل الملكية للمعهد الديمقراطي الوطني. ولكن رقابة وزارة الخارجية محدودة		٠,٠٨		٠,٠٨
٠٠٩-١١	دعم الحكومة العراقية للأكاديمية الدولية العراقية	١٢,٠٠			
الإجماليات		٥٨٦,٦٢	١١٢,٦٣	١١,٣٥	٦١٠,٦١

ملاحظة:

أ التكاليف المشكوك فيها تشمل التكاليف غير المدعومة.

مبادرة عمليات التدقيق الجنائية/التحقيقات التعاونية

تشارك مديريات التدقيق والتحقيق التابعة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في عدد من عمليات التدقيق الجنائي التعاونية ومبادرات التحقيق الرامية إلى التعرف التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال. القانون العام ١٠٨-١٠٦، بصيغته المعدلة، يُطالب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بإعداد تقرير نهائي حول التدقيق الجنائي على جميع أموال التمويل المخصصة لإعادة إعمار العراق، والتي يصل مجموعها إلى ٥٨ مليار دولار. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، أجرى المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق سلسلة من ١٨ من عمليات التدقيق على عقود إعادة الإعمار الرئيسية والتي كانت تهدف، في جزء منها، إلى تحديد أوجه الضعف في الرقابة الداخلية. وحيث أنّ وجود مثل هذا الضعف يتيح الفرصة لعمليات التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال، فقد قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق باستخدام النتائج من عمليات التدقيق هذه في تطوير الأساليب المتبعة في التدقيق الجنائي، وذلك للتعرف على حالات التعديات المحتملة. والتدقيق الشرعي هو دراسة منهجية للضوابط الداخلية على النفقات الخاصة بالبرنامج أو البيانات المالية الأخرى لتحديد الحالات الشاذة في المعاملات الفردية التي قد تكون مؤشرا على التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال. العملية التحليلية مصورة في الشكل ٥,٢.

ويجمع الأسلوب الذي يتبعه المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بين التنقيب الآلي على البيانات واستخدام تقنيات التدقيق والتحقيق للكشف عن المعاملات المتضمنة على مشاكل فيها والحصول على الدليل الكافي لاستخدامه في الإجراءات الإدارية أو في إدعاءات التزوير المدنية أو الجنائية. المسائل الأنسب التي يتناولها القرار الإداري، مثل عدم سماحية التكاليف والاسترداد، سوف تحال من خلال تقارير التدقيق لمسئولين التعاقد بالوكالة لاتخاذ الإجراء المناسب.

وتواصل مديريات التدقيق والتحقيقات التابعة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في التوسع من الجهد الاستباقي المشترك الذي تم تأسيسه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. وتركّز هذه التحقيقات على برامج الإغاثة وإعادة إعمار العراق التي تتيح الوصول السهل إلى الأموال النقدية مع وجود ضعف في مراقبة هذه الإنفاقات. وحتى الآن، قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بفتح ٥٤ من التحقيقات الجنائية نتيجة لهذا الجهد. وقد وفر هذا المشروع أيضاً الدعم للتحقيقات الجنائية الجارية.

بالإضافة إلى ذلك، فلا يزال المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مستمراً في تقديم الدعم في مجال إجراء عمليات التدقيق الجنائي الذي يقوم به المفتش العام الخاص لإعادة إعمار أفغانستان. ◆

الشكل ٥,٢

عملية التدقيق الجنائي

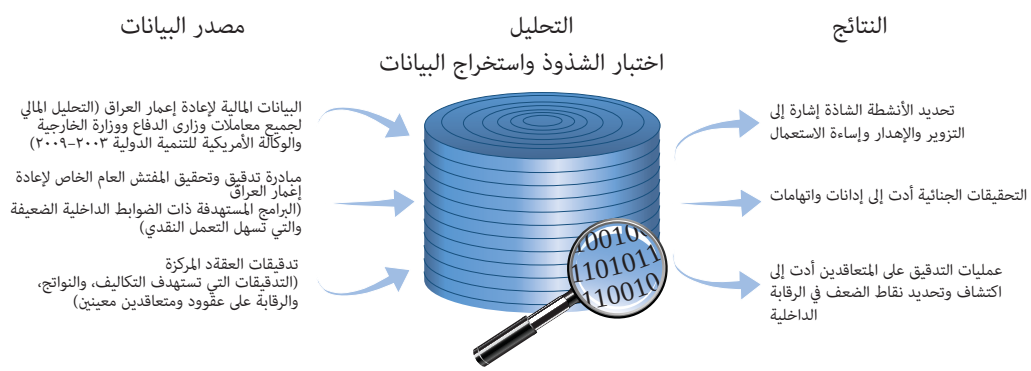

تحقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

تستمر تحقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق في تعقب الادعاءات الخاصة التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال في العراق وذلك بفتح ١٠٤ تحقيق. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام المفتش العام لإعادة إعمار العراق بتعيين ٣ محققين في بغداد، و٧ في المركز الرئيسي للمفتش العام لإعادة إعمار العراق في أرلينجتون، فرجينيا بالإضافة إلى ١٣ محقق في مكاتب بنسلفانيا، فلوريدا، تكساس، أوهايو، نيويورك، أوكلاهوما، وكاليفورنيا. وتضمنت الإنجازات الناتجة عن التحقيق في هذا الربع السنوي عن ٤ لوائح اتهام، و٣ إدانات، و٢ من الأحكام. وحتى الآن فقد أدت تحقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق إلى ٣١ اعتقال، ٥٤ لائحة اتهام، و٤٤ إدانة، وما يصل إلى أكثر من ١٤٠ مليون دولار متمثلة في الغرامات، والمصادرات، و المبالغ المستردة، و التعويض، والنتائج النقدية الأخرى.

وفي هذا الربع من السنة، استمر المفتش العام لإعادة إعمار العراق في التعامل مع عدد من التحقيقات الجنائية الكبيرة المتعلقة بإعادة إعمار العراق، وقد ارتبط عمله بالمدعين العموميين، ووكالات الولايات المتحدة الشريكة في التحقيق، والمحققون ضمن شركاء الائتلاف، بالإضافة إلى الأفراد المكلفين بتطبيق إنفاذ القوانين من الدول الأخرى. وكنتيجة لتحقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق، يوجد ٣ متهمين رهن الاتهام استنادا إلى شكاوى الاعتقال، بينما ينتظر ٧ متهمين المحاكمة، بالإضافة إلى ١٦ متهم في انتظار الحكم. (الشكل ٥,٣ يظهر زيادات كبيرة في عدد الإجراءات القضائية والنتائج النقدية التي تحققت في كل من العامين الماضيين بناء على تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. ومن المتوقع أن يستمر هذا التوجه، حيث أن أعداد كبيرة من حالات إضافية في يد النيابة العامة.) انظر الجدول رقم ٥,٤ في نهاية هذا الجزء للحصول على قائمة شاملة بالإدانات التي جمعتها وزارة العدل. وقد سجل المفتش العام لإعادة إعمار العراق نشاطات التحقيق التالية للربع السنوي الحالي:

- وأسفر مخطط احتيال يتعلق بعقود إعادة الإعمار في إدانة اثنين من الموظفين رفيعي المستوى، وهو اتفاق مقاضاة مؤجل من قبل الشركة، وأكثر من ٦٩ مليون دولار من العقوبات الجنائية والتسويات المدنية.
- أقر ضابط تعاقد بالجيش بالذنب وحكم عليه بالسجن لحصوله على رشوة تتعلق بعقود في العراق والكويت وأفغانستان.

الشكل ٥,٣

تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق: النتائج الجنائية والنقدية

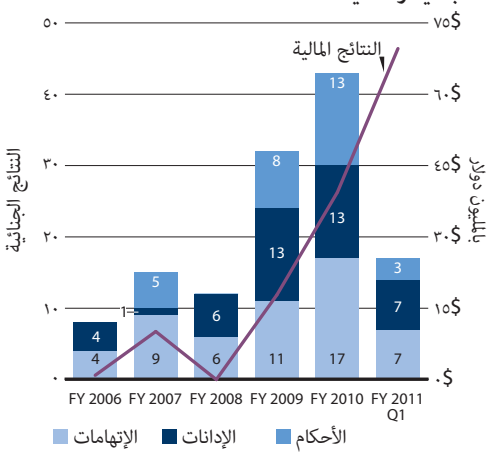

- واتهم ضابط في الجيش بالتآمر، وقبول الهبات، وتحويل ممتلكات لآخرين لاستخدامه الخاص.
- حكم على رائد فيلق في البحرية بسبب جرائم مالية تضمنت أكثر من ٤٤٠،٠٠٠ دولار.
- وحكم على عقيد في الجيش بسبب أفعال تمس المصلحة المالية الشخصية.

وأسفرت نتائج مخطط تزوير عن إدانات لاثنين من الموظفين رفيعي المستوى وأكثر من ٦٩ مليون دولار من العقوبات الجنائية والتسوية المدنية

وفي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تبرأت شركة مجموعة لويس بيرغر، وهي شركة للاستشارات الهندسية ومقرها في نيو جيرسي، من تهم جنائية ومدنية تتعلق بالعمل باسم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الدولية (USAID) ووزارة الدفاع الأمريكية (DoD).

وبالإضافة إلى ذلك، أقر اثنان من كبار الموظفين السابقين في شركة مجموعة لويس بيرغر بالذنب في دورهم في المخطط. وأقر كلا من سلفاتوري بيبي، المدير المالي السابق لدى شركة مجموعة لويس بيرغر، وبريسي بيليتيري، المراقب المالي السابق لدى الشركة، بالتآمر للاحتيال على الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بالحصول على مدفوعات فواتير

العقد بمعدلات مضاعفة زورا. وأقر كلا من بيبي وبيليتيري بالذنب في فصل معلومات جنائية تتهمهم بالتآمر للاحتيال على الحكومة فيما يتعلق بالمطالبات.

وتضمنت مكونات التسوية ما يلي:

- اتفاق مقاضاة مؤجل (DPA)، بموجب ما سوف يقوم مكتب المدعي العام الأمريكي في ولاية نيو جيرسي بتعليق ملاحقة شكوى جنائية تتهم شركة مجموعة لويس بيرغر بانتهاك قانون الاحتيال الأساسي. وفي المقابل، سوف تقوم شركة مجموعة لويس بيرغر، من بين أمور أخرى، بدفع ١٨,٧ مليون دولار عن العقوبات الجنائية ذات الصلة؛ وإعادة كل ما للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية؛ واعتماد معايير فعالة للسلوك، والأنظمة الداخلية للضوابط وأخلاقيات موظفي البرامج التدريبية؛ وتوظيف مراقب مستقل والذي سوف يقوم بمراقبة امتثال الشركة مع اتفاق المقاضاة المؤجل لمدة عامين.
- إن التوصل إلى التسوية المدنية تتطلب من الشركة أن تدفع للحكومة ٥٠,٦ مليون دولار لتسوية مزاعم بأن شركة مجموعة لويس بيرغر انتهكت قانون الادعاءات الكاذبة عن طريق فرض معدلات مضاعفة من المدفوعات التي كانت تستخدم لتحرير الفواتير على العقود الحكومية.
- الاتفاق الإداري الذي كان بين شركة مجموعة لويس بيرغر والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الذي كان الضحية الرئيسية لمخطط الاحتيال.

ووفقا لوثائق قدمت في هذه القضايا والبيانات المدلى بها في المحكمة، فإن شركة مجموعة لويس بيرغر تقدم خدمات استشارات هندسية وغيرها للكيانات الخاصة والعامة، بما في ذلك الوكالات الفيدرالية ووكالات الدولة، والحكومات الأجنبية. وكانت عدة من أكبر عقود لشركة مجموعة لويس بيرغر مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. وقد منحت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عدة عقود بملايين الدولارات لشركة مجموعة لويس بيرغر لأعمال إعادة التأهيل وإعادة البناء في العراق وأفغانستان. ومنذ ما لا يقل عن عام ١٩٩٩حتى آب/أغسطس ٢٠٠٧، كانت شركة مجموعة لويس بيرغر، من خلال مسؤوليها التنفيذيين السابقين والموظفين الاداريين، كانت تقدم فواتيرا مضاعفة عمدا لحكومة الولايات المتحدة فيما يتعلق بالعقود عن الأعمال التي تنجزها في خارج البلاد. ونفذ مخطط الاحتيال على الحكومة من قبل بيبي وبيليتيري، في اتجاه الرئيس التنفيذي السابق.

ويشرف بيبي مباشرة على بيليتيري، والذي يشرف على شعبة المحاسبة العامة في شركة مجموعة لويس بيرغر. وكان كلا منهما مسئولا عن ضمان سلامة بيانات تكاليف شركة مجموعة لويس بيرغر فيما يخص حساب معدلات التكلفة الفعلية التي تتقاضاها شركة مجموعة لويس بيرغر من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وغيرها من الوكالات. وتقاضت شركة مجموعة لويس بيرغر هذه التكلفة من الحكومة الفيدرالية بمعدلات "تكلفة زائدة" على العقود، مما مكن المتعاقدين من تمرير التكاليف الفعلية لديهم إلى الوكالة بشكل عام بنفس نسبة العمالة التي تقدمت بها شركة مجموعة لويس بيرغر عن العقود الحكومية. واعترف بيبي وبيليتري أنه من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ وحتى آب/أغسطس ٢٠٠٧، أنهم اتفقوا مع بعضهم البعض ومع آخرين بتقديم فواتير للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وللوكالات الفيدرالية الأخرى عن تكاليف النفقات العامة التي قدمتها شركة مجموعة لويس بيرغر بمعدلات مضاعفة زوراً. واتفقوا على استهداف المعدل المضاعف بنسبة ١٤٠٪—مما يعني أنه مقابل كل دولار من العمل المقدم للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، سوف تحصل شركة مجموعة لويس بيرغر مبلغ إضافي قدره ١,٤٠ دولار من النفقات المضاعفة والأرباح الإجمالية التي تزعم شركة مجموعة لويس بيرغر أنها حصلت عليها.

وخرجت هذه القضية ضد شركة مجموعة لويس بيرغر للضوء عندما قام الموظف السابق الذي كان يعمل في قسم المحاسبة برفع دعوى قضائي في مقاطعة ميريلاند يتهم فيها شركة مجموعة لويس بيرغر بعدة انتهاكات للقانون المدني الخاص بالإدعاءات الكاذبة. وبموجب أحكام قانون مقدم الدعوى، أو المبلغين، للادعاءات الكاذبة، فيمكن لطرف خاص رفع دعوى نيابة عن الولايات المتحدة ويحصل على جزء مما تسترده الحكومة.

ودرست التحقيقات المدنية الحكومية بقيادة الشعبة المدنية بوزارة العدل ومكتب المدعي العام الأمريكي لمقاطعة ميريلاند، العمليات المحاسبية لشركة مجموعة لويس بيرغر من ١ تموز/يوليو ١٩٩١، إلى ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٨. وتضمنت الادعاءات الكاذبة التي كشف عنها التحقيق المدني طلب شركة مجموعة لويس بيرغر لتكاليف غير صحيحة كجزء من تكاليف المقر الرئيسي لها، وجزء من تكاليفها لمكتب واشنطن لمضاعفة الحسابات بحيث يبدو أنها نشأت في القطاع الحكومي الدولي لشركة مجموعة لويس بيرغر. بالإضافة إلى طلب تكاليف غير صحيحة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فإن الادعاءات الكاذبة ضاعفت من الفواتير أيضا على العقود المنفذة في الخارج لصاح الجيش الأمريكي والقوات الجوية الأمريكية.

وبموجب التسوية، سوف تدفع شركة مجموعة لويس بيرغر ٤٦,٣ مليون دولار بالإضافة إلى اعتمادات قدرها ٤,٣ مليون دولار التي قدمتها بالفعل، تبدأ في تمّوز/يوليو وآب/أغسطس ٢٠٠٧، على العقود المنفذة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. كما أبرمت شركة مجموعة لويس بيرغر

والشركة الأم مجموعة بيرجر القابضة اتفاقا مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حيث اتفقت الشركات على استمرار التعاون والاستراتيجيات في المضي قدما.

وتجري القضية بالاشتراك مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وجهاز التحقيقات الجنائية التابع لوزارة الدفاع (DCIS)، و المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ومكتب التحقيقات الفدرالي (FBI).

يقر ضابط تعاقد أمريكي بالجيش بالذنب ويحكم عليه بسبب الرشوة

وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، حكم على الميجور الأمريكي رودريك دال سانشيز في المحكمة الجزئية الامريكية، دنفر، كولورادو، بالخدمة لمدة ٦٠ شهرا في السجن، مع ثلاث سنوات من الافراج المشروط عقب فترة السجن ودفع غرامة قدرها ١٥,٠٠٠ دولار. وبالإضافة إلى ذلك، صدر أمر ضد سانشيز بمصادرة ساعات رولكس، وعقارات، وغيرها من الممتلكات التي تم شراؤها من عائدات مخطط الرشوة. ووجاء الحكم نتيجة لإقرار سانشيز بالذنب في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بأحد جرائم المعلومات التي اتهم فيها بالرشوة لقبول الأموال والأشياء ذات القيمة في مقابل التأثير في منح عقود الجيش.

وطبقا لوثائق المحكمة، وفي أوقات مختلفة من حوالي العام ٢٠٠٤ حتى العام ٢٠٠٧، كان سانشيز يعمل لدى الجيش الأمريكي وعمل في الخارج في العراق وأفغانستان والكويت كضابط تعاقد. وكانت واجبات سانشيز تتضمن مراجعة العطاءات التي تقدم بها المقاولون لعقود الجيش, التوصية بمنح عقود الجيش إلى مقاولين بعينهم, وفي النهاية منح هذه العقود إلى مقاولين حكوميين. واعترف سانشيز أنه خلال تلك الفترة الزمنية قبل رشوة كمدفوعات غير مشروعة من الشركات الأجنبية التي تسعى إلى الحصول على عقود الجيش. وفي المقابل، استخدم سانشيز منصبه الرسمي من أجل ترسية عقود الجيش لصالح هذه الشركات. ومن خلال هذا المخطط الإجرامي، قبل سانشيز ساعات رولكس، ومدفوعات نقدية، وأشياء أخرى ذات قيمة يبلغ مجموعها أكثر من ٢٠٠،٠٠٠ دولار.

ويجري العمل على القضية بالاشتراك مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ووحدة القيادة المركزية للتحقيقات الجنائية في الجيش الأمريكي للاحتيال في المشتريات (CID-MPFU)، وجهاز التحقيقات الجنائية التابع لوزارة الدفاع، ومكتب التحقيقات الفدرالي.

اتهم ضابط في الجيش الأمريكي بالتآمر، وقبول الهبات، وتحويل ممتلكات لآخرين لاستخدامه الخاص.

وفي ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، اتهم العقيد في الجيش الأمريكي في لائحة اتهام تضم أربعة تهم بالتآمر، وقبول الهبات، ونتيجة لعمله كموظف عمومي بتحويل ممتلكات آخرين لاستخدامه الخاص. وقد تم ارسال العقيد إلى العراق من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وحتى نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وخلال تلك الفترة عمل بمثابة "عمدة" لقاعدة العمليات المتقدمة (FOB). وبهذه الصفة كان لديه سلطة على العمليات اليومية في قاعدة العمليات المتقدمة.

ووفقا للائحة الاتهام، فقد استخدم العقيد وضعه لإثراء نفسه بقبول أكثر من ١٠,٠٠٠ دولار نقدا، فضلا عن الهدايا والمجوهرات والملابس، من المتعاقدين. وفي المقابل، شجع العقيد عملية منح العقود لمتعاقدين معينين، وتمرير وتجاوز الإجراءات الأمنية في قاعدة العمليات المتقدمة لمتعاقدين محددين، وإصدار تصاريح بالأسلحة من دون سلطة قانونية ودون اتباع البروتوكول المناسب للعاملين لدى المتعاقدين، وتوجيه الموظفين الحكوميين لاستخدام المعدات واللوازم التي تفيد صالح متعاقدين محددين، وتحويل ممتلكات الحكومة التي تقع تحت سيطرة العقيد للاستخدام من قبل هؤلاء المتعاقدين.

كما تضمنت لائحة الاتهام أيضا طلباً لمصادرة ١٢,١٠٠ دولار من العملة، ومجوهرات وملابس رجالية ونسائية، وسجادتين للصلاة.

ويجري العمل على القضية بالاشتراك مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، وجهاز التحقيقات الجنائية التابع لوزارة الدفاع، ووحدة القيادة المركزية للتحقيقات الجنائية في الجيش الأمريكي للاحتيال في المشتريات، وتم رفع الدعوى من قبل نائب مبادرة الادعاء اعمار (SIGPRO) التابعة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.

حكم على رائد فيلق في البحرية الأمريكية بسبب جرائم مالية تضمنت أكثر من ٤٤٠,٠٠٠ دولار.

وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، حكم على الرائد مارك فولر في المحكمة الأمريكية بمقاطعة فوينكس بأريزونا، وهو مقاتل طيّار في مشاة البحرية الأمريكية، بالخدمة سنة واحدة ويوم واحد في السجن ودفع غرامة قدرها ١٩٨,٥١٠ دولار، وضريبة خاصة بقيمة ٢٠٠ دولار. وكان الحكم نتيجة لاعتراف فولر في ٤ آب/أغسطس ٢٠١٠ بالذنب في اثنين من التهم الجنائية نتيجة لتنظيم معاملات مالية. واتهم فولر في ٢٢ اتهام تم تقديمها بواسطة هيئة محلفين اتحادية في فينكس، أريزونا، بإيداع أكثر من ٤٤٠,٠٠٠ دولار أمريكي بصورة غير قانونية إلى حسابات بنك الولايات المتحدة في الستة أشهر التالية لتوليه عمله في العراق في عام ٢٠٠٥ كضابط تعاقد.

ووفقا لوثائق المحكمة، فقد تم تعيين فولر إلى العراق من ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، حيث

شغل منصب ضابط مشروع الشراء لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)، وقد تم تعيينه في المجموعة الخامسة للشئون المدنية، في معسكر الفالوجة. وبهذه الصفة، قام فيولر بتحديد واختيار مشاريع إعادة الاعمار، ومنح مشاريع إعادة الاعمار لمتعاقدين عراقيين، و قام بالتفاوض في شروط العقد، والتحقق من إنجاز المشاريع. تم توزيع الأموال الخاصة ببرنامج الاستجابة الطارئة للقائد على المقاولين العراقيين في شكل أوراق مالية جديدة تماما من فئة ١٠٠ دولار أمريكي.

وبعد عودته مباشرة من مهمة التعيين في العراق، بدأ فولر في عمل ودائع نقدية بأوراق مالية جديدة تماما من فئة ١٠٠ دولار أمريكي. وفيما بين تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ ونيسان/إبريل ٢٠٠٦، قام فيولر بعمل ٩١ وديعة نقدية, بلغ مجموعها أكثر من ٤٤٠٠٠٠ دولار أمريكي في حسابات بنكية في بنك أمريكا, بنك تشايس, والاتحاد الائتماني الفيدرالي البحري. وقد قام فولر بعمل ودائع نقدية متعددة بقيمة ١٠،٠٠٠ دولار أمريكي في حسابات بنكية مختلفة بغرض التهرب من متطلبات تقديم التقارير بموجب القانون الفيدرالي.

وقد اشترك في قيادة هذا التحقيق المفتش العام لإعادة إعمار العراق, جهاز التحقيق الجنائي في وزارة الدفاع, ودائرة ضريبة الدخل- فرع التحقيقات الجنائية، ودائرة التحقيقات الجنائية البحرية (NCIS).

حكم على عقيد في الجيش بسبب أفعال تمس مصلحة المالية الشخصية

وفي ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، حكم على العقيد بالجيش الاحتياطي الأمريكي بروس جيليت في المحكمة الجزئية الأمريكية، نيويورك، نيويورك، بسنة واحدة مع إيقاف التنفيذ، وغرامة ٢,٠٠٠ دولار، و ١٦٠ ساعة من الخدمة المجتمعية، ومنعه من حيازة سلاح ناري في فترة إيقاف التنفيذ. وكان الحكم نتيجة لإقرار جيليت بالذنب في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، بواحدة من جرائم المعلومات يتهم فيها بأعمال تمس مصلحة شخصية مالية.

ووفقا لوثائق المحكمة, ففي ٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٤، قامت سلطة الائتلاف المؤقتة بنقل السلطة إلى الحكومة العراقية ذات السيادة المؤقتة, والتي كانت مسئولة عن إجراء انتخابات لأعضاء بالغ عددهم ٢٧٥ في الجمعية الوطنية الانتقالية، وذلك بمساعدة الأمم المتحدة (UN). وتمت الانتخابات في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وقد تم إنشاء اللجنة الانتخابية المستقلة في العراق (IECI) في أيار/مايو ٢٠٠٤ وتم تكليفها بإدارة أحد أكبر العمليات الانتخابية اللوجيستية حيث كان يجب توصيل أكثر من مليون طن من المواد الانتخابية—من ضمنها البطاقات، ومجموعات الاقتراع، وشاشات التصويت—من مختلف المواقع حول العالم إلى أكثر من ٢٠ مستودع في أنحاء العراق. ومن أجل مساعدة اللجنة الانتخابية المستقلة في العراق في الانتخابات، قامت الأمم المتحدة بإنشاء عملية دعم لوجستي للمساعدة في تنسيق دعم وتخطيط و الإشراف على المعدات الانتخابية.

ولمساعدة العراق في التأهب لكل من هذه الانتخاب والانتخابات المستقبلية, ومن ضمنها انتخابات مخططة دستورية استفتائية وسياسية, وقد التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي ١٣٠ مليون دولار لتوفير المساعدة الغير أمنية إلى اللجنة الانتخابية المستقلة في العراق وإلى الكيانات العراقية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، وكجزء من القوات متعددة الجنسيات في العراق (MNF-I)، فقد قامت الولايات المتحدة بتوفير كل من الدعم الأمني واللوجيستى إلى حكومة العراق فيما يتصل بالانتخابات. تضمن هذا الدعم, من ضمن أشياء أخرى، نقل المواد الإنتخابية إلى أماكن الاقتراع ومحطات الإحصاء في أنحاء العراق.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤, قام مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS) بالدعوة لتقديم عطاءات لعقد وكلاء للشحن ومنح العقد في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ إلى وكيل شحن في نيويورك. وقد تلقى المقاول ما يزيد على ٤٠ مليون دولار أمريكي مقابل الانتهاء بنجاح من شروط عقد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

ووفقا لسجلات المحكمة، كان جيليت في خدمة عسكرية نشطة في العراق من آب/أغسطس ٢٠٠٤ إلى آب/أغسطس ٢٠٠٥ وتم تعيينه رئيس خلية انتخابية للقوات متعددة الجنسيات في العراق، مديرية العمليات العسكرية المدنية. في هذا الموقع خدم جيليت كمسئول اتصال بين القوات متعددة الجنسيات في العراق وبين اللجنة الانتخابية المستقلة في العراق, ووزارة الخارجية الأمريكية, والكيانات الحكومية العراقية. وشارك أيضا في قرار الأمم المتحدة لمنح عقد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وساعد جيليت في تطوير وتنفيذ خطة لنقل المواد الانتخابية من أجزاء مختلفة من العالم إلى العراق من بين أشياء أخرى, والتنسيق مع المقاول. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، مُنح جيليت ميدالية النجمة البرونزية لقاء خدماته في العراق "بينما كان يؤدى خدمته كمدير لخلية الانتخابات" وهي الفترة التي تمكن خلالها "أن يطور الإستراتيجية و أن ينسق أكبر عملية نقل شحنات الانتخابات في التاريخ."

وقد انخرط جيليت في مناقشات ومفاوضات مع المتعاقد بشأن العمالة المرتقبة في نفس الوقت التي كانت تجرى فيه المفاوضات بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والمتعاقد خلال الوقت الذي تم فيه منح العقد.

وقد شارك في قيادة التحقيق كل من المفتش العام لإعادة إعمار العراق, ودائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع

الأمريكية, ووحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات الرئيسية لدى قيادة التحريات الجنائية للجيش الأمريكي, ومكتب التحقيقات الفدرالي.

تحديث مبادرة الإدعاء العام للمفتش العام لإعادة اعمار العراق

تواصل مبادرة الإدعاء العام للمفتش العام لإعادة إعمار العراق إحداث تأثير موضوعي. وفي نهاية عام ٢٠٠٩ وفي محاولة منه لزيادة مواءمة الموارد مع الدعاوى القضائية المتزايدة، قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتطوير برنامج قام من خلاله بتوظيف ثلاثة مدعين عامين سابقين في وزارة العدل (DoJ) ذوى خبرة عالية. وكانوا يشكلون وحدة في قسم الفساد في الإدارة الجنائية في وزارة العدل للإدعاء في قضايا تحقيقات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، حيث كانوا يتناولون قضايا وزارة العدل الخاصة بهم بالإضافة إلى عملهم بالقرب من المستشار العام للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ومدعين وزارة العدل الآخرين الذين تم تعيينهم في قضايا المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. إن محامى الادعاء العام للمفتش العام لإعادة إعمار العراق الآن مستقرين بصلابة في وزارة العدل مع قوائم الدعوى الكاملة لحالات الاحتيال الإجرامي المنبثقة من سياق إعادة إعمار العراق فهم حاليا يقودون أو يشاركون بشكل كبير في ما يقرب من ٤٠ مسالة ادعاء ويستمرون في لعب أدوار كاملة في تطور و الملاحقة القضائية لقضايا بلغ عددها ١٠٤ قضية تعمل بها إدارة تحقيقات المفتش العام لإعادة إعمار العراق.

التعليق والحظر

منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، والمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يعمل عن قرب مع وزارة العدل, ووحدة الكشف عن الاحتيال في المشتريات الرئيسية لدى قيادة التحريات الجنائية للجيش الأمريكي، ودائرة التحقيقات الجنائية في وزارة الدفاع الأمريكية, وقسم اكتشاف الاحتيال في المشتريات (PFB) التابع لوكالة الخدمات القانونية في الجيش وذلك لإيقاف وحظر التعامل مع المقاولين والموظفين الحكوميين بسبب الاحتيال أو الفساد داخل الجيش, من ضمنهم أولئك المتورطين في عقود إعادة إعمار العراق أو عقود دعم الجيش في العراق. وتنشا هذه القضايا كنتيجة للاتهامات الجنائية الموجودة في محاكم المقاطعات الفيدرالية والادعاءات الخاصة بعدم مسئولية المتعاقد والتي تتطلب فحص قائم على الوقائع بواسطة مسئول التعليق والحظر في الجيش. وفى الفترة من ١ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، قام الجيش بإيقاف ٥ متعاقدين بناء على ادعاءات الاحتيال في العراق والكويت. بالإضافة إلى ذلك، قام الجيش بحظر التعامل مع ٤ متعاقدين وقام بإتمام الإجراءات الأخيرة لحظر ١١ من الأفراد والشركات في خلال الفترة نفسها. وحتى الآن قام الجيش بإيقاف ١٠١ فرد وشركة متورطين في عقود الاكتفاء الذاتي وإعادة الإعمار لدعم الجيش في العراق والكويت؛ و١٣٦ فرد وشركة تم حظرهم مما أدى إلى ١١٤ حظر نهائي يتراوح في مدته من ٩ أشهر إلى ١٠ سنوات. ويسعى قسم اكتشاف الاحتيال في المشتريات بقوة وراء شركات إضافية وأفراد شاركوا في الاحتيال المتصل بعقود الجيش في العراق والكويت ومواقع أخرى في جنوب غرب آسيا, بالإضافة إلى أعمال إيقاف وحظر إضافية متوقعة خلال ٢٠١١. وقد تم الإبلاغ عن أعمال الحظر والإيقاف المتعلقة بالاحتيال في عقود إعادة الإعمار ودعم الجيش في أفغانستان إلى المفتش العام لإعادة إعمار أفغانستان للحصول على قائمة بالحظر، انظر الجدول رقم ٥,٥. للحصول على قائمة كاملة بالعقود المعطّلة والممنوعة, انظر الملحق هـ ◆

الجدول ٥,٤
الإدانات (على النحو الذي أوردته وزارة العدل)

الاسم	الرسوم	تاريخ الإدانة	الحكم
سلفاتوري بيبي	التآمر للاحتيال	٢٠١٠/١١/٠٥	معلق
بريسي بيليتيري	التآمر للاحتيال	٢٠١٠/١١/٠٥	معلق
الرائد رودريك سانشيز، الولايات المتحدة الأمريكية	الرشوة	٢٠١٠/١٠/٢٧	٥ سنوات في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط، وغرامة ١٥,٠٠٠ دولار
الرائد ريتشارد هارينجتون، قوات مشاة البحرية الأمريكية	تلقي الهبات غير المشروعة	٢٠١٠/١٠/١٨	معلق
العقيد بروس جيليت، الجيش الاحتياطي الأمريكي	أفعال تمس مصلحة شخصية مالية	٢٠١٠/١٠/٠٦	١ سنة مع إيقاف التنفيذ؛ وغرامة ٢,٠٠٠ دولار؛ ١٦٠ ساعة من الخدمة المجتمعية، وعدم القدرة على حيازة سلاح ناري
مريم ستينبوش، رقيب أول سابق في قوات مشاة البحرية الأمريكية	الرشوة	٢٠١٠/١٠/٠٥	معلق
اسماعيل ساليناس	عمولات	٢٠١٠/١٠/٠١	معلق
دوروثي إليس	المؤامرة	٢٠١٠/٠٩/٠٢	معلق
وجدي بيرجاس، موظف التعاقد السابق في وزارة الدفاع	الرشوة وغسيل الأموال	٢٠١٠/٠٨/١١	معلق
الرائد مارك فولر، قوات مشاة البحرية الأمريكية	هيكلة صفقات مالية	٢٠١٠/٠٨/٠٤	١ سنة و ١ يوم في السجن؛ وغرامة ١٩٨,٥١٠ دولار، و٢٠٠ دولار ضريبة خاصة
الرائد تشارلز سبليت، الولايات المتحدة الأمريكية	بيانات كاذبة	٢٠١٠/٠٧/٠٧	٢١ شهر في السجن؛ و٢ سنة من الافراج المشروط؛ وأمر بدفع غرامة ١٠٧,٩٠٠ دولار و١٧,١٢٠,٠٠٠ دينار عراقي
النقيب غونزاليس فاوستينو، الولايات المتحدة الأمريكية	تلقي المكافأة من قبل موظف عمومي	٢٠١٠/٠٦/٢٤	١٥ شهرا في السجن؛ ١ من الافراج المشروط؛ وأمر بدفع غرامة قدرها ١٠,٠٠٠ دولار؛ ورد مبلغ ٢٥,٥٠٠ دولار؛ وأمرت بدفع ضريبة خاصة ١٠٠ دولار
الرقيب تيرنس والتون، قوات مشاة البحرية الأمريكية	الرشوة والكسب غير المشروع، وعدم الانصياع للأمر مباشر	٢٠١٠/٠٥/١٧	التوبيخ، والتجريد من الرتبة العسكرية من E-٨ إلى E-٣؛ وغرامة ٦٥,٠٠٠ دولار، والحجز ٦٢ يوما
النقيب إريك شميدت، قوات مشاة البحرية الأمريكية	الاحتيال، ملء نموذج الضرائب الفيدرالية ببيانات خاطئة	٢٠١٠/٠٥/١٧	معلق
وليام كولنز، مدني أمريكي	الرشوة	٢٠١٠/٠٤/٢١	٤٢ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط؛ وأمر بدفع غرامة قدرها ١,٧٢٥ دولار والتنازل عن ٥,٧٧٥ دولار
الرقيب من الدرجة الأولى تشيس ريان، الولايات المتحدة الأمريكية	مكافآت غير مشروعة وغسل الأموال وبيانات كاذبة	٢٠١٠/٠٤/٢١	معلق
ماركوس ماكلين	قبول الهبات غير المشروعة	٢٠١٠/٠٤/١٥	معلق
كيفن ديفيس	قبول الهبات غير المشروعة	٢٠١٠/٠٤/١٣	معلق
جانيت شميت، المتعاقد والشريك العسكري	تقديم إقرار ضريبي ببيانات كاذبة والاحتيال	٢٠١٠/٠٣/١٨	معلق
تيري هول، متعاقد	التآمر والرشوة	٢٠١٠/٠٢/١٧	معلق
تيريزا راسيل، رقيب أول سابق الولايات المتحدة الأمريكية	غسيل الأموال	٢٠١٠/٠١/٢٨	أمر بخمس سنوات تحت المراقبة ودفع ٣١,٠٠٠ دولار كرد للأموال

تابع في الصفحة التالية

الاسم	الرسوم	تاريخ الإدانة	الحكم
الكابتن مايكل نغوين دال، الولايات المتحدة الأمريكية	سرقة وهيكلة المعاملات المالية	٢٠٠٩/١٢/٠٧	٣٠ شهرا في السجن؛ و٣ سنوات من الافراج المشروط؛ ورد ٢٠٠,٠٠٠ دولار؛ ويفقد امتلاكه لجميع الممتلكات الشخصية التي اشتراها بالأموال المسروقة وكذلك الأموال المتبقية التي استولت عليها الحكومة في وقت اعتقاله
رونالد رادكليف	الرشوة وغسل الأموال	٢٠٠٩/١٠/١٦	٤٠ شهرا في السجن وغرامة ٣٠,٠٠٠ دولار
جوسيليتو دومينغو	الرشوة	٢٠٠٩/١١/١٩	معلق
جلوريا مارتينيز	الرشوة والتآمر	٢٠٠٩/٠٨/١٢	٥ سنوات في السجن
روبرت جيفري	التآمر والسرقة	٢٠٠٩/٠٨/١١	٤ سنوات في السجن
وليام دريفر	غسل الأموال	٢٠٠٩/٠٨/٠٥	٣ سنوات تحت المراقبة، لتشمل الحبس ٦ أشهر في المنزل، ورد ٣٦,٠٠٠ دولار
نيري بيتاوي	التآمر لعرقلة العدالة	٢٠٠٩/٠٧/٢٨	١٢ شهرا و ١ يوم في السجن؛ ٢ سنوات من الإفراج المشروط . وإعادة ٥ ملايين دولار
ميشيل جميل	المؤامرة	٢٠٠٩/٠٧/٢٧	٤٠ شهرا في السجن
روبرت يونغ	سرقة ممتلكات حكومية والتآمر	٢٠٠٩/٠٧/٢٤	٩٧ شهرا في السجن؛ و٣ سنوات من الإفراج المشروط ؛ ومصادرة ١ مليون دولار . وإعادة ٢٦,٢٧٦,٤٧٢ دولار
سمير عيتاني	المؤامرة	٢٠٠٩/٠٧/٢١	٢٤ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط؛ وغرامة ١٠٠,٠٠٠ دولار . وضربة خاصة ١٠٠ دولار
التيجاني ساني	تقديم الإقرارات الضريبية الكاذبة	٢٠٠٩/٠٦/٢٥	١١٠ شهرا في السجن؛ و١ سنة من الافراج المشروط؛ و١,٦ مليون دولار غرامة، و٨١٦,٤٨٥ دولار كتعويض لمكتب ضريبة الدخل الأمريكي
ديان دميلتا	الاحتيال	٢٠٠٩/٠٥/٢٧	٦ أشهر في السجن، ومدة ١٢ شهرا من الاقامة الجبرية؛ و٢ سنة من الافراج المشروط؛ وغرامة ٢٠,٠٠٠ دولار . ورد ٧٠,٠٠٠ دولار
بنيامين كافكا	تستره على الجريمة	٢٠٠٩/٠٥/١٨	معلق
ألبرت دبليو جورج الثالث	سرقة ممتلكات حكومية؛ التآمر	٢٠٠٩/١٨/٥	الحبس ٦٠ يوما متقطعة؛ و٢ سنة من الافراج المشروط؛ ومصادرة ١٠٣,٠٠٠ دولار، ودفع بالتكافل والتضامن مع المتآمر روي غرين ٥٢,٢٨٦,٦٠ كرد
روي غرين	سرقة ممتلكات حكومية؛ التآمر	٢٠٠٩/١٨/٥	٣ سنوات من الافراج المشروط؛ ومصادرة ١٠٣,٠٠٠ دولار، ودفع بالتكافل والتضامن مع المتآمر إلبرت جورج ٥٢,٢٨٦,٦٠ دولار في الرد
فريدريك كينفين	المؤامرة	٢٠٠٩/٠٤/٣٠	٣ سنوات تحت المراقبة ورد ٢,٠٧٢,٩٦٧ دولار
ستيفن داي	التآمر للاحتيال على الولايات المتحدة من خلال البيان الكاذب	٢٠٠٩/٠٤/١٣	٣ سنوات تحت المراقبة؛ ورد ٤١,٥٢٢ دولار، وغرامة ٢,٠٠٠ دولار
جيف أليكس مازون، متعاقد، شركة كي بي آر	احتيال من الدرجة الأولى ضد الولايات المتحدة والاحتيال الإلكتروني	٢٠٠٩/٠٣/٢٤	١ سنة مع إيقاف التنفيذ، و٦ أشهر في المنزل، ورد ٥,٠٠٠ دولار
كارولين بليك، شقيقة الرائد جون كوكرهام	الرشوة وغسل الأموال	٢٠٠٩/٠٣/١٩	٧٠ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الإفراج المشروط . وإعادة ٣,١ ملايين دولار
مايكل كارتر، مهندس المشروع، شركة صناعات حماية القوات	انتهاك قانون مكافحة الرشاوى	٢٠٠٩/٠١/٢٥	٦١ شهرا في السجن؛ و٣ سنوات من الافراج المشروط
حارث الجباوي، متعاقد	التآمر والرشوة وبيانات كاذبة	٢٠٠٩/٠١/٢٢	معلق
الرائد كريستوفر موراي، مسئول التعاقد الأمريكي	الرشوة وبيانات كاذبة	٢٠٠٩/٠١/٠٨	٥٧ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الإفراج المشروط . وإعادة ٢٤٥,٠٠٠ دولار

تابع في الصفحة التالية

الاسم	الرسوم	تاريخ الإدانة	الحكم
الرائد بيكر تيريزا، مسئول التعاقد لجيش الولايات المتحدة الاحتياطي	التآمر والسرقة	٢٠٠٨/١٢/٢٢	٧٠ شهرا في السجن ورد ٨٢٥,٠٠٠ دولار
المقدم كورتيس وايتفورد، ضابط كبير في الجيش الاحتياطي الأمريكي، المنطقة الجنوبية المركزية لسلطة الائتلاف المؤقتة	التآمر والرشوة والاحتيال الالكتروني	٢٠٠٨/١١/٠٧	٥ سنوات في السجن؛ و٢ سنة من الإفراج المشروط.؛ وإعادة ١٦,٢٠٠ دولار
العقيد كولونيل مايكل ويلر، مستشار الجيش الاحتياطي الأمريكي وسلطة الائتلاف المؤقتة لإعادة الإعمار	التآمر والرشوة والاحتيال الالكتروني، ونقل الممتلكات المسروقة بين الدول، وتهريب كميات كبيرة من النقد	٢٠٠٨/١١/٠٧	٤٢ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط؛ ورد ١,٢٠٠ دولار ، وضريبة خاصة بقيمة ١٠٠ دولار
ديفيد راميريز، متعاقد، شركة إدارة الدعم الجاهز	تهريب كميات كبيرة من العملة وهيكلة صفقات	٢٠٠٨/١٠/٠٩	٥٠ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط؛ وضريبة خاصة بقيمة ٢٠٠ دولار
لي دوبوا، متعاقد، شركة الخدمات المستقبلية للتجارة العامة والمقاولات	سرقة ممتلكات حكومية	٢٠٠٨/١٠/٠٧	٣ سنوات في السجن وسداد ٤٥٠,٠٠٠ دولار والتي تمثل العائدات غير المشروعة للمخطط
جاكلين فانكهاوزر	تسلم الممتلكات المسروقة	٢٠٠٨/٠٨/٢٨	١ سنة مع إيقاف التنفيذ؛ ١٨٠ يوم من الحبس المنزلي؛ و١٠٤ ساعة من الخدمة المجتمعية؛ و١٠,٠٠٠ دولار غرامة، و١٠٠ دولار ضريبة خاصة
روبرت بينيت، متعاقد، شركة كي بي آر	انتهاك قانون مكافحة الرشاوى	٢٠٠٨/٠٨/٢٨	١ سنة مع إيقاف التنفيذ ورد ٦,٠٠٠ دولار
الرائد جيمس مومون، مسئول التعاقد لجيش الولايات المتحدة	التآمر والسرقة	٢٠٠٨/٠٨/١٣	معلق
العقيد ديبرا هاريسون، نائب المراقب المالي الأمريكي للمنطقة الجنوبية المركزية التابعة لسلطة الائتلاف المؤقتة	التآمر والرشوة وغسل الأموال والاحتيال الالكتروني، ونقل الممتلكات المسروقة بين الدول، وتهريب النقد، وإعداد الإقرارات الضريبية ببيانات كاذبة	٢٠٠٨/٠٧/٢٨	٣٠ شهرا في السجن؛ ٢ سنوات من الإفراج المشروط ، وإعادة ٣٦٦,٦٤٠ دولار
النقيب سيدار لاثون، الولايات المتحدة الأمريكية	تلقي الهبات غير المشروعة	٢٠٠٨/٠٧/٢٣	١ سنة في السجن؛ و١ سنة من الافراج المشروط
الرائد جون لي كوكرهام، مسئول التعاقد لجيش الولايات المتحدة	الرشوة والتآمر وغسل الأموال	٢٠٠٨/٠٦/٢٤	٢١٠ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الإفراج المشروط ، وإعادة ٩,١ ملايين دولار
مليسا كوكرهام، زوجة الرائد جون كوكرهام	الرشوة وغسل الأموال	٢٠٠٨/٠٦/٢٤	٤١ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الإفراج المشروط ، وإعادة ١,٤ ملايين دولار
العقيد ليفوندا سيلف، مسئول التعاقد لجيش الولايات المتحدة الاحتياطي	التآمر والسرقة	٢٠٠٨/٠٦/١٠	معلق
شركة رامان الدولية	التآمر والسرقة	٢٠٠٨/٠٦/٠٣	غرامة ٥٠٠,٠٠٠ دولار ٣٢٧,١٩، ورد ٣٢٧,١٩٢ دولار
النقيب أوستن كي، مسئول التعاقد لجيش الولايات المتحدة	الرشوة	٢٠٠٧/١٢/١٩	٢٤ من الحبس؛ ٢ سنوات من الافراج المشروط؛ وأمر بدفع ضريبة قدرها ٦٠٠ دولار وغرامة ١٠٨,٠٠٠ دولار
الرائد جون ريفارد، مسئول التعاقد لجيش الولايات المتحدة الاحتياطي	الرشوة والتآمر وغسل الأموال	٢٠٠٧/٠٧/٢٣	١٠ سنوات في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط؛ وغرامة ٥,٠٠٠ دولار ، وأمر بغرامة ١ مليون دولار
كيفن سموت، العضو المنتدب، شركة النسر للخدمات اللوجستية العالمية	انتهاك قانون مكافحة الرشوة والإدلاء بأقوال كاذبة	٢٠٠٧/٠٧/٢٠	١٤ شهرا في السجن؛ ٢ سنوات من الإفراج المشروط، وغرامة ٦,٠٠٠ دولار، وإعادة ١٧,٩٦٤ دولار
انطوني مارتن، مدير من الباطن، شركة كي بي آر	انتهاك قانون مكافحة الرشاوى	٢٠٠٧/٠٧/١٣	١ سنة و ١ يوم في السجن؛ ٢ سنوات من الإفراج المشروط، وإعادة ٢٠٠,٥٠٤ دولار
جيسي لين، الجيش الاحتياطي الأمريكي السرية ٢٢٣ ماليات	التآمر والاحتيال الالكتروني في الخدمات	٢٠٠٧/٠٦/٠٥	٣٠ شهرا في السجن ورد ٣٢٣,٢٢٨ دولار
ستيفن ميركز، مدني بوزارة الدفاع، مخطط الدعم التشغيلي	تلقي الهبات غير المشروعة	٢٠٠٧/٠٢/١٦	١٢ شهرا و١ يوم في السجن، ورد ٢٤,٠٠٠ دولار

تابع في الصفحة التالية

الاسم	الرسوم	تاريخ الإدانة	الحكم
رئيس ضباط الصف بيليتي "بيت" بيليتي، الولايات المتحدة الأمريكية، مستشار الجيش لخدمات الغذاء للكويت والعراق وأفغانستان	الرشوة وتهريب النقد	٢٠٠٧/٠٢/٠٩	٢٨ شهرا في السجن وغرامة ٣٠,٠٠٠ دولار والتغريم
جنيفر أجاكوس، الجيش الاحتياطي الأمريكي السرية ٢٢٣ ماليات	التآمر والاتهام بالاحتيال الالكتروني	٢٠٠٦/١١/١٣	٣ سنوات مع إيقاف التنفيذ؛ ورد ٨٦,٥٥٧ دولار، وضريبة ١٠٠ دولار
الرقيب كارلوس لوميلي تشافيز، الجيش الاحتياطي الأمريكي السرية ٢٢٣ ماليات	التآمر والاتهام بالاحتيال الالكتروني	٢٠٠٦/١١/١٣	٣ سنوات مع إيقاف التنفيذ؛ ورد ٢٨,١٠٧ دولار، وضريبة ١٠٠ دولار
الرقيب دريل أوليير، الجيش الاحتياطي الأمريكي السرية ٢٢٣ ماليات	التآمر والاتهام بالاحتيال الالكتروني	٢٠٠٦/١١/١٣	٣ سنوات مع إيقاف التنفيذ؛ ورد ٨٣,٦٥٧.٤٧ دولار، وضريبة ١٠٠ دولار
الرقيب لويس لوبيز، الجيش الاحتياطي الأمريكي السرية ٢٢٣ ماليات	التآمر والاتهام بالاحتيال الالكتروني	٢٠٠٦/١١/١٣	٣ سنوات مع إيقاف التنفيذ؛ ورد ٦٦,٨٦٥ دولار، وضريبة ١٠٠ دولار
بوني ميرفي، موظف تعاقد	تلقي الهبات غير المشروعة	٢٠٠٦/١١/٠٧	١ سنة من الافراج المشروط و ١,٥٠٠ دولار غرامة
سمير محمود، موظف في شركة الإعمار الأمريكية	الإدلاء بأقوال كاذبة	٢٠٠٦/١١/٠٣	١ يوم من الاثنتمان و٢ سنة من الافراج المشروط
جهيفارجيس بابين، مدني بسلاح المهندسين بالجيش الأمريكي	ملاحقة المعاملات وقبول الهبات غير المشروعة	٢٠٠٦/١٠/١٢	٢ سنوات في السجن؛ و١ سنة من الإفراج المشروط.؛ وإعادة ٢٨,٩٠٠ دولار
العقيد بروس هوفينجاردنر، المستشار الخاص للجيش الاحتياطي الأمريكي للمنطقة الجنوبية المركزية لسلطة الائتلاف المؤقتة	التآمر والتواطؤ لارتكاب الاحتيال الالكتروني وغسل الأموال وتهريب العملة	٢٠٠٦/٠٨/٢٥	٢١ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الإفراج المشروط، وغرامة ٢٠٠ دولار، ومصادرة ١٤٤,٥٠٠ دولار
فهيم موسى سلام، مترجم، شركة تيتان كورب	انتهاك قانون الممارسات الفاسدة الخارجية حول أحكام مكافحة الرشوة	٢٠٠٦/٠٨/٠٤	٣ سنوات في السجن؛ ٢ سنوات من الافراج المشروط؛ و٢٥٠ ساعة من الخدمة المجتمعية؛ وضريبة خاصة بقيمة ١٠٠ دولار
شابير محمد خان، مدير العمليات في الكويت والعراق، شركة التميمي العالمية المحدودة	انتهاك قانون مكافحة الرشاوى	٢٠٠٦/٠٦/٢٣	٥١ شهرا في السجن؛ ٢ سنوات من الافراج المشروط؛ وغرامة ١٠,٠٠٠ دولار، ورد ١٣٣,٨٦٠ دولار، وضريبة ١٠٠ دولار
	إغراء الشهود بالرشوة	٢٠٠٩/٠٨/١٠	معلق
فيليب بلوم، مالك: مجموعة الأعمال العالمية، وGBG القابضة، وشعبة GBG للإمداد	التآمر والرشوة وغسل الأموال	٢٠٠٦/٠٣/١٠	٤٦ شهرا في السجن؛ ٢ سنوات من الافراج المشروط؛ ومصادرة ٣,٦ مليون دولار، ورد ٣,٦ مليون دولار، وضريبة خاصة بقيمة ٣٠٠ دولار
ستيفن سيمانز، مدير العقود من الباطن ، شركة كي بي آر	الاحتيال الالكتروني وغسيل الأموال والتآمر	٢٠٠٦/٠٣/٠١	١٢ شهر و١ يوم في السجن؛ ٣ سنوات من الإفراج المشروط، وإعادة ٣٨٠,١٣٠ دولار، وضريبة ٢٠٠ دولار
كريستوفر كاهيل، نائب الرئيس الإقليمي، الشرق الأوسط والهند، شركة النسر العالمية للخدمات اللوجستية	احتيال من الدرجة الأولى ضد الولايات المتحدة	٢٠٠٦/٠٢/١٦	٣٠ شهرا في السجن؛ ٢ سنة من الافراج المشروط؛ وغرامة ١٠,٠٠٠ دولار، وضريبة ١٠٠ دولار (التسوية المدنية مع شركة النسر العالمية للخدمات اللوجستية الناشئة عن نفس الوقائع أدت إلى تسوية بقيمة ٤ ملايين دولار)
روبرت شتاين، المراقب المالي لمنطقة الجنوب المركزية لسلطة الائتلاف المؤقتة ومدير التمويل	الجرم بحيازة سلاح ناري، وحيازة أسلحة رشاشة والرشوة وغسيل الأموال والتآمر	٢٠٠٦/٠٢/٠٢	٩ سنوات في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط؛ ومصادرة ٣,٦ مليون دولار، ورد ٣,٥ مليون دولار، وضريبة خاصة بقيمة ٥٠٠ دولار
غلين باول، مدير العقود من الباطن ، شركة كي بي آر	الاحتيال من الدرجة الأولى وانتهاك قانون مكافحة الرشاوى	٢٠٠٥/٠٨/٠١	١٥ شهرا في السجن؛ ٣ سنوات من الافراج المشروط؛ ورد ٩٠,٩٧٣.٩٩ دولار ، وضريبة بقيمة ٢٠٠ دولار

ملاحظة: لا يتم إدراج نتائج المحاكم من غير الولايات المتحدة الناتجة من تحقيقات كلا من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق/جهات إنفاذ القانون الأجنبية.

الجدول ٥,٥

قائمة الحظر

الاسم	المحظور
شركة الحرية الأهلية للتجارة العامة والمقاولات	٢٠١٠/١٢/١٣
البرونزية آل تقوس آل افجان	٢٠١٠/١٢/١٣
شركة العارضية للجودة العالمية في المطابخ	٢٠١٠/١٢/١٣
جون نابوليان	٢٠١٠/١٢/١٣
جوزيف سيباستيان	٢٠١٠/١٢/١٣
ناغورني كاراباخ اسماعيل	٢٠١٠/١٢/١٣
بيجو توماس	٢٠١٠/١٢/١٣
شركة مكافحة للتجارة العامة	٢٠١٠/١٢/١٣
جنك سينغ	٢٠١٠/١١/٢٤
شركة الخدمات البحرية الزرقاء	٢٠١٠/١١/٢٤
شركة الزرقاء مشاة البحرية للتجارة العامة	٢٠١٠/١١/٢٤
مشاة البحرية الزرقاء	٢٠١٠/١١/٢٤
مجموعة مشاة البحرية الزرقاء	٢٠١٠/١١/٢٤
شركة BMS للإمداد	٢٠١٠/١١/٢٤
مجموعة BMS	٢٠١٠/١١/٢٤
شركة BMS للتجارة العامة	٢٠١٠/١١/٢٤
كريستوفر موراي	٢٠١٠/١١/١٠
كورتيس وايتفورد	٢٠١٠/١٠/٢٢
وليام دريفر	٢٠١٠/١٠/٢٢
شركة القوات المتحالفة المحدودة	٢٠١٠/٠٩/٢٨
شركة القوات المتحالفة W.L.L.	٢٠١٠/٠٩/٢٨
شاهر نبيه فوزي عوده	٢٠١٠/٠٩/٢٨
شركة مجموعة استشارات الدفاع والمقاولات	٢٠١٠/٠٩/٢٨
شركة أمواج النيل	٢٠١٠/٠٩/٢٢
شركة البلدي	٢٠١٠/٠٩/٢٢
شركة قمر الصحراء	٢٠١٠/٠٩/٢٢
أمير فضهيل	٢٠١٠/٠٩/٢٢
عدي عبد الكريم	٢٠١٠/٠٩/٢٢
ميثم محمد جاسم	٢٠١٠/٠٩/٢٢
مايكل دوغ نجوين	٢٠١٠/٠٨/١٩
مايكل ويلر	٢٠١٠/٠٧/٢٨
أوستن كي	٢٠١٠/٠٧/١٤
محمد أشرف جمال	٢٠١٠/٠٤/١٦
شركة الثلاثي المتحدة للتجارة العامة والمقاولات	٢٠١٠/٠٤/١٦

تابع في العمود التالي

الاسم	المحظور
جيف طومسون	٢٠١٠/٠٣/٢٩
جون كوكرهام	٢٠١٠/٠٣/١٧
ميليسا كوكرهام	٢٠١٠/٠٣/١٧
كارولين بليك	٢٠١٠/٠٣/١٧
نيري بيتاوي	٢٠١٠/٠٣/١٧
روبرت يونغ	٢٠١٠/٠٣/٠٩
ألبرت ويستلي جورج الثالث	٢٠١٠/٠١/٢١
روي غرين	٢٠١٠/٠١/٢١
أوفيليا ويب	٢٠١٠/٠١/٢١
باتريك فاوست	٢٠١٠/٠١/٢١
علي نون جاباك	٢٠٠٩/٠٩/٣٠
ليبرتي جاباك	٢٠٠٩/٠٩/٣٠
شركة ليبرتي للإنشاءات	٢٠٠٩/٠٩/٣٠
ثروت طارش	٢٠٠٩/٠٩/٣٠
بوابة درة العرب	٢٠٠٩/٠٩/٣٠
درة العرب	٢٠٠٩/٠٩/٣٠
حسين علي يحيى	٢٠٠٩/٠٩/٣٠
أمينة علي عيسى	٢٠٠٩/٠٩/٣٠
حسين علي يحيى	٢٠٠٩/٠٩/٣٠
جويد يوسف دالفي	٢٠٠٩/٠٩/٢٥
محمد عبد اللطيف زاهد	٢٠٠٩/٠٩/١٠
جيرالد توماس كراج	٢٠٠٩/٠٩/٠٤
أندرو جون كاسترو	٢٠٠٩/٠٩/٠٤
أيرأفيدان المحدودة	٢٠٠٩/٠٩/٠٤
كيفن أرثيث ديفيس	٢٠٠٩/٠٨/٢٠
جاكلين فانكهاوزر	٢٠٠٩/٠٨/٠٧
ديبرا هاريسون، العقيد، الجيش الاحتياطي الأمريكي	٢٠٠٩/٠٨/٠٧
نزار عبد علامة	٢٠٠٩/٠٧/٠١
شركة سان خوان	٢٠٠٩/٠٧/٠١
شركة الميسيسيبي للعقود العامة	٢٠٠٩/٠٧/٠١
لي ديناميات الدولية	٢٠٠٩/٠٦/١٧
شركة لي لخدمات الدفاع	٢٠٠٩/٠٦/١٧
جورج إتش لي	٢٠٠٩/٠٦/١٧
جوستين دبليو لي	٢٠٠٩/٠٦/١٧

تابع في العمود التالي

الاسم	المحظور
واعي لي	٢٠٠٩/٠٦/١٧
مارك أنتوني	٢٠٠٩/٠٦/١٧
ليفوندا سيلف	٢٠٠٩/٠٦/١٧
شركة ستاركون المحدودة	٢٠٠٩/٠٦/١٧
كيدار لامون، CPT، الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠٠٩/٠٦/٠٣
شركة D+J التجارية	٢٠٠٩/٠٥/١٤
جيسي لين	٢٠٠٩/٠١/٣٠
جنيفر أفاكوس	٢٠٠٩/٠١/٣٠
كارلوس لوميلي شافيز	٢٠٠٩/٠١/٣٠
ديريل أوليير	٢٠٠٩/٠١/٣٠
لويس لوبيز	٢٠٠٩/٠١/٣٠
محمد شبير خان	٢٠٠٨/١٠/١٠
كيفن اندريه سموت	٢٠٠٨/٠٩/٣٠
شركة الوادي الأخضر	٢٠٠٨/٠٩/١٧ ٢٠٠٧/٠٥/١٨
شركة ثالوث يونايتد تكنولوجيز	٢٠٠٨/٠٩/١٧
ديوا الأوروبية	٢٠٠٨/٠٩/١٧
مؤسسة ديوا للتجارة	٢٠٠٨/٠٩/١٧
شركة الغانوم ونابر للتجارة العامة	٢٠٠٨/٠٩/١٧
شركة مشاريع ديوا (الخاصة) المحدودة	٢٠٠٨/٠٩/١٧
شركة المستقبل AIM المتحدة	٢٠٠٨/٠٩/١٧
شركة AIM الأول للتجارة والمقاولات	٢٠٠٨/٠٩/١٧
فاسانثا ناير	٢٠٠٨/٠٩/١٧
كيه في جوبال	٢٠٠٨/٠٩/١٧
فلاح العجمي	٢٠٠٨/٠٩/١٧

تابع في العمود التالي

الاسم	المحظور
ترانس أورينت للتجارة العامة	٢٠٠٨/٠٩/١٧
شركات زينيث المحدودة	٢٠٠٨/٠٩/١٧
بيليتي "بيت" بيليتي، CWO، الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠٠٨/٠٦/١٥
شركة السواري للتجارة العامة والمقاولات	٢٠٠٨/٠٣/١٣
جون ألين ريفارد، مايجر، الجيش الاحتياطي الأمريكي	٢٠٠٨/٠١/١٤
سمير محمود	٢٠٠٧/١١/٢٩
روبرت جروف	٢٠٠٧/١٠/٣٠
ستيفن ميركز	٢٠٠٧/٠٩/٢٧
بروس هوفينجاردنر، العقيد، الجيش الاحتياطي الأمريكي R	٢٠٠٧/٠٩/٢٠
روبرت جيه شتاين	٢٠٠٧/٠٨/١٦
فيليب بلوم	٢٠٠٧/٠٨/٠٨
مجموعة الأعمال العالمية S.R.L.	٢٠٠٧/٠٨/٠٨
ستيفن لويل سيمانز	٢٠٠٧/٠٧/٢٧
جهيفارجيس بابين	٢٠٠٧/٠٦/٢٨
فهيم موسى سلام	٢٠٠٧/٠٦/٢٨
شركة QAH للأعمال الميكانيكية والكهربائية	٢٠٠٧/٠٦/٢٧
عبد الهادي قصي	٢٠٠٧/٠٦/٢٧
شركة مختبرات الرياض والكهرباء	٢٠٠٧/٠١/٢٦
توماس نيلسون بارنز	٢٠٠٧/٠١/٢٤
شركة الدانوب الهندسة والمقاولات العامة	٢٠٠٦/١٢/٢٨
علوان فائق	٢٠٠٦/١٢/٢٨
كريستوفر جوزيف كاهيل	٢٠٠٦/١١/٠٩
أحمد حسن دايخ	٢٠٠٦/٠٩/٢٦
ضياء أحمد عبد اللطيف سالم	٢٠٠٩/٠٥/١٤ ٢٠٠٦/٠٦/٠٢
شركة ياسمين الدولية للتجارة والخدمات	٢٠٠٩/٠٥/١٤ ٢٠٠٦/٠٦/٠٢
كستر باتلز	٢٠٠٦/٠٣/١٧
روبرت وايزمان، CW٢، الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠٠٦/٠٣/٠٦
غلين ألن باول	٢٠٠٦/٠٢/١٦
عمرو الخضرا	٢٠٠٦/٠١/١٢
شركة دان للتجارة والمقاولات	٢٠٠٦/٠١/١٢
ستيفن لودفيغ	٢٠٠٥/٠٩/٢٩
شركة DXB الدولية	٢٠٠٥/٠٩/٢٩

تقييمات المفتش العام لإعادة إعمار العراق

إن إدارة تقييمات المفتش العام لإعادة إعمار العراق قامت بتنفيذ منهج متعدد الأوجه ليقوم بتقييم تأثير البرامج التي تقوم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتمويلها لدعم استقرار وإعادة إعمار العراق. ويخطط المفتش العام لإعادة إعمار العراق لتقييم البرامج الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية والتي تم إنشاؤها لهذا الغرض. وبالإضافة إلى نتائج واستنتاجات وتوصيات التنمية إلى إدارة الوكالة, فان التقييمات ستحدد وتكشف عن حصيلة وآثار برامج الاستقرار وإعادة الإعمار.

وفي هذا الربع السنوي، واصل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أعمال التقييمات التي يقوم بها، سواء في الولايات المتحدة وفي العراق، في تقييمه لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق. ويتوقع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن يقدم تقريرا عن هذا التقييم، كما أُعلن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، في المستقبل القريب.

وفي هذا الربع السنوي، أصدر المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق إعلان التقييم الرابع له: "استعراض جهود بناء القدرات الوزارية في العراق." وتهدف هذه الدراسة إلى تحديد أوضاع البرامج التي تمولها الحكومة الأمريكية لبناء القدرات في الوزارات التي تم اختيارها من حكومة العراق، ولتقييم ما إذا كانت البرامج قد عززت بالفعل من قدرات الوزارات لتقوم بأداء المهام الحكومية الحساسة. ويتوقع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق أن يقدم تقريراً عن هذا التقييم في نهاية نيسان/أبريل ٢٠١١. ◆

الخط الساخن للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

يسهل الخط الساخن التابع للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عملية الإبلاغ عن التزوير والإهدار وإساءة الاستعمال وسوء الإدارة والانتقام في جميع البرامج المرتبطة بجهود إعادة إعمار العراق التي يمولها دافع الضرائب من الأمريكيين. ويتلقى الخط الساخن التابع للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الاتصالات يداً بيد وعبر الهاتف والفاكس ، والبريد ، والاتصالات عبر الإنترنت من شعب العراق، والولايات المتحدة، وجميع أنحاء العالم. وترد معظم الحالات من خلال موقع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق والبريد الالكتروني. وعندما لا تتعلق القضية التي يتلقاها الخط الساخن التابع للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ببرنامج أو عمليات ممولة من المبالغ المخصصة أو المتوفرة لإعادة إعمار العراق، فإن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يحيل تلك القضية إلى الجهة المناسبة.

تقارير الربع الرابع

حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، كان الخط الساخن التابع للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق قد بدأ ٨٣١ قضية. ومن بين هذه القضايا، تم إغلاق ٧٦٥ منها، و٦٦ قضية لا تزال مفتوحة. للحصول على ملخص بهذه القضايا، انظر الجدول ٥,٦.

القضايا الجديدة

خلال فترة هذا التقرير، تلقى الخط الساخن التابع للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٩ شكاوى جديدة، ليصل المجموع التراكمي لقضايا الخط الساخن ٨٣١. وصنفت الشكاوى جديدة ضمن هذه الفئات:

- ٧ تضمنت تزوير في العقود.
- ٢ تضمنت قضايا متنوعة.

ومن بين الشكاوى ٩ التي تلقاها الخط الساخن الجديدة، ورد ٤ منها من خلال الموقع الإلكتروني التابع للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، وورد ٣ منها عن طريق البريد الإلكتروني، وواحدة عن طريق الهاتف، وواحدة من خلال الخدمة البريدية في الولايات المتحدة.

القضايا المغلقة

خلال هذا الربع، أغلق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ٩ من قضايا الخط الساخن:

- ٤ أحيلت إلى وكالات أخرى من المفتشين العموميين.

الجدول ٥,٦

ملخص لقضايا الخط الساخن التابعة للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، حتى تاريخ ٣١/١٢/٢٠١٠

القضايا المفتوحة	
التحقيقات	٥٤
عمليات التدقيق	١٢
إجمالي القضايا المفتوحة	٦٦

القضايا المغلقة	الربع الثاني ٢٠١٠	الربع الثالث ٢٠١٠	الربع الرابع ٢٠١٠	التراكمي*
قانون حرية المعلومات	٠	٠	٠	٤
مراجعة مكتب المنسق الخاص	٠	٠	٠	٢
مساعدات	٠	٠	١	٤٧
مرفوض	٢	٢	٣	١٣٦
محالة	٧	١٥	٤	٣٦٠
عمليات التفتيش	١	٠	٠	٨٠
التحقيقات	٠	٠	١	١١٩
عمليات التدقيق	١	٠	٠	١٧
إجمالي ما تم غلقه	١١	١٧	٩	٧٦٥
التراكمي* المفتوح والمغلق				٨٣١

*إجمالي التراكمي يغطي الفترة منذ بدء الخط الساخن التابع للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عملياته في 2004/03/24 وحتى 2010/12/31.

- ورفضت ٣ منها.
- وأغلقت ١ قضية عبر التحقيقات التي أجراها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.
- وأغلقت واحدة باعتبارها مساعدة.

الشكاوى المحالة

بعد استعراض شامل، قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بإحالة ٤ شكاوى إلى وكالات خارجية لاتخاذ القرار المناسب:

- فأرسلت ٢ إلى إدارة مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية.
- وأرسلت ١ إلى إدارة مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع.
- وأرسلت ١ إلى إدارة مكتب المفتش العام لوزارة العدل. ◆

الموقع الإلكتروني للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

في هذا الربع السنوي، سجل الموقع الإلكتروني التابع للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق (www.sigir.mil) هذه النشاطات:

- أكثر من ١١٥,٠٠٠ من المستخدمين زاروا موقع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الإلكتروني—أكثر من ١٢٥٠ من المستخدمين في اليوم الواحد.
- وتلقى قسم اللغة العربية للموقع أكثر من ٣٣٥٠ زائر.
- وكانت معظم الوثائق التي يتم تحميلها بشكل متكرر هي التقارير ربع السنوية الأخيرة التي يصدرها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق.
- وأكثر من ٢٦,٠٠٠ من خلاصات الويب تمت زيارتها خلال هذا الربع السنوي. ويتم تحديث المعلومات عبر موجز الشبكة، والتي يتم تحميلها تلقائيا على أجهزة الكمبيوتر للأعضاء المشتركين في الخدمة، والتي يمكن مشاهدتها بواسطة أي برامج قارئ للموجز.

للوقوف على لمحة عامة عن عدد الزيارات اليومية لموقع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، انظر الشكل ٥,٤. ◆

الشكل ٥,٤

متوسط عدد الزوار اليومي لموقع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، حسب الربع السنوي، ٢٠٠٩/١٠/١–٢٠١٠/١٢/٣١

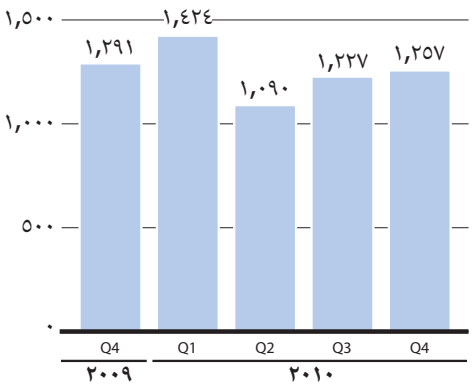

المصدر: DoD, IMCEN, ردا على طلب استدعاء البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١٩/١.

التحديثات التشريعية

الاعتمادات

تم سن العديد من القوانين في الربع السنوي الحالي والتي تنص على "الاستمرار" لمختلف الفترات في السنة المالية ٢٠١١، تستخدم الاعتمادات لتمويل مختلف أنشطة إعادة الأعمار المتعددة في العراق عموما على المستويات الواردة في اعتمادات السنة المالية ٢٠١٠. وأحدث قانون من هذا القبيل، "قانون الاعتمادات المستمرة وملحقات النقل السطحي،٢٠١١" (القانون العام ١١١-٣٢٢) ينص عامة على مثل هذه الاعتمادات من ٤ آذار/مارس٢٠١١.

قانون ايك سكيليتون لتفويض الدفاع القومي (الامريكى) للسنة المالية ٢٠١١

فى خلال الربع السنوي الحالي، أنهى الكونجرس العمل على قانون ايك سكيليتون تفويض الدفاع القومي (الامريكى) (NDAA) للسنة المالية،٢٠١١، والقانون العام ١١١-٣٨٣، والذي قام الرئيس بتوقيعه في ٧ يناير،٢٠١١. وتؤثر الأحكام التالية على برامج إعادة اعمار العراق أو المسائل المتعلقة بها.

برنامج الاستجابة الطارئة للقائد

يقوم القسم ١٢١٢ بمد وتعديل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP).

والقسم الفرعي (ا) يسمح في السنة المالية ٢٠١١ بتخصيص ما يصل إلى ١٠٠ مليون دولار في الموارد المالية للتشغيل والصيانة لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد في العراق.

والقسم الفرعي (ب) هو شرط دائم يعدل مطلب تقديم التقارير الموجود حاليا إلى أن يتطلب أن يتم تقديم التقارير في نموذج الكتروني قابل للبحث ويسمح بترتيب المبالغ المنفقة، موقع المشاريع، "والمشروع أو أى مجال بيانات آخر يشمله التقرير"

و القسم الفرعي (ج) هو شرط دائم متعلق بالموارد المالية التي قد لا يتم تخصيصها أو إنفاقها بموجب الصلاحية المنصوص عليها إلى "تنفيذ اى مشروع لو أن مجموع مبالغ الموارد المالية تسمح بغرض تنفيذ المشروع، بما في ذلك اى عناصر مساعدة أو متعلقة بالمشروع تزيد عن ٢٠,٠٠٠,٠٠٠دولار."

والقسم الفرعي (د) يعيد تعريف برنامج الاستجابة الطارئة للقائد كبرنامج يقوم بالاتي

(١) يفوض القادة العسكريين الأمريكيين لتنفيذ المشروعات الصغيرة التي تم تصميمها لتلبية احتياجات الإغاثة الإنسانية العاجلة أو لتأمين احتياجات إعادة الإعمار العاجلة في مجال مسؤولياتهم، و

(٢) يوفر فائدة فورية ومباشرة لأهل العراق أو أفغانستان.

كما أن تغيير التعريف السابق، من بين أشياء أخرى، يزيل أي غموض حول ما إذا كانت كلمة "عاجلة" تقوم بتعديل كل من "الإغاثة الإنسانية"و "إعادة الأعمار" (والتشريع السابق يشير إلى "الإغاثة الإنسانية وإعادة الأعمار العاجل" ويقدم التعريف الجديد أيضا مصطلح "الصغيرة" ويوضح أن اى فائدة تعود على أهل أفغانستان أو العراق لابد أن تكون "مباشرة" بالإضافة إلى كونها "فورية" (كما نص على ذلك سابقًا). وأخيرا، فان التعريف بهمل الإشارة إلى برنامج الاستجابة الطارئة للقائد الاصلى الخاص بسلطة الائتلاف المؤقتة، والذي كان يستخدم لتبرير مجموعة من النشاطات لم تعد تَعتبر متسقة مع وجهات نظر الكونجرس الحالية بشأن أغراض برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

صندوق قوات الأمن العراقية

يقوم القسم ١٥١٠ بالسماح بمبلغ ٦٣,٢ مليار دولار للتشغيل والصيانة لصالح الجيش للسنة المالية ٢٠١١. كما يقوم أيضا بالسماح بمبلغ ٩,٤ مليار دولار للتشغيل والصيانة والدفاع ومبلغ ١,٥ مليار دولار لصالح صندوق قوات الأمن العراقية (ISFF).

أما القسم ١٥٣٢ فينص على سلسلة من القيود الجديدة على استخدام صندوق قوات الأمن العراقية. وهو يضع صندوق قوات الأمن العراقية تحت قيود التفويضات السابقة لصندوق قوات الأمن العراقية، مثل القسم ١٥١٢ لقانون تفويض الدفاع القومي (الأمريكي) للسنة المالية ٢٠٠٨، بصيغته المعدلة.

ويوجد قيد واحد جديد على صندوق قوات الأمن العراقية وهو إذا تم توفير الموارد المالية لشراء اى عنصر أو خدمة، لا يجب أن تغطى الموارد المالية أكثر من ٨٠ في المائة من تكلفة العنصر أو الخدمة. على سبيل الاستثناء، لا يتم تطبيق هذه القاعدة على (أ) العناصر التي حددتها وزارة الدفاع على أنها "عنصر من مواد عسكرية هامة" كما قام بتعريفها احد أحكام قانون

مراقبة تصدير الأسلحة، أو (ب) على العناصر الموجودة في قائمة الولايات المتحدة للذخائر.

وهناك جيد آخر جديد وهو انه لا يجب تخصيص أكثر من ١ مليار دولار في السنة المالية ٢٠١١ حتى تشهد وزارة الدفاع للكونجرس بان حكومة العراق قد برهنت على التزامها بكل من التالي:

(ا) لبناء القدرة اللوجيستية والصيانة لقوات الأمن العراقية على النحو الكافي.

(ب) لتطوير القدرة المؤسسية لإدارة مثل هذه القوات بشكل مستقل.

(ج) لتطوير ثقافة الاكتفاء الذاتي للمعدات التي تقوم الولايات المتحدة بتوفيرها أو يتم اكتسابها بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية.

ويجب أن تتضمن الشهادة أو التصديق وصف لكل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العراقية والتي قد اعتبرها الوزير دعم للتصديق.

وقد تغير المطلب الخاص بإرسال إشعار إلى الكونجرس قبل ٥ أيام على الأقل من تخصيص اى موارد مالية من صندوق قوات الأمن العراقية إلى أن يشترط إشعار ب١٥ يومًا.

الأحكام الأخرى المتعلقة بالعراق

الفصل الثامن *VIII*—سياسة الاكتساب، إدارة الاكتساب، والمسائل المتعلقة بها

ويقوم القسم ٨٣٥ بتعديل القسم ٨٦٣ من قانون تفويض الدفاع القومي (الأمريكي) للسنة المالية ٢٠٠٨ لتعديل التقرير السنوي المشترك ومراجعة المراقب العام عن التعاقد في العراق وأفغانستان. وهذا الشرط يتطلب "تقرير مشترك عن العقود في العراق أو أفغانستان" ويكون هذا التقرير واسع النطاق (اى ليس مقتصرا على إعادة التعمير) من وزراء الخارجية والدفاع ومدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. ويجب على المراقب العام مراجعة التقرير المشترك وتقديم تقرير عن المراجعة.

الفصل التاسع *XII*—الأمور المتعلقة بالأمم الأجنبية

والقسم ١٢١١ يكرر اللهجة السابقة وينص على انه لا يجب تخصيص أو إنفاق موارد مالية مخصصة عملا بتفويض الاعتمادات في القانون في الآتى (أ) إنشاء اى قاعدة عسكرية أو جهاز لغرض توفيرها للتمركز الدائم لقوات جيش الولايات المتحدة في العراق، أو (ب) أو لبسط السيطرة الأمريكية على موارد النفط العراقية.

كما تقوم الأقسام ١٢١٣،١٢١٤ و١٢١٨ بمد وتعديل الأحكام الموجودة بالفعل في القسم ١٢٣٣ و١٢٣٤ لقانون تفويض الدفاع القومي (الأمريكي) للسنة المالية ٢٠٠٨ المتعلق بسداد بعض دول تحالف معينة لدعم العمليات العسكرية الأمريكية، ولنقل سلع الدفاع، وتوفير خدمات الدفاع إلى القوات العسكرية والأمنية للعراق وأفغانستان، ولمد الدعم اللوجيستى لقوات التحالف الداعمة للعمليات في العراق وأفغانستان. يتطلب القسم ١٢٣٤ شرط تقرير عن تطبيق سلطات دعم التحالف لعملية الحرية العراقية وعملية استمرار الحرية.

ويقوم القسم ١٢٣٣ بتعديل تقرير وزير الدفاع عن "الجلاء المسئول للقوات المسلحة الأمريكية من العراق" ليتضمن تطلب الآتي:

(أ) تقييم تقدم نقل وزارة الدفاع للمسئولية الخاصة بالبرامج، والمشروعات والأنشطة التي تتم في العراق إلى الإدارات الحكومية الأخرى والوكالات والهيئات الدولية أو غير الحكومية الأمريكية، أو حكومة العراق و(ب) تقييم التقدم باتجاه هدف بناء الحد الأدنى الضروري من قدرات وزارة الدفاع ووزارة الداخلية في العراق، بما في ذلك .....مستوى الالتزام، على الصعيدين المالي والسياسي، الذي قامت به حكومة العراق لتطوير هذه القدرات، بما في ذلك النقاش المتعلق بان الموارد التي استخدمتها حكومة العراق لتطوير القدرات التي يحددها الوزير ليست الحد الأدنى من القدرات الأساسية للأغراض المذكورة في هذه الفقرة.

ويتطلب أيضا القسم أن يتم تقديم التقرير إلى وزارة الخارجية، والتي قد تتضمن ملحق يحتوى على ملاحظات أو معلومات إضافية.

والقسم ١٢٣٦ يتطلب تقرير عن موقف بعض العراقيين الذين كانوا يعملون مع الولايات المتحدة، بما في ذلك موقف أولئك الذين تقدموا بطلبات لإعادة التوطين في الولايات المتحدة بموجب احد أحكام القانون. ويجب على وزراء الدفاع والخارجية والأمن القومي لوضع خطة تهدف إلى "الإسراع في معالجة هذه الطلبات

في حالة تعرض العراقيين للخطر بينما تنسحب الولايات المتحدة من العراق."

الفصل XV—تفويض الاعتمادات الإضافية لعمليات الطوارئ عبر البحار

والقسم ١٥٣٣ يطبق حظر استخدام أموال الولايات المتحدة في القسم ١٥٠٨(أ) من القانون العام ١١٠-٤١٧ (قانون دانكن هانتر للدفاع القومي (الامريكى) للسنة المالية ٢٠٠٩) للموارد المالية المفوضة ليتم تخصيصها بواسطة الفصل XV (الأكثر صلة بالموضوع، صندوق قوات الأمن العراقية وتمويلات التشغيل والصيانة للسنة المالية ٢٠١١). القسم ١٥٠٨(أ) حظر استخدام الموارد المالية بغرض "اكتساب، أو تحويل، أو إعادة تأهيل، أو تركيب المرافق في العراق لاستخدام الحكومة العراقية والتقسيمات السياسية في العراق أو الوكالات والإدارات، أو قوات الحكومة العراقية أو تلك التقسيمات السياسية." (ومن بين أشياء أخرى لا يتم تطبيق الحظر على المبالغ المفوضة لتخصيصها لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد.)

القسم ١٢٣٥، والذي يتطلب عموما تقديم التقارير عن نشاطات تدريب الشرطة في أفغانستان أو فيما يتعلق بها، كما يتطلب أيضا تقرير موسع (وليس أفغانستان فقط) من الرئيس عن تدريب شرطة الحكومة الأمريكية وبرامج الإعداد خارج الولايات المتحدة، بما في ذلك تقييم "ما هي التغيرات المطلوبة لتحسين قدرة الولايات المتحدة على .....تلبية .... المتطلبات" لمثل هذا التدريب والإعداد يتم تقييم للدور المناسب لإدارات حكومة الولايات المتحدة والوكالات في تنسيق وتنفيذ برامج تدريب وإعداد برامج الشرطة" ويلفت الانتباه دور والإشراف على المتعاقدين، والتوصيات للتعديلات التشريعية....للسلطات الموجودة المرتبطة بتدريب وإعداد الشرطة."

المثول أمام الكونجرس

منذ التقرير الربع سنوي السابق، مثل المفتش العام أمام لجنة من الكونغرس في مناسبة واحدة:

- ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ٢٠١٠—**جلسة استماع -لجنة الأمن الداخلي والشؤون الحكومية بمجلس الشيوخ، واللجنة الفرعية المخصصة للرقابة على التعاقد- بخصوص "الرقابة على عقود إعادة الأعمار في أفغانستان ودور المفتش العام الخاص."** وقد شهد المفتش العام على مزايا المفتشين العموميين الخصوصيين في الرقابة على عمليات الطوارئ. وردا على استفسار في خطاب دعوة رئيس المجلس، ذكر المفتش العام انه كان من الصعب على المفتشين العموميين الدائمين تحرير ونشر المصادر المطلوبة للتعامل مع عمليات الطوارئ. وقد ثبت أيضا تكلفة وإهدار الوقت الذي يسببه إنشاء وتوظيف ونشر مفتش عام خاص جديد لعمليات طوارئ معينة عبر البحار. كبديل قام المفتش العام بدعم إنشاء "المفتش العام الخاص لعمليات الطوارئ عبر البحار" (SIGOCO) صغير وقائم والذي يتولى مهمة التحضير للتوسع السريع ومدققى الانتشار، والمحققين والمهنيين الآخرين في حالات الطوارئ. ويمكن توفير رقابة فعالة في أقرب وقت ممكن مع اختيار قيادتها وإجراءات المحددة مسبقا مما يؤدى إلى توفير أموال دافعي الضرائب، والمساعدة على ضمان تحقيق نتائج أكثر فعالية.

يمكن الزوصول إلى البيانات الكاملة التي أعدها مسئولو المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق والذين شهدوا أمام الكونغرس على الرابط www.sigir.mil/publications/testimony/index.html. ◆

رقابة
الوكالة الأخرى

مقدمة	١٣٦
تدقيقات الوكالة الأخرى	١٣٧
تحقيقات الوكالة الأخرى	١٤٠

الباب

٦

مقدمة

في آذار/مارس ٢٠٠٤، شكل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مجلس المفتشين العموميين في العراق (IIGC) لتوفير منتدى لمناقشة الرقابة في العراق ولتعزيز التعاون والتنسيق بين المفتشين العموميين (IGs) التابعين للوكالات التي تشرف على أموال إعادة إعمار العراق. وقد اجتمع ممثلون من المنظمات الأعضاء بشكل ربع سنوي لتبادل التفاصيل حول عمليات التدقيق الجارية والمخطط لها، لتحديد الفرص المتاحة للتعاون، والتقليل من تكرار الجهود.

وفي ضوء استمرار تقليل حجم الجهود في العراق، يقوم مجلس المفتشين العموميين في العراق بنقل عمله ليكون تحت مظلة مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع (DoD OIG) لفريق التخطيط المشترك بجنوب غرب آسيا . وعلى هذا النحو، فإن اجتماعات ربع السنوية لمجلس المفتشين العموميين في العراق لن تنعقد بعد ذلك. ويخطط المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لمواصلة التعاون الوثيق مع مجتمع المراقبين بأكمله المنخرطون في عمليات الإشراف في العراق، ويتوقع إنشاء مجموعة فرعية ضمن فريق التخطيط المشترك والتي سيكون من شأنها ضمان استمرار التركيز على المهمة في العراق. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، عقد فريق التخطيط المشترك اجتماعه الخامس عشر.

وفي كل ربع سنوي، يطلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تحديثات من المنظمات الأعضاء عن أنشطتها الرقابية المكتملة والجارية والمخطط لها. ويلخص هذا الباب عمليات التدقيق والتحقيقات التي تم إفادة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق عنها في هذا الربع السنوي من قبل المنظمات التالية:

- مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع
- مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية (DoS OIG)
- مكتب المساءلة الحكومية (GAO)
- وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي (USAAA)
- مكتب الوكالة الأميركية للتنمية الدولية للمفتش العام (USAID OIG)

للحصول على التحديثات حول وكالة تدقيق العقود الدفاعية (DCAA)، أنظر الملحق ر.

وفي الأرباع السنوية السابقة، قدم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التحديثات حول وزارة الخزانة ووزارة التجارة الأمريكية، ولكن هذه الوكالات لا يوجد لها أنشطة رقابية في العراق حالية أو جارية أو مخطط لها للعام المالي ٢٠١١. ولم يعد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يقدم تقارير عن هذه الوكالات في هذا الباب.

القسم ٨٤٢ من قانون تفويض الدفاع الوطني للسنة المالية ٢٠٠٨ (القانون العام ١٠١-١٨١) يتطلب من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، بالتشاور مع المفتشين العموميين الآخرين، بوضع "خطة شاملة لسلسلة من عمليات التدقيق" حول "عقود الوكالة الفيدرالية والعقود من الباطن، و المهام، والطلبات البيانية حول أداء مهام الأمن وإعادة الإعمار في العراق." وعقب سن قانون القسم ٨٤٢، عمل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بشكل وثيق مع مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع لفريق التخطيط المشترك بجنوب غرب آسيا، والذي سهل وضع خطة للرقابة الشاملة لجنوب غرب آسيا. وتلخص هذه الوثيقة، التي جمعها المفتشين العموميين ذوي الصلة (بما في ذلك المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق)، عمليات التدقيق الجارية والمخطط لها على المدى القريب من أجل العراق والمنطقة. ◆

عمليات تدقيق الوكالة الأخرى

يوفر هذه الباب التحديثات حول عمليات التدقيق التي ذكرتها الوكالات الأعضاء لمجلس المفتشين العموميين في العراق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق:

- للوقوف على أنشطة تقرير الرقابة المكتمل مؤخرا، انظر الجدول ٦,١.
- للحصول على أنشطة تقرير الرقابة الجارية للوكالات الأمريكية الأخرى خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، انظر الجدول ٦,٢.
- لمزيد من المعلومات حول عمليات التدقيق للوكالات الأخرى، بما في ذلك ملخصات عمليات التدقيق، انظر الملحق و.

- للحصول على لائحة تاريخية كاملة بعمليات التدقيق والمراجعة حول إعادة إعمار العراق من قبل جميع الكيانات، انظر الملحق ر. ◆

الجدول ٦,١
تقارير الرقابة المنتهية مؤخرا للوكالات الأمريكية الأخرى، حتى تاريخ ٣١/١٢/٢٠١٠

الوكالة	رقم التقرير	تاريخ التقرير	عنوان التقرير
DoD	D-2011-028	٢٠١٠/١٢/٢٣	عقد الإشراف على عقد الاستطلاع البحري للمناطق البعيدة يحتاج إلى تحسين
DoD	D-2011-019	٢٠١٠/١١/٢٤	اختبار إطلاق النار الحي للمركبات ذات العجلات التكتيكية الخفيفة فعّال بالنسبة للأجزاء التي تم انجازها
DoD	SPO-2011-001	٢٠١٠/١١/١٧	تقييم جهود الحكومة الأميركية لتطوير القدرة اللوجستية طويلة الأمد لقوات الأمن العراقية
DoD	D-2011-014	٢٠١٠/١١/٠٢	نقاط الضعف في رسوم المنح في عقد الاستطلاع البحري للمناطق البعيدة
GAO	GAO-11-124	٢٠١٠/١٢/٠٢	النازحين العراقيين: يلزم تطبيق استراتيجية متكاملة دولية لإعادة إدماج اللاجئين في العراق المشردين داخليا والعائدين منهم
GAO	GAO-11-63	٢٠١٠/١٥/١٠	ينبغي على وزارة الدفاع أن تعمل على تحسين الالتزام بتوجيهاتها بشأن الحرق السطحي وإدارة النفايات الصلبة
GAO	GAO-11-1	٢٠١٠/١٠/٠١	العراق وأفغانستان: تواجه وزارة الدفاع والخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تحديات مستمرة في تتبع العقود. والآلات المساعدة. والأفراد المرتبطين بها
USAAA	A-2011-0047-ALL	٢٠١٠/١٢/٢٢	إدارة الحاويات في حالة العراق—الظروف والمحتويات
USAAA	A-2011-0048-ALL	٢٠١٠/١٢/١٧	فجوة المساءلة البرئة
USAAA	A-2011-0030-ALL	٢٠١٠/١٢/٠١	الإدارة والرؤية حول الملكية الحكومية المقدمة للمتعاقد على تنفيذ عمليات الدعم الأساسية في الكويت
USAAA	A-2011-0020-ALL	٢٠١٠/١١/١٦	برنامج الاستجابة الطارئة القائد (CERP). القوات الجوية الأمريكية في أفغانستان (USFOR-A)
USAAA	A-2011-0010-ALL	٢٠١٠/١١/١٦	عمليات مزرعة الوقود. معسكر بيوهيرغ. الكويت
USAID	E-267-11-002-S	٢٠١٠/١٢/١٢	استعراض امتثال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/المتعاقدين العراقيين لقانون إعادة ترخيص حماية ضحايا المتاجرة ٢٠٠٨
USAID	E-267-11-001-S	٢٠١٠/١١/٢٩	استبيان حول الحوادث الزوارة من شركات الأمن الخاصة حول الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/المتعاقدين العراقيين والحاصلين على المنحة
USAID	E-267-11-001-P	٢٠١٠/١١/٢٢	عمليات التدقيق للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/مدفوعات الرواتب العراقية للمواطنيطن الأجانب. ورعايا الدول الثالثة. ومتعاقدي الولايات المتحدة لتقديم خدمات شخصية

الجدول ٦,٢
أنشطة الرقابة الجارية للوكالات الأمريكية الأخرى، حتى تاريخ ٣١/١٢/٢٠١٠

الوكالة	رقم المشروع	تاريخ البدء	عنوان التقرير
DoD	D2011-D000JB-0098.000	٢٠١٠/١٢/٠٨	التعاقد حول حماية القوات للمنشآت الأمريكية في العراق
DoD	D2011-D000LF-0041.000	٢٠١٠/١١/٠٢	متابعة الرعاية الصحية التي تقدمها مرافق الرعاية الصحية العسكرية للمتعاقدين في جنوب غرب آسيا
DoD	D2011-D000CH-0032.000	٢٠١٠/١٠/١٩	عقد الدعم اللوجستي للمتعاقد لمركبات سترايكر مع الأنظمة الديناميكية الأرضية العامة
DoD	D2010-D000LD-0264.000	٢٠١٠/٠٨/٣٠	الضوابط والعمليات المتصلة بنظام تقييم العقد الآلي للمشتريات التابع لوكالة اللوجستيات الدفاعية
DoD	D2010-D000AS-0266.000	٢٠١٠/٠٨/٠٩	عقد دعم عملاء العمليات الميدانية لمحاربي الجيش
DoD	D2009-DIP0E3-0260.000	٢٠١٠/٠٨/٠٥	برنامج تقييم وزارة الدفاع لمكافحة الاتجار بالأشخاص (CTIP)
DoD	D2010-D000JA-0241.000	٢٠١٠/٠٧/٢١	خطط قوات العمليات الخاصة لسحب وإعادة الملكية في العراق
DoD	D2010-D000JB-0219.000	٢٠١٠/٠٥/٠٧	سحب وإعادة المعدات في العراق– دعم نشاط عمليات نقاط الاستلام والشحن المركزية في العراق
DoD	D2010-D000JB-0211.000	٢٠١٠/٠٥/٠٦	إعادة تنظيم دعم المتعاقد بما يتفق مع سحب القوات الأمريكية من العراق
DoD	D2010-D000JB-0158.000	٢٠١٠/٠٢/١٧	التعاقد على المرافق الأمريكية في العراق
DoD	D2010-D000AE-0139.000	٢٠١٠/٠١/٢٩	أنظمة وزارة الدفاع للألغام والعبوات الناسفة المضادة والمرجّلة للتسليح
DoD	D2010-D000CH-0077.001	٢٠٠٩/١١/١٨	مواد المشتريات التي تمت من خلال اتفاق شراكة مع شركة سيكورسكي للطائرات في مستودع الجيش كوربوس كريستي
DoD	D2010-D000CH-0077.000	٢٠٠٩/١١/١٧	مواد المشتريات التي تمت من خلال اتفاق شراكة مع شركة بوينج في مستودع الجيش كوربوس كريستي
DoD	D2010-D000JA-0054.000	٢٠٠٩/١٠/٢٧	ضوابط تنسيق في مكتب التسويق وإعادة الاستخدام الدفاعي في معسكر عريفجان، الكويت
DoD	D2010-D000AS-0031.000	٢٠٠٩/١٠/٢٧	عقد دعم برنامج تعزيز اللوجستيات المدنية الخامس
DoD	D2009-D000FH-0292.000	٢٠٠٩/٠٩/٢٣	امتثال مزودي الخدمات التجارية مع متطلبات تقديم التقارير الضريبية للمتعاقدين الذين يقدمون دعم العمليات في جنوب غرب آسيا
DoD	D2009-D000JB-0307.000	٢٠٠٩/٠٩/١٦	الرقابة على المساءلة وتنسيق ملكية الحكومة من التجهيزات في العراق
DoD	D2009-DIPOE3-0306.000	٢٠٠٩/٠٩/١١	استعراض رد الجيش على التعرض لكرومات الصوديوم في قرمط علي، في العراق— الجزء الثاني
DoD	D2009-D00SPO-0287.000	٢٠٠٩/٠٨/٠٥	جهود حكومة الولايات المتحدة في انتقال بعثة المساعدة الأمنية التي تقدم الدعم لحكومة العراق من سلطة وزارة الدفاع إلى سلطة وزارة الخارجية
DoD	D2009-D000AS-0266.000	٢٠٠٩/٠٧/٣١	عقود دعم العمليات الأساسية في الكويت
DoD	D2009-D000CH-0244.000	٢٠٠٩/٠٧/٠٧	عقود الشركة الدولية لتجارة النفط لتوفير الوقود إلى القوات الأمريكية في العراق
DoD	D2009-D00SPO-0242.00	٢٠٠٩/٠٦/١١	تقييم مزاعم الخط الساخن الدفاعي فيما يتعلق بنزاهة بحوث إصابة صدمة الدماغ في العراق
DoD	D2009-D000AE-0210.000	٢٠٠٩/٠٤/٢٨	امتثال القوات البحرية لبيانات الحاجة العالمية العاجلة لمومضات الليزر
DoD	D2009-D000FG-0183.000	٢٠٠٩/٠٤/٠٧	تكاليف السنة المالية ٢٠٠٨ في حرب مشاة البحرية العالمية المتعلقة بالإرهاب والتي تمت معالجتها من خلال نظام المحاسبة القياسية والميزانية وإعداد التقارير
DoD	D2009-D000AS-0163.000	٢٠٠٩/٠٣/٠٢	عقود صيانة القوارب الصغيرة للجيش والبحرية
DoD	D2009-D000FB-0112.000	٢٠٠٩/٠١/٠٥	نشر نظام المشتريات الموحد في قيادة العقود المشتركة بين العراق/أفغانستان
DoD	D2009-D000CK-0100.000	٢٠٠٨/١٢/٠٩	صيانة ودعم المركبات المحمية المقاومة للألغام
DoD	D2008-D000CD-0256.000	٢٠٠٨/٠٨/٠٧	عقود وزارة الدفاع للدروع الواقية للبدن
DoD	D2007-D000FL-0252.000	٢٠٠٧/٠٨/٣١	الضوابط الداخلية وموثوقية البيانات في نظام الصرف القابل للانتشار
DoS	11MERO3004	٢٠١٠/١٢/٠١	استعراض عمليات السفارة في بغداد وعقد الصيانة مع شركة PAE
DoS	10MERO3016	٢٠١٠/٠٧/٠١	استعراض التخطيط للانتقال إلى السفارة في بغداد— المرحلة الثانية (تقليص حجم تواجد وزارة الدفاع)
GAO	351552	٢٠١٠/١٠/٢١	استراتيجيات تجهيز القوات البحرية بالمعدات لإعادة تنضيد المعدات العائدة من العراق وأفغانستان
GAO	351559	٢٠١٠/١٠/٠٨	استراتيجيات الجيش لإعادة تنضيد المعدات غير القياسية العائدة من العراق
GAO	351525	٢٠١٠/٠٨/٠٢	قوات مهام الأعمال الابعة لوزارة الدفاع
GAO	351514	٢٠١٠/٠٦/١٤	ألوية تقديم المشورة والمساعدة التابعة للجيش
GAO	351476	٢٠١٠/٠٤/٠١	التخطيط لانسحاب وزارة الدفاع من العراق

تابع في الصفحة التالية

الوكالة	رقم المشروع	تاريخ البدء	عنوان التقرير
GAO	351431	٢٠١٠/٠١/٠٧	استراتيجيات تجهيز الجيش بالمعدات لإعادة تنضيد المعدات العائدة من العراق
GAO	320734	٢٠٠٩/١١/٠١	استراتيجية الولايات المتحدة وخطة الحملة المشتركة للعراق
GAO	351393	٢٠٠٩/٠٨/١٥	متطلبات أفراد وزارة الدفاع الطبية في وقت الحرب
GAO	120931	٢٠٠٩/٠٧/٠١	الانتهاء من العقود في العراق
USAAA	A-2011-ALL-0135.000	٢٠١١ ١Q/FY	المشتريات الجزئية لضباط الأوامر الميدانية—أفغانستان
USAAA	A-2011-ALL-0107.000	٢٠١١ ١Q/FY	برنامج نقل الولايات المتحدة للمعدات إلى العراق (USETTI) المرحلة الثانية
USAAA	A-2011-ALL-0098.000	٢٠١١ ١Q/FY	معظم عمليات الوقود في أفغانستان
USAAA	A-2011-ALL-0087.001	٢٠١١ Q/FY١	الضوابط الإدارية على المدفوعات لعمليات النقل الطارئة للخارج—ARCENT
USAAA	A-2011-ALL-0087.000	٢٠١١ ١Q/FY	مراجعة الضوابط الإدارية على قوانين توجيه أنشطة وزارة الدفاع (DODAAC). قيادة الجيش المركزي الأمريكي
USAAA	A-2010-ALL-0541.000	٢٠١٠ ٤Q/FY	معظم عمليات الوقود في العراق
USAAA	A-2010-ALL-0480.000	٢٠١٠ ٣Q/FY	منهج عمل التصديق على الإجراءات المتفق عليها لبرنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني للقوات الجوية الأمريكية في أفغانستان – أفغانستان
USAAA	A-2010-ALL-0260.000	٢٠١٠ ٣Q/FY	متابعة عمليات التدقيق التراجعية في جنوب غرب آسيا - مزودات متعددة الفئات
USAAA	A-2010-ALM-0394.000	٢٠١٠ ٣Q/FY	إعادة تعيين متابعة التدقيق التلقائي
USAAA	A-2010-ALL-0258.000	٢٠١٠ ٣Q/FY	متابعة عمليات التدقيق التراجعية - الفئة السابعة من المعدات في العراق
USAAA	A-2010-ALC-0125.003	٢٠١٠ ٣Q/FY	قضايا رأس المال البشري-الخطط الحالية (قدرات الحصول على التجهيزات من المنظمات غير الموزعة)
USAAA	A-2010-ALL-0421.000	٢٠١٠ ٢Q/FY	تحديد متطلبات العقد الرابع لبرنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني-أفغانستان
USAAA	A-2010-FFF-0372.000	٢٠١٠ ٢Q/FY	العبوات الناسفة المضادة والمرجّلة الدفاعية (IED-D) محطة التدريب الرئيسية
USAAA	A-2010-ALL-0338.000	٢٠١٠ ٢Q/FY	فرق المساعدة في إعادة توزيع الملكية
USAAA	A-2010-ALL-0312.000	٢٠١٠ ٢Q/FY	المعدات الأمريكية التي جرى نقلها إلى العراق
USAAA	A-2010-ALL-0311.001	٢٠١٠ ٢Q/FY	التخلص من معدات الجيش والمواد إلى مواقع تفريغ في العراق
USAAA	A-2010-ALL-0103.000	٢٠١٠ ٢Q/FY	الضوابط على مدفوعات البائعين المرحلة الثانية - أفغانستان
USAAA	A-2010-ALL-0232.000	٢٠١٠ ١Q/FY	إغلاق قاعدة العمليات المتقدمة - نقل الملكية إلى حكومة العراق
USAAA	A-2009-ALL-0593.000	٢٠٠٩ ٤Q/FY	المساءلة والرؤية حول الضوابط المفروضة على شحن الحاويات-العراق
USAAA	A-2009-ALL-0571.000	٢٠٠٩ ٤Q/FY	عقد إعادة تدوير والتخلص من النفايات في معسكر ستيلر. العراق
USAAA	A-2009-ALL-0118.000	٢٠٠٩ ٢Q/FY	الوابط على مدفوعات البائعين - جنوب غرب آسيا (المرحلة الثانية)
USAAA	A-2009-ALC-0093.000	٢٠٠٩ ١Q/FY	برنامج زيادة الدعم اللوجستي المدني (LOGCAP) الثالث. إنهاء العقد
USAID	لم يبلغ عنه	٢٠١٠ ٤Q/FY	امتثال استطلاع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/المستلمين العراقيين الأساسيين لمتطلبات التدقيق للمستلمين الفرعيين
USAID	لم يبلغ عنه	٢٠١٠ ٣Q/FY	تدقيق عمليات تدقيق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/أنشطة تمويل المشاريع الصغيرة العراقية في إطار برنامج النمو الاقتصادي في محافظاتها
USAID	لم يبلغ عنه	٢٠١٠ ٢Q/FY	تدقيق أنشطة الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/وأنشطة برنامج العمل المجتمعي الثالث
USAID	لم يبلغ عنه	٢٠١٠ ١Q/FY	تدقيق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/برنامج الأعمال الزراعية العراقي

عمليات التحقيق من الوكالات الأخرى

ينظم المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بانتظام مع وكالات حكومية أخرى إجراء تحقيقات في العراق. للوقوف على إحصاءات أنشطة التحقيق من الوكالات الأخرى، انظر الجدول ٦,٣. ◆

الجدول ٦,٣

أوضاع أنشطة التحقيق الجارية للوكالات الأمريكية الأخرى، حتى تاريخ ٣١/١٢/٢٠١٠

الوكالة	المحققين في العراق	المحققين في الكويت	القضايا المفتوحة/الجارية*
قيادة التحقيقات الجنائية في الجيش الأمريكي، وحدة الاحتيال في المشتريات	٣	٢	١١٤
دائرة التحقيقات الجنائية التابعة لوزارة الدفاع	٦	١	١٧٨
مكتب وزارة الخارجية للمفتش العام	١	٠	١٦
مكتب التحقيقات الفيدرالي	٥	١	٨١
دائرة التحقيقات الجنائية البحرية	٠	١	٣
مكتب القوات الجوية الأمريكية للتحقيقات الخاصة	٢	٠	٤
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	١	٠	١٤
الإجمالي	١٨	٥	٤١٠

* الأرقام تشمل القضايا المعلقة التي تعمل عليها الوكالات الأخرى داخل مركز العمليات المشتركة.

الهوامش و المختصرات و التعريفات

١. OSD، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/٤/١.
٢. مسئولو السفارة الأمريكية في بغداد، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١.
٣. DoD IG تقرير SPO-٢٠١١-٠٠١، "تقييم جهود الحكومة الأمريكية لتطوير القدرة اللوجستية طويلة الأمد لقوات الأمن العراقية،" ١٠/١١/٢٠١٠، USF-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٤/٠١/٢٠١١.
٤. GOI، وزارة النفط، نائب الوزير اللعيبي، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٠٨/١١/٢٠١٠.
٥. IMF، التقرير القطري رقم ٣١٦/١٠، "العراق: أول مراجعة بموجب الترتيبات الاحتياطية، طلب الإعفاء من عدم الامتثال لمعيار الأداء، الإعفاء من التطبيق، وإعادة مرحلة الدخول" ٢٠١٠/١٠.
٦. USAID، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ١٠/١/٢٠١١ ؛ USACE، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٤/٠١/٢٠١١ ، NEA-I،ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠/١٢/٢٠١٠ ، ٢١/١٢/٢٠١٠ ، ٠٧/٠١/٢٠١١ ، ١٠/٠١/٢٠١١ ؛ DoS، INL، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٠/١/٢٠١١ ؛ OSD، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٣/٠١/٢٠١١، ABO، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٦/١٢/٢٠١١.
٧. القانون العام ١١١-٣٢٢؛ وزارة الدفاع، "طلب الميزانية للسنة المالية ٢٠١١؛ نظرة عامة، "٢٠١٠/٢، الفصل ٦، ص ٩. ٣٤؛ تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لأموال برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، ١ / ٢٠١١.
٨. GOI، CoM، "مشروع قانون الميزانية الاتحادية لجمهورية العراق (GOI) للسنة المالية ٢٠١١،" ٣٠/١١/٢٠١٠.
٩. GOI، CoM، "مشروع قانون الميزانية الاتحادية لجمهورية العراق (GOI) للسنة المالية ٢٠١١،" ٣٠/١١/٢٠١٠.
١٠. GOI، CoM، "مشروع قانون الميزانية الاتحادية لجمهورية العراق (GOI) للسنة المالية ٢٠١١،" ٣٠/١١/٢٠١٠، GOI، CoR، "قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٠،" ١ / ٢٧ / ٢٠١٠.
١١. EIA، "سعر السوق بالأسبوع بكركوك العراق في خليج الولايات المتحدة" www.eia.gov/dnav/pet/hist/LeafHandler.ashx?n=PET&s=WEPCKIRK&f=W, يمكن الوصول إليه في ١٤/١/٢٠١١.
١٢. GOI، CoR، "قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٠،" ٢٧/١/٢٠١٠.
١٣. NEA-I، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٠/٤/٦، ٢٠١٠/٦/٧، و ٢٠١١/١١/١.
١٤. GOI، CoM، "مشروع قانون الميزانية الاتحادية لجمهورية العراق (GOI) للسنة المالية ٢٠١١،" ٣٠/١١/٢٠١٠.
١٥. GOI، CoM، "مشروع قانون الميزانية الاتحادية لجمهورية العراق (GOI) للسنة المالية ٢٠١١،" ٣٠/١١/٢٠١٠.
١٦. GOI، CoM، "مشروع قانون الميزانية الاتحادية لجمهورية العراق (GOI) للسنة المالية ٢٠١١،" ٣٠/١١/٢٠١٠، المادة ٣٩.
١٧. مسئولو السفارة الأمريكية في بغداد، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١.
١٨. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/١/٢٠١١.
١٩. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، قسم شئون السياسة العسكرية، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ١/٤/٢٠١١.
٢٠. DoD، DSCA، www.dsca.osd.mil/, الوصول إليه في ١٦/١/٢٠١١.
٢١. DoS، INL، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات ١/٥/٢٠١٠.
٢٢. DoS، INL، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات ١/٥/٢٠١٠.
٢٣. مسئولو الحكومة العراقية ووزارة الداخلية، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٠/١٢-٢٠١١/١.
٢٤. OSD، رد على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٤/١/٢٠١١.
٢٥. USF-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ؛ ٧/١/٢٠١١ ؛ IRMS، المعيار العالمي ، ٣/٩/٢٠١٠.
٢٦. نائب وزير الدفاع، في الخطاب إلى الكونغرس، ٢٩/٩/٢٠١٠.
٢٧. GOI، CoM، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٧/١/٢٠١١، وتحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمصادر المفتوحة المصدر من المستندات باللغة الإنجليزية واللغة العربية، ٢٠١٠/١١-٢٠١١/١.
٢٨. قد يكون هناك أعضاء إضافيين في الحكومة السابقة تم تنصيبهم في مناصب وزارية بعد صدور هذا التقرير.
٢٩. GOI، CoM، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٧/١/٢٠١١، وتحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمصادر المفتوحة المصدر من المستندات باللغة الإنجليزية واللغة العربية، ٢٠١٠/١١-٢٠١١/١.
٣٠. GOI، CoM، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٧/١/٢٠١١، وتحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمصادر المفتوحة المصدر من المستندات باللغة الإنجليزية واللغة العربية، ٢٠١٠/١١-٢٠١١/١.
٣١. مسئولو الحكومة العراقية والمسئولين الأمريكيين، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١.
٣٢. DoS، تقرير حالة العراق، ١٧/١١/٢٠١٠ ، الشريحة ٦.
٣٣. GOI، CoM، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٧/١/٢٠١١، وتحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمصادر المفتوحة المصدر من المستندات باللغة الإنجليزية واللغة العربية، ٢٠١٠/١١-٢٠١١/١.
٣٤. GOI، CoM، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٧/١/٢٠١١، وتحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمصادر المفتوحة المصدر من المستندات باللغة الإنجليزية واللغة العربية، ٢٠١٠/١١-٢٠١١/١.
٣٥. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لبيانات الحكومة العراقية والمصادر مفتوحة المصدر من الوثائق باللغة العربية، ٢٠١٠/١٢-٢٠١٠/١١.
٣٦. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لبيانات الحكومة العراقية والمصادر مفتوحة المصدر من الوثائق باللغة العربية، ٢٠١٠/١٢-٢٠١٠/١١.
٣٧. GOI، MOI، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات ١/١١/٢٠١١.
٣٨. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمصادر المفتوحة المصدر من المستندات باللغة الإنجليزية واللغة العربية، ٢٠١٠/١٢-٢٠١٠/١١.
٣٩. GOI، HJC، رئيس المحكمة العليا مدحت المحمود، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٦/١/٢٠١١.
٤٠. DoS، تقرير حالة العراق، ١١/٣/٢٠١٠ ، الشريحة ١٠.
٤١. UN, IAU, IOM، "تهجير المسيحيين في شمال العراق،" www.iauiraq.org/documents/1257/IOM%20Emergency%20Assessments-Displacement%20of%20Christians%20to%20the%20North%2015%20Dec%2010.pdf يمكن الوصول إليه في ١٨/١/٢٠١١.
٤٢. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمصادر المفتوحة المصدر من المستندات باللغة الإنجليزية واللغة العربية، ٢٠١١/١.
٤٣. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمصادر المفتوحة المصدر من المستندات باللغة الإنجليزية واللغة العربية، ٢٠١١/١.
٤٤. DoD IG تقرير SPO-٢٠١١-٠٠١، "تقييم جهود الحكومة الأمريكية لتطوير القدرة اللوجستية طويلة الأمد لقوات الأمن العراقية،" ١٠/١١/٢٠١٠، ص ١٣.
٤٥. USF-I، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١/٤/٢٠١١.
٤٦. القانون العام ١١١-٢٤٢، القسم ١٠١٨؛ القانون العام ١١١-٢٩٠؛ القانون العام ١١١-٣١٧؛ القانون العام ١١١-٣٢٢؛ وزارة الدفاع، "طلب الميزانية للسنة المالية ٢٠١١: نظرة عامة،" ٢٠١٠/٢ ، الفصل ٦ ، ص ٥ ؛ DoS، "تبريرات ميزانية الكونغرس للمساعدة الخارجية للسنة المالية ٢٠١١: ملخص الجداول،" ٨/٣/٢٠١٠، ص ٢٣.
٤٧. USF-I، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١/٤/٢٠١١.
٤٨. عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١١-٠١٠، "برنامج أبناء العراق: النتائج غير مؤكدة والضوابط المالية ضعيفة،" ١/٢٠١١.
٤٩. عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١١-٠١٠، "برنامج أبناء العراق: النتائج غير مؤكدة والضوابط المالية ضعيفة،" ١/٢٠١١.
٥٠. OSD، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١/٤/٢٠١١.
٥١. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمصادر المفتوحة المصدر من المستندات باللغة الإنجليزية واللغة العربية، ٢٠١٠/١.
٥٢. NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٠/٦/٤، ٢٠١٠/٧/٦ ، ١١/٠١/٢٠١١؛ GOI، وزارة النفط، www.oil.gov.iq/oil%20arab/, يمكن الوصول إليه في ١٢ / ٩ / ٢٠١٠.
٥٣. ITAO/ESD، تقارير أداء الكهرباء اليومي، ٢٠٠٩/١/١٠-٢٠١٠/٣١/١٢.
٥٤. ITAO/ESD، تقارير أداء الكهرباء اليومي، ٢٠٠٩/١/١٠-٢٠١٠/٣١/١٢؛ شركة فارتسيلا، نشرة صحفية، "شركة فارتسيلا تستقبل اتفاق تشغيل وصيانة لمحطات الطاقة العراقية العائمة،" ١٢/٠٥/٢٠١٠ ، www.wartsila.com/,en,press,releases,all_releases,,20068131103430,no,7800.htm، الوصول إليه في ١٢/١/٢٠١١.
٥٥. IMF، التقرير القطري رقم ٣١٦/١٠، "العراق: أول مراجعة بموجب الترتيبات الاحتياطية، طلب الإعفاء من عدم الامتثال لمعيار الأداء، الإعفاء من التطبيق، وإعادة مرحلة الدخول" ٢٠١٠/١٠، ص ١٣.
٥٦. IMF، "قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية"، www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2010/02/weodata/index.aspx، الوصول إليه في ١٥/٠١/٢٠١١.
٥٧. قرار مجلس الأمن رقم ١٩٥٦، ١٥/١٢/٢٠١٠.
٥٨. قرار مجلس الأمن رقم ١٩٥٦، ١٥/١٢/٢٠١٠، عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٠-٠٠٦، "منهجيات التدقيق الجنائي المستخدمة لجمع وتحليل الإنفاق الالكتروني لأموال إعادة الإعمار في العراق"، ٢٠١٠/١٠؛ عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٠-٠١٤، "عملية الدفع المستمر للفواتير لصندوق تنمية العراق يحتاج إلى الاهتمام،" ٢٠١٠/٤؛ عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٠-٠٢٠، "صندوق تنمية العراق: وزارة الدفاع بحاجة إلى تحسين الضوابط المالية والإدارية،" ٧ / ٢٠١٠؛ عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١١-٠٠٢، "التوجيهات اللازمة لاستخدام الأموال المتبقية العراقية المكتسبة والمصادرة"، ٢٠١٠/١٠.
٥٩. قرار مجلس الأمن رقم ١٩٥٧، ١٥/١٢/٢٠١٠.
٦٠. قرار مجلس الأمن رقم ١٩٥٨، ١٥/١٢/٢٠١٠.
٦١. GOI، وزارة النفط، نائب الوزير اللعيبي، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٠٨/١١/٢٠١٠.
٦٢. GOI، رئيس لجنة استثمار البصرة، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.
٦٣. DoS، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١٠/٠١/٢٠١١.
٦٤. DoL، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١٤/٠١/٢٠١١.
٦٥. لجنة حماية الصحفيين، www.cpj.org/mideast/iraq/، الوصول إليه في ١٧/١/٢٠١١.
٦٦. لجنة حماية الصحفيين، www.cpj.org/mideast/iraq/، الوصول إليه في ١٧/١/٢٠١١.
٦٧. وزير الخزانة الأمريكية، OTA، "نظرة مكتب المساعدة التقنية العامة"، ٣٠/١٢/٢٠٠٥، ustreas.gov/offices/international-affairs/assistance/، الوصول إليه في ١٦/١٠/٢٠٠٩ ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٢/٠٤/٢٠٠٩؛ السفارة الأمريكية في بغداد، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٣/١٠/٢٠٠٩، الشرطة العسكرية الأمريكية، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٥/١٠/٢٠١٠؛ DoS، PM، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢١/٩/٢٠١٠؛ BBG، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٥/١٠/٢٠١٠؛ OUSD(C)، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٤/١٠/٢٠١٠؛ DoS، ECA، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٤/٤/٢٠١٠؛ OMB، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢١/٦/٢٠١٠؛ USAID "قروض ومنح الولايات المتحدة الخارجية" [الكتاب الأخضر]."، ٢٠٠٨، gbk.eads.usaidallnet.gov/query/do?_program=/eads/gbk/countryReport&unit=N الوصول إليه في ١٥/٤/٢٠١٠؛

DoJ، شعبة إدارة العدل، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٠ / ٥ / ٢٠١٠؛ TFBSO، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٤/١/٢٠١١؛ DoS، DRL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٢/٠٩/٢٠١٠ ، ABO، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٦/١٢/٢٠١٠ ، DoS، INL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٠/١/٢٠١١ ؛ USTDA، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢/٤/٢٠٠٩؛ عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١١-٠٠٧، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١: تقرير عن المخصصات والنفقات والأموال المغلاة، "١ / ٢٠١١ ؛ DoS، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٥/٤/٢٠٠٧؛ OSD، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٠/٤/٢٠٠٩ و١٣/١/٢٠١١؛ USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٦/١٠/٢٠٠٨ ؛ USAID، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٢/٠١/٢٠٠٩ ، ٠٨/٠٤/٢٠٠٩ ، ٠٨/٠٧/٢٠١٠ ، و ١٠ / / ٢٠١١ ؛ NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٧/٠٩/٢٠١٠ ، ٠٤/١٠/٢٠١٠ ، ٠٦/١٠/٢٠١٠ ، ٢٠/١٢/٢٠١٠ ، ٢١/١٢/٢٠١٠ ، ٢٨/١٢/٢٠١٠ ، ١ / ٥ / ٢٠١١ ، ٠٧/٠١/٢٠١١ ، ١٠/٠١/٢٠١١ ،و ١٣/٠١/٢٠١٠ ؛ GOI، CoM، "مشروع قانون ميزانية جمهورية العراق (GOI) الاتحادية للسنة المالية ٢٠١١." ٣٠/١١/ ٢٠١٠؛ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التقارير ربع السنوية ونصف السنوية لكونغرس الولايات المتحدة، ٢٠٠٤/٣-٢٠١٠/١٠.

٦٨. USAID، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ١٠/١/٢٠١١ ؛ USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٤/٠١/٢٠١١ ، NEA-I،رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠/١٢/٢٠١٠ ، ٢١/١٢/٢٠١٠ ، ٠٧/٠١/٢٠١١ ،

٧٣. ١٠/٠١/٢٠١١ ؛ INL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٠/١/٢٠١١ ؛ OSD، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٣/٠١/٢٠١١، ABO، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٦/١٢/٢٠١٠.

٧٤. القانون العام ١٠٨-٧؛ P.L. ١٠٨-١١؛ P.L. ١٠٨-١٠٦؛ P.L. ١٠٨-٢٨٧؛ P.L. ١٠٩-١٣؛ P.L. ١٠٩-٣٤؛ P.L. ١٠٩-١٠٢؛ P.L. ١٠٩-١٤٨؛ P.L. ١٠٩-٢٨٩؛ P.L. ١١٠-٢٨؛ P.L. ١١٠-٩٢؛ P.L. ١١٠-١١٦؛ P.L. ١١٠-١٣٧؛ P.L. ١١٠-١٤٩؛ P.L. ١١٠-١٦١؛ P.L. ١١٠-٢٥٢؛ P.L. ١١١-٣٢؛ P.L. ١١١-١١٧؛ P.L. ١١١-١١٨؛ P.L. ١١١-٢١٢؛ P.L. ١١١-٣٢٢؛ P.L. ١١١-٢٤٢، القسم ١٠١(٨).

٧٥. USAID، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ١٠/١/٢٠١١ ؛ USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٤/٠١/٢٠١١ ، NEA-I،رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠/١٢/٢٠١٠ ، ٢١/١٢/٢٠١٠ ، ٠٧/٠١/٢٠١١ ، INL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٠/٠١/٢٠١١ ؛ DoS، "طلب الميزانية للسنة المالية ٢٠١١: نظرة عامة،" ٢٠١٠/٢، الفصل ٦، ص ٥؛ القانون العام ١١١-٣٨٣.

٧٦. عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١١-٠٠٨، "التقرير المرحلي: الإجراءات اللازمة لتحديد بيانات نظام الصرف القابل للانتشار الناقصة،" ٢٠١١/١

٧٧. عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١١-٠٠٨، "التقرير المرحلي: الإجراءات اللازمة لتحديد بيانات نظام الصرف القابل للانتشار الناقصة،" ٢٠١١/١

٧٨. القانون العام ١٠٩-١٣؛ P.L. ١٠٩-١٠٢؛ P.L. ١٠٩-٢٣٤؛ P.L. ١١٠-٢٨؛ P.L. ١١٠-٩٢؛ P.L. ١١٠-١١٦؛ P.L. ١١٠-١٣٧؛ P.L. ١١٠-١٤٩؛ P.L. ١١٠-١٦١؛ P.L. ١١٠-٢٥٢؛ P.L. ١١١-٣٢؛ P.L. ١١١-٢١٢؛ P.L. ١١١-٢٤٢، القسم ١٠١٨؛ القانون العام ١١١-٣٢٢.

٧٩. القانون العام ١١١-٢٤٢، القسم ١٠١٨؛ القانون العام ١١١-٣٢٢؛ OUSD(C)، توجيه مذكرة لمسئولي ميزانية وزارة الدفاع، "توزيع القرار الرابع الجاري (CR) للسنة المالية ٢٠١١،" ٢٢/١٢/٢٠١٠.

٨٠. DoD، "طلب الميزانية للسنة المالية ٢٠١١: نظرة عامة،" ٢٠١٠/٢، الفصل ٦، ص ٥؛ القانون العام ١١١-٣٨٣.

٨١. OSD، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١؛ القانون العام ١١١-٢١٢.

٨٢. OSD، رد على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ١٣/١/٢٠١١ ؛ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، التقارير ربع السنوية ونصف السنوية إلى كونغرس الولايات المتحدة ، ٢٠١٠/٥/١٠-٢٠٠٥/١٠. حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، لم تكن القوات الأمريكية في العراق قد وزعت حتى الآن ٢٢٨ مليون دولار (١٪) من صندوق قوات الأمن العراقية لأي مجموعة نشاط فرعية.

٨٣. القانون العام ١٠٩-٢٣٤؛ P.L. ١١٠-٥؛ P.L. ١١٠-٢٨؛ P.L. ١١٠-١٦١؛ P.L. ١١٠-٢٥٢؛ P.L. ١١١-٣٢؛ P.L. ١١١-١١٧؛ P.L. ١١١-٢١٢.

٨٤. القانون العام ١١١-٣٢٢.

٨٥. DoS، "تبريرات ميزانية الكونغرس للمساعدة الخارجية للسنة المالية ٢٠١١: ملخص الجداول،" ٨/٣/٢٠١٠، ص ٢٣.

٨٦. القانون العام ١٠٩-٢٣٤؛ P.L. ١١٠-٥؛ P.L. ١١٠-٢٨؛ P.L. ١١٠-١٦١؛ P.L. ١١٠-٢٥٢؛ P.L. ١١١-٣٢؛ P.L. ١١١-١١٧؛ P.L. ١١١-٢١٢؛ INL، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١/١٠/٢٠١١.

٨٧. INL، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١/١٠/٢٠١١.

٨٨. القانون العام ١٠٨-٧؛ P.L. ١٠٩-١٠٢؛ P.L. ١١٠-٢٨؛ P.L. ١١٠-١٦١؛ P.L. ١١١-٣٢؛ P.L. ١١١-١١٧.

٨٩. القانون العام ١١١-٣٢٢.

٩٠. DoS، "تبريرات ميزانية الكونغرس للمساعدة الخارجية للسنة المالية ٢٠١١: ملخص الجداول،" ٨/٣/٢٠١٠، ص ٢٣.

٩١. USAID، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٠/١/٢٠١١ ؛ USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٤/٠١/٢٠١١ ، NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠/١٢/٢٠١٠ ، ٢١/١٢/٢٠١٠ ، ٠٧/٠١/٢٠١١ ، و١٠/١/٢٠١١. قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بحساب الأموال منتهية الصلاحية حيث أموال المخصصات أقل من الالتزامات، حتى تاريخ انتهاء الصلاحية. نقلت بعض أموال صندوق دعم الاقتصاد إلى وكالات أخرى بموجب قانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٦١، القسم. ٦٣٢ (ب). لم يشر مكتب شئون الشرق الأدنى العراق عما إذا كانت التزاماته المذكورة تشمل مثل هذه التحويلات، بحيثيمكن أن تكون حسابات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مبالغة في الأموال منتهية الصلاحية. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن NEA-I قادرة على توفير بيان كامل عن أموال الـ٥٠ مليون دولار في مخصصات السنة المالية ٢٠٠٣ ل صندوق دعم الاقتصاد؛ وذكر فقط ما يقرب من ٩ ملايين دولار على أنها ملتزم بها وأنفقت حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ومن المرجح أن أكثر هذه الأموال كان قد التزم بها وأنفقت بنحو أكثر من المبلغ عنها، والتي من شأنها أن تؤثر على الوضع العام للصناديق وكمية الأموال منتهية الصلاحية.

٩٣. USAID، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٠/١/٢٠١١؛ USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٤/٠١/٢٠١١، NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠/١٢/٢٠١٠ ، ٢١/١٢/٢٠١٠ ، ٠٧/٠١/٢٠١١ ، ١٠/٠١/٢٠١١؛ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، التقارير ربع السنوية والتقارير نصف السنوية لكونغرس الولايات المتحدة، ٢٠٠٤/٣-٢٠١٠/١٠.

٩٤. القانون العام ١٠٨-١٠٦؛ P.L. ١٠٩-١٠٢؛ P.L. ١٠٩-٢٣٤؛ P.L. ١١٠-٢٥٢. اعتمد الكونغرس في البداية ١٨,٦٤٩ مليون دولار لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ٢، ولكن خصص ٢١٠ مليون دولار على أن يتم تحويلها إلى حسابات أخرى لبرامج في الأردن وليبيريا والسودان. وفي السنة المالية ٢٠٠٦، نقل الكونغرس ما يقرب من ١٠ مليون دولار إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق من صندوق دعم الاقتصاد. وفي السنة المالية ٢٠٠٨، أبطل القانون العام ١١٠-٢٥٢ مبلغ ٥٠ مليون دولار.

٩٥. NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٨/١٢/٢٠١٠؛ USAID، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٨/٧/٢٠١٠؛ وزارة الخزانة الأمريكية، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢/٤/٢٠٠٩؛ USTDA، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٣/٤/٢٠٠٩؛ DoS، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٥/٤/٢٠٠٧؛ OSD، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٠/٤/٢٠٠٩؛ عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق برقم ١١-٠٠٧، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١: تقرير عن إعتمادات وإنفاقات وإلغاءات الصناديق"، ١/٢٠١١.

٩٦. القانون العام ١٠٨-١١؛ OMB، التعميم A-١١، إعداد وتقديم وتنفيذ الميزانية، ٢٠٠٩/٨ ، القسم ١٠ ص ٣ ، والقسم ٢٠، ص ١٥، ٢٠.

٩٧. القانون العام ١٠٨-١٠٦؛ P.L. ١٠٩-١٠٢؛ P.L. ١٠٩-٢٣٤؛ P.L. ١١٠-٢٨؛ P.L. ١١٠-١٦١؛ P.L. ١١٠-٢٥٢؛ P.L. ١١١-٣٢؛ P.L. ١١١-١١٧؛ P.L. ١١١-٢١٢.

٩٨. القانون العام ١١١-٣٢٢.

٩٩. DoS، PM، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢١/٩/٢٠١٠ ؛ BBG، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٥/١٠/٢٠١٠ ، الشرطة العسكرية الأمريكية، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٥/١٠/٢٠١٠ ؛ وزارة الخزانة الأمريكية، OTA، "نظرة عامة على مكتب المساعدة التقنية،" ٣٠/١٢/٢٠٠٥ ، ustreas.gov/offices/international-affairs/assistance/، الوصول إلى"

١٠٠. ١٦/١٠/٢٠٠٩ ؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٠ / ٣ / ٢٠٠٩ ؛ OUSD(C)، ارداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٤/١٠/٢٠١٠ ؛ DoS, ECA، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٤/٠٤/٢٠١٠ ، OMB، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢١/٠٦/٢٠١٠؛ USAID "قروض ومنح الولايات المتحدة الخارجية [الكتاب الأخضر]،" ٢٠٠٨ ، gbk.eads.usaidallnet.gov/query/do?_program=/eads/gbk/countryReport&unit=N، الوصول إليه في

١٠١. ١٥/٤/٢٠١٠ ؛ OMB، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢١/٦/٢٠١٠ ؛ DoJ ، شعبة إدارة العدل، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٥/١٠/٢٠١٠ ؛ TFBSO ، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٤/١/٢٠١١ ؛ DoS, DRL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٢/٩/٢٠١٠ ؛ USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٨/٤/٢٠٠٩ و١٢/١/٢٠٠٩ ؛ USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٦/١٠/٢٠٠٨ ؛ NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٧/٠٩/٢٠١٠ ، ٠٤/١٠/٢٠١٠ ، ٠٦/١٠/٢٠١٠ ، ٠٧/٠١/٢٠١١.

١٠٢. القانون العام ١١١-٢٤٢؛ P.L. ١١١-٢٩٠؛ P.L. ١١١-٣١٧؛ P.L. ١١١-٣٢٢.

١٠٣. القانون العام ١١١-٣٢٢.

١٠٤. لحساب سلطة الميزانية المنصوص عليها في القانون العام ١١١-٣٢٢، ضاعف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق من الجزء من السنة المالية المخصص حتى ٤ آذار/مارس ٢٠١١، (١٥٤ / ٣٦٥) عن كل مخصصات السنة المالية ٢٠١٠ (العادية والتكميلية).

١٠٥. DoD، "طلب الميزانية للسنة المالية ٢٠١١: نظرة عامة،" ٢٠١٠/٢، الفصل ٦، ص ٥؛ القانون العام ١١١-٣٨٣.

١٠٦. عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١١-٠٠٨، "التقرير المرحلي: الإجراءات اللازمة لتحديد بيانات نظام الصرف القابل للانتشار الناقصة،" ٢٠١١/١

١٠٧. القانون العام ١٠٩-١٣؛ P.L. ١٠٩-١٠٢؛ P.L. ١٠٩-٢٣٤؛ P.L. ١١٠-٢٨؛ P.L. ١١٠-٩٢؛ P.L. ١١٠-١١٦؛ P.L. ١١٠-١٣٧؛ P.L. ١١٠-١٤٩؛ P.L. ١١٠-١٦١؛ P.L. ١١٠-٢٥٢؛ P.L. ١١١-٣٢؛ P.L. ١١١-٢١٢؛ P.L. ١١١-٢٤٢، القسم ١٠١٨؛ القانون العام ١١١-٣٢٢.

١٠٨. القانون العام ١١١-٢٤٢، القسم ١٠١٨؛ القانون العام ١١١-٣٢٢؛ OUSD(C)، توجيه مذكرة لمسئولي ميزانية وزارة الدفاع، "توزيع القرار الرابع الجاري (CR) للسنة المالية ٢٠١١،" ٢٢/١٢/٢٠١٠.

١٠٩. DoD، "طلب الميزانية للسنة المالية ٢٠١١: نظرة عامة،" ٢٠١٠/٢، الفصل ٦، ص ٥؛ القانون العام ١١١-٣٨٣.

١١٠. OSD، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١؛ القانون العام ١١١-٢١٢.

١١١. OSD، رد على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ١٣/١/٢٠١١ ؛ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، التقارير ربع السنوية ونصف السنوية إلى كونغرس الولايات المتحدة ، ٢٠١٠/٥/١٠-٢٠٠٥/١٠. حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، لم تكن القوات الأمريكية في العراق قد وزعت حتى الآن ٢٢٨ مليون دولار (١٪) من صندوق قوات الأمن العراقية لأي مجموعة نشاط فرعية.

١١٢. القانون العام ١٠٩-٢٣٤؛ P.L. ١١٠-٥؛ P.L. ١١٠-٢٨؛ P.L. ١١٠-١٦١؛ P.L. ١١٠-٢٥٢؛ P.L. ١١١-٣٢؛ P.L. ١١١-١١٧؛ P.L. ١١١-٢١٢.

١١٣. القانون العام ١١١-٣٢٢.

١١٤. DoS، "تبريرات ميزانية الكونغرس للمساعدة الخارجية للسنة المالية ٢٠١١: ملخص الجداول،" ٨/٣/٢٠١٠، ص ٢٣.

١١٥. USAID، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٠/١/٢٠١١ ؛ USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٤/٠١/٢٠١١ ، NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠/١٢/٢٠١٠ ، ٢١/١٢/٢٠١٠ ، ٠٧/٠١/٢٠١١ ، و١٠/١/٢٠١١. قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بحساب الأموال منتهية الصلاحية حيث أموال المخصصات أقل من الالتزامات، حتى تاريخ انتهاء الصلاحية. نقلت بعض أموال صندوق دعم الاقتصاد إلى وكالات أخرى بموجب قانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٦١، القسم. ٦٣٢ (ب). لم يشر مكتب شئون الشرق الأدنى العراق عما إذا كانت التزاماته المذكورة تشمل مثل هذه التحويلات، بحيثيمكن أن تكون حسابات المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مبالغة في الأموال منتهية الصلاحية. وبالإضافة إلى ذلك، لم تكن NEA-I قادرة على توفير بيان كامل عن أموال الـ٥٠ مليون دولار في مخصصات السنة المالية ٢٠٠٣ ل صندوق دعم الاقتصاد؛ وذكر فقط ما يقرب من ٩ ملايين دولار على أنها ملتزم بها وأنفقت حتى تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ومن المرجح أن أكثر هذه الأموال كان قد التزم بها وأنفقت بنحو أكثر من المبلغ عنها، والتي من شأنها أن تؤثر على الوضع العام للصناديق وكمية الأموال منتهية الصلاحية.

١١٦. USAID، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٠/١/٢٠١١؛ USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٤/٠١/٢٠١١، NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٠/١٢/٢٠١٠ ، ٢١/١٢/٢٠١٠ ، ٠٧/٠١/٢٠١١ ، ١٠/٠١/٢٠١١؛ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، التقارير ربع السنوية والتقارير نصف السنوية لكونغرس الولايات المتحدة، ٢٠٠٤/٣-٢٠١٠/١٠.

١١٧. القانون العام ١٠٨-١٠٦؛ P.L. ١٠٩-١٠٢؛ P.L. ١٠٩-٢٣٤. اعتمد الكونغرس في البداية ١٨,٦٤٩ مليون دولار لصندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ٢، ولكن خصص ٢١٠ مليون دولار على أن يتم تحويلها إلى حسابات أخرى لبرامج في الأردن وليبيريا والسودان. وفي السنة المالية ٢٠٠٦، نقل الكونغرس ما يقرب من ١٠ مليون دولار إلى صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق من صندوق دعم الاقتصاد. وفي السنة المالية ٢٠٠٨، أبطل القانون العام ١١٠-٢٥٢ مبلغ ٥٠ مليون دولار.

١١٨. NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٨/١٢/٢٠١٠؛ USAID، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٨/٧/٢٠١٠؛ وزارة الخزانة الأمريكية، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢/٤/٢٠٠٩؛ USTDA، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٣/٤/٢٠٠٩؛ DoS، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٥/٤/٢٠٠٧؛ OSD، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٠/٤/٢٠٠٩؛ عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق برقم ١١-٠٠٧، "صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق ١: تقرير عن إعتمادات وإنفاقات وإلغاءات الصناديق"، ١/٢٠١١.

١١٩. القانون العام ١٠٨-١١؛ OMB، التعميم A-١١، إعداد وتقديم وتنفيذ الميزانية، ٢٠٠٩/٨ ، القسم ١٠ ص ٣ ، والقسم ٢٠، ص ١٥، ٢٠.

١٢٠. القانون العام ١٠٨-١٠٦؛ P.L. ١٠٩-١٠٢؛ P.L. ١٠٩-٢٣٤؛ P.L. ١١٠-٢٨؛ P.L. ١١٠-١٦١؛ P.L. ١١٠-٢٥٢؛ P.L. ١١١-٣٢؛ P.L. ١١١-١١٧؛ P.L. ١١١-٢١٢.

١١٠-٢٥٣؛ OMB، التعميم A-١١، إعداد وتقديم وتنفيذ الميزانية، ٢٠٠٩/٨، القسم ١٠ ص ٣ ، والقسم ٣٠، ص ١٥، ٢٠.

٩٨. DoD، "طلب الميزانية للسنة المالية ٢٠١١: نظرة عامة،" ٢٠١٠/٢، الفصل ٦، ص ٩.

٩٩. القانون العام ١١١-٣٢٢.

١٠٠. القانون العام ١١١-٣٨٣؛ وزارة الدفاع، "طلب الميزانية للسنة المالية ٢٠١١: نظرة عامة،" ٢٠١٠/٢، الفصل ٦، ص ٩.

١٠١. القانون العام ١١١-٣٩٣؛ ABO، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٦/١٢/٢٠١٠؛ OMB التعميم A-١١، إعداد وتقديم وتنفيذ الميزانية، ٨ / ٢٠٠٩ ، القسم ١٠ ص ٣ ، والقسم ٢٠، ص ١٥، ٢٠.

١٠٢. OUSD(C)، نص الرسالة، في تقرير إلى الكونغرس حول التمويل المخصص لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد للربع الرابع من العام المالي ٢٠١٠، ٣٠/١٢/٢٠١٠.

١٠٣. OMB، التعميم رقم A-١١، إعداد وتقديم وتنفيذ الميزانية، ٢٠٠٩/٨ ، القسم ١٠. المخصصات المذكورة ومرحلة النفقات تمتد لفترة خمس سنوات بعد التاريخ الذي تنتهي فيه للاستخدام في التزامات جديدة، أو حتى يتم صرف الأموال تماماً. تم إلغاء مخصصات السنة المالية ٢٠٠٤ لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. تم إلغاء مخصصات السنة المالية ٢٠٠٥ لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. سائر مخصصات السنة المالية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد كلها لا تزال في مرحلة تقديم تقاريرها والنفقات.

١٠٤. DoD، في التقرير إلى الكونغرس وفقا للقانون العام ١١١-١١٨، القسم ٩٠٠٥ والقانون العام ١١١-٨٤، القسم ١٢٢٢، "استعراض وزارة الدفاع لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد (CERP)،" في ٧ / ٢٠١٠ ، ص ٢٢-٣٣؛ DoD، CMC، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٣/١/٢٠١١.

١٠٥. ABO، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٦/١٢/٢٠١٠؛ USF-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٠/١/٢٠١١. عن السنة المالية ٢٠٠٤ - السنة المالية ٢٠٠٦، ولكن تتبع مشروع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لا يشتمل على رقم الوثيقة المرجعي الفريد لنظام الجيش المالي القياسي. للعام المالي ٢٠٠٧، كانت القوات الأمريكية في العراق تستخدم أحيانا رقم مشروع نظام شبكة تبادل البيانات عن المعلومات المجمعة بدلا من رقم الوثيقة المرجعي الفريد لنظام الجيش المالي القياسي، مما يجعل من المستحيل مطابقة السجلات مع البيانات المالية لنظام الجيش المالي القياسي. فقط في السنة المالية ٢٠٠٨ - السنة المالية ٢٠١٠ قامت القوات الأمريكية في العراق بمطابقة السجلات مع رقم الوثيقة المرجعي الفريد لنظام الجيش المالي القياسي. ومع ذلك، وحتى عندما تم استخدام رقم الوثيقة المرجعي الفريد في تعقب مشروع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد للعام المالي ٢٠٠٨ - العام المالي ٢٠١٠، كانت المنح الصغيرة تجمع في كثير من الأحيان تحت رقم وثيقة مرجعي فريد واحد لتمكين القائد من معرفة النقدية اللازمة بسهولة لتكون مصدر المنح الصغيرة المتعددة في مواقع مختلفة. ونظرا لأن العديد ممن المشاريع مجمعة تحت رقم وثيقة مرجعي فريد واحد، فإنه من المستحيل تحديد بعد نهاية السنة المالية المعنية إذا كان أحد هذه المشاريع المجمعة (وليس مشروع آخر) قد تم إلغاء الالتزام بها أو تصفيتها.

١٠٦. نائب وزير الدفاع، في الخطاب إلى الكونغرس، ٢٩/٩/٢٠١٠.

١٠٧. USF-I، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١٠/١/٢٠١١.

١٠٨. USF-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٧/١/٢٠١١؛ DoD، CMC، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٣/١/٢٠١١.

١٠٩. نائب وزير الدفاع، في الخطاب إلى الكونغرس، ٢٩/٩/٢٠١٠.

١١٠. TFBSO، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

١١١. DoS، PM، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢١/٩/٢٠١٠ ؛ BBG، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٥/١٠/٢٠١٠ ، الشرطة العسكرية الأمريكية، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٥/١٠/٢٠١٠ ؛ وزارة الخزانة الأمريكية، OTA، "نظرة عامة على مكتب المساعدة التقنية،" ٣٠/١٢/٢٠٠٥ ، ustreas.gov/offices/international-affairs/assistance/، الوصول إلى"

١١٢. ١٦/١٠/٢٠٠٩ ؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٠ / ٣ / ٢٠٠٩ ؛ OUSD(C)، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٤/١٠/٢٠١٠ ؛ DoS، ECA، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٤/٠٤/٢٠١٠ ، OMB، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢١/٠٦/٢٠١٠؛ USAID "قروض ومنح الولايات المتحدة الخارجية [الكتاب الأخضر]،" ٢٠٠٨ ، gbk.eads.usaidallnet.gov/query/do?_program=/eads/gbk/countryReport&unit=N، الوصول إليه في ١٥/٤/٢٠١٠ ؛ DoJ، شعبة إدارة العدل، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٥/١٠/٢٠١٠ ؛ TFBSO ، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٤/١/٢٠١١ ؛ DoS، DRL، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٢/٩/٢٠١٠ ؛ USAID، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، و١٢/١/٢٠٠٩ ؛ ٨/٤/٢٠٠٩ ؛ USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٦/١٠/٢٠٠٨ ، NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٧/٠٩/٢٠١٠ ، ٠٤/١٠/٢٠١٠ ، ٠٦/١٠/٢٠١٠ ، ٠٧/٠١/٢٠١١.

١١٣. GOI، CoR "قانون الموازنة العامة الاتحادية للسنة المالية ٢٠١٠،" GOI، MOF:٢٧/١/٢٠١٠، "تقييم الميزانية العراقية، ٢٠٠٦-٢٠١٠" ، ٨ / ٢٠١٠ ؛ GOI، رئاسة الجمعية الوطنية العراقية المؤقتة، "الميزانية العامة للدولة لعام ٢٠٠٥" ، ٢٠٠٥ ؛ GOI، "إيرادات الموازنة والنفقات ٢٠٠٣ ، تموز/يوليو -كانون الأول/ديسمبر" ٢٠٠٣. يحسب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مساهمة الحكومة العراقية في إعادة الإعمار عن طريق جمع المبالغ التالية: مبلغ الأموال العراقية التي يشرف عليها سلطة الائتلاف المؤقتة، وميزانية رأس المال للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥؛ النفقات الرأسمالية من وزارة المالية المذكورة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩، وميزانية رأس المال الرسمية لعام ٢٠١٠. وهذا الإجمالي على الأرجح يزيد على مجموع المساهمة الفعلية التي تقدمها الحكومة العراقية، منذ أن كانت ميزانيات رأس المال الرسمية عادة ما تتجاوز النفقات الرأسمالية. وحاليا، لا توجد بيانات نفقات معتمدة من وزارة المالية للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥، ولا يوجد سوى بيانات جزئية فقط عن النفقات متوفرة للعام ٢٠١٠.

١١٤. GOI، CoM، "مشروع قانون الميزانية الاتحادية لجمهورية العراق (GOI) للسنة المالية ٢٠١١،" ٣٠/١١/٢٠١٠، المادة ١.

١١٥. GOI، CoM، "مشروع قانون الميزانية الاتحادية لجمهورية العراق (GOI) للسنة المالية ٢٠١١،" ٣٠/١١/٢٠١٠، المادة ١؛ السفارة الأمريكية في بغداد، الملحق المالي، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٥/٧/٢٠١٠.

١١٦. GOI، CoM، "مشروع قانون الميزانية الاتحادية لجمهورية العراق (GOI) للسنة المالية ٢٠١١،" ٣٠/١١/٢٠١٠، المادة ٢.

١١٧. GOI، CoM، "مشروع قانون الميزانية الاتحادية لجمهورية العراق (GOI) للسنة المالية ٢٠١١،" ٣٠/١١/٢٠١٠.

١١٨. السفارة الأمريكية في بغداد، الملحق المالي، في الردود على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٤/١/٢٠١١.

١١٩. GOI، MOF، "تقييم الميزانية العراقية، ٢٠٠٦-٢٠١٠" ، ٨ / ٢٠١٠.

١٢٠. السفارة الأمريكية في بغداد، الملحق المالي، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٤/١/٢٠١١. ويعزى متوسط سعر النفط لعام ٢٠١٠ عن طريق قسمة إجمالي الإيرادات على عدد البراميل المصدرة. وليست كل عائدات تصدير النفط تذهب إلى الحكومة العراقية، حيث يدفع ٥٪ في تعويضات الحرب للكويت.

١٢١. السفارة الأمريكية في بغداد، الملحق المالي، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٥/٧/٢٠١٠.

١٢٢. السفارة الأمريكية في بغداد، الملحق المالي، في الردود على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٥/٧/٢٠١٠ ١٤/١/٢٠١١.

١٢٣. NEA-I، ردا على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٥/١/٢٠١١، ١٣/٠١/٢٠١١.

١٢٤. IMF، بيان صحفي رقم ٣٧٣/١٠، "يكمل المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي الاستعراض الأولي بموجب الترتيبات الاحتياطية مع العراق، والمنح والإعفاءات ويوافق على صرف ٧٤١ مليون دولار،" ٠١/١٠/٢٠١٠، www.imf.org/external/np/sec/pr/2010/pr10373.htm، يمكن الوصول إليه في ١٣/١٠/٢٠١٠.

١٢٥. NEA-I، ردا على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٥/١/٢٠١١، ١٣/٠١/٢٠١١.

١٢٦. NEA-I، ردا على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٥/١/٢٠١١، ١٣/٠١/٢٠١١.

١٢٧. NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٠/٤/١٠، ٢٠١١/٥/١، و٢٠١١/١٣/١.

١٢٨. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/١/٢٠١١.

١٢٩. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/٠١/٠٣.

١٣٠. USF-I، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١/٤/٢٠١١.

١٣١. DoD، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٤/١/٢٠١١؛ USACE, TAD، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٤/١/٢٠١١.

١٣٢. DoD، هيئة الاركان المشتركة J-٥، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٣/١/٢٠١١.

١٣٣. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، OPA، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ١/٤/٢٠١١.

١٣٤. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، OPA، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ١/٤/٢٠١١.

١٣٥. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/١/٢٠١١.

١٣٦. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، OPA، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

١٣٧. DoS، INL، ردّاً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات ١٣/١/٢٠١٠.

١٣٨. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، قسم شئون السياسة العسكرية،

ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

١٣٩. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، قسم شئون السياسة العسكرية، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١. لم يتم بعد طلب أي مساعدات من التمويل العسكري الخارجي للعراق.

١٤٠. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، قسم شئون السياسة العسكرية، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

١٤١. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، قسم شئون السياسة العسكرية، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

١٤٢. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، ISPO، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

١٤٣. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، ISPO، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

١٤٤. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، ISPO، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

١٤٥. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، ISPO، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

١٤٦. USACE، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١/٤/٢٠١١.

١٤٧. DoS، INL، ردّاً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات ١/٥/٢٠١٠.

١٤٨. DoS، INL، ردّاً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات ١/٥/٢٠١٠.

١٤٩. DoS، INL، ردّاً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات ١/٥/٢٠١٠.

١٥٠. DoS، INL، ردّاً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات ١/٥/٢٠١٠.

١٥١. DoS، INL، ردّاً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات ١/٥/٢٠١٠.

١٥٢. DoS، INL، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٥/١/٢٠١١؛ السفارة الأمريكية في بغداد، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٣/١/٢٠١١.

١٥٣. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

١٥٤. مسئولو الحكومة العراقية ووزارة الداخلية، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١٠/١٢-٢٠١١/١.

١٥٥. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، OPA، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

١٥٦. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، OPA، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

١٥٧. السفارة الأميركية في بغداد، OPA، "خطة انتقال فريق إعادة إعمار المحافظات،" ٢/٨/٢٠١٠ و "مجموعة عمل فريق إعادة إعمار المحافظات المشتركة" ٢/٨/٢٠١٠-٠٢.

١٥٨. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، OPA، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

١٥٩. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، OPA، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ١٩/١/٢٠١١.

١٦٠. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، OPA، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

١٦١. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، OPA، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

١٦٢. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، OPA، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

١٦٣. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، OPA، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

١٦٤. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، OPA، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

١٦٥. OSD، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٣/١/٢٠١١ ؛ USAID، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٣/٠١/٢٠١١، USACE، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٠٧/٠١/٢٠١١. أرقام وزارة الدفاع الصادرة بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. وكانت جميع الأرقام الأخرى لتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. لم تذكر السفارة الأميركية في بغداد عدد المتعاقدين على تقديم دعم لأنشطتها.

١٦٦. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/١/٢٠١١.

١٦٧. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/١/٢٠١١.

١٦٨. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/١/٢٠١١.

١٦٩. CEFMS، *ESF, IRRF*: لأعمال الإعمار، *IRRF*: لغير أعمال الإعمار،ISFF، في ٠١/١٠/٢٠١٠ و١٠/٠١/٢٠١١؛ USAID، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٢/١/٢٠١٠ و١١/١/٢٠١١؛ IRMS، *Global Benchmark*، ٣/٩/٢٠١٠.

١٧٠. CEFMS، *ESF, IRRF*: لأعمال الإعمار، *IRRF*: لغير أعمال الإعمار، *ISFF*، بتاريخ ٠١/١٠/٢٠١٠ و ١٠/٠١/٢٠١١؛ USAID، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٢/٠١/٢٠١٠ ، ١٠/٠١/٢٠١١ و، ١١/٠١/٢٠١١؛ IRMS، المعيار العالمي، ٠٣/٠٩/٢٠١٠، USACE، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٠٤/٠١/٢٠١١ ، NEA-I، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠/١٢/٢٠١٠ ، ٢١/١٢/٢٠١٠ ، ٠٧/٠١/٢٠١١ ، و١ / ٢٠١١/١٠ ؛ OSD، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/٠١/٢٠١١ ، ABO، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٠٦/١٢/٢٠١٠.

١٧١. CEFMS، *ESF, IRRF*: لأعمال الإعمار، *IRRF*: لغير أعمال الإعمار،ISFF، في ٠١/١٠/٢٠١٠ و١٠/٠١/٢٠١١؛ USAID، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٢/١/٢٠١٠ و١١/١/٢٠١١؛ IRMS، *Global Benchmark*، ٣/٩/٢٠١٠.

١٧٢. PRT، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١٩/٠١/٢٠١١.

١٧٣. مجموعة الأزمات الدولية، "أين يتجه العراق؟ دروس من البصرة، "تقرير الشرق الأوسط رقم ٦٧، ٢٥/٦/٢٠٠٧ ، ص 1-7 www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iraq%20Syria%20Lebanon/Iraq/67_Iraq___lessons_from_basra.ashx, الوصول إليه في ٣٠/١٢/٢٠١٠.

١٧٤. مجموعة الأزمات الدولية، "أين يتجه العراق؟ دروس من البصرة، "تقرير الشرق الأوسط رقم ٦٧، ٢٥/٦/٢٠٠٧ ، ص 1 www.crisisgroup.org/~/media/Files/Middle%20East%20North%20Africa/Iraq%20Syria%20Lebanon/Iraq/67_Iraq___lessons_from_basra.ashx, الوصول إليه في ٣٠/١٢/٢٠١٠.

١٧٥. GOI، وزارة النفط، www.oil.gov.iq, الوصول إليه في ١٧/١/٢٠١١؛ السفارة الأمريكية في بغداد، ردّاً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٢٢/١/٢٠١٠ و٢٣/١/٢٠١٠؛ DoS، تقرير حالة العراق ، ١٣/٠١/٢٠١٠ ، الشريحة ١١؛ الحكومة GOI، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٨/١/٢٠١١ ؛ خزانة الولايات المتحدة، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ١١/١/٢٠١١.

١٧٦. مايكل نايتس وإد ويليامز "الهدوء الذي يسبق العاصفة: التجربة البريطانية في جنوب العراق،" المحور السياسي رقم ٦٦ ، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٢٠٠٧/٢، ص ٧-www.washingtoninstitute.org/pubPDFs/PolicyFocus66.pdf، الوصول إليه في ١٥/١٢/٢٠١٠.

١٧٧. مايكل نايتس وإد ويليامز "الهدوء الذي يسبق العاصفة: التجربة البريطانية في جنوب العراق،" المحور السياسي رقم ٦٦ ، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٢٠٠٧/٢، ص ٧-٨.www.washingtoninstitute.org/pubPDFs/PolicyFocus66.pdf، الوصول إليه في ١٥/١٢/٢٠١٠.

١٧٨. ماريسا كوشران: "معركة للسيطرة على البصرة: آذار/مارس ٢٠٠٣، ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨ ، "معهد دراسة الحرب، ٢٣/٦/٢٠٠٨، ص ٤-٣، www.understandingwar.org/report/battle-basra الوصول إليه في ٠٣/٠١/٢٠١١.

١٧٩. القائد الجنرال محمد، فيلق الجيش العراقي ١٤، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٢/١/٢٠١١.

١٨٠. ماريسا كوشران: "معركة للسيطرة على البصرة: آذار/مارس ٢٠٠٣، ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨ ، "معهد دراسة الحرب، ٢٣/٦/٢٠٠٨، ص ٨-٦، www.understandingwar.org/report/battle-basra الوصول إليه في ٠٣/٠١/٢٠١١.

١٨١. السفير رايان كروكر، شهادة أمام الكونغرس، ٨/٤/٢٠٠٨.

١٨٢. ماريسا كوشران: "معركة للسيطرة على البصرة: آذار/مارس ٢٠٠٣، ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨ ، "معهد دراسة الحرب، ٢٣/٦/٢٠٠٨، ص ٨ ،www.understandingwar.org/report/battle-basra الوصول إليه في ٠٣/٠١/٢٠١١.

١٨٣. ماريسا كوشران: "معركة للسيطرة على البصرة: آذار/مارس ٢٠٠٣، ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨ ، "معهد دراسة الحرب، ٢٣/٦/٢٠٠٨، ص ١٠-١٤ ،www.understandingwar.org/report/battle-basra الوصول إليه في ٠٣/٠١/٢٠١١.

١٨٤. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمصادر المفتوحة المصدر من المستندات باللغة الإنجليزية واللغة العربية، ١/١٠/٢٠١٠ - ١/١/٢٠١١.

١٨٥. القائد الجنرال محمد، فيلق الجيش العراقي ١٤، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٢/١/٢٠١١.

١٨٦. بعثة الأمم المتحدة، "نتائج الانتخابات" ، العدد ٣٠، ٢ / ٢٠٠٩ ؛ GOI IHEC،www.ihec.iq/arabic ترجمة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الوصول إليه في ٢٢/٢/٢٠٠٩.

١٨٧. مايكل نايتس وإد ويليامز "الهدوء الذي يسبق العاصفة: التجربة البريطانية في جنوب العراق،" المحور السياسي رقم ٦٦ ، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٢٠٠٧/٢، ص ٢٣،www.washingtoninstitute.org/pubPDFs/PolicyFocus66.pdf، الوصول إليه في ١٥/١٢/٢٠١٠.

١٨٨. مايكل نايتس وإد ويليامز "الهدوء الذي يسبق العاصفة: التجربة البريطانية في جنوب العراق،" المحور السياسي رقم ٦٦ ، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٢٠٠٧/٢، ص ٢٣-٣٠.www.washingtoninstitute.org/pubPDFs/PolicyFocus66.pdf، الوصول إليه في ١٥/١٢/٢٠١٠.

١٨٩. بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق، "نتائج الانتخابات" ، العدد ٣٠، ٢ / ٢٠٠٩ ؛ GOI IHEC،www.ihec.iq/arabic ترجمة المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الوصول إليه في ٢٢/٢/٢٠٠٩.

١٩٠. GOI، IHEC، "نتائج الانتخابات الرسمية آذار/مارس ٢٠١٠،" www.ihec-iq.com/ar/election2010.html الوصول إليه في ٠٣/٠١/٢٠١١.

١٩١. مجموعة الأزمات الدولية، "أين يتجه العراق؟ دروس من البصرة، "تقرير الشرق الأوسط رقم ٦٧، بيسكاتواي، نيوجيرسي: ناشري المعاملات، ٢٥/٦/٢٠٠٧، ص ٤.

١٩٢. ريد فيسر، البصرة، دولة الخليج الفاشلة: النزعة الانفصالية والقومية في جنوب العراق، المجلد ٣٢ (غلاف عادي) دار نشر ليت، ٢٠٠٧/١٢.

١٩٣. مسئول من الحكومة العراقية، ردّاً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات ١/١٠/٢٠١٠.

١٩٤. مسئولين من الحكومة العراقية، ردّاً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات ١/١/٢٠١٠.

١٩٥. مسئولو فريق إعادة الإعمار في البصرة، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١ ؛ مسؤولو الحكومة في محافظة البصرة، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١؛ سكان البصرة، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٤/١/٢٠١١.

١٩٦. مسئولي فريق إعادة الإعمار في البصرة، في الاجتماعات مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

١٩٧. مسئولي الحكومة في البصرة، في الاجتماعات مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

١٩٨. IAU، "ملف محافظة البصرة"، ٢٠١٠/١٢، www.iauiraq.org/reports/GP-Basrah.pdf، الوصول إليه في ٣/١/٢٠١١.

١٩٩. IAU، "ملف محافظة البصرة"، ٢٠١٠/١٢، www.iauiraq.org/reports/GP-Basrah.pdf، الوصول إليه في ٣/١/٢٠١١.

٢٠٠. SIGIR PA-٠٨-١٦٠، "تقرير عن مستشفى أطفال البصرة، البصرة، العراق،" ٢٨/٧/٢٠٠٩ ، ص ١-٤.

٢٠١. المدير العام لمنظمة عمليات الرميلة، في الاجتماع مع المفتش

العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٢٠٢. المدير العام لمنظمة عمليات الرميلة، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٢٠٣. IAU، "ملف محافظة البصرة"، ٢٠١٠/١٢، www.iauiraq.org/reports/GP-Basrah.pdf، الوصول إليه في ٣/١/٢٠١٠.

٢٠٤. IAU، "ملف محافظة البصرة"، ٢٠١٠/١٢، www.iauiraq.org/reports/GP-Basrah.pdf، الوصول إليه في ٣/١/٢٠١٠.

٢٠٥. القائد الجنرال محمد، فيلق الجيش العراقي ١٤، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٢/١/٢٠١١.

٢٠٦. المدير العام لمنظمة عمليات الرميلة، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٢٠٧. المدير العام لمنظمة عمليات الرميلة، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٢٠٨. مسئولي الحكومة في البصرة، في الاجتماعات مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٢٠٩. GOI، رئيس لجنة استثمار البصرة، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٢١٠. فرق إعادة إعمار المحافظات في البصرة، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات بتاريخ، ١٩/١/٢٠١١.

٢١١. مسؤولو الحكومة العراقية، كما نقل أبو علي، "توقف الخريجين مع ازدهار نفط البصرة." قضية ICR العدد ٣٥٩، معهد تقارير الحرب والسلام، ٠٨/١١/٢٠١٠، iwpr.net/report-news/graduates-cut-out-basra-oil-boom الوصول إليه في ٣/١/٢٠١١.

٢١٢. مسئولي الحكومة في البصرة، في الاجتماعات مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٢١٣. تحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للمصادر المفتوحة المصدر من المستندات باللغة الإنجليزية واللغة العربية، ١/١٠/٢٠١٠ - ١/١/٢٠١١.

٢١٤. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٣/١/٢٠١١؛ NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٤/١/٢٠١١.

٢١٥. المدير العام لمنظمة عمليات الرميلة ومسئولي الحكومة في البصرة، في الاجتماعات مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٢١٦. المدير العام لمنظمة عمليات الرميلة ومسئولي الحكومة في البصرة، في الاجتماعات مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٢١٧. مالكي الأعمال بالبصرة، في الاجتماعات مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٢١٨. GOI، مسئولي الحكومة في البصرة، في الاجتماعات مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٢١٩. المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، التقرير ربع السنوي ونصف السنوي لكونغرس الولايات المتحدة، ٣٠/٧/٢٠١٠، ص ٧٣.

٢٢٠. GOI، مسئولي الحكومة في البصرة، في الاجتماعات مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٢٢١. مسئولو الحكومة العراقية، في الاجتماعات مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١.

٢٢٢. IAU، "ملف محافظة البصرة"، ٢٠١٠/١٢، www.iauiraq.org/reports/GP-Basrah.pdf، الوصول إليه في ٣/١/٢٠١١.

٢٢٣. اتحاد مزارعي البصرة، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٢٢٤. اتحاد مزارعي البصرة، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٢٢٥. اتحاد مزارعي البصرة، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٢٢٦. UN, FAO، www.faoiraq.org، الوصول إليه في ٥/١/٢٠١١.

٢٢٧. مسئولي الحكومة في البصرة، في الاجتماعات مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٢٢٨. مسئولو الحكومة العراقية، في الاجتماعات مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٠١١/١.

٢٢٩. مسئولي الحكومة في البصرة، في الاجتماعات مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٢٣٠. GOI، رئيس المحكمة في محافظة البصرة، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٢٣١. GOI، رئيس المحكمة في محافظة البصرة، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٢٣٢. COI, GOI، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات ١/٢٠١١.

٢٣٣. COI, GOI, www.nazaha.iq/en_default.asp، الوصول إليه في ٠٢/٠١/٢٠١١.

٢٣٤. مايكل نايتس وإد ويليامز "الهدوء الذي يسبق العاصفة: التجربة البريطانية في جنوب العراق،" المحور السياسي رقم ٦٦ ، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ٢٠٠٧/٢، ص ٣٠، www.washingtoninstitute.org/pubPDFs/PolicyFocus66.pdf، الوصول إليه في ١٥/١٢/٢٠١٠.

٢٣٥. DoS، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٤/٠١/٢٠١١.

٢٣٦. USACE، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١/٤/٢٠١١.

٢٣٧. IRMS، USF-I CERP فئة التقرير، ٢٠٩/٢٠١٠ ؛ DoS، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٥/٤/٢٠٠٧؛ USAID، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٨/٧/٢٠١٠ و ١٠/١/٢٠١١؛ USACE، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٠٤/٠١/٢٠١١ ، NEA-I، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٢٠/١٢/٢٠١٠ ، ٢١/١٢/٢٠١٠ ، ٢٨/١٢/٢٠١٠ ، ٠٧/٠١/٢٠١١ ، و ١٠/١/٢٠١١. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٣١/٠١/٢٠١١.

٢٣٨. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "تقديم المساعدة للعراق، برنامج تطوير: بناء القدرات الوزارية على الصعيدين الوطني والمحافظات: لقطة من البرنامج، www.usaid.gov/iraq/accomplishments/natgov.html الوصول إليه في ١٣/١/٢٠١١؛ USAID، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ١٠/١/٢٠١١، NEA-I، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٤/١٠/٢٠١٠.

٢٣٩. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/٠١/٠٣.

٢٤١. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/٠١/٠٣.

٢٤٢. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/٠١/٠٣.

٢٤٣. USAID، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٠/١/٢٠١١؛ NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٤/١٠/٢٠١٠.

٢٤٤. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٣/٠١/٢٠١١.

٢٤٥. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٣/٠١/٢٠١١.

٢٤٦. USAID، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٠/١/٢٠١١؛ NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٤/١٠/٢٠١٠.

٢٤٧. USAID، ردا على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٣/١/٢٠١١، ١٠/٠١/٢٠١١.

٢٤٨. NEA-I، DRL، ردا على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٠/١٢/٢٠١٠، ١١/٠١/٢٠١١.

٢٤٩. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/٠١/٠٣.

٢٥٠. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/١/٢٠١١.

٢٥١. NEA-I، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٧/٠١/٢٠١١.

٢٥٢. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٢٥٣. NEA-I، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٥/٠١/٢٠١١.

٢٥٤. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٢٥٥. السفارة الأمريكية في بغداد، في الردود على طلب البيانات الصادر من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٤٠/٤/٢٠٠٧، و٣٠/٧/٢٠٠٩، و٤/١/٢٠١١، و١٣/١/٢٠١١.

٢٥٦. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٢٥٧. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/١/٢٠١١.

٢٥٨. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/١/٢٠١١.

سفارة الولايات المتحدة ببغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/١/٢٠١١.

٢٦٠. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/١/٢٠١١.

٢٦١. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/١/٢٠١١.

٢٦٢. UNHCR، "ملف UNHCR للعام ٢٠١٠ للعمليات في العراق،" ، الوصول إليه في ٣/١/٢٠١١ ؛ DoS, PRM، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٢٦٣. UNHCR، البيان الصحفي، "العراق: مساعدة المشردين داخليا في تحسين حياتهم والتوصل إلى حلول دائمة وبناء الجوانب الرئيسية للسلام" ٢٩/٠٩/٢٠١٠، www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=10389&LangID=E الوصول إليه في ١٣/١٢/٢٠١٠.

٢٦٤. DoS, PRM، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات ٢٤/٩/٢٠١٠.

٢٦٥. UNHCR، البيان الصحفي، "العراق: مساعدة المشردين داخليا في تحسين حياتهم والتوصل إلى حلول دائمة وبناء الجوانب الرئيسية للسلام" ٢٩/٠٩/٢٠١٠، www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=10389&LangID=E الوصول إليه في ١٣/١٢/٢٠١٠.

٢٦٦. UNHCR، البيان الصحفي، "العراق: مساعدة المشردين داخليا في تحسين حياتهم والتوصل إلى حلول دائمة وبناء الجوانب الرئيسية للسلام" ٢٩/٠٩/٢٠١٠، www.ohchr.org/en/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=10389&LangID=E الوصول إليه في ١٣/١٢/٢٠١٠؛ تقرير المساءلة الحكومية GAO-١١-١٢٤، "العراقين المهجرين: يلزم اتباع استراتيجية متكاملة دولية لإعادة إدماج اللاجئين في العراق وإعادة المشردين داخليا"، ٢٠١٠/١٢، ص ١٢؛ DoS, PRM، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات بتاريخ، ١٣/١/٢٠١١.

٢٦٧. DoS، تقرير حالة العراق، ١٠/٦/١٠، الشريحة ٥؛ DoS, PRM، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات بتاريخ، ١٣/١/٢٠١١.

٢٦٨. تقرير المساءلة الحسابية GAO-١١-١٢٤ "المهجرين العراقيين: يلزم اتباع استراتيجية متكاملة دولية لإعادة إدماج اللاجئين في العراق وإعادة المشردين داخليا"، ٢٠١٠/١٢، ص ٨؛ UNHCR، "التحجيثات الإحصائية الشهرية عن العودة - أيلول/سبتمبر ٢٠١٠"، ٩/٢٠١٠.

٢٦٩. UNHCR، بيان صحفي، "اللاجئون العراقيون في سوريا يحجمون عن العودة إلى الديار بشكل دائم: استطلاع،" ٠٨/١٠/٢٠١٠، www.unhcr.org/4caf376c6.html الوصول إليه في ٢٢/١١/٢٠١٠؛ DoS, PRM، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات بتاريخ، ١٣/١/٢٠١١.

٢٧٠. UNHCR، بيان صحفي، "استطلاع UNHCR يشير إلى رفض اللاجئون العراقيون العودة إلى ديارهم،" ١٩/١٠/٢٠١٠ ، www.unhcr.org/4cbdab456.html، الوصول إليه في ١٥/١١/٢٠١٠ ؛ DoS، تقرير حالة العراق ، ٢٠/١٠/٢٠١٠، الشريحة ١١.

٢٧١. DoS, PRM، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات ١٣/١/٢٠١١.

٢٧٢. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/٠١/١٠.

٢٧٣. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/١/٢٠١١.

٢٧٤. DoS, PRM، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات ٥/١/٢٠١١.

٢٧٥. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، OFDA، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات

بتاريخ ١٤/٠١/٢٠١١.

٢٧٦. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، OFDA، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٣/٠٤/٢٠١٠.

٢٧٧. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، OFDA، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١٤/٠١/٢٠١١.

٢٧٨. تقرير المساءلة الحسابية GAO-١١-١٢٤ "المهجرين العراقيين: يلزم تطبيق استراتيجية متكاملة دولية لإعادة إدماج اللاجئين في العراق المشردين داخليا والعائدين منهم،" ١٢/٢٠١٠، ص ٢٥-٢٦.

٢٧٩. DoS, PRM، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات ١٣/١/٢٠١١.

٢٨٠. تقرير المساءلة الحسابية GAO-١١-١٢٤ "المهجرين العراقيين: يلزم تطبيق استراتيجية متكاملة دولية لإعادة إدماج اللاجئين في العراق المشردين داخليا والعائدين منهم،" ١٢/٢٠١٠، ص ٢٥-٢٦.

٢٨١. تقرير المساءلة الحسابية GAO-١١-١٢٤ "المهجرين العراقيين: يلزم تطبيق استراتيجية متكاملة دولية لإعادة إدماج اللاجئين في العراق المشردين داخليا والعائدين منهم،" ١٢/٢٠١٠، ص ٩-١٠.

٢٨٢. DoS، PRM، رداً على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٤/٩/٢٠١٠، ١٣/٠١/٢٠١١.

٢٨٣. تقرير المساءلة الحسابية GAO-١١-١٢٤ "المهجرين العراقيين: يلزم تطبيق استراتيجية متكاملة دولية لإعادة إدماج اللاجئين في العراق المشردين داخليا والعائدين منهم،" ١٢/٢٠١٠، ص ٣٥.

٢٨٤. UNHCR، ورقة حقائق، "العائدين، مبادرة ديالى" www.unhcr.org/4c9084e49.pdf،٢٠١٠/٧، الوصول إليه في ٠٣/١١/٢٠١٠؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٤/١/٢٠١١.

٢٨٥. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/١/٢٠١١.

٢٨٦. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٤/١/٢٠١١؛ DoS, PRM، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٢٤/٩/٢٠١٠.

٢٨٧. GOI، المركز الوطني للاعلام، بيان صحفي، "عودة الأسر إلى ديالى في ازدياد،" ٣٠/١١/٢٠١٠، www.nmc.gov.iq/english/news_e/2010/11/30_9.htm، الوصول إليه في ٠٧/١٢/٢٠١٠.

٢٨٨. تقرير المساءلة الحسابية GAO-١١-١٢٤ "المهجرين العراقيين: يلزم تطبيق استراتيجية متكاملة دولية لإعادة إدماج اللاجئين في العراق المشردين داخليا والعائدين منهم،" ١٢/٢٠١٠، ص ٣٨.

٢٨٩. تقرير المساءلة الحكومية GAO-١١-١٢٤ "المهجرين العراقيين: يلزم تطبيق استراتيجية متكاملة دولية لإعادة إدماج اللاجئين في العراق المشردين داخليا والعائدين منهم،" ١٢/٢٠١٠، ص ٣-٤.

٢٩٠. تقرير المساءلة الحسابية GAO-١١-١٢٤ "المهجرين العراقيين: يلزم تطبيق استراتيجية متكاملة دولية لإعادة إدماج اللاجئين في العراق المشردين داخليا والعائدين منهم،" ١٢/٢٠١٠، ص ٦٥-٧٠.

٢٩١. DoS, PRM، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات ٥/١/٢٠١١.

٢٩٢. OSD، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/٤/١.

٢٩٣. DoD، بيان صحفي، "الجنرال يصف التهديد الارهابي المتبقي في العراق،" ٠٥/١١/٢٠١٠، www.defense.gov/news/newsarticle.aspx?id=61579الوصول إليه في ١٥/١٢/٢٠١٠.

٢٩٤. CENTCOM، بيان صحفي، "ثلاثة قتلى في اليوم الدموي للقوات الامريكية في العراق"، ١٥/١/٢٠١١.

٢٩٥. DoD، بيان صحفي، "الجنرال يصف التهديد الارهابي المتبقي في العراق،" ٠٥/١١/٢٠١٠، www.defense.gov/news/newsarticle.aspx?id=61579الوصول إليه في ١٥/١٢/٢٠١٠.

٢٩٦. DoD، بيان صحفي، "ذكر الجنرال أن قوات الأمن الداخلية تعمل على تفعيل التقدم،" ١٥/١٢/٢٠١٠، www.usf-iraq.com/news/headlines/isf-enabling-progress-general-says، الوصول إليه في ٥/١/٢٠١١ ؛ OSD، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٠٤/٠١/٢٠١١ ،مشيرا إلى أن المتوسط اليومي لعدد الحوادث الأمنية في البلاد انخفضت من ١٨٥,٩ في ٢٠٠٧ و ٣٠,٧ في ٢٠٠٩ ، إلى ٢٣,٦ في ٢٠١٠.

٢٩٧. OSD، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/٤/١.

٢٩٨. DoS، تقرير حالة العراق، ١١/٣/٢٠١٠ ، الشريحة ١١.

٢٩٩. OSD، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/٤/١.

٣٠٠. USF-I، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١٣/٤/٢٠١١.

٣٠١. OSD، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١٣/١/٢٠١١.

٣٠٢. DoS، تقرير حالة العراق، ١١/٣/٢٠١٠ ، الشريحة ١٠.

٣٠٣. GOI, MOI IG، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات ١٠/١٢/٢٠١٠.

٣٠٤. الأمم المتحدة "شبكة المعلومات المتعلقة بالألغام. العراق،" www.mineaction.org/country.asp?c=14، الوصول إليه في ٢٢/١١/٢٠١٠، DoS، تقرير حالة العراق ، ٢٧/١٠/٢٠١٠ ، الشريحة ١١.

٣٠٥. UNICEF، "الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب في العراق" ، ٦ / ٢٠٠٩ ، www.iq.undp.org/UploadedFiles/HomePage/3a500ee4-d5b0-457c-ac26-9b6d5dc5e6d5.pdf، الوصول إليه في ٠٤/٠١/٢٠١١؛ DoS، تقرير حالة العراق ، ٢٧/١٠/٢٠١٠ ، الشريحة ١١.

٣٠٦. DoS، تقرير حالة العراق، ٢٧/١٠/٢٠١٠ ، الشريحة ١١.

٣٠٧. GOI, MOI IG، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات ١٥/١/٢٠١١.

٣٠٨. ITAM، "موجز المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حول أعمال البعثة التدريبية والاستشارية للعراق في تدريب الشرطة،" ٢٠١٠/١٢ ، الشريحة ١٠.

٣٠٩. ITAM، "ملخص مهمة البعثة التدريبية والاستشارية للعراق للجيش" ٠٨/١٢/٢٠١٠ ، الشريحة ١٠.

٣١٠. ITAM، "ملخص مهمة البعثة التدريبية والاستشارية للعراق للجيش" ٠٨/١٢/٢٠١٠ ، الشريحة ٤. تم تمويل دعم الحياة وذخيرة الأسلحة الصغيرة من قبل القوات الأمريكية في العراق لبرنامج التدريب RGB حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. ومن المقرر أن تقوم وزارة الدفاع بتمويل هذه الأجزاء من البرنامج التدريبي في عام ٢٠١١.

٣١١. USF-I، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١/٤/٢٠١١.

٣١٢. ITAM، "البعثة التدريبية والاستشارية في العراق للجيش،" ١٣/٠٩/٢٠١٠ ، الشريحة ٤.

٣١٣. ITAM، "ملخص مهمة البعثة التدريبية والاستشارية للعراق للجيش" ٠٨/١٢/٢٠١٠ ، الشريحة ٣.

٣١٤. ITAM، "ملخص مهمة البعثة التدريبية والاستشارية في العراق للجيش" ٠٨/١٢/٢٠١٠ ، الشريحة ٣ ؛ رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات، ٤/١/٢٠١٠، أعداد خريجي التدريب الأولي أو الإضافي تشمل اثنين من كتائب الحرس الإقليمي المدربة لحكومة إقليم كردستان في عام ٢٠١٠.

٣١٥. ITAM، "ملخص مهمة البعثة التدريبية والاستشارية للعراق للجيش" ٠٨/١٢/٢٠١٠ ، الشريحة ٦.

٣١٦. ITAM، "البعثة التدريبية والاستشارية في العراق للجيش،" ١٣/٠٩/٢٠١٠ ، الشريحة ٣.

٣١٧. وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠/٨/٢٠١٠ ، ص ٤٨.

٣١٨. وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠/٨/٢٠١٠ ، ص ٤٨.

٣١٩. USF-I، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١٣/٤/٢٠١١.

٣٢٠. USF-I، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١٣/٤/٢٠١١.

٣٢١. وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠/٨/٢٠١٠ ، ص ix.

٣٢٢. USF-I، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١٣/٤/٢٠١١.

٣٢٣. وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ١٣/٦/٢٠٠٨ ، ص ٤٠.

٣٢٤. ITAM، "موجز المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حول أعمال البعثة التدريبية والاستشارية للعراق في تدريب الشرطة،" ٢٠١٠/١٢ ، ص. ٢.

٣٢٥. OSD، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/٤/١.

٣٢٦. OSD، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/٤/١.

٣٢٧. ITAM، "موجز المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حول أعمال البعثة التدريبية والاستشارية للعراق في تدريب الشرطة،" ٢٠١٠/١٢ ، ص ٢؛ OSD، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ١٣/١/٢٠١١.

٣٢٨. ITAM، "موجز المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق حول أعمال البعثة التدريبية والاستشارية للعراق في تدريب الشرطة،" ٢٠١٠/١٢ ، الشريحة ٢.

٣٢٩. القوات الأمريكية في العراق، بيان صحفي، "فرق الكشف عن المتفجرات باستخدام الكلاب تعزز نقاط التفتيش الأمنية في العراق"، ١٩/١١/٢٠١٠، www.usf-iraq.com/news/press-releases/explosive-dog-teams-enhance-iraqs-security-check-points الوصول إليه في ١٥/١٢/٢٠١٠.

٣٣٠. عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١١-٠١٠، "برنامج أبناء العراق: النتائج غير مؤكدة والضوابط المالية ضعيفة،" ١/٢٠١١.

٣٣١. عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١١-٠١٠، "برنامج أبناء العراق: النتائج غير مؤكدة والضوابط المالية ضعيفة،" ١/٢٠١١.

٣٣٢. OSD، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

٣٣٣. USF-I، رد القوات الأمريكية في العراق على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١، ١٣/٠١/٢٠١١.

٣٣٤. OSD، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/١/٢٠١١.

٣٣٥. OSD، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/٤/١.

٣٣٦. وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠/٨/٢٠١٠ ، ص ٤٨.

٣٣٧. DoD IG تقرير SPO-٢٠١١-٠٠١، "تقييم جهود الحكومة الأمريكية لتطوير القدرة اللوجستية طويلة الأمد لقوات الأمن العراقية،" ١٠/١١/٢٠١٠، ص ١٣.

٣٣٨. وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠/٨/٢٠١٠ ، ص ٤٩.

٣٣٩. وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠/٨/٢٠١٠ ، ص viii.

٣٤٠. ITAM، "البعثة التدريبية والاستشارية في العراق للجيش،" ١٣/٠٩/٢٠١٠ ، الشريحة ٤.

٣٤١. DoD IG تقرير SPO-٢٠١١-٠٠١، "تقييم جهود الحكومة الأمريكية لتطوير القدرة اللوجستية طويلة الأمد لقوات الأمن العراقية،" ١٠/١١/٢٠١٠، ص ٤٧, ٥١, ٥٥, ٥٩, ٦٣, ٧١.

٣٤٢. DoD IG تقرير SPO-٢٠١١-٠٠١، "تقييم جهود الحكومة الأمريكية لتطوير القدرة اللوجستية طويلة الأمد لقوات الأمن العراقية،" ١٠/١١/٢٠١٠، ص ٧٥–٨٩.

٣٤٣. OSD، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١٣/١/٢٠١١.

٣٤٤. OSD، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١٤/١٠/٢٠١٠.

٣٤٥. القانون العام ١١١-٢٤٢، القسم ١٠١٨؛ القانون العام ١١١-٢٩٠؛ P.L. ١١١-٣١٧؛ P.L. ١١١-٣٢٢؛ وزارة الدفاع، "طلب الميزانية للسنة المالية ٢٠١١: نظرة عامة،" ٢٠١٠/٢، الفصل ٦، ص ٥؛ القانون العام ١١١-٣٨٣.

٣٤٨. INL، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٥/١/٢٠١١.

٣٤٩. USF-I، رد القوات الأمريكية في العراق على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠١٠، ١٣/٠١/٢٠١١.

٣٥٠. وزارة الدفاع ، بيان صحفي، "دزينة من دبابات إبرامز M١A١ التي اشترتها الحكومة العراقية تصل للجيش،" ٣٠/١٢/٢٠١٠ ، www.usf-iraq.com/news/press-releases/dozen-goi-purchased-m1a1-abrams-tanks-arrive-for-iraqi-army، الوصول إليه في ٥/١/٢٠١١.

٣٥١. OSD، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/٤/١.

٣٥٢. OSD، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠١٠.

٣٥٣. OSD، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠١٠.

٣٥٤. OSD، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٣/١٢/٢٠١٠.

٣٥٥. القوات الأمريكية في العراق، بيان صحفي، "هيئة الطيران

الحربي العراقية تقبل استلام المروحيات ٢ 171E-Mi،" بتاريخ ١٦/١١/٢٠١٠ ، www.usf-iraq.com/news/press-releases/iraq-army-aviation-directorate-accepts-delivery-of-2-mi-171e-helicopters, الوصول إليه في ١٢/١٢/٢٠١٠.

٣٥٦. USACE، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

٣٥٧. GRD، بيان صحفي، "فيلق مهندسي الجيش الأميركي يحتفل بالانتهاء من مرفق تخزين الجيش العراقي،" ٠٣/١١/٢٠١٠ ، www.grd.usace.army.mil/10-News.asp, الوصول إليه في ١٠/١٢/٢٠١٠.

٣٥٨. تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق رقم ٠٩-٠٢٧، "تطوير قدرة صيانة مستودع في منطقة التاجي والتي تأثرت بالعديد من المشاكل،" ٧ / ٢٠١٠ ؛ تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق رقم ٠٨-٠٠٤ "نتائج وتكلفة والإشراف على إعادة بناء قاعدة التاجي العسكرية ومركز تجنيد بغداد" ١ / ٢٠٠٨.

٣٥٩. USACE، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

٣٦٠. GRD، بيان صحفي، "تجديد ما هو قديم، سلاح لمهندسين بالجيش الأمريكي يرمم موقع الأكاديمية الدولية الرعاية المستقبلي،" ٠٨/١١/٢٠١٠ ، www.grd.usace.army.mil/10-News.asp، الوصول إليه في ١٤/١٢/٢٠١٠.

٣٦١. تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق رقم ١١-٠٠٩، "دعم الحكومة العراقية للأكاديمية الدولية العراقية" ١ / ٢٠١١.

٣٦٢. INL، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ١٠/١/٢٠١١ ، NEA-I، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٢٨/١٢/٢٠١٠ و ١٠/٠١/٢٠١١؛ OSD، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ١٠/٤/٢٠٠٩ ؛ DoS، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٥/٤/٢٠٠٧ ؛ IRMS، فئة تقرير القوات الأمريكية في العراق لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد، ٢٠/٩/٢٠١٠.

٣٦٣. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، RoLCA، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

٣٦٤. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، RoLCA، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

٣٦٥. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، RoLCA، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

٣٦٦. السفارة الأمريكية في بغداد، RoLC، ردا على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٤/١/٢٠١١؛ USAID، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٣/١/٢٠١١.

٣٦٧. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، RoLCA، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

٣٦٨. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، RoLCA، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

٣٦٩. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، RoLCA، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

٣٧٠. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، INL، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٣٧١. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، INL، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٥/١/٢٠١١.

٣٧٢. HJC، رئيس المحكمة العليا مدحت المحمود، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٦/١/٢٠١١.

٣٧٣. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، INL، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٣٧٤. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، RoLC، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

٣٧٥. مسئولي ووزارة الخارجية، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١٢/٢٠١٠.

٣٧٦. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، INL، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/١/٢٠١١.

٣٧٧. السفارة الامريكية في بغداد "تقرير موجز عن مكافحة الفساد في العراق في تشرين الأول/أكتوبر،" رقم ٣٠٦٦ ، ١٤/١١/٢٠١٠.

٣٧٨. السفارة الامريكية في بغداد "تقرير موجز عن مكافحة الفساد في العراق في تشرين الأول/أكتوبر،" رقم ٣٠٦٦ ، ١٤/١١/٢٠١٠.

٣٧٩. GOI, COI، "أهم الإنجازات والمؤشرات لعمل اللجنة في عام ٢٠١٠ من ٠١/٠١/٢٠١٠ إلى ٣٠/٠٩/٢٠١٠،" www.nazaha.iq/pdf_up/214/Indicators%20-%20E.pdf, الوصول إليه في ٥/١/٢٠١١.

٣٨٠. GOI, COI، "أهم الإنجازات والمؤشرات لعمل اللجنة في عام ٢٠١٠ من ٠١/٠١/٢٠١٠ إلى ٣٠/٠٩/٢٠١٠،" www.nazaha.iq/pdf_up/214/Indicators%20-%20E.pdf, الوصول إليه في ٥/١/٢٠١١.

٣٨١. قرار CPA ٥٥، بتاريخ ٢٤/٠١/٢٠٠٤ ، www.iraqcoalition.org/regulations/20040204_CPAORD55.pdf, الوصول إليه في ١٣/١٢/٢٠١٠.

٣٨٢. GOI, COI، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات ١٥/١٢/٢٠١٠.

٣٨٣. قرار CPA ٥٥، بتاريخ ٢٤/٠١/٢٠٠٤ ، القسم ٤ ، الفقرة ٦ ، والمادة ٧ ، www.iraqcoalition.org/regulations/20040204_CPAORD55.pdf, الوصول إليه في ١٣/١٢/٢٠١٠.

٣٨٤. GOI, COI، جداول توضيح التوافق المالي www.nazaha.iq/pdf_up/132/financial%20disclosure%2005122010.pdf, الوصول إليه في ١٢/١٢/٢٠١٠.

٣٨٥. مسئول من الحكومة العراقية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات ٧/١/٢٠١١.

٣٨٦. مسئول من الحكومة العراقية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات ٧/١/٢٠١١.

٣٨٧. مسئول من الحكومة العراقية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات ٧/١/٢٠١١.

٣٨٨. DoS، RoLC، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٤/٠١/٢٠١١.

٣٨٩. السفارة الأمريكية في بغداد، "تقرير موجز عن مكافحة الفساد في العراق تشرين الأول / أكتوبر،" رقم ٣٠٦٦ ، ١٤/١١/٢٠١٠ ، GOI, CoM، "قرارات مجلس الوزراء في الجلسة رقم ٤٨ في ١٢/٨/٢٠١٠ ،" www.nmc.gov.iq/english/qararat_e/48_2010.htm, الوصول إليه في ١٣/١٢/٢٠١٠ ، COI، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٧/١/٢٠١١ ؛ GOI، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ١٧/١/٢٠١١.

٣٩٠. السفارة الامريكية في بغداد "تقرير موجز عن مكافحة الفساد في العراق في تشرين الأول/أكتوبر،" رقم ٣٠٦٦ ، ١٤/١١/٢٠١٠.

٣٩١. السفارة الامريكية في بغداد "تقرير موجز عن مكافحة الفساد في العراق في تشرين الأول/أكتوبر،" رقم ٣٠٦٦ ، ١٤/١١/٢٠١٠.

٣٩٢. السفارة الامريكية في بغداد "تقرير موجز عن مكافحة الفساد في العراق في تشرين الأول/أكتوبر،" رقم ٣٠٦٦ ، ١٤/١١/٢٠١٠.

٣٩٣. السفارة الامريكية في بغداد "تقرير موجز عن مكافحة الفساد في العراق في تشرين الأول/أكتوبر،" رقم ٣٠٦٦ ، ١٤/١١/٢٠١٠.

٣٩٤. GOI, COI، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات ١٣/١٢/٢٠١٠.

٣٩٥. IACA، "الأسئلة المتكررة وأجوبتها،" www.iaca-info.org/index.php?option=com_content&view=article&id=75&Itemid=89, الوصول إليه في ١٣/١٢/٢٠١٠.

٣٩٦. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، القسم الاقتصادي، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

٣٩٧. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، OPA، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

٣٩٨. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، DRL، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

٣٩٩. DoS، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٤/٠١/٢٠١١.

٤٠٠. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، DRL، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

٤٠١. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، DRL، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

٤٠٢. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، DRL، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

٤٠٣. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، DRL، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١.

٤٠٤. EIU، التقرير القطري: العراق ، ٢٠١٠/١١ ، ص ٧.

٤٠٥. IMF، التقرير القطري رقم ٣١٦/١٠، "العراق: أول مراجعة بموجب الترتيبات الاحتياطية، طلب الإعفاء من عدم الامتثال لمعيار الأداء، الإعفاء من التطبيق، وإعادة مرحلة الدخول" ٢٠١٠/١٠، ص ١٣.

٤٠٦. DoS، تقرير حالة العراق ، ٢٧/١٠/٢٠١٠ ، الشريحة ١٧ ، البنك الدولي، ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١١: إحداث فرق لرجال الأعمال ، ٠٤/١١/٢٠١٠.

٤٠٧. GOI، رئيس لجنة استثمار البصرة، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٤٠٨. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، ٢٠١٠/١٠ ، ص ١٥.

٤٠٩. وزير الخزانة الأمريكية، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٤/١/٢٠١١ ؛ صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، ٢٠١٠/١٠ ، ص ١٥.

٤١٠. CBI، "البيانات الاقتصادية" www.cbi/iq، الوصول إليه في ٠٦/٠١/٢٠١١ ؛ DoS، تقرير حالة العراق ، ١٧/١١/٢٠١٠ ، الشريحة ١٢.

٤١١. CBI، "البيانات الاقتصادية"www.cbi/iq، الوصول إليه في ٠٦/٠١/٢٠١١.

٤١٢. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ، ٢٠١٠/١٠ ، ص ٣٥.

٤١٣. EIU، التقرير القطري: العراق ، ٢٠١٠/١١ ، ص ٨.

٤١٤. EIU، التقرير القطري: العراق ، ٢٠١٠/١١ ، ص ٧.

٤١٥. EIU، التقرير القطري: العراق ، ٢٠١٠/١١ ، ص ٨.

٤١٦. EIU، التقرير القطري: العراق ، ٢٠١٠/١١ ، ص ٨.

٤١٧. IMF، التقرير القطري رقم ٣١٦/١٠، ١٠/٢٠١٠، "العراق: أول مراجعة بموجب الترتيبات الاحتياطية، طلب الإعفاء من عدم الامتثال لمعيار الأداء، الإعفاء من التطبيق، وإعادة مرحلة الدخول" ٧, ١٣.

٤١٨. IMF، التقرير القطري رقم ٣١٦/١٠، "العراق: أول مراجعة بموجب الترتيبات الاحتياطية، طلب الإعفاء من عدم الامتثال لمعيار الأداء، الإعفاء من التطبيق، وإعادة مرحلة الدخول" ٢٠١٠/١٠، ص ١٣، والتقرير القطري رقم ١٠/٧٢، "العراق: تقرير الموظفين للعام ٢٠٠٩ عن المشاورة في المادة الرابعة وطلب الترتيبات الاحتياطية"، ٢٠١٠ / ٣ ، ص ٢٧.

٤١٩. DoS، تقرير حالة العراق، ١٠/١١/٢٠١٠ ، الشريحة ١٧.

٤٢٠. EIU، التقرير القطري: العراق ، ٢٠١٠/١١ ، ص ١٣.

٤٢١. وزارة الدفاع، قياس الاستقرار والأمن في العراق، ٢٠/٨/٢٠١٠ ، ص vii.

٤٢٢. COSIT، "معدلات البطالة ومعدلات النشاط الاقتصادي المنقح بين السكان البالغين ١٥ سنة فأكثر حسب المحافظات لعامي ٢٠٠٣ - ٢٠٠٨ ،" cosit.gov.iq/English/AAS2010/section 2/2-14.htm، الوصول إليه في ١ / ١٨ / ٢٠١١.

٤٢٣. EIU، التقرير القطري: العراق ، ٢٠١٠/١١ ، ص ٧.

٤٢٤. DoS، تقرير حالة العراق، ١/١٢/٢٠١٠ ، الشريحة ١٥.

٤٢٥. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٤٢٦. البنك الدولي، ممارسة أنشطة الأعمال ٢٠١١: إحداث فرق لرجال الأعمال ، ٠٤/١١/٢٠١٠.

٤٢٧. DoS، تقرير حالة العراق، ٢٧/١٠/٢٠١٠ ، الشريحة ١٧.

٤٢٨. قرار مجلس الأمن رقم ١٩٥٧، ١٥/١٢/٢٠١٠

٤٢٩. قرار مجلس الأمن رقم ٦٦١ ، ٦/٨/١٩٩٠؛ قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧، ٣/٤/١٩٩١

٤٣٠. قرار مجلس الأمن رقم ١٩٥٧، ١٥/١٢/٢٠١٠

٤٣١. قرار مجلس الأمن رقم ١٩٥٦، ١٥/١٢/٢٠١٠

٤٣٢. تقرير CRS رقم RS٢١٧٦٥، "العراق: تخفيف عبء الديون،" ١١/٣/٢٠٠٥

٤٣٣. NEA-I، "ملحوظة أساسية: العراق،" www.state.gov/r/pa/ei/bgn/6804.htm الوصول إليه في ٢٩/١٢/٢٠١٠.

٤٣٤. IAMB، "الغرض،" www.iamb.info/ الوصول إليه في ٢٩/١٢/٢٠١٠.

٤٣٥. مجلس الأمن، ١٥٣/٢٠١٠/S، "خطاب بتاريخ ١٨ آذار/مارس ٢٠١٠ من البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة موجهة إلى

رئيس مجلس الأمن؛ السفارة الأمريكية في بغداد، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/١/٢٠١١.

٤٣٦. تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق رقم ١٠-٠٠٦، "صندوق التنمية العراقي: السياسات لتوجيهية اللازمة لتعزيز المساءلة لأموال التي يديرها سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي،" ١٠/٢٠٠٩، عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٠-١٤، "عملية الدفع المستمر للفواتير لصندوق تنمية العراق يحتاج إلى الاهتمام،" ٢٠١٠/٤؛ عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١٠-٠٢٠، "صندوق تنمية العراق: وزارة الدفاع بحاجة إلى تحسين الضوابط المالية والإدارية،" ٧ / ٢٠١٠؛ عمليات تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١١-٠٠٢، "التوجيهات اللازمة لاستخدام أموال الأصول المتبقية العراقية المكتسبة والمصادرة"، ٢٠١٠/١٠. ما مجموعه ٢٨٤,٥ مليون دولار من الأموال غير الملتزم بها أو الالتزامات غير المصفاة تبقى في أربعة حسابات في صندوق تنمية العراق أو تابعة لصندوق تنمية العراق. ويشمل هذا المبلغ ٤٧,٣ مليون دولار التي تسعى وزارة الدفاع حاليا لإثبات حق إنتمائها إلى صندوق تنمية العراق.

٤٣٧. مجلس الأمن الدولي ١٩٥٨، ١٥/١٢/٢٠١٠، الأمم المتحدة "النفط مقابل الغذاء"، ٤/١١/٢٠٠٣، www.un.org/Depts/oip/background/index.html، الوصول إليه في ١٩/١/٢٠١١.

٤٣٨. UN، بيان صحفي، "العراق: مجلس الأمن ينهي عدة تفويضات ذات صلة بالحرب في جلسة "تاريخية"، طريق العودة إلى الديمقراطية"، www.un.org/apps/news/printnews.asp?nid=37082 الوصول إليه في ١٥/١٢/٢٠١٠.

٤٣٩. NEA-I، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١١/٠١/٢٠١١.

٤٤٠. GOI، وزارة النفط، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٨/١١/٢٠١٠.

٤٤١. GOI، نائب وزير كلا من وزارة النفط والكهرباء، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٨/١١/٢٠١٠.

٤٤٢. MEES، التقرير الأسبوعي، المجلد. ٥٣ رقم ٤٩، ٦/١٢/٢٠١٠ ، ص ٣.

٤٤٣. EIU، التقرير القطري: العراق ، ٢٠١٠/١١، ص ١٤؛ الوكالة الدولية للطاقة، توقعات الطاقة العالمية ٢٠١٠ ، الجزء الأول، "اتجاهات الطاقة العالمية"، ص ١٣٢.

٤٤٤. MEES، التقرير الأسبوعي، المجلد. ٥٣ رقم ٤٧ ، ٢٢/١١/٢٠١٠ ، ص ٥؛ الوكالة الدولية للطاقة، توقعات الطاقة العالمية ٢٠١٠ ، الجزء الأول، "اتجاهات الطاقة العالمية"، ص ١٣٢.

٤٤٥. EIU، التقرير القطري: العراق ، ٢٠١٠/١١ ، ص ١٤.

٤٤٦. وكالة الطاقة الدولية، توقعات الطاقة العالمية ٢٠١٠ ، الجزء الأول ، "اتجاهات الطاقة العالمية"، ص ١٣٢ ؛ الحكومة العراقية، وزارة البترول، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٨/١١/٢٠١٠.

٤٤٧. وكالة الطاقة الدولية ، توقعات الطاقة العالمية ٢٠١٠ "الملخص التنفيذي" ، ص ٦.

٤٤٨. الشركة البريطانية للبترول، بيان صحفي، " حقل المريلة يفوق ١٠٪ عن نسبة الانتاج المستهدف،" ١١/١/٢٠١١ ؛ DoS، تقرير حالة العراق ، ١٠/١١/٢٠١٠ ، الشريحة ١٥.

٤٤٩. مجلس محافظة البصرة، مديرية الكهرباء، المدير العام لمنظمة عمليات المريلة، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٤٥٠. MEES، التقرير الأسبوعي ، المجلد. ٥٣ رقم ٤٩، ٦/١٢/٢٠١٠، ص ٢ ؛ الوكالة الدولية للطاقة، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق الحصول على بيانات بتاريخ، ١٤/١/٢٠١١.

٤٥١. MEES، التقرير الأسبوعي، المجلد. ٥٣ رقم ٤٩، ٦/١٢/٢٠١٠ ، ص ٢.

٤٥٢. MEES، التقرير الأسبوعي، المجلد. ٥٣ رقم ٤٩، ٦/١٢/٢٠١٠ ، ص ٢.

٤٥٣. EIU، تقرير العراق ، ٢٠١٠/١١ ، ص ١٤.

٤٥٤. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/١/٢٠١١.

٤٥٥. NEA-I، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١١/٠١/٢٠١١.

٤٥٦. الحكومة العراقية، وزارة النفط،www.oil.gov.iq/oil%20arab/، الوصول إليه في ٩/١٢/٢٠١٠.

٤٥٧. الحكومة العراقية، وزارة النفط،www.oil.gov.iq/oil%20arab/، الوصول إليه في ٩/١٢/٢٠١٠.

٤٥٨. السفارة الأمريكية في بغداد، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٣/١/٢٠١١؛ NEA-I، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٤/١/٢٠١١.

٤٥٩. السفارة الأمريكية في بغداد، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٣/١/٢٠١١؛ NEA-I، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٤/١/٢٠١١.

٤٦٠. GOI، نائب وزير كلا من وزارة النفط والكهرباء، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٨/١١/٢٠١٠.

٤٦١. مجلس الأمن، S/٢٠١٠/٥٦٣، "التقرير الثالث للأمين العام المقدم عملا بالفقرة ٣ من القرار ١٩٠٥ (٢٠٠٩)،" ١/١١/٢٠١٠، ص ٢.

٤٦٢. المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، التقرير ربع السنوي لكونغرس الولايات المتحدة ، ٢٠٠٩/١٠ ، ص ٨٣–٨٤ ؛ مجلس الأمن، S/٢٠٠٩/٤٣٠ ، "التقرير الأول للأمين العام عملا بالفقرة ٣ من القرار ١٨٥٩ (٢٠٠٨)،" ص ٣.

٤٦٣. مجلس الأمن، S/٢٠١٠/٥٦٧، "مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ من البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن،" ٢/١١/٢٠١٠، ص ٨.

٤٦٤. مجلس الأمن، S/٢٠١٠/٥٦٧، "مذكرة شفوية مؤرخة ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ من البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن،" ٢/١١/٢٠١٠، ص ٦.

٤٦٥. IAMB، بيان صحفي، "بيان الاستشارية الدولية ومجلس مراقبة إدارة صندوق تنمية العراق، "٢٥/١٠/٢٠١٠ ،www.iamb.info/pr/pr102510.htm، الوصول إليه في ٦/٠١/٢٠١١.

٤٦٦. NEA-I، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١١/٠١/٢٠١١.

٤٦٧. EIA، موجزات التحليل القطري: العراق ، ٩ / ٢٠١٠، www.eia.doe.gov/cabs/iraq/oil.html، الوصول إليه في ٢٢/١/٢٠١١.

٤٦٨. GOI، وزارة النفط، www.oil.gov.iq/DOMESTIC%20CONSUMPTION.php، الوصول إليه في ٩/١٢/٢٠١٠.

٤٦٩. MEES، التقرير الأسبوعي، المجلد. ٥٣ رقم ٤٧ ، ٢٢/١١/٢٠١٠ ، ص ٤.

٤٧٠. MEES، التقرير الأسبوعي، المجلد. ٥٣ رقم ٤٧ ، ٢٢/١١/٢٠١٠ ، ص ٤.

٤٧١. MEES، التقرير الأسبوعي، المجلد. ٥٣ رقم ٤٧ ، ٢٢/١١/٢٠١٠ ، ص ٤.

٤٧٢. MEES، التقرير الأسبوعي، المجلد. ٥٣ رقم ٤٧ ، ٢٢/١١/٢٠١٠ ، ص ٤.

٤٧٣. الوكالة الدولية للطاقة، موجزات التحليل القطري، العراق، الغاز الطبيعي ,www.eia.doe.gov/cabs/iraq/NaturalGas.html الوصول إليه في ٥/١/٢٠١١.

٤٧٤. MEES، التقرير الأسبوعي، المجلد. ٥٣ رقم ٤٩ ، ٦/١٢/٢٠١٠ ، ص ٤.

٤٧٥. GOI، نائب وزير كلا من وزارة النفط والكهرباء، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٨/١١/٢٠١٠.

٤٧٦. GOI، "مجلس الوزراء"، www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?=1573، الوصول إليه في ٢٩/١٢/٢٠١٠.

٤٧٧. مجلس محافظة البصرة لجنة الكهرباء، الرئيس/ في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٢/١/٢٠١١ ؛ DoS، تقرير حالة العراق ، ١٧/١١/٢٠١٠ ، الشريحة ١٤.

٤٧٨. مكتب محافظ البصرة، مساعد للشؤون البلدية والخدمات الأساسية ، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٤٧٩. GOI، رئيس اللجنة العليا للسياسات للحد من الفقر في العراق، بيان صحفي، ٢٥/١١/٢٠٠٩ ، ص ١.

٤٨٠. الحكومة العراقية، اللجنة العليا لاستراتيجية الحد من الفقر، البنك الدولي، قسم الشرق الأوسط، "تقرير بيانات الفقر في العراق،" المجلد. ١ : النتائج الرئيسية ، ٣ / ٢٠١٠ ، ص ٢٧.

٤٨١. الحكومة العراقية، اللجنة العليا لاستراتيجية الحد من الفقر، البنك الدولي، قسم الشرق الأوسط، "تقرير بيانات الفقر في العراق،" المجلد. ١ : النتائج الرئيسية ، ٣ / ٢٠١٠ ، ص ١٠.

٤٨٢. الحكومة العراقية، اللجنة العليا لاستراتيجية الحد من الفقر، البنك الدولي، قسم الشرق الأوسط، "تقرير بيانات الفقر في العراق،" المجلد. ١ : النتائج الرئيسية ، ٣ / ٢٠١٠ ، ص ٣١-٣٢.

٤٨٣. الحكومة العراقية، اللجنة العليا لاستراتيجية الحد من الفقر، البنك الدولي، قسم الشرق الأوسط، "تقرير بيانات الفقر في العراق،" المجلد. ١ : النتائج الرئيسية ، ٣ / ٢٠١٠ ، ص ٤١.

٤٨٤. GOI، رئيس اللجنة العليا للسياسات للحد من الفقر في العراق، بيان صحفي، ٢٥/١١/٢٠٠٩ ، ص ١، بخصوص "تقرير بيانات الفقر في العراق،" المجلد ١: النتائج الرئيسية ، ٣ / ٢٠١٠ ، ص ١٠.

٤٨٥. الحكومة العراقية، اللجنة العليا لاستراتيجية الحد من الفقر، البنك الدولي، قسم الشرق الأوسط، "تقرير بيانات الفقر في العراق،" المجلد. ١ : النتائج الرئيسية ، ٣ / ٢٠١٠ ، ص ٥٢.

٤٨٦. GOI، "مجلس الوزراء"، www.cabinet.iq/ArticleShow.aspx?=1573، الوصول إليه في ٢٩/١٢/٢٠١٠.

٤٨٧. الحكومة العراقية، اللجنة العليا لاستراتيجية الحد من الفقر، البنك الدولي، قسم الشرق الأوسط، "تقرير بيانات الفقر في العراق،" المجلد. ١ : النتائج الرئيسية ، ٣ / ٢٠١٠ ، ص ٥٢.

٤٨٨. الحكومة العراقية، اللجنة العليا لاستراتيجية الحد من الفقر، البنك الدولي، قسم الشرق الأوسط، "تقرير بيانات الفقر في العراق،" المجلد. ١ : النتائج الرئيسية ، ٣ / ٢٠١٠ ، ص ٥٢.

٤٨٩. الحكومة العراقية، اللجنة العليا لاستراتيجية الحد من الفقر، البنك الدولي، قسم الشرق الأوسط، "تقرير بيانات الفقر في العراق،" المجلد. ١ : النتائج الرئيسية ، ٣ / ٢٠١٠ ، ص ١٧.

٤٩٠. الحكومة العراقية، اللجنة العليا لاستراتيجية الحد من الفقر، البنك الدولي، قسم الشرق الأوسط، "تقرير بيانات الفقر في العراق،" المجلد. ١ : النتائج الرئيسية ، ٣ / ٢٠١٠ ، ص ٣٠.

٤٩١. GOI، مجلس الوزراء، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات ١١/١/٢٠١١.

٤٩٢. الحكومة العراقية، ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، "ملخص خطة التنمية الوطنية (٢٠١٠-٢٠١٤)،" ٢٠١٠/١٠، صفحة ٤.

٤٩٣. DoS، تقرير حالة العراق، ١٠/١١/٢٠١٠، الشريحة ١٧؛ أمانات بغداد، ردّاً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات بتاريخ، ١٥/١/٢٠١١.

٤٩٤. الحلول العالمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات بتاريخ، ١٣/١/٢٠١١ ؛ DoS، تقرير حالة العراق ، ١٠/١١/٢٠١٠ ، الشريحة ١٧.

٤٩٥. DoS، تقرير حالة العراق، ١٠/١١/٢٠١٠ ، الشريحة ١٧.

٤٩٦. GOI، أمانات بغداد، ردّاً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات ١٥/١/٢٠١١.

٤٩٧. DoS، تقرير حالة العراق، ١/١٢/٢٠١٠ ، الشريحة ١٥.

٤٩٨. حكومة إقليم كردستان، المجلس العراقي للاستثمار، "قائمة المشاريع المرخصة في إقليم كردستان من ٠١/٠٨/٢٠٠٦ إلى ٣١/١٢/٢٠١٠"، ص ٢١، www.kurdistaninvestment.org/Default.aspx?page=sitecontents&c=licensedprojects، الوصول إليه في ٥/١/٢٠١١.

٤٩٩. DoS، تقرير حالة العراق، ١/١٢/٢٠١٠ ، الشريحة ١٥.

٥٠٠. DoS، تقرير حالة العراق، ١٠/١١/٢٠١٠، الشريحة ١٧ ؛ DoS، تقرير حالة العراق ، ١٧/١١/٢٠١٠ ، الشريحة ١٩.

٥٠١. DoS، تقرير حالة العراق، ١٠/١١/٢٠١٠ ، الشريحة ١٧.

٥٠٢. DoS، تقرير حالة العراق، ١٧/١١/٢٠١٠ ، الشريحة ١٩.

٥٠٣. DoS، تقرير حالة العراق، ١٧/١١/٢٠١٠ ، الشريحة ١٨، الحكومة العراقية، اللجنة العليا لاستراتيجية الحد من الفقر، البنك الدولي، قسم الشرق الأوسط، "تقرير بيانات الفقر في العراق،" المجلد. ١ : النتائج الرئيسية ، ٣ / ٢٠١٠ ، ص ٣٣.

٥٠٤. الحكومة العراقية، اللجنة العليا لاستراتيجية الحد من الفقر، البنك الدولي، قسم الشرق الأوسط، "تقرير بيانات الفقر في العراق،" المجلد. ١ : النتائج الرئيسية، ٣/٢٠١٠، ص ٣١؛ DoS، تقرير حالة العراق ، ٢٧/١٠/٢٠١٠ ، الشريحة ١٨.

٥٠٥. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/١/٢٠١١.

٥٠٦. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/١/٢٠١١.

٥٠٧. وزارة الزراعة الأمريكية، بيان صحفي، "تقرير أنشطة المبيعات لشركات التصدير الخاصة للجهات غير المعروفة والعراق،" ٢٣/١٢/٢٠١٠ ، www.fas.usda.gov/scriptsw/PressRelease/pressrel_dout.asp?Entry=valid&PrNum=0311-10، الوصول إليه في ٢١/١/٢٠١١.

٥٠٨. السفارة الأمريكية في بغداد، ردّاً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات بتاريخ، ١٣/١/٢٠١١ ؛ DoS، تقرير حالة العراق ، ١٧/١١/٢٠١٠ ، الشريحة ١٨.

٥٠٩. IAU، "المياه في ملفات حقائق العراق"، ٢٠١٠/١٠، www.iauiraq.org/reports/Water%20in%20Iraq%20Fact-sheet-Final.pdf، الوصول إليه في ٣/١/٢٠١١.

٥١٠. السفارة الأميركية في بغداد، ردّاً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات بتاريخ، ٤/١/٢٠١١ ؛ وزارة الزراعة الأمريكية، الاستخبارات الخارجية، "العراق: توقعات إنتاج القمح شبه الطبيعية في ١١/٢٠١٠ ،" تقرير استخبارات السلع، ١١/٥/٢٠١٠.

٥١١. DoS، تقرير حالة العراق، ١٧/١١/٢٠١٠ ، الشريحة ١٨.

٥١٢. DoS، تقرير حالة العراق، ١٠/١١/٢٠١٠ ، الشريحة ١٦.

٥١٣. مكتب محافظ البصرة، مساعد للشؤون البلدية والخدمات الأساسية ، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٥١٤. مكتب محافظ البصرة، مساعد للشؤون البلدية والخدمات الأساسية ، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٥١٥. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/٠١/١٠.

٥١٦. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/٠١/٠٣.

٥١٧. إنماء ، بيان صحفي، "صادرات التمر الطازج ينهي ٢٠ سنة من التوقف، www.inma-iraq.com/?pnwame=open&f=doc100337_newspik049_250px.jpg&id=337&type=html الوصول إليه في ٠٣/٠١/٢٠١١.

٥١٨. إنماء ، بيان صحفي، "صادرات التمر الطازج ينهي ٢٠ سنة من التوقف،" www.inma-iraq.com/?pname=open&f=doc100337_newspik049_250px.jpg&id=337&type=html الوصول إليه في ٠٣/٠١/٢٠١١.

٥١٩. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/٠١/٠٣.

٥٢٠. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/٠١/٠٣.

٥٢١. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/١/٢٠١١.

٥٢٢. DoS، تقرير حالة العراق، ١٧/١١/٢٠١٠ ، الشريحة ١٥.

٥٢٣. IMF، التقرير القطري رقم ٣١٦/١٠، "العراق: أول مراجعة بموجب الترتيبات الاحتياطية، طلب الإعفاء من عدم الامتثال لمعيار الأداء، الإعفاء من التطبيق، وإعادة مرحلة الدخول" الملخص التنفيذي؛ الوكالة الدولية للطاقة، تقرير القطر: العراق ، ٢٠١٠/١١ ، ص ١٤.

٥٢٤. EIU، التقرير القطري: العراق ، ٢٠١٠/١١ ، ص ١٤.

٥٢٥. IMF، التقرير القطري رقم ٣١٦/١٠، "العراق: أول مراجعة بموجب الترتيبات الاحتياطية، طلب الإعفاء من عدم الامتثال لمعيار الأداء، الإعفاء من التطبيق، وإعادة مرحلة الدخول" ٢٣ -٢٧.

٥٢٦. DoS، تقرير حالة العراق، ٣/١١/٢٠١٠، الشريحة ١٥؛ وزارة الخزانة الأمريكية، ردّاً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات بتاريخ، ١٠/١/٢٠١١.

٥٢٧. OPIC، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٥/١/٢٠١١.

٥٢٨. OPIC، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٥/١/٢٠١١.

٥٢٩. DoS، تقرير حالة العراق، ٣/١١/٢٠١٠، الشريحة ١٦؛ فوينكس كابيتال، الشريك المدير، ردّاً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات بتاريخ، ٩/١٢/٢٠١٠.

٥٣٠. تايلور ديجونج، بيان صحفي، "تايلور ديجونج وفينيكس كابيتل تطلقان شركة الخدمات المالية واشنطن-وبغداد"، ٢٧/١٠/٢٠١٠ ، www.taylor-dejongh.com/news/press-releases/taylor-dejongh-and-phoenix-capital-launch-washington-baghdad-financial-services-firm/, الوصول إليه في ١٦/١/٢٠١١.

٥٣١. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/٠١/١٠.

٥٣٢. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بيان صحفي، "مؤتمر تمويل الصناعات متناهية الصغر في العراق يحتفل بمنتجات القروض المبتكرة" tijara-iraq.com/?pname=open&f=doc101725_newspik061_web250px.jpg&id=1725&type=html&title=Iraq_Microfinance_Industry_Conference_Celebrates_Innovative_Loan_Products، الوصول إليه في ٣/١/٢٠١١.

٥٣٣. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/٠١/٠٣.

٥٣٤. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/٠١/٠٣.

٥٣٥. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/٠١/٠٣.

٥٣٦. USAID، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٣/١٠/٢٠١٠ ؛ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، التقارير ربع السنوية ونصف السنوية إلى كونغرس الولايات المتحدة ، ٢٠١٠/١٠ ص ٩٩.

٥٣٧. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٣/٠١/٢٠١١.

٥٣٨. جنرال موتورز، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧/١/٢٠١١.

٥٣٩. جنرال موتورز، بيان صحفي، ١٢/٠١/٢٠١١ ، media.gm.com/content/media/me/en/news.detail.brand_gm.html/content/Pages/news/me/en/2011/GM/01_12_GM_Middle_East_Fourth_Quarter_2010، الوصول إليه في ١٨/١/٢٠١١.

٥٤٠. جنرال موتورز، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٧/١/٢٠١١.

٥٤١. بنك الاستيراد والتصدير، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٧/١/٢٠١١.

٥٤٢. غرفة التجارة الامريكية، مدير شئون الشرق الأوسط، في مقابلة مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٥/١٢/٢٠١٠.

٥٤٣. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/١/٢٠١١.

٥٤٤. USACE، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٠٤/٠١/٢٠١١ ، NEA-I، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٨/١٢/٢٠١٠ ؛ OSD، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٠/٤/٢٠٠٩؛ IRMS، فئة التقرير للقوات الأمريكية في العراق لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد ، ٢٠/٩/٢٠١٠.

٥٤٥. السفارة الأمريكية في بغداد، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/١/٢٠١١ ؛ وزارة الكهرباء ومجلس العمل الأمريكي بارسونز، المخطط الرئيسي للكهرباء العراق، التقرير النهائي، المجلد. ١ ، الموجز التنفيذي، ٢٠١٠/١٢؛ بارسونز مجلس العمل الأمريكي، بيان صحفي، "وزارة الكهرباء العراقية تقدم خطة ٢٠١٠-٢٠٣٠ الرئيسية في مؤتمر اسطنبول"، ٥/١/٢٠١١ ، www.pbworld.co.uk/index.php?doc=7&aid=143، الوصول إليه في ٥/١/٢٠١١.

٥٤٦. ITAO/ESD، تقارير أداء الكهرباء اليومي، ٢٠٠٩/١/١٠-٢٠١٠/٣١/١٢.

٥٤٧. ITAO/ESD، تقارير أداء الكهرباء اليومي، ٢٠٠٩/١/١٠-٢٠١٠/٣١/١٢.

٥٤٨. DoS، تقرير حالة العراق، ٢٥/١٠/٢٠٠٦، الشريحة ١١ ؛ ITAO/ESD، تقارير أداء الكهرباء اليومي ، ١/٦/٢٠٠٦-٣١/١٢/٢٠١٠

٥٤٩. DoS، تقرير حالة العراق، ٢٥/١٠/٢٠٠٦، الشريحة ١١ ؛ ITAO/ESD، تقارير أداء الكهرباء اليومي ، ١/٦/٢٠٠٦-٣١/١٢/٢٠١٠

٥٥٠. DoS، تقرير حالة العراق ، ٢٥/١٠/٢٠٠٦ ، الشريحة ١١ ؛ ITAO/ESD تقارير أداء الكهرباء اليومي ، ١/٦/٢٠٠٦-٣١/١٢/٢٠١٠؛ الشركة العالمية للاستثمار، عرض تقديمي عن مشاريع الشركة لمنتج الكهرباء المستقل في إقليم كردستان، مؤتمر مرافق MEED بالعراق ٢٠١٠، اسطنبول، تركيا ، ١٤/١٢/٢٠١٠.

٥٥١. ITAO/ESD، تقارير أداء الكهرباء اليومي، ٢٠٠٩/١/١٠-٢٠١٠/٣١/١٢؛ شركة فارتسيلا، نشرة صحفية، "شركة فارتسيلا تستقبل اتفاق تشغيل وصيانة لمحطات الطاقة العراقية العائمة،" ١٢/٠٥/٢٠١٠ ، www.wartsila.com/,en,press,releases,all_releases,,20068131103430,no,7800.htm، الوصول إليه في ١٢/١/٢٠١١.

٥٥٢. الشركة العالمية للاستثمار، عرض تقديمي عن مشاريع الشركة لمنتج الكهرباء المستقل في إقليم كردستان، مؤتمر مرافق MEED بالعراق ٢٠١٠، اسطنبول، تركيا ، ١٤/١٢/٢٠١٠ ؛ السفارة الأمريكية في بغداد ، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/٠١/٢٠١١ ، جنرال الكتريك، بيان صحفي، "اثنان من محطات توليد الطاقة الكهربائية المستقلين تتميز بتقنيات شركة جنرال الكتريك في كردستان ستساعد على تلبية متطلبات شمال العراق المتزايدة من الطاقة"، ١٧/٠٢/٢٠١٠ www.gepower.com/about/press/en/2010_press/021710b.htm الوصول إليه في ٢٠١٠/١٦/١١ ؛ شركة جنرال الكتريك ، بيان صحفي، "توربينات جنرال الكتريك لمساعدة شمال العراق في تلبية الاحتياجات المتزايدة من الطاقة،" ٠٦/١٢/٢٠١٠ ، www.genewscenter.com/Press-Releases/GE-Turbines-to-Help-Meet-Northern-Iraq-s-Growing-Energy-Needs-2d52.aspx، الوصول إليه في ١٣/١٢/٢٠١٠.

٥٥٣. وزارة الكهرباء، إعلان، "مناقصة استثمار رقم (IPP/1/٢٠١٠) على www.moelc.gov.iq/default_en.aspx، الوصول إليه في ١٣/١٢/٢٠١٠ ؛ وزارة الكهرباء، "إعلان مولدات الكهرباء المستقلة (٢) ،" www.moelc.gov.iq/default_en.aspx، الوصول إليه في ٢٧/١٢/٢٠١٠.

٥٥٤. السفارة الأمريكية في بغداد، ردّاً على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١، و١٣/١/٢٠١١.

٥٥٥. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/١/٢٠١١.

٥٥٦. السفارة الأمريكية في بغداد، ردّاً على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٤/١/٢٠١١، و١٣/١/٢٠١١.

٥٥٧. وزارة الكهرباء ومجلس العمل الامريكي بارسونز ، المخطط الرئيسي للكهرباء في العراق ، التقرير النهائي ، المجلد. ١ ، الموجز التنفيذي ، ٢٠١٠/١٢ ، ص ٣ ، ٢٢ ، ٢٥.

٥٥٨. وزارة الكهرباء ومجلس العمل الامريكي بارسونز ، المخطط الرئيسي للكهرباء في العراق ، التقرير النهائي ، المجلد. ١ ، الموجز التنفيذي ، ٢٠١٠/١٢ ، ص ٤، ٥، ١٢، ١٤، ١٨.

٥٥٩. ITAO/ESD، تقارير أداء الكهرباء اليومي، ٢٠١٠/١/١٠-٣١/١٢/٢٠١٠.

٥٦٠. وزارة الكهرباء ومجلس العمل الامريكي بارسونز ، المخطط الرئيسي للكهرباء في العراق ، التقرير النهائي ، المجلد. ١ ، الموجز التنفيذي ، ٢٠١٠/١٢ ، ص ١٠-١١.

٥٦١. وزارة الكهرباء ومجلس العمل الامريكي بارسونز ، المخطط الرئيسي للكهرباء في العراق ، التقرير النهائي ، المجلد. ١ ، الموجز التنفيذي ، ٢٠١٠/١٢ ، ص ٣، ١٩.

٥٦٢. باري شنايدر، "ردود راديكالية لأنظمة راديكالية: تقييم المقاومة الإتقائية لانتشار الأسلحة النووية،" ماكنايرر ورقة رقم ٤١، جامعة الدفاع الوطنية، المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية، ١٩٩٥/٥، ص ١٣-١٤.

٥٦٣. قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ ، ٣/٤/١٩٩١؛ قرار مجلس الأمن رقم ٧٠٧، ١٥/٨/١٩٩١.

٥٦٤. البيت الابيض، مكتب نائب الرئيس ديك تشيني، ورقة حقائق، "مجلس الأمن الأمم المتحدة في الاجتماع رفيع المستوى حول العراق" ١٥/١٢/٢٠١٠ ، www.whitehouse.gov/the-press-office/2010/12/15/fact-sheet-un-security-council-high-level-meeting-iraq، الوصول إليه في ١٤/١/٢٠١١.

٥٦٥. الحكومة العراقية، مكتب DPM لشئون الطاقة، ٢٣/١/٢٠١١.

٥٦٦. MEES، التقرير الأسبوعي، المجلد. ٥٣ رقم ٣٣ ، ١٦/٨/٢٠١٠ ، ص ١٤.

٥٦٧. USACE، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١/٤/٢٠١١.

٥٦٨. USACE، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ١/٤/٢٠١١.

٥٦٩. ABO، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٢٢/١٢/٢٠١٠.

٥٧٠. USACE، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٠٤/٠١/٢٠١١ ، NEA-I، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٨/١٢/٢٠١٠ ؛ IRMS، فئة التقرير للقوات الأمريكية في العراق لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد ، ٢٠/٩/٢٠١٠.

٥٧١. IAU، UN، "المياه في ملفات حقائق العراق"، ٢٠١٠/١٠ www.iauiraq.org/reports/Water%20in%20Iraq%20Factsheet-Final.pdf، ، الوصول إليه في ٣/١/٢٠١١.

٥٧٢. DoS، تقرير حالة العراق، ١٧/١١/٢٠١٠ ، الشريحة ١٨.

٥٧٣. UNESCO، بيان صحفي، "اليونسكو تطلق مبادرة تهدف إلى تحديد المياه الجوفية وتخفيف حدة نقص المياه في العراق"، ٠٣/١٠/٢٠١٠، www.unesco.org/en/iraq-office/dynamic-content-single-view/news/unesco_launches_initiative_to_identify_groundwater_and_alleviate_water_shortages_in_iraq/back/9623/cHash/39e003025c، الوصول إليه في ١٥/١٢/٢٠١٠ ؛ السفارة الأمريكية في بغداد، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ١٣/١/٢٠١١.

٥٧٤. IAU، UN، "المياه في ملفات حقائق العراق"، ٢٠١٠/١٠ www.iauiraq.org/reports/Water%20in%20Iraq%20Factsheet-Final.pdf، الوصول إليه في ٣/١/٢٠١١.

٥٧٥. GOI، المركز الوطني للاعلام، بيان صحفي، "المرحلة الأولى من الاستطلاع الهيدرو جيولوجي،" ١٩/١٢/٢٠١٠ ، www.nmc.gov.iq/english/lnews_e/2010/12/19_2.htm،، الوصول إليه

في ٥/١/٢٠١١

٥٧٦. USACE، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٥/١/٢٠١١.

٥٧٧. USACE، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٥/١/٢٠١١.

٥٧٨. USACE، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٥/١/٢٠١١ ؛ تقارير SIGIR PA-٠٨-١٤٤ إلى PA-٠٨-١٤٨، ٠٨-١٤٨ ، "نظام معالجة مياه الصرف في الفلوجة بالعراق" ، ٢٠٠٨/١٠.

٥٧٩. USACE، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٥/١/٢٠١١.

٥٨٠. USACE، ورقة الحقائق المجملة، ١/١/٢٠١١، USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٥/١/٢٠١١؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ١٣/١/٢٠١١.

٥٨١. USACE، صحيفة وقائع تراكمية ، ١/١/٢٠١١ ؛ USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٥/١/٢٠١١.

٥٨٢. USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٥/١/٢٠١١ ؛ USACE، بيان صحفي، "تنمية القدرات هي ذات الأولوية العالية مع عزم سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي في العراق على انهاء المهمة" ٠٥/١٠/٢٠١٠ ، www.grd.usace.army.mil/news/releases/NR10-10-05.pdf ، الوصول إليه في ١٧/١٢/٢٠١٠.

٥٨٣. ABO، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٢٢/١٢/٢٠١٠.

٥٨٤. USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٤/١/٢٠١١ ، NEA-I، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٨/١٢/٢٠١٠ ؛ IRMS، فئة التقرير للقوات الأمريكية في العراق لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد ، ٢٠/٩/٢٠١٠.

٥٨٥. ABO، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٢٢/١٢/٢٠١٠.

٥٨٦. المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، التقرير ربع السنوي والتقرير نصف السنوي لكونغرس الولايات المتحدة ، ١ / ٢٠١٠ ، ص ٦١ ؛ USACE، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٥/١/٢٠١١ ؛ القوات الأمريكية في العراق، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ١٠/١/٢٠١١.

٥٨٧. ABO، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٢٢/١٢/٢٠١٠.

٥٨٨. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٥/١/٢٠١١.

٥٨٩. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب استدعاء البيانات من المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ ٣٠/١٠/٢٠١٠، ٥/١/٢٠١١.

٥٩٠. سفارة الولايات المتحدة ببغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٥/١/٢٠١١.

٥٩١. DoS، تقرير حالة العراق، ٨/٩/٢٠١٠، الشريحة ١٢؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة الإعمار الحصول على البيانات بتاريخ، ٥/١/٢٠١١ و١٣/١/٢٠١١.

٥٩٢. سفارة الولايات المتحدة بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٥/١/٢٠١١.

٥٩٣. الحكومة العراقية، وزارة النقل، بيان صحفي، "العراق يستعيد الحق في التصويت في منظمة الطيران المدني الدولية،" ٢٦/١٠/٢٠١٠ ، www.motrans.gov.iq/english/index.php?name=News&file=article&sid=171, الوصول إليه في ١٢ / ٥ / ٢٠١٠.

٥٩٤. DoS، "ملحوظة أساسية: العراق،" www.state.gov/r/pa/ei/bgn/6804.htm الوصول إليه في ٢١/١٢/٢٠١٠.

٥٩٥. الحكومة العراقية، وزارة النقل، بيان صحفي، "استئناف الرحلات الجوية بين بغداد والدوحة وبين بغداد ومسقط،" ٢٢/١١/٢٠١٠ www.motrans.gov.iq/english/index.php?name=News&file=article&sid=187، الوصول إليه في ٠١/١٢/٢٠١٠، "توافق وزارة النقل على تشغيل رحلات من امستردام إلى بغداد" ٢٧/١٠/٢٠١٠ ، www.motrans.gov.iq/english/index.php?name=News&file=article&sid=172 الوصول إليه في ٠٥/١٢/٢٠١٠.

٥٩٦. الحكومة العراقية، وزارة النقل، بيان صحفي، "في المستقبل القريب استئناف الرحلات إلى السويد وألمانيا وبريطانيا،" ٢٥/١٠/٢٠١٠ ، www.motrans.gov.iq/english/index.php?name=News&file=article&sid=170 الوصول إليه في ٠٥/١٢/٢٠١٠.

٥٩٧. السفارة الأمريكية في بغداد، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٥/١/٢٠١١ ؛ الحكومة العراقية، وزارة النقل، بيان صحفي، "وزير النقل يستقبل وزيرة التجارة الفرنسية في مطار بغداد الدولي،" ٠٨/١١/٢٠١٠ ، www.motrans.gov.iq/english/index.php?name=News&file=article&sid=177 الوصول إليه في ٠٥/١٢/٢٠١٠.

٥٩٨. المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، التقرير ربع السنوي لكونغرس الولايات المتحدة ، ٣٠/٤/٢٠١٠ ، ص ٧٥ ؛ USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٥/١/٢٠١١.

٥٩٩. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٥/١/٢٠١١؛ USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٥/١/٢٠١١.

٦٠٠. USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٥/١/٢٠١١؛ السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٥/١/٢٠١١.

٦٠١. USACE، رداً على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٥/١/٢٠١١.

٦٠٢. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٥/١/٢٠١١؛ USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٥/١/٢٠١١.

٦٠٣. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٥/١/٢٠١١؛ USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٥/١/٢٠١١.

٦٠٤. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٠٤/١٠/٢٠١٠ ، ١٤/١٠/٢٠١٠ ، و٠٥/٠١/٢٠١١ ؛ السفارة الأمريكية في بغداد، المستشار الاقتصادي، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٧/٩/٢٠١٠؛ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، التقرير ربع السنوي لكونغرس الولايات المتحدة ، ٤ / ٢٠١٠ ، ص ٨٨ ؛ SIGIR PA-٠٨-١٦٠، "تقرير عن مستشفى أطفال البصرة، البصرة، العراق،" ٢٨/٧/٢٠٠٩ ؛ GRD، بيان صحفي، "مستشفى أطفال البصرة تتسلم ألعاب بقيمة ١٠,٠٠٠ دولار في دفعة خاصة،" ١٩/٣/٢٠١٠، www.grd.usace.army.mil/news/releases/NR09-03-19-03.pdf الوصول إليه في ٢٠/١٠/٢٠١٠.

٦٠٥. السفارة الأمريكية في بغداد، ردّاً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٠٤/١٠/٢٠١٠ ، ١٤/١٠/٢٠١٠ ، و٠٥/٠١/٢٠١١ ؛ والمستشار الاقتصادي، في الاجتماع مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٢٧/٩/٢٠١٠؛ المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، التقرير ربع السنوي لكونغرس الولايات المتحدة ، ٤ / ٢٠١٠ ، ص ٨٨ ؛ SIGIR PA-٠٨-١٦٠، "تقرير عن مستشفى أطفال البصرة، البصرة، العراق،" ٧/٢٠٠٩ ؛ GRD، بيان صحفي، "مستشفى أطفال البصرة تتسلم ألعاب بقيمة ١٠,٠٠٠ دولار في دفعة خاصة،" ١٩/٣/٢٠١٠، www.grd.usace.army.mil/news/releases/NR09-03-19-03.pdf, الوصول إليه في ٢٠/١٠/٢٠١٠؛ القوات الأمريكية في العراق، بيان صحفي، "افتتاح أول مستشفى لسرطان الأطفال في البصرة،" ٢٦/١٠/٢٠١٠، www.army.mil/news/2010/10/26/47156-iraqs-first-childrens-cancer-hospital-opens-in-basra, الوصول إليه في ٧/١/٢٠١١.

٦٠٦. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ ٢٠١١/٠١/٠٣.

٦٠٧. UNESCO، بيان صحفي، "مؤسسات عراقية تدعم إصلاح التعليم باعتباره طريق لمستقبل أكثر إشراقا للبلد" ٣٠/٠٩/٢٠١٠ ، الوصول إليه في ٥/١/٢٠١١.

٦٠٨. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٥/١/٢٠١١؛ USACE، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٤/١/٢٠١١.

٦٠٩. السفارة الأمريكية في بغداد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٥/١/٢٠١١؛ USACE، ورقة الحقائق المجملة، ١/١/٢٠١١، ورداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بتاريخ، ٤/١/٢٠١١.

٦١٠. ABO، ردا على طلب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق للحصول على بيانات بتاريخ، ٢٢/١٢/٢٠١٠.

٦١١. DoS، تقرير حالة العراق، ١٠/١١/٢٠١٠ ، الشريحة ١٦.

٦١٢. الحكومة العراقية، MOHED، بيان صحفي، "آل العجيلي: استقبال ١٠٠ من أعضاء التدريس بالكليات لتلقي التدريب في الولايات المتحدة الأمريكية، "٢٤/١١/٢٠١٠ ، www.mohesr.gov.iq/EngPages/trainingUSAeE.htm, الوصول إليه في ٠١/١٢/٢٠١٠.

٦١٣. الحكومة العراقية، MOHED، بيان صحفي، "آل العجيلي: استقبال ١٠٠ من أعضاء التدريس بالكليات لتلقي التدريب في الولايات المتحدة الأمريكية، "٢٢/١١/٢٠١٠ ، www.mohesr.gov.iq/EngPages/universitiesestablishedE.htm الوصول إليه في ٠١/١٢/٢٠١٠.

٦١٤. DoD IG، رقم D-٢٠١٠-٠٣٧، الرقابة الداخلية على مدفوعات قوات مشاة البحرية الأمريكية التجارية والمتنوعة والمنفّذة بنظام الصرف القابل للانتشار" ٢٥/١/٢٠١٠.

٦١٥. DoD IG، D-٢٠٠٩-٠٥٤، "تحديد المعلومات السرية في أنظمة وزارة الدفاع غير السرية خلال مراجعة الضوابط الداخلية وموثوقية البيانات في نظام الصرف القابل للانتشار ،" ١٧/٢/٢٠٠٩.

٦١٦. كان هذا الأمر جزءا من القوات متعددة الجنسيات في العراق، وكان كلا من هذه الأوامر مصنّفة تبعا للقوات الأمريكية في العراق في ١ كانون الأول/يناير ٢٠١٠.

٦١٧. يعمل مركز المارشال على خلق بيئة أمنية أكثر استقرارا بين دول أمريكا الشمالية وأوروبا والدول الأورآسيوية من خلال تعزيز المؤسسات الديمقراطية والعلاقات، لا سيما في مجال الدفاع، وتشجيع التعاون النشط والسلمي في المجال الأمني، وتعزيز الشراكات الدائمة.

مصادر وملاحظات للإدراج

المصادر

IRMS ، المعيار العالمي ، ٣/٩/٢٠١٠ ؛ وزارة الدفاع، في التقرير إلى الكونغرس وفقا للقانون العام ١١١-١١٨، القسم ٩٠٠٥ والقانون العام ١١١-٨٤، القسم ١٢٢٢، "مراجعة وزارة الدفاع لبرنامج الاستجابة الطوارئ للقائد (CERP)،" بتاريخ ٧ / ٢٠١٠؛ وزارة الدفاع، خلية إدارة برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، رداً على طلب البيانات الصادر عن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق، ٦/١/٢٠١١ و ١٣/١/٢٠١١؛ وزارة الدفاع،تعليمات الإدارة المالية، المجلد. ١٢ ، الفصل ٢٧ ؛ القوات الأمريكية في العراق، المال باعتباره نظام تسليح (*MAAWS*) ، بتاريخ ٣١/٣/٢٠١٠ ؛ تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق رقم ١١-٠١٠، "برنامج أبناء العراق: النتائج غير مؤكدة والضوابط المالية ضعيفة، "١ / ٢٠١١ ؛ تقرير تدقيق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق ١١-٠١٢،" التزامات قائد لبرنامج الاستجابة لحالات الطوارئ ليست مؤكدة." ١ / ٢٠١١.

ملاحظات

مصدر البيانات: البيانات من نظام إدارة إعادة إعمار العراق المعيار العالمي شكل التقرير أساس الغالبية العظمى من الرسوم البيانية والجداول والإحصاء الوصفي وبيانات التحليل الكمي الأخرى في هذا الإدراج. اختار المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق استخدام نظام إدارة إعادة إعمار العراق لأنه مصدر البيانات الأكثر اكتمالا المتاح عن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد، وهو ما يمثل ٣,٤٥ مليار دولار (٩٤٪) من ٣,٦٨ مليار دولار في شكل التزامات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد الواردة لدى مكتب ميزانية الجيش الأمريكي (ABO) و٣,٤٣ مليار دولار (٩٦٪) من ٣,٥٦ مليار دولار في نفقات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد من قبل مكتب ميزانية الجيش، بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

القوات الأمريكية في العراق اختلفت مع المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق في الاستنتاج بأن نظام إدارة إعادة إعمار العراق كان هو مصدر البيانات الأكثر اكتمالا المتاحة عن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. ووفقا لتعليقات القوات الأمريكية في العراق عند فحص الإدراج:

فلم تتمكن القوات الأمريكية في العراق من التحقق من صحة/التحقق من الأرقام المستخدمة في الإدراج، حيث كانت هي البيانات التي قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بسحبها من نظام إدارة إعادة إعمار العراق قبل إغلاق نظام إدارة إعادة إعمار العراق في آب/أغسطس ٢٠١٠. وينطوي التقرير على تغطية لكلا من السنة المالية ٢٠٠٤ وحتى السنة المالية ٢٠١٠ لمشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. ومع ذلك، فإن البيانات من نظام إدارة إعادة إعمار العراق من آب/ أغسطس ٢٠١٠ غير كاملة ولا تشمل ما تبقى من بيانات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد في السنة المالية ٢٠١٠.

فعلى سبيل المثال، يظهر مشروع التقرير ٣٥,٠٠٠ في مجموع المشاريع؛ وتتعقب القوات الأمريكية في العراق مسارات ٥١,٠٠٠ من إجمالي المشروعات في السنة المالية ٢٠٠٤ إلى السنة المالية ٢٠١٠. كما يظهر مشروع التقرير أيضا نفقات ٣,٤ مليار دولار بينما تتعقب القوات الأمريكية في العراق ٣,٧ مليار دولار من الالتزامات و ٣,٦ مليار دولار من النفقات. ولا يتوافق الانفلات حسب فئات المشاريع والمحافظات مع أيا من أرقام القوات الأمريكية في العراق.

وقد قدم كلا من القوات الأمريكية في العراق ومكتب ميزانية الجيش في السابق للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق البيانات التي تم استخلاصها من ODS/STANFINS والتعقبات ربع السنوية لبرنامج الاستجابة لطارئة للقائد، والتي توفر معلومات أكثر دقة بشأن نفقات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد عن نظام إدارة إعادة إعمار العراق. بالإضافة إلى ذلك، فإن البيانات في نظام إدارة إعادة إعمار العراق ما هي إلا إدخال ذاتي لشعب الولايات المتحدة المختلفة وتحتوي فقط على الوثائق الداعمة للمشروع. وتتعقب ODS/STANFINS كافة المبالغ المرتبطة بالدولار مع كل مشروع على حدة، بما في ذلك المدفوعات الجزئية، وموعد الصرف النهائي والتواريخ التي تم الالتزام و/أو صرف الأموال فيها. القوات الأمريكية في العراق تشعر بأن هذا أكثر دقة من بيانات نظام إدارة إعادة إعمار العراق أو بيانات شبكة تبادل بيانات المعلومات المجمعة.

وردت القوات الأمريكية في العراق على البيانات الواردة في مشروع الإدراج بأنها غير ممثلة، وتفقد تقريبا ١١ ألف من المشاريع، و٢٢٤ مليون دولار من الالتزامات و١٤١ مليون دولار في المصروفات، ويحتوي على معلومات غير مكتملة عن فئة المشروع وانفلات المحافظات.

وقد أدرك المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق منذ فترة طويلة وذكر القيود المفروضة على نظام إدارة إعادة إعمار العراق. ويتفق المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق مع القوات الأمريكية في العراق من ناحية أن نظام إدارة إعادة إعمار العراق غير مكتمل من ناحية الدقة والاكتمال لما تقوم شع الولايات المتحدة بإدخاله في النظام، ويعترف المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بأن قيم المخصصات ربع السنوية والسنوية للالتزامات والانفاقات على النحو الوارد لدى نظام إدارة إعادة إعمار العراق لا تتساوى مع القيم عالية الدقة المقدمة من مكتب ميزانية الجيش. وهذا التفاوت موضّح بالتفصيل في الباب ٢ من هذا التقرير ربع السنوي.

ومع ذلك، فإن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق لا يتفق مع التأكيد القائل بأن تعقب مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد التابع للقوات الأمريكية في العراق هو أفضل مصدر للبيانات. وفي أي سنة مالية معينة، فإن تعقب مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد التابع للقوات الأمريكية في العراق يتعقب البيانات الخاصة بمخصصات السنة المالية ذات الصلة فقط. والحقيقة أن إنشاء مجموعة بيانات كاملة تتطلب مطابقة تفاصيل المشروع من تعقب مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد التابع للقوات الأمريكية في العراق مع السجلات المالية المقدمة من مكتب ميزانية الجيش. ومع ذلك، فقد حدد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق العقبات التي لا حل لها في طريق إنشاء قاعدة بيانات جديدة بهذه الطريقة. وبدون القدرة على مطابقة تعقب مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد مع البيانات المالية لمكتب ميزانية الجيش—وبذلك يصبح تصحيح الأخطاء واضح في تعقب مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد ويتم تسجيل إنجاز المشروع أو إلغائه بدقة،—فإن تعقب مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد ليس مصدر كاف لبيانات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد لتحليل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق. وحتى تاريخ ٣٠ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠، أورد تعقب مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد التابع للقوات الأمريكية في العراق في تقاريره ٣,٨٩ مليار دولار (١٠٦٪) من ٣,٦٨ مليار دولار في شكل التزامات لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد التي ذكرها مكتب ميزانية الجيش و١,٥٩ مليار دولار (٤٥٪) من ٣,٥٦ مليار دولار في نفقات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد التي ذكرها مكتب ميزانية الجيش. وبعبارة أخرى، فإن تعقب مشاريع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد التابع للقوات الأمريكية في العراق يبالغ في الالتزامات (ربما لأن بعض الالتزامات ألغيت بعد نهاية السنوات المالية ذات الصلة) ويقلل من النفقات (لأنه لم يتم الانتهاء من جميع المشاريع قبل نهاية السنوات المالية ذات الصلة).

ولمزيد من التفاصيل، انظر الباب ٢ من هذا التقرير ربع السنوي. وفي غياب بيانات تقريرية كاملة ودقيقة عن المشروع من القوات الأمريكية في العراق، فإن المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق يرى أن نظام إدارة إعادة إعمارا لعراق يظل هو المصدر الأقل إشكالية كمصدر للبيانات المتاحة عن برنامج الاستجابة الطارئة للقائد.

معالجة البيانات: لم يتم تدقيق البيانات، وقد تتأثر الأرقام بالتقريب. تم غلق نظام إدارة إعادة إعمار العراق في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، وبعد ذلك التاريخ لم يتم إدخال أي بيانات جديدة في النظام. قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بسحب كافة سجلات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد من نظام إدارة إعادة إعمار العراق المعيار العالمي في ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ ، لاستخدامها في هذا الإدراج؛ وهي بذلك أكبر مجموعة بيانات مستكملة متاحة من نظام إدارة إعادة إعمار العراق. ثم قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق باتخاذ الخطوات التالية لإعداد البيانات للاستخدام:

- استبعد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق جميع مصادر تمويل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد التي لم تكن ضمن مخصصات الولايات المتحدة - وعلى وجه التحديد تلك التي تعرف بأنها "أموال الحكومة العراقية المؤقتة" [وهكذا] و "برنامج الاستجابة الطارئة للقائد العراقي" في حقل نوع التمويل.
- استبعد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق كافة السجلات التي لا تنتمي حصرا الى برنامج الاستجابة الطارئة للقائد وعلى وجه التحديد تلك التي تعرف بأنها "FY٠٥ -- CHRRP" و "FY٠٦ -- CHRRP" في تقرير حقل نوع التمويل.
- استبعد المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق جميع المشاريع (بإجمالي ٢٣٨، بلغت قيمتها ٤٢,٧ مليون دولار) التي لم يكن لها تاريخ بدء. وتم سرد هذه المشاريع باعتبارها "مخططة" أو "مقترحة" في حقل حالة التقرير.

بدء المشروع وتواريخ الانتهاء: تعامل تكاليف المشروع باعتبارها ملزمة من التاريخ المبين في حقل البدء الفعلي ومنفقة من التاريخ المبين في حقل الانتهاء الفعلي. وفي معظم الرسومات والجداول التوضيحية، والتي تشمل كافة المشاريع التي بدأت بالفعل (والتي هي ملزمة) حتى لو لم يتم الانتهاء منها في تاريخ التوقف ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠. وكان يفترض بالمشاريع التي لا يوجد لها تواريخ انتهاء أن تكون ما تزال جارية لأغراض التحليل في مخطط صندوق القيم. ولم تتضمن بيانات برنامج الاستجابة الطارئة للقائد على أي من المشروعات الملغاة، وبذلك لا يكون هناك، بحكم التعريف، عدد للالتزامات التي تم إيقافها قبل الانتهاء منها. وفي سجل واحد، استبدل المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق التاريخ الوارد في حقل التاريخ الفعلي بالتاريخ الوارد في حقل البدء المتوقع لأن الأول أسقط عامين قبل إتاحة تمويل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد وبالتالي كان غير صحيح بشكل واضح.

فئات المشروع: لم ترد كل فئات المشروع المحددة في نظام الإدارة المالية التابع لوزارة الدفاع في قاعدة بيانات نظام إدارة إعادة إعمار العراق. وعلى وجه التحديد، "عقد الحراسة المؤقتة للبنية التحتية الهامة" و "مدفوعات البطل" لم تكن ممثلة. كما أن تحليل السجلات الفردية يبين أن المشاريع التي كان ينبغي أن تصنف على أنها "عقد الحراسة المؤقتة للبنية التحتية الهامة"، ولا سيما تلك التي تدعم برامج أبناء العراق وبنات العراق، صنفت تحت فئة مشروع "تدابير وقائية." ولم يحاول المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تحديد أي المشاريع التي تنتمي إلى الفئة السابقة؛ حيث ذكرت المشاريع من كلا النوعين في الإدراج تحت العنوان "التدابير الوقائية". وليس من الواضح تحت أي فئة مشروع في نظام إدارة إعادة إعمار العراق تم تسجيل "مدفوعات البطل".

وما مجموعه ١٦١ مشروعا، تقدر قيمتها بمبلغ ٢٤,٧ مليون دولار، لم يتم تعيينها في فئة مشروع في قاعدة بيانات نظام إدارة إعادة إعمار العراق لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد؛ حيث أشارت المراجعة اليدوية إلى أنها كانت بشكل حصري مشاريع ري أو قنوات، وصنفها المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق تحت فئة مشروع "الزراعة".

وفي أربعة من السجلات، ضمت قاعدة بيانات نظام إدارة إعادة إعمار العراق بشكل غير صحيح فئة معيار صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق في موضع فئة مشروع برنامج الاستجابة الطارئة للقائد. وبناء على وصف المشروع في تلك السجلات الأربعة، قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بإعادة التصنيف كما يلي:

- "الطرق والكباري (٨٢٠٠٠)"، إلى "النقل"
- "المستشفيات الوطنية وتحسين العيادات الطبية (٩٠٠٠٠)"، إلى "الرعاية الصحية"
- "المباني العامة - البناء والترميم (٨١٠٠٠)"، إلى "إصلاح البنية التحتية المدنية"
- "الأمن وإنفاذ القانون (٩٠٠٠٠٠)" إلى "الإجراءات الوقائية"

المناطق والمحافظات: هناك العديد من التناقضات والأخطاء الواضحة في المناطق والمحافظات المعينة في السجلات في قاعدة البيانات نظام إدارة إعادة إعمار العراق. وبناء على تحليل أوصاف المشاريع والمواقع الفعلية للمناطق في العراق، قام المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق بإعادة التصنيف كما يلي:

- منطقة "حمزة" في محافظة "النجف" إلى منطقة "حمزة" في محافظة "القادسية"
- منطقة "الخانقين" في محافظة "بغداد" إلى منطقة "الخانقين" في محافظة "ديالى"
- منطقة "مطار بغداد الدولي" في محافظة "بغداد" إلى منطقة "الكرخ" في محافظة "بغداد"
- منطقة "النجف" في محافظة "نينوى" إلى منطقة "سنجار" في محافظة "ديالى"

المختصرات والتعريفات

يحتوي هذا القسم على كل من الاختصارات والمختصرات التي وردت في هذا التقرير.

المختصر	التعريف
ABO	مكتب ميزانية الجيش
ABOT	محطة نفط البصرة
ACCO	مكتب تنسيق مكافحة الفساد (السفارة الأميركية في بغداد)
AFAA	وكالة تدقيق القوات الجوية
AQI	القاعدة في العراق
AQM	ديوان مكتب تنسيق إدارة المشتريات (DoS)
ARCENT	الجيش المركزي
Army	وزارة الجيش
ATF	مكتب الكحول والتبغ والأسلحة النارية والمتفجرات (وزارة العدل)
BBG	مجلس محافظي وسائل الإعلام
BIC	هيئة استثمار البصرة
BP	البريطانية للبترول
BPA	اتفاق شراء شامل
BPD	برميل يومياً
BRU	وحدة التسوية البنكية
BSA	مجلس التدقيق الأعلى
BTA	وكالة تحويل الأعمال (الجيش)
CAG	مجموعة العمل المجتمعي
CAP	برنامج العمل المجتمعي
CBI	البنك المركزي العراقي
CCC-I	المحكمة الجنائية المركزية في العراق
CEFMS	نظام الإدارة المالية لسلاح المهندسين
CENTCOM	قائد القيادة المركزية الأمريكية
CERP	برنامج الاستجابة الطارئة للقائد
CHF	مؤسسة الإسكان التعاوني
CID-MPFU	وحدة الاحتيال في المشتريات بقيادة التحقيقات الجنائية في الجيش الأمريكي
CIDNE	شبكة تبادل بيانات المعلومات المجمعة

تابع في العمود التالي

المختصر	التعريف
CIGIE	مجلس المفتشين العموميين للنزاهة والكفاءة
CMC	وحدة إدارة رنامج الاستجابة الطارئة للقائد
CMIR	تقرير معاملات العملة النقدية أو الصكوك
CMM	نموذج نضج القدرة
CNPC	شركة الصين الوطنية للبترول
COFE	لجنة الخبراء الماليين (مجلس التدقيق الأعلى)
COI	لجنة النزاهة (المعروفة سابقا باسم لجنة النزاهة العامة)
COIN	مكافحة التمرد
CoM	مجلس الوزراء
COM	رئيس البعثة
CoR	مجلس النواب (الحكومة العراقية)
COSIT	الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات (الحكومة العراقية)
COSQC	الجهاز المركزي للمقاييس وضبط الجودة (الحكومة العراقية)
CPA	سلطة الائتلاف المؤقتة
CPA	مستشار الشرطة المدنية
CPJ	لجنة حماية الصحفيين
CRS	خدمة أبحاث الكونغرس (مكتبة الكونغرس)
CSG	اللجنة التوجيهية لبرنامج الاستجابة الطارئة للقائد
CSH	صندوق برامج إنقاذ حياة الأطفال وصحتهم
CWG	مجموعة عمل برنامج الاستجابة الطارئة للقائد
DAD	قاعدة بيانات مساعدة التنمية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
DBE	مديرية تعزيز الحدود (الحكومة العرقية)
DCAA	وكالة التدقيق في العقود الدفاعية
DCG-O	نائب القائد العام للعمليات
DCIS	دائرة التحقيقات الجنائية التابعة لوزارة الدفاع
DDR	مكتب نزع السلاح والتسريح وإعادة الإندماج (الحكومة العراقية)
DDS	نظام الصرف القابل للانتشار (وزارة الدفاع)

تابع في العمود التالي

المختصر	التعريف
DFI	صندوق تنمية العراق
DoD	وزارة الدفاع
DoD OIG	مكتب المفتش العام لوزارة الدفاع
DoE	وزارة الطاقة
DoJ	وزارة العدل
DoL	وزارة العمل
DoS	وزارة الخارجية
DoS OIG	مكتب المفتش العام لوزارة الخارجية
DoT	وزارة النقل
DPA	اتفاق تأجيل القضية
DRL	مكتب الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والعمل (وزارة الخارجية)
DRN	رقم الوثيقة المرجعي
EBO	مكتب فرع السفارة
ECA	مكتب الشؤون التعليمية والثقافية (وزارة الخارجية)
ECP	نقطة مراقبة الدخول
EIA	إدارة معلومات الطاقة (وزارة الطاقة)
EPC	الهندسة والمشتريات والبناء
ERMA	مساعدة اللاجئين والمهجرين الطارئة
ESF	صندوق دعم الاقتصاد
FAO	منظمة الأغذية والزراعة (الأمم المتحدة)
FBI	مكتب التحقيقات الفدرالي
FMF	برنامج التمويل العسكري الأجنبي
FMR	نظام الإدارة المالية (وزارة الدفاع)
FMS	المشتريات العسكرية الأجنبية
FOB	قاعدة العمليات المتقدمة
FP	الشرطة الفدرالية (الحكومة العراقية)
FPS	خدمات حماية المرافق (الحكومة العراقية)
FY	السنة المالية
GAD	قاعدة بيانات المساعدة الحكومية
GAO	مكتب المساءلة الحكومية الأمريكي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GE	جنرال الكتريك
GM	جنرال موتورز
GOI	الحكومة العراقية
GOR	ممثل ضابط المنح

تابع في العمود التالي

المختصر	التعريف
GRD	قطاع منطقة الخليج (سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي)
HJC	مجلس القضاء الأعلى
.H.R	قرار مجلس النواب
HQDA	المقر الرئيسي لوزارة الجيش
IA	الجيش العراقي
IACA	الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد
IAMB	المجلس الدولي للمشورة والمراقبة للعراق
IAU	وحدة المعلومات والتحليل المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة
IBI	مبادرة الأعمال العراقية
ICAA	هيئة الطيران المدني العراقية
ICAO	منظمة الطيران المدني الدولي
ICE	هيئة الهجرة والجمارك الأمريكية
ICI	العهد الدولي مع العراق (الحكومة العراقية والأمم المتحدة) - استبدل بإطار المساعدة التنموية من الأمم المتحدة أيار/ مايو ٢٠١٠
ICITAP	برنامج المساعدة على التدريب على التحقيقات الجنائية الدولية (وزارة العدل)
ICOEE	مشروع توسيع صادرات النفط الخام العراقي
ICS	جهاز السجون العراقية
IDA	منظمة التنمية الدولية (البنك الدولي)
IDA	المساعدة في حالات الكوارث الدولية (صندوق الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الإنسانية)
IDFA	المساعدة في الكوارث والمجاعات الدولية
IDMS	نظام إدارة التنمية العراقية
IDP	الأفراد المشردين داخلياً
IEA	الوكالة الدولية للطاقة
IECI	لجنة الانتخابات المستقلة في العراق (عرفت بعد ذلك بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات)
IED	عبوة ناسفة
IFCNR	لجنة تنفيذ ومتابعة المصالحة الوطنية (الحكومة العراقية)
IFF	صندوق حرية العراق
IFMIS	نظام إدارة المعلومات المالية العراقية
IG	المفتش العام
IHEC	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات

تابع في العمود التالي

المختصر	التعريف
IHSES	استطلاع أحوال الأسر العراقية المعيشية الاجتماعية والاقتصادية
IIA	العراق الأكاديمية الدولية (ISFF)
IIGC	مجلس مفتشي العموم العراقي
IILHR	معهد القانون الدولي وحقوق الإنسان
IMET	برنامج التدريب والتعليم العسكري الدولي
IMF	صندوق النقد الدولي
INA	الائتلاف الوطني العراقي
INCLE	حساب الصندوق الدولي للرقابة على المخدرات وتطبيق القانون
INL	مكتب شؤون المخدرات وإنفاذ القوانين الدولية (وزارة الخارجية)
Inma	"النمو" باللغة العربية—برنامج زراعي (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
IOCs	شركات النفط الدولية
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
IP	الشرطة العراقية
IPP	منتج الطاقة المستقل
IRFFI	مرفق تمويل إعادة إعمار العراق الدولي
IRI	المعهد الجمهوري الدولي
IRMS	نظام إدارة إعادة إعمار العراق
IRR	شركة السكك الحديدية بالجمهورية العراقية
IRRF	صندوق إغاثة وإعادة إعمار العراق
IRS-CI	التحقيق الداخلي للإيرادات والتحقيقات الجنائية
ISCI	المجلس الأعلى الإسلامي في العراق
ISF	قوات الأمن العراقية
ISFF	صندوق قوات الأمن العراقية
ISOF	قوات العمليات الخاصة العراقية (وأيضا، قوات مكافحة الإرهاب)
ISP	برنامج تأمين البنية التحتية
ISPO	مكتب الشراكة الاستراتيجية العراقي (يحل محل مكتب المساعدة الانتقالية للعراق)
ITAM	البعثة التدريبية والاستشارية للعراق
ITAO	مكتب المساعدة الانتقالية للعراق
ITAO/ESD	مكتب المساعدة الانتقالية للعراق/شعبة الخدمات الكهربائية
JIATF	قوات مهام الوكالات المشتركة

تابع في العمود التالي

المختصر	التعريف
KA	التحالف الكردستاني
KAAOT	محطة نفط خور العماية
KDP	الحزب الديمقراطي الكردستاني
KEC	شركة الكويت للطاقة
km	كيلومتر
Kogas	الشركة الكورية للغاز
KRG	حكومة إقليم كردستان
kV	كيلوفولت
LAOTF	قوات مهام القانون والنظام
LBG	شركة مجموعة بيرغر الدولية
LGP	برنامج الحكم المحلي (USAID)
LOGCAP	برنامج التعزيز المدني اللوجستي
LOJ	خطاب التبرير
LOS	خطاب الاكتفاء
LPG	غاز البترول المسال
LSA	منطقة الدعم اللوجستي
m٣	متر مكعب
MAAWS	المال كنظام تسليح (القوات الأمريكية في العراق)
MBPD	مليون برميل يومياً
MCD	برنامج تنمية القدرات الوزارية (سابقا MCTD)
MCF	مليون قدم مكعب
MEC	الحد الأدنى من القدرة الأساسية
MEES	المسح الاقتصادي للشرق الأوسط
MEPI	مبادرة الشراكة الشرق أوسطية (وزارة الخارجية)
MFI	مؤسسة التمويل الأصغر
MIST	فريق دعم المعلومات العسكرية (السفارة الأميركية في بغداد)
MMQA	التقييم ربع السنوي لنموذج النضج
MNC-I	الفيلق متعدد الجنسيات في العراق
MNF-I	القوات متعددة الجنسيات في العراق
MOA	مذكرة اتفاق
MOD	وزارة الدفاع العراقية
MoDM	وزارة الهجرة والمهجرين
MOE	وزارة الكهرباء
MOF	وزارة المالية

تابع في العمود التالي

المختصر	التعريف
MOH	وزارة الصحة
MoHR	وزارة حقوق الإنسان
MOI	وزارة الداخلية
MOJ	وزارة العدل
MoPDC	وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي
MOT	وزارة النقل
MOU	مذكرة تفاهم
MRA	مساعدة الهجرة واللاجئين
MRAP	مركبة مصفحة ضد الألغام
MSC	قيادة المرؤوسين
MTOE	الجدول المعدل للتنظيم والمعدات
MW	ميغاواط
MWh	ميغاواط ساعة
NACS	استراتيجية مكافحة الفساد الوطنية العراقية للأعوام ٢٠١٠-٢٠١٤
NADR	برامج عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ومقاومة الإرهاب ونزع الألغام والبرامج التابعة لها
NCD	برنامج تنمية القدرات الوطنية (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) (يشار إليه أيضا بتطوير)
NCHP	المجلس الوطني للسياسات العليا (الحكومة العراقية)
NCIS	دائرة التحقيقات الجنائية البحرية
NCSC	المركز الوطني لمحاكم الدولة
NDAA	قانون تفويض الدفاع الوطني
NDI	المعهد الديمقراطي الوطني
NDP	خطة التنمية الوطنية العراقية (٢٠١٠-٢٠١٤)
NEA-I	مكتب شئون الشرق الأدنى العراقي (وزارة الخارجية)
NGO	منظمة غير حكومية
NMC	المركز الوطني للاعلام (الحكومة العراقية)
NPSB	مجمع لواء الشرطة الوطنية (بغداد)
NRRRF	صندوق إعادة إصلاح الأخطار التي تتعرض لها الموارد الطبيعية
O&M	صناديق التشغيل والصيانة التابعة للجيش
O&M	التشغيل والصيانة (الشروط العامة)
OASD	مكتب مساعد وزير الدفاع

تابع في العمود التالي

المختصر	التعريف
OASD(LA)	مكتب مساعد وزير الدفاع (الشئون التشريعية)
OASD(PA)	مكتب مساعد وزير الدفاع (الشئون العامة)
OCHA	مكتب تنسيق الشئون الإنسانية (الأمم المتحدة)
OFDA	مكتب المساعدة الخارجية في حالات الكوارث (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
OGC	مكتب المستشار القانوني العام (الجيش)
OHDACA	المساعدات الإنسانية والكارثية والمدنية الخارجية
OIF	عملية حرية العراق
OMB	مكتب الإدارة والموازنة
OP	شرطة النفط (الحكومة العراقية)
OPA	مكتب شؤون المحافظات (السفارة الأميركية في بغداد)
OPDAT	تطوير مكتب الادعاء العام الخارجي والمساعدة على التنمية (وزارة الخارجية)
OPIC	هيئة الاستثمارات الخاصة في الخارج
OSC-I	مكتب التعاون الأمني العراقي
OSD	مكتب وزير الدفاع
OTA	مكتب المساعدة التقنية (وزارة الخزانة الأمريكية)
OUSD(AT&L)	مكتب وكيل وزير الدفاع (للمشتريات والتكنولوجيا والنقل والإمداد)
OUSD(C)	مكتب وكيل وزير الدفاع (مراقب الحسابات)
OUSD(P)	مكتب وكيل وزير الدفاع (للسياسة)
OUSD(P&R)	مكتب وكيل وزير الدفاع (للأفراد والإستعداد)
P.L.	القانون العام
PA	وكيل دفع
PC	مجلس محافظة
PCO	مكتب المشاريع والعقود
PDP	برنامج تطوير الشرطة (INL)
PDS	نظام التوزيع العام
PEZ	خط أنابيب منطقة الحظر
PFB	فرع الاحتيال في المشتريات (وكالة الخدمات القانونية في الجيش)
PII	معلومات تحقيق الشخصية

تابع في العمود التالي

المختصر	التعريف
PM	رئيس الوزراء
PM	مكتب الشؤون السياسية والعسكرية (وزارة الخارجية)
PR&C	طلب الشراء والالتزام
PRDC	مجلس تنمية إعادة إعمار المحافظة
PRM	مكتب السكان واللاجئين والمهجرين التابع لوزارة الخارجية (وزارة الخارجية)
PRT	فريق إعادة إعمار المحافظات
PSC	شركات الأمن الخاصة
PSD	فصل الأمن الوقائي
PUK	الاتحاد الوطني الكردستاني
PwC	برايس ووترهاوس كوبرز
QRF	صندوق الاستجابة السريعة
RAC	مركز المساعدة على العودة للديار (الحكومة العراقية)
RAISE PLUS	الدخل الريفي والزراعي مع البيئة المستدامة (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
RMT	أداة إدارة الموارد
RoLC	مكتب منسق سيادة القانون (السفارة الأميركية في بغداد)
ROO	منظمة عمليات الرميلة
RRT	فريق إعادة الإعمار الإقليمي
RSO	مكتب الأمن الإقليمي
RTI	معهد البحوث المثلثية
SA	الاتفاقية الأمنية (الولايات المتحدة والعراق)
Sadrist	توجه المستقلين الليبراليين
SATs	فرق المساعدة الأمنية
SBA	الترتيبات الاحتياطية (صندوق النقد الدولي)
SCIRI	المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق
SDR	خارطة طريق الاستقرار والتنمية
SECDEF	وزير الدفاع الأمريكي
SFA	اتفاقية الإطار الاستراتيجي
S/GWI	مكتب قضايا المرأة العالمي (وزارة الخارجية)
SIGAR	المفتش العام الخاص لإعادة إعمار أفغانستان
SIGIR	المفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق

تابع في العمود التالي

المختصر	التعريف
SIGPRO	مبادرة الادعاء للمفتش العام الخاص لإعادة إعمار العراق
SIV	تأشيرة الهجرة الخاصة
SME	الشركات الصغيرة والمتوسطة
SOC	شركة نفط الجنوب (العراق)
SOE	الشركة المملوكة للدولة
SOI	برنامج أبناء العراق
SoL	ائتلاف دولة القانون (برئاسة نوري المالكي)
SOMO	منظمة الدولة لتسويق النفط
SPM	منصة نقطة واحدة
SPOT	متزامنة قبل النشر ومتتبع التنفيذ
STANFINS	النظام المالي الموحد للجيش
STT	فرق إرساء الاستقرار الانتقالية
Tatweer	برنامج تنمية القدرات الوطنية (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
TFBSO	قوة المهام للأعمال وعمليات الاستقرار (وزارة الدفاع)
TGA	الامتثال الحكومي التام
Tijara	برنامج النمو الاقتصادي الإقليمي (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية)
TNA	الجمعية الوطنية الانتقالية
Treasury	وزارة الخزانة الأمريكية
TWISS	خدمات الأمن عل المستوى الداخلي (وزارة الدفاع)
UK	المملكة المتحدة
UN	الأمم المتحدة
UNAMI	بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق
UNCT	فريق الأمم المتحدة القطري
UNDAF	مساعدة الأمم المتحدة الإنمائية للعراق ٢٠١١-٢٠١٤
UNDP	برنامج الأمم المتحدة للإنمائي
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة العليا لشئون اللاجئين
UNOPS	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
UNSC	مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
UNSCR	قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
USAAA	وكالة التدقيق في الجيش الأمريكي
USACE	سلاح المهندسين بالجيش الأمريكي
USAID	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية
USAID OIG	مكتب الوكالة الأميركية للتنمية الدولية للمفتش العام
USD-C	شعبة الولايات المتحدة المركزية
USD-N	شعبة الولايات المتحدة الشمالية
USD-S	شعبة الولايات المتحدة الجنوبية
USF-I	القوات الأمريكية في العراق
USF-I DCG-O	نائب القائد العام لعمليات القوات الأمريكية في العراق
USFOR-A	القوات الأمريكية في أفغانستان
USMC	مشاة البحرية الأمريكية
USRAP	برنامج الولايات المتحدة لقبول اللاجئين
USSOF	قوات العمليات الخاصة الأمريكية
USTDA	رابطة التنمية والتجارة الأمريكية
VCJCS	نائب الرئيس، هيئة الأركان المشتركة
WG	مجموعة العمل
WTO	منظمة الصحة العالمية
WTP	محطة معالجة المياه

تابع في العمود التالي